



كلية العلوم الإقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم الإقتصادية

تخصص: تحليل إقتصادي واستشراف

النفقات العامة والنمو الإقتصادي في الجزائر - مقارنة مؤسساتية -
دراسة قياسية لفترة (1990-2020)

تحت إشراف:

أ.د. بونوة شعيب

من إعداد الطالبة:

مطهري حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر أ	د- بن شعيب نصر الدين
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د- بونوة شعيب
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضر أ	د- عاشور ثاني يامنة
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د- سحنون سمير
ممتحنا	جامعة عين تيموشنت	أستاذ محاضر أ	د- كويد سفيان
ممتحنا	جامعة عين تيموشنت	أستاذ محاضر أ	د- وهراني عبد الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا
كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا
بِهِ وَانصُرْنَا عَمَّا وَانصُرْنَا رَبَّنَا فَانصُرْنَا عَلَى
الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

(سورة البقرة الآية 286)

﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي قَدْرًا وَإِنِّي خَشِيْتُ أَنْ لِي مِنْ قَدْرٍ مِثْلُ
لِسَانِي يَنْقُصُوا قَوْلِي سُوْرَةُ طه ﴾

(سورة طه من الآية 25 الي الآية 28)

صدق الله العظيم

* كلمة شكر و تقدير *

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي ألهمنا الصبر
و التوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع
أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ المشرف البروفسور "بونوة شعيب"
الذي ساعدني بتوجيهاته القيمة و ملاحظاته النيرة و بتشجيعه
لي لإختيار هذا الموضوع.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة و الدكاترة الأفاضل
أعضاء لجنة المناقشة كل واحد بإسمه لقبولهم مناقشة المذكرة و التفريغ
من وقتهم الثمين لقراءتها.

الى كل شخص منحنا يد العون و المساعدة و لو بكلمة طيبة.

أخيرا نسأل الله تعالى بأسمائه الحسنی و صفاته العلی أن

يوفقنا جميعا لخدمة البحث العلمي و أن يبلغنا جميع منازل الناجحين الفالحين
مع اللذين أنعم الله عليهم من النبيين و الصديقين و الشهداء الصالحين
و الصلاة و السلام على نبينا وحبينا محمد و على اله
و صحبه و سلم تسليمًا.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا و لم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علي
و الحمد لله

أهدي ثمرة جهدي إلى ما وهبني الله في الحياة:

إلى من تعب حتى ذاق الصعب ليحقق كل نجاح، إلى من شجعني بكل عزم
و فخر، إلى من منحني الثقة و أهدني يد العون طوال مشواري الدراسي و كان
له الفضل فيما أنا عليه، إليك أنت أبي الغالي حفظك الله و رعاك
إلى قرة عيني و مصباح دربي إلى من نبض قلبي بروحها، إلى من ربت و رعت و
سهرت، إلى التي رضعت منها الحنان و طيبة القلب ،إلى التي تتعب لتنال زهور
الحب لك أنت أُمي أدامك الله علي نورا و أدام صحتك و عافيتك

إلى الزوج الكريم و إبنِي البار الغالي " إِيَاد "

إلى من قاسموني حنان أُمي و أبي و مصدر إفتخاري و إعتزازي:

إخوتي و أخواتي كل واحد بإسمه

إلى السيد المراقب المالي لولاية تلمسان

إلى كافة الأصدقاء بدون استثناء و جميع الأهل و الأقارب .

*** خطة البحث ***

الصفحة		
01	المقدمة العامة	
11	الاقتصاد المؤسسي الجديد، النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	الفصل الأول
12	الاقتصاد المؤسسي الجديد	المبحث الأول
12	ماهية الاقتصاد المؤسسي الجديد	المطلب الأول
20	تعريف المؤسسات	المطلب الثاني
24	دور و مهام المؤسسات	المطلب الثالث
27	تصنيف المؤسسات	المطلب الرابع
31	المقاربات النظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد	المبحث الثاني
31	نظرية حقوق الملكية	المطلب الأول
35	نظرية الوكالة	المطلب الثاني
39	نظرية تكاليف المعاملات	المطلب الثالث
43	نظرية الألعاب	المطلب الرابع
45	المؤشرات المؤسسية	المبحث الثالث
45	مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي	المطلب الأول
47	مؤشر المخاطر السياسية	المطلب الثاني
48	مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	المطلب الثالث
49	مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	المطلب الرابع
50	مؤشر المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي	المطلب الخامس
52	النفقات العامة	المبحث الرابع
52	مفاهيم عامة حول النفقات	المطلب الأول
55	ظاهرة تزايد النفقات العامة	المطلب الثاني
60	مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	المبحث الخامس

60	تعريف النمو، قياسه ومصادره	المطلب الأول
64	نظريات النمو الاقتصادي	المطلب الثاني
66	أهمية النمو الاقتصادي	المطلب الثالث
67	دوافع النمو الاقتصادي	المطلب الرابع
68	إيجابيات وسلبيات النمو الاقتصادي	المطلب الخامس
71	التحليل المؤسسي للنفقات العمومية و النمو الاقتصادي	الفصل الثاني
72	المقاربة المؤسسية للنمو	المبحث الأول
72	المفهوم المؤسسي للنمو	المطلب الأول
73	حقوق الملكية و النمو الاقتصادي	المطلب الثاني
74	العلاقة بين المؤسسات وتحقيق النمو	المطلب الثالث
78	الاصلاح المؤسسي	المبحث الثاني
78	تعريف الاصلاح المؤسسي	المطلب الأول
80	مراحل الإصلاح المؤسسي	المطلب الثاني
81	الحكم الراشد كضرورة للإصلاح المؤسسي	المطلب الثالث
87	الحكم الراشد و برامج التصحيح الهيكلي	المطلب الرابع
89	دور الهيئات الدولية في دعم برامج التصحيح الهيكلي	المطلب الخامس
91	حوكمة النفقات العامة	المبحث الثالث
91	إجراءات حوكمة النفقات	المطلب الأول
92	متطلبات حوكمة سياسات الإنفاق العمومي	المطلب الثاني
93	تفعيل الرقابة على الأموال العمومية	المطلب الثالث
94	تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة	المطلب الرابع
96	ميزانية الإدارة بالأهداف و ترشيد الإنفاق العمومي	المطلب الخامس
96	أبرز المتغيرات المؤسسية المؤثرة في النفقات والنمو الاقتصادي	المبحث الرابع
96	الفساد	المطلب الأول

103	الديمقراطية	المطلب الثاني
109	الشفافية	المطلب الثالث
109	المشاركة	المطلب الرابع
110	حكم القانون	المطلب الخامس
111	عدم الاستقرار السياسي	المطلب السابع
118	التحليل المؤسسي للنفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر	الفصل الثالث
119	دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام و المؤشرات المؤسسية في الجزائر	المبحث الاول
119	مؤشر تزايد الإنفاق في الجزائر	المطلب الأول
119	تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر(1990-2020)	المطلب الثاني
124	دراسة تحليلية للعوامل المؤسسية في الجزائر(مؤشرات الحوكمة)	المطلب الثالث
136	تأثير الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في الجزائر	المطلب الرابع
137	ترشيد النفقات العمومية دالة للحكم الراشد في الجزائر	المطلب الخامس
139	الأداء المؤسسي والنمو الاقتصادي في الجزائر	المبحث الثاني
139	تقييم اداء مؤسسات الحكم في الجزائر	المطلب الأول
141	تأثير الفساد المؤسسي على النشاط التنموي	المطلب الثاني
145	العراقيل المؤسسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	المطلب الثالث
147	دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	المطلب الرابع
149	الإصلاحات المؤسسية و الاقتصادية في الجزائر	المبحث الثالث
149	الإصلاحات المؤسسية	المطلب الاول
155	مراحل الإصلاح المؤسسي في الجزائر	المطلب الثاني
159	جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد	المبحث الرابع
159	مكافحة الفساد	المطلب الأول
167	إرساء مبدأ الشفافية	المطلب الثاني
167	تكريس الديمقراطية	المطلب الثالث
168	إقامة دولة القانون	المطلب الرابع
168	تطوير القطاع الخاص	المطلب الخامس

170	إصلاح قطاع العدالة	المطلب السادس
170	تفعيل المجتمع المدني	المطلب السابع
170	حرية الإعلام والصحافة	المطلب الثامن
171	علاقة عناصر الحكم الراشد بالنمو في الجزائر	المبحث الخامس
171	الديمقراطية و النمو	المطلب الأول
172	المساءلة و النمو	المطلب الثاني
172	عدم الاستقرار السياسي والنمو	المطلب الثالث
173	النظام السياسي والنمو	المطلب الرابع
176	دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسسية على النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (1990-2020)	الفصل الرابع
177	أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك	المبحث الأول
177	السلسلة الزمنية و اختبارات الاستقرار	المطلب الأول
178	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)	المطلب الثاني
180	دراسة قياسية لأثر التحليل المؤسسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	المبحث الثاني
194	دراسة قياسية لأثر التحليل المؤسسي على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	المبحث الثالث
206	دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسسية و الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	المبحث الرابع
220		خاتمة عامة
224		قائمة المراجع
238		الملاحق
252		قائمة الجداول و الأشكال
255		فهرس المحتويات

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

أظهرت التقديرات التجريبية الحديثة حول النفقات العمومية و النمو الاقتصادي عدم كفاية المتغيرات الاقتصادية البحتة على تفسير فروقات الأداء الاقتصادي بين البلدان، حتى وصلت الأفكار والدراسات إلى المجال المؤسساتي التي قادت المسؤولين والمعنيين التركيز على نماذج أخرى تدخل متغيرات كانت محايدة و بدأ التركيز على المؤسسات و يقصد بها "مجموع القواعد أو القيود التي يفرضها البشر على أنفسهم لتسهيل التنسيق والتفاعل فيما بينهم، وتتكون من مجموعة القواعد الرسمية (كالقوانين و التشريعات) و غير الرسمية (كالعادات و التقاليد)"

حيث فسر رواد مدرسة الاقتصاد المؤسساتي الجديد (A.Greif, D.North, M.Aoki) النمو على أنه عملية تاريخية من التحول المؤسساتي، وأن للمؤسسات دور بارز بالمقارنة مع العوامل التقليدية للتنمية، لان استمرار الركود الاقتصادي أدى الى التشكيك في تكامل نماذج النمو لهذه البلدان، ولذلك فإن عرقلة النمو لم تنحصر فقط تحت منظور واحد وهي المتغيرات الاقتصادية، ولكن البحث عن هذه العراقيل اعتمد على مجال المتغيرات المؤسساتية ، فالتركيز على نوعية المؤسسات في تفسير سياسة الانفاق و النمو جاء نتيجة إشكالية بحثية تؤكد أن المتغيرات التفسيرية التقليدية تعتبر مؤشرات أكثر من أنها عوامل للنمو و وفقا لهؤلاء المفكرين، مصادر النمو هي التي يمكن العثور عليها في المقام الأول في وجود ترتيبات مؤسساتية التي توفر الحوافز اللازمة لتنظيم فعال، هذا الإطار النظري يوفر لنا عناصر تحليلية ذات صلة لتحديد الاحتياجات من حيث القدرة على الحوكمة (gouvernance)أو التسيير لعملية النمو و التحول المؤسساتي في الدول النامية. إن الاقتصاد المؤسساتي الجديد جاء عن طريق دراسات D.North ليقدم إجابة على هذه الأسئلة، وهذا الطرح خلق توافق جديد في آراء اقتصاد التنمية، هذا الاجماع الذي هو أوسع من الذي كان والذي يأخذ بعين الاعتبار في تحليل النفقات العامة والنمو ليس فقط عوامل اقتصادية، ولكن عوامل مؤسساتية.

فتركز اهتمام الاقتصاديين على الدور الاقتصادي الهام الذي تلعبه البيئة المؤسسية في كل دولة على النشاط الاقتصادي و بات واضحا أن ذلك الدور يؤثر بشكل كبير على كل من الأداء التنموي والأداء الاقتصادي نظرا لدورها الفعال في خفض تكلفة المعاملات و إرساء قواعد المنافسة و حماية المستهلك و توفير بيئة و مناخ عمل أفضل لتحفيز النمو، من هنا اهتم الفكر التنموي بدراسة دور العوامل المؤسسية وتأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنفقات العمومية و النمو الاقتصادي و التي هي موضوع دراستنا.

كما يشار إلى أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار التي تؤدي مجتمعة إلى خفض تكاليف المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وبالتالي تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي.

وتشتمل الإصلاحات المؤسسية على مجموعة من الإصلاحات الفرعية التي تستهدف خفض تكلفة المعاملات وتيسير إجراءات ممارسة الأعمال وتصفية المشروعات المتعثرة وحماية الملكية الفكرية وضمان حقوق المستثمرين وتوفير الائتمان وإنفاذ العقود وحل النزاعات وضمان حقوق المتعاملين بشكل عام وتيسير وتبسيط المعاملات مع الجهاز الحكومي.

وعلى ضوء ما سبق، ظهر ما يعرف بالجيل الثاني من تحديات التنمية الذي يمثل سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تركز على تحسين البيئة المؤسسية وتفعيل دورها في تحفيز اليات السوق بما في ذلك سياسات حماية الملكية الفكرية والمنافسة ومنع الاحتكار وتحسين المقومات الإدارية للحكومة العامة وتسمى بالإصلاحات المؤسسية وهي ترتبط بكافة المجالات التي من شأنها إرساء مبادئ الحكم الراشد بزيادة مستويات الشفافية والنزاهة و الحوكمة في أي مجتمع من أجل نجاعة سياسة الانفاق العام وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بعلاقة الإصلاحات المؤسسية بالنمو الاقتصادي فقد اهتمت عدة دراسات بتحليل هذه العلاقة في العديد من دول العالم باستخدام مجموعة من المؤشرات المؤسسية على عدد من الأصعدة منها حماية حقوق الملكية و الحوكمة والحرية السياسية وحجم الجهاز الحكومي، وأوضحت الدراسة العلاقة القوية ما بين النمو الاقتصادي وحماية حقوق الملكية وحجم الجهاز الحكومي، حيث أن الحكومات ذات الحجم النسبي الأقل والأكثر كفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الحكومية والإشراف على الأسواق لديها قدرة أكبر على رفع النمو الاقتصادي.

و منه فالإصلاحات الاقتصادية تتطلب إرساء مبادئ الحكم الراشد التي تفرض السير الحسن والتنفيذ الفعال للسياسات الاقتصادية على المدى القريب والبعيد، وتسمح بتحويل الثروات والتحكم الأمثل في مواردها، فالديمقراطية تمثل مبدأ فعال يتيح وصول الكفاءات إلى السلطة وتفعيل المجتمع المدني على المشاركة كما تعمل هذه المبادئ على فرض سيادة القانون الذي يفرض المسؤولية ومحاربة الفساد.

فيما يخص حالة الجزائر فان تفسير النمو الاقتصادي يتطلب التحليل في جميع أبعاده، فهو بلد لم يحقق مستويات النمو بالنظر إلى بلدان مماثلة كانت مستعمرة وبدأت مسيرتها التنموية مع الجزائر، فحتى قبل سنوات 1990 كان هناك تشكيك في النموذج المنتهج المتمثل في الاقتصاد الموجه والمخطط، فالجزائر كغيرها من

الدول شهدت سلسلة من التغييرات بعدما عرفت أزمات حادة وخاصة أزمة 1986 التي نشأت عنها إصلاحات اقتصادية ومؤسسية و التي من شأنها أن تؤدي إلى تحريك اقتصادي إيجابي، وتحريك مؤسسي وسياسي من أجل فرض الاستقرار، هذه الإصلاحات سمحت من الانتقال المزدوج: الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية والحرية السياسية.

فمع بداية سنوات التسعينات، طبقت العديد من الإصلاحات على الصعيد الاقتصادي خاصة تلك المتعلقة ببرنامج التعديل الهيكلي (PAS)، بما فيها حوكمة سياسة الانفاق العام الذي سيؤدي إلى توسيع قسم وسيطي جديد الذي يتعايش مع قوى أخرى وطنية وعالمية الذي أدخل الجزائر في بوابة اقتصاد السوق.

ومن الجانب المؤسسي، قامت بإصلاحات سياسية وتنظيمية على غرار فتح مجال التعددية الحزبية وتحرير الاعلام. حيث أصبح مفهوم الحكم الراشد عنصرا أساسيا في سياسات التنمية والحد من الفقر، ويرجع ذلك إلى التقييمات الأولية والشروط المسبقة لبرامج التعديل الهيكلي، فالتنمية ليس فقط تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هي عملية من التغيير المؤسسي المستمر.

و بدراسة التحليل التاريخي الاقتصادي للجزائر، تبين أنه وبعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال، مازال الاقتصاد يعتمد على مداخل المحروقات، أي بنية الاقتصاد هي ريعية، فالاقتصاد الريعي ميز الاقتصاد الجزائري في جميع الفترات سواء مرحلة الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد الليبرالي، فالاقتصاد الجزائري مازال ينادي ويدعو إلى ضرورة تطبيق الإصلاحات بعد كل أزمة تنتج عن انهيار المحروقات بضرورة التحول من اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات إلى اقتصاد انتاجي متنوع أساسه اقتصاد السوق. هذا الأخير الذي يخلق القيمة المضافة الحقيقية وفرص العمل. وهذا ما دعت إليه السلطات الحكومية في السنتين الأخيرتين بعد انهيار أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها خلال العقد الأخيرين بسياسات استعجالية تحث على ضرورة تنويع الاقتصاد وتبني نموذج اقتصادي جديد، حيث عرفت تنامي غير مسبوق في حجم الانفاق العمومي وتراجع عوائد الجباية البترولية ما يحتم عليها ضرورة حوكمة سياستها الانفاقية.

ونظرا لأهمية الموضوع الهادف لتقصي مسببات ضعف سياسة الانفاق العمومي و تذبذب مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر، و محاولة منا للوقوف على العوامل الأكثر تأثيرا على النفقات العمومية و النمو الاقتصادي، ارتأينا اعتماد مقارنة تحليلية مستنديين في ذلك على ما جاء في الدراسات الاقتصادية الحديثة المتعلقة "بالاقتصاد الجديد للمؤسسات" (La nouvelle économie institutionnelle)، و تستجيب هذه

المقاربة لطبيعة الفرضيات التي تم وضعها في الدراسة و المتمثلة أساسا في كون أهم عوائق تطبيق برامج الانفاق و الإصلاحات و تدني مستوى النمو في الجزائر لا تعود فقط لعوامل إقتصادية و كمية بل تتمثل أساسا في عوامل نوعية يصطلح على تسميتها بالعوامل المؤسساتية (Les facteurs institutionnelles) كالديمقراطية و الفساد و سيادة القانون، و التي تتسبب في مجملها في زيادة تكلفة المعاملات.

كما أوضحت الدراسة أن الإطار المؤسسي الذي يحكم النفقات العامة يلعب دورا مهما في هذا الصدد حيث لا بد وأن يتسم تنفيذ السياسات المالية بالمصداقية والشفافية لزيادة مستويات ثقة الأفراد في قرارات الحكومة وهو ما يساهم في تعزيز دور سياسة المالية العامة في دعم النمو الاقتصادي.

و كأني بحث علمي يجب ان يستند الى اطار نظري يعتبر المرجعية التي يعتمد عليها الباحث في التحليل، و يتمثل الاطار النظري لموضوع بحثنا إعتقاد المقاربة المؤسساتية التي تعتبر الانسب في تحليل الظواهر الاقتصادية كما اكدها الاقتصادي D.C.North لما تتميز به من ديناميكية و شمولية، فهي بالفعل تسمح للباحث الاقتصادي بتحليل الظاهرة الاقتصادية بواقعية أكثر من المقاربة الاقتصادية للتحليل الاقتصادي و التي قد تبتعد بفرضياتها عن معرفة و تحليل الواقع الفعلي للأشطة الاقتصادية في ظل مجتمعات حديثة تتميز بدرجة كبيرة من التعقيد و الديناميكية و استنادا على ما سبق كانت الإشكالية الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر العوامل المؤسساتية على النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر ؟

من خلال الإشكالية المحورية للدراسة، نجد أنفسنا أمام العديد من التساؤلات الفرعية التي لا بد من الإجابة عليها والتي تتمثل في:

- هل المؤشرات المؤسساتية تعمل على توجيه سياسة الانفاق العام وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

- كيف تؤثر البيئة المؤسساتية الجيدة (الحكم الرشيد) على سياسات الإصلاح الاقتصادي و المؤسساتي ؟

و للإجابة على هذه الاشكالية سنحاول إثبات الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة فقد وضعنا الفرضيات التالية:

- الإصلاحات المؤسساتية المطبقة في الجزائر بإمكانها المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي.

- يعتبر الفساد العامل الأكثر تأثيرا على سياسة الانفاق (إنخفاض إنتاجية النفقة العامة) و بالتالي تدهور معدلات النمو الاقتصادي.

- تؤثر المؤشرات المؤسساتية (الديمقراطية، سيادة القانون) إيجابا على النفقات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهمية الاقتصاد المؤسساتي كطرح جديد لمعالجة المشاكل الاقتصادية حيث له دور فعال بشكل أو بآخر في تحقيق النمو الاقتصادي، و كذلك معرفة سعي الجزائر في إتباع بعض السياسات المطروحة و المتعلقة بإصلاحات الجيل الثاني؛ و التي كان لها الفضل في طرح النظريات الاقتصادية المؤسسية و تطويرها؛ و محاولة إسقاط التوصيات التي خرج بها الجيل الثاني من الإصلاحات على حالة الجزائر للاستفادة و افادة كل قارئ لهذه الرسالة؛ ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية السياسة وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها .

مبررات إختيار الموضوع:

- الرغبة في التعمق و فهم تأثير العوامل المؤسساتية في النفقات العمومية و النمو الاقتصادي.
- محاولة دراسة مجال الاقتصاد المؤسساتي الجديد و دوره في تفسير الظواهر الاقتصادية.
- الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر و المتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو و خضوعها الى تغيرات أسعار البترول الدولية، بالإضافة الى توفر موارد مالية ضخمة يمكن استعمالها و الاستفادة منها من أجل دعم النمو و الخروج من اقتصاد الريع الى اقتصاد السوق.
- يعتبر هذا البحث بمثابة مكمل لدراسات سبقته باستعمال تقنيات أخرى و معطيات حديثة للاقتصاد الجزائري.
- حداثة الموضوع بالنظر لعدم وجود دراسات تعنى بموضوع النفقات العمومية و النمو الاقتصادي باستخدام المقاربة المؤسساتية.
- تركيز جل البحوث على دراسة النفقات العامة و النمو الاقتصادي من الجانب الاقتصادي البحث.
- الرغبة في الحصول على نتائج موضوعية حول تأثير المؤشرات المؤسساتية على النفقات العامة و النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

- في اختياري لهذا الموضوع واجهتني مجموعة من الصعوبات و المتمثلة في:
- أغلبية المراجع المتعلقة بموضوع البحث باللغة الإنجليزية مما يصعب مهمة الترجمة.
- قلة الدراسات السابقة التي تعنى بموضوع النفقات العامة و النمو الاقتصادي من الجانب المؤسساتي في الجزائر .

- عدم وجود احصائيات دقيقة لا سيما تلك المتعلقة بالمؤشرات المؤسساتية.
- عدم وجود خلفية كافية و صعوبة الحصول المعلومات الخاصة بالاقتصاد المؤسسي في الجزائر
- الأزمة الصحية و وباء كوفيد 19 الذي صعب من مأموريتنا في الحصول على المراجع من المكتبات الجامعية بسبب الغلق المتكرر للجامعات .

منهج الدراسة:

- بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و إثبات الفرضيات اعتمدنا على منهجين في التحليل :
- **المنهج التحليلي والوصفي:** للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي والعوامل المؤسساتية وإيضاح الترابط بينهما بإستعمال أساليب الوصف النظرية والبيانات.
 - **المنهج الكمي (القياسي):** إستخدم المنهج الكمي في التحليل من خلال بناء نماذج قياسية في قياس وتحليل أثر العوامل المؤسساتية على النفقات العامة ثم على النمو الاقتصادي في فترة (1990-2020) وإيجاد العلاقة السببية بين المتغيرات.

خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة الى أربعة فصول مسبوقة بمقدمة عامة وخاتمة عامة وهي على النحو التالي:

الفصل الأول كان عبارة عن مدخل نظري حول الاقتصاد المؤسسي الجديد النفقات العامة والنمو الاقتصادي، من خلال عرض الإطار النظري للمدرسة المؤسساتية الجديدة وأهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة والنمو الاقتصادي.

ثم الفصل الثاني فخصص للمقاربة المؤسساتية حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي مع الإشارة الى الحكم الراشد كضرورة للإصلاح المؤسسي والتركيز على الفساد باعتباره المؤشر الأكثر تأثيرا فيهما.

أما الفصل الثالث تناولنا فيه التحليل المؤسسي للنفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث قمنا بتحليل العوامل المؤسساتية (مؤشرات الحوكمة) في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة الى تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر وعلاقة المؤشرات المؤسساتية بسياسة الانفاق والنمو الاقتصادي في الجزائر.

و أخيرا الفصل الرابع و تضمن الجانب التطبيقي وهو عبارة عن دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسساتية على النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1990 و 2020.

الدراسات السابقة :

1 - دراسة *Maya Vijayaraghavan And A. William Ward* (2001) في مقال بعنوان:**"Institutions And Economic Growth: Empirical Evidence From A Cross National Analysis"**

أجريت الدراسة بجامعة Clemson university حيث تم قياس المؤسسات بمجموعة من المؤشرات والمتمثلة في مؤشر الحكم الجيد كمتوسط الثلاث مؤشرات فرعية تقيس الفساد، سيادة القانون، جودة الحكومة. مؤشر لحماية حقوق الملكية كمتوسط لمؤشري مخاطر عدم نفاذية العقود، ومخاطر فقدان الملكية مؤشر الحرية كمتوسط مؤشري الحقوق السياسية والحریات المدنية كما يصدر عن مؤسسة بيت الحرية. مؤشر الاستهلاك الحكومي كنسبة من الاستهلاك الإجمالي (تزايد قيمة المؤشر تعكس حجما أقل للاستهلاك الحكومي). ومؤشر النمو المستخدم هو معدل نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي وكانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 43 دولة في الفترة الممتدة بين 1975-1990 وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا إيجابيا لكل المؤشرات المؤسساتية المتضمنة وإن كان أكثر هذه المؤشرات معنوية هو مؤشر الاستهلاك الحكومي مؤكدا فرضية الأفضلية للحكومات الأصغر، ويليه مباشرة مؤشر حماية حقوق الملكية مؤكدا أيضا فرضية أن مزيدا من حماية حقوق الملكية تؤدي إلى مزيد من النمو الاقتصادي. في حين جاءت مؤشرات الحكم الجيد والحرية بلا معنوية إحصائية وإن كان مؤشر الحكم الجيد أظهر ارتباطا قويا بمؤشر حماية حقوق الملكية، وهو ما يدل على أن له تأثيرا قويا على النمو الاقتصادي إن كان غير مباشر.

2-دراسة *Peter Nunnenkamp, Sarfraz Khan Qureshi and Ashfaq H. Khan* (2001) في

مقال موسوم بـ:

" Why Economic Growth Trends Differ So Much across Developing Countries in the Era of Globalisation "

كان الهدف من الدراسة قياس الجانب المؤسسي من خلال مؤشرات الحكم الجيد و تتضمن (06) ست مؤشرات: المساءلة والاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التشريع، سيادة القانون و التحكم في الفساد، تم اختبار مدى تأثير السياسات الاقتصادية على نتائج النمو الاقتصادي ثم إختبار تأثير الإطار الموسمي على السياسات الاقتصادية وقد تم قياس نتائج النمو الاقتصادي بدلالة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بمعدل القوة الشرائية بينما تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لتقييم السياسات الاقتصادية بما يتضمن : متوسط معدل التضخم السنوي . - استهلاك الحكومة كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي - التراكم الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - متوسط عدد سنوات التعلم قيمة الواردات و الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الإيرادات الجمركية كنسبة من قيمة الواردات - تدفق و رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تضمنت 88 دولة عربية بالإضافة إلى مجموعة من الدول النامية و المتقدمة بهدف المقارنة خلا الفترة 1980-2000. و أفضت النتائج أن هناك علاقة قوية بين جودة المؤسسات و جودة السياسات الاقتصادية و التي بدورها كان لها تأثير معنوي و إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أوضحت النتائج أن جودة المؤسسات لها تأثير قوي على كفاءة السياسات الاقتصادية.

3-دراسة Robert J.Barro (1996) في مقال موسوم بـ:

"Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study "

ركزت الدراسة على إختبار مؤشر إجمالي للتعبير عن جودة الإطار المؤسسي و هو مؤشر سيادة القانون الصادر عن دليل المخاطر السياسية إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى، تم التعبير عن العوامل المؤسسية بدلالة: الاستهلاك الحكومي، نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر سيادة القانون، ووفقا للدليل القطري للمخاطر الدولية International Country Risk، كما تم إختبار أثر العوامل المختلفة على النمو الاقتصادي بدلالة معدل النمو الحقيقي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وهي دراسة مقارنة بين 100 دولة وبيانات عن الفترة 1960-1990، جاءت نتائج الدراسة في معظمها تتوافق مع الفرضيات النظرية فقد اتضح أن مؤشر سيادة القانون يرتبط إيجابيا بشكل قوي بالنمو الاقتصادي حيث تم تقدير التغير بانحراف معياري واحد في مؤشر سيادة القانون يؤدي إلى زيادة معدل النمو بنحو 0.5% و كبر حجم الحكومة يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي بحيث يؤدي انخفاض معدل الإنفاق الحكومي بانحراف معياري واحد إلى زيادة معدل النمو بنحو 2.6%. بينما جاء مؤشر الديمقراطية بشكل غير معنوي إحصائيا و إن كانت إشارة المعامل الخاص به سالبة أي أن المزيد من الديمقراطية يؤدي إلى تناقص معدل النمو .

4- دراسة *Tavares. Jose ,Wacziarg. Romain* (2001) مقال موسوم بـ:

"How democracy affects growth "

قام كل منهما بدراسة تجريبية حول أثر الديمقراطية (متغير مؤسساتي) على النفقات العمومية والنمو الاقتصادي و توصلا الى ان الديمقراطية تلعب دور ايجابي على النمو من خلال الرأسمال البشري ونسبة منخفضة في فوارق الدخل، ولكن سلبيا من خلال النفقات الحكومية ونسبة منخفضة في تراكم الرأسمال المادي.

5- دراسة *Alesina et Perotti* (2000) و *Touna Mama et kamgnia*(1994) بعنوان:

" Political Instability In A Country And Health State In Another Country: The Case Of Central African Republic"

حاول هؤلاء الباحثين دراسة عوامل مؤسساتية أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي والديمقراطية وهذا من اجل شرح اختلاف النمو ما بين البلدان، وكذلك لتفسير الجزء الأكثر أهمية من بقايا نموذج (Solow) في البلدان النامية. فالفكرة العامة هي أن تفويض الأصول المادية والبشرية، تحويل النفقات الحكومية الموجهة للأنشطة الانتاجية، عدم الاستقرار السياسي تخفّض من نسبة النمو الاقتصادي، وجد أنه في المتوسط تؤدي الحرب الأهلية في البلد عادة إلى خسارة ب 2 % سنويا في ناتجها المحلي الاجمالي للفرد مقارنة بما كان يحققه بدون حرب أهلية أما بالنسبة للبنك الدولي عدم الاستقرار السياسي من بين العوامل الداخلية التي تفسر تراجع النمو الاقتصادي للبلدان الأفريقية.

6- دراسة *Sugata Ghosh and Kyriakos C. Neanidis* (2011) مقال بعنوان:

"Corruption, fiscal policy, and growth : a unified approach "

يتمحور هذا المقال حول الفساد والمالية العامة وأثرهما على سياسة الانفاق والنمو، حيث توصل من خلالها الباحثان إلى أن آثار الفساد المالي والإداري على السياسة المالية غامضة، حيث يمكن أن تظهر من خلال أن الفساد المالي والإداري يؤدي إلى التقليل من إنتاجية النفقات الحكومية، كما أن للفساد أثرا سلبيا على النمو الاقتصادي.

7 - دراسة *A. James Robinson , S. Johnson , D. Acemoglu* (2005) مقال موسوم بـ:

" *The Rise of Europe: Atlantic Trade, Institutional Change, and Economic Growth* "

تمت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حول المؤسسات كسبب رئيسي للنمو على المدى الطويل ، و ثم عرض الدلائل التي تثبت أن الاختلاف في الاقتصاد المؤسساتي هي السبب الرئيسي لاختلاف الدول من حيث النجاح الاقتصادي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العلوم الاجتماعية تبحث عن وضع نظرية مقارنة للنمو الاقتصادي تركز على المؤسسات، تستطيع الأخذ بالقرارات السياسية التي تساعد على تحسن المؤسسات وتحقيق الرفاهية في الدول الفقيرة .

8- دراسة *Abdoul Ganiou Mijiyawa*، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة Clermont

Ferrand بفرنسا بعنوان: " *Institutions et développement : analyse des effets* "

تشير هذه الدراسة إلى قدرة الإصلاحات المرتبطة بالإفناق العام على الاستمرارية والتأثير على النمو في كل من الدول المتقدمة والنامية. حيث ساهمت سياسات الإصلاح الرامية إلى توجيه مستويات الإنفاق العام إلى دعم الإنفاق على التعليم والصحة والبنية الأساسية في رفع النمو في نحو 20 إلى 40 في المائة من الحالات التي تم دراستها. الأهم من ذلك أن تبني مزيج من سياسات الإصلاح المالي على جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام بما مقدوره أن يحدث تسارع في معدلات النمو باحتمال يقدر بنحو 60 في المائة من الحالات.

9- دراسة - زاوي أحمد صادق - أطروحة دكتوراه بجامعة تلمسان (2016-2017) بعنوان: "الحكم

الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الجزائر

قام الباحث بدراسة العلاقة بين مؤشرات الحكم الراشد و النمو الإقتصادي و مدى تأثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي بإستخدام مؤشرات الحكم الراشد ، حيث توصل إلى نتيجة وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي، واستنتج بأن العقوبات الرئيسية التي تعرقل النمو في الجزائر هي: الديمقراطية، الفساد، البيئة غير المواتية للاستثمار وغياب سيادة القانون.

الفصل الأول:

الاقتصاد المؤسسي الجديد،

النفقات العمومية والنمو

الاقتصادي

تمهيد:

تعرف المؤسسات على أنها الضوابط التي تحكم اللعبة في المجتمع أي أنها القيود الموضوعة لتأطير التفاعل الإنساني وتتجلى أهميتها في هيكله الحوافز السياسية والاجتماعية والاقتصادية لخلق نتائج اقتصادية وعليه، فإن المؤسسات الاقتصادية الجيدة هي التي تحرص على أمن حقوق الملكية وولوج شريحة واسعة من المجتمع للموارد الاقتصادية كما تشجع على الاستثمار والابتكار وتسهلها.

ولعل من أهم الأبحاث التي تجيب على أسباب النهوض الاقتصادي ومعيقاته هي الدراسة الاستقصائية

(Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth) والتي أعدها

(Acemoglu et al) وهي تدفع بنظرية مفادها أن المؤسسات هي السبب الرئيسي لاختلاف النمو بين الدول عبر طرح منهجي مدعوم بحجج وبتجارب واقعية من التاريخ.

فنظرا لأهمية النفقات العامة ودورها الاقتصادي في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها ولذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطورا يساير التطور الذي لحق بدور الدولة وصولا إلى التحليل المؤسسي وتطور مفهوم حوكمة النفقات لهذا سنتناول فيما يلي دراسة النفقات العامة من الناحية النظرية تمهيدا لمفهومها المؤسسي الحديث.

و إنطلاقا من الدور الهام الذي تلعبه النفقات العمومية في الاقتصاد و النمو كأداة من أهم أدوات السياسة المالية فإن الانفاق العام واستشراف آفاقه هو في واقع الحال من باب الاهتمام بالنمو الاقتصادي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد المؤسسي، النفقات

العمومية والنمو الاقتصادي. وسنتناول ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاقتصاد المؤسسي الجديد

المبحث الثاني: نظريات الإقتصاد المؤسسي الجديد

المبحث الثالث: المؤشرات المؤسسية

المبحث الرابع: النفقات العامة

المبحث الخامس : مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي

المبحث الأول: الإقتصاد المؤسسي الجديد

يهتم الإقتصاد المؤسسي بدور المؤسسات في النشاط الاقتصادي و الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية وتشكيل السلوك الاقتصادي؛ ويؤكد على أهمية دراسة المؤسسات وتوقعات السوق الأوسع والتفاعلات المختلفة بين الافراد و المؤسسات ما يؤدي إلى وضعية أفضل لأفراد المجتمع والدولة على المستوى المحلي أو الدولي. ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم المؤسسات والتي تعني "مجموعة من القواعد الرسمية مثل: (الدستور والقوانين والقواعد واللوائح) وغير الرسمية مثل: (الأعراف والتقاليد والعادات) التي يفرضها البشر على أنفسهم، متضمنة الترتيبات الخاصة بجعلها ملزمة".

ومن أجل فهم أفضل وأكثر واقعية لكيفية عمل النظام الاقتصادي يسعى الإقتصاد المؤسسي إلى توفير افتراضات أكثر واقعية لتوجيه اختيارات الأفراد لأنهم لا يستطيعون الاختيار بحرية ويتبعون توجهها محدودا بوجود قيود تمنعهم من ذلك وهي المعلومات المتاحة لهم فقط.

فيتضمن تنظيم المعاملات وإتمامها تكلفة إضافية تسمى تكاليف المعاملات ودور الإقتصاد المؤسسي الجديد هو عمل المؤسسات الكفؤة لخفض هذه التكاليف مما يؤدي بدوره إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ومعدلات عالية من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية الإقتصاد المؤسسي الجديد

ظهر الإقتصاد المؤسسي الجديد في منتصف القرن 20 م، ونظر إلى التنمية على أنها محددة بواسطة منطق التحسين أو التغيير من أجل الاستعمال الفعال للموارد النادرة، وأن الهيكل المؤسسي يحدد اللعبة الاقتصادية خاصة معايير الكفاءة الاقتصادية، كما يفسر هذا الإقتصاد حضور المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية على أنها تعرض لحلول أقل تكلفة من أجل تنفيذ بعض المهام.¹

و يمكن القول بأن الفكر المؤسسي جاء عن طريق بعض المفكرين في سنوات الثلاثينات من نفس القرن من خلال أعمال Ronald Coase خاصة بعد نشر مقاله "The Nature Of The Firm" طبيعة الشركة سنة 1937 والذي أدخل تكاليف المعاملات في التحليل الاقتصادي²، حيث سعى من خلاله دراسة

¹ G. Walter,H. Amedgro, "L'adaptation Organisationnelle dans les Théories Managériales et Sociales " Presses de l'université de Québec, Canada 2011, p38.

² Ahmad Silem, " L'hétérodoxie institutionnaliste et néo-institutionnaliste", économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°4, 2006 , p 9.

السلوك الاقتصادي في إطار القيود التي تفرضها المؤسسات الحقيقية، فمن وجهة نظره أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد غير قادر على التعامل مع الكثير من المشاكل لأنه يفترض أن الاقتصاد خالي من تكاليف المعاملات وأن المؤسسات غير ضرورية في التحليل الاقتصادي، حيث حاول "Coase" شرح منطق تكلفة المعاملات في ظل اقتصاد السوق التنافسي.

كما أن مصطلح الاقتصاد المؤسسي الجديد يعود كذلك إلى الاقتصادي Williamson سنة 1975، حيث بدأ يتطور وأصبح حركة ذاتية واعية في سنوات السبعينات، حيث بين Williamson أن التوفير في تكلفة المعاملات يمكن أن يولد التكهنات بشأن الحدود التنظيمية وهياكل الحكم للشركات المتنافسة من أجل البقاء والربح.¹

أما الانطلاقة الحقيقية لهذا الفكر كانت مع بداية التسعينات من خلال أعمال المفكر الاقتصادي
Douglass Cecil North.

و من اهم الاقتصاديين الذين أكدوا على أهمية المؤسسات في تحسين مستويات الدخل نجد Acemogh و Socoloff (2002)، Johnson و Robinson (2001)، و قد أكد Hall و Jones (1999) على أهمية المؤسسات باعتبارها تشكل البنية التحتية الاجتماعية.²

أولاً- إفتراضات النظرية المؤسسية الجديدة:

إن نهج الاقتصاد المؤسسي الجديد هو مجموعة غير متجانسة تضم مجموعة من الأعمال التي لها نقاط مشتركة في التساؤل حول الدور الذي تلعبه المؤسسات بشكل عام بواسطة القواعد والمعايير التي تحكم وتنظم السلوك في التنسيق الاقتصادي.

وكل النظريات أو المناهج الجوهرية للاقتصاد المؤسسي الجديد هي مشتركة في الحفاظ على الافتراضات الرئيسية للنظرية النيوكلاسيكية وهي:³

- العقلانية المثالية

- المنطق من حيث التوازن

- الأمثلة

¹ Victor Nee, "New institutionalism, Economic and Sociological", University Press, 2003, p 04-08.

² L.Pritchett, "La quête continue, in Finances et développement", FMI, Washington, Mars 2006, p18.

³ Ménard Claude, "L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats", Cahiers d'économie Politique, Papers in Political Economy, vol 1, n° 44, 2003, p 105.

فحسب North (1990) المشكل يكمن في مستوى المعلومات التي تعتبر غير مكتملة وغير متوازنة و متناظرة ، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاستراتيجي للجهات الفاعلة الاقتصادية ومسألة دور المؤسسات في الاقتصاد تأخذ مباشرة تحول وظيفي لأن جميع العناصر تكون لها وظيفة بالنسبة لهدف توازن النظام.¹

والتطورات النظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد أعادت صياغة تشكيلها من قبل، وهي وسيلة قوية للتأكيد مجددا على انتشار النية العقلانية على أن تكون على الأقل إجرائية بما في ذلك البحث عن الكفاءة المؤسسية.

وقد استأنفت المنهجية الفردانية تأكيداتهما على أن الدوافع لا يمكن أن تكون في هذا السياق، وبالتالي ينظر للمؤسسات على أنها أجهزة وضعت من طرف جهات فاعلة تسمح بالتنسيق بين استثماراتها المالية بطريقة مثلى.

والاقتصاد المؤسسي الجديد هو موجه للتغلب على أوجه القصور في النظرية الكلاسيكية الجديدة القياسية والتي تتجاهل تقريبا المؤسسات ،حيث ينظر للمؤسسات على شكل "علبة سوداء" ممثلة في وظيفة لتعظيم الربح فقط، ووفقا لهؤلاء الاقتصاديين، فهم يسيطون جدا الاقتصاد ولكن انتقاداتهم نتجت عن أفكار قوى اجتماعية متفائلة التي بقيت دون أساس نظري مناسب.

والاقتصاد المؤسسي الجديد يحفز مدرسة سابقة والتي تقتبس فرضياتها من التاريخ الاقتصادي والعلوم السياسية، علم الاجتماع، الاقتصاد النفسي، والرؤى التي تستوحى من الأفكار الاقتصادية سواء من النظرية الكلاسيكية الجديدة أو الكينزية.²

كذلك النظام حسب الاقتصاد المؤسسي الجديد يكون في نفس الوقت نظري وتجريبي بشكل مصمم، وهو أيضا مفيد بشكل خاص في دراسات التنمية الاقتصادية للسياسات التي تنفذ في العالم النامي على أنها تنجح أو تفشل، في سياقات ثقافية، سياسية واقتصادية متعددة ومختلفة جدا.

وأسباب وشروط هذه النجاحات أو الفشل لا تزال غير واضحة ومبهمة، هذه هي الثغرات التي من أجلها ينشط اقتصاديون المنهج المؤسسي الجديد في مجال التنمية الاقتصادية في محاولة فصل تأثير المؤسسات

¹ Chavance Bernard, " *L'économie institutionnelle* ", Paris, 2007, p 60-61.

² Martin Gilles, "*La nouvelle économie institutionnelle* ", Idées économiques et sociales, N° 159, 2010, p 35-40.

¹ Jérôme Maucourant, "*Nouvelle économie institutionnelle ou socio-économie des institution* ", Revue d'histoire des

على السياق السياسي والاقتصادي وقياس أثرها من خلال الأدوات التجريبية المتطورة، وبالتالي جلب الاضواء التي من المرجح أن تجد التطبيق العملي في اعداد السياسات.

الاقتصاد المؤسسي الجديد يهتم بحقوق الملكية، تكاليف المعاملات وعدم تناظر المعلومات كما أنه يفرق بين المؤسسات السياسية التي تحكم عملية ظهور القواعد الرسمية، النظام القانوني والمؤسسات الاقتصادية، حقوق الملكية، قانون التعاقدات التي تنسق النشاط الاقتصادي، يجب أن يحدد وإن أمكن قياس تكاليف الصفقات الناتجة عن إنشاء وتنفيذ المؤسسات الاقتصادية التي لا تكون مثالية أبدا في أي مكان، فالمؤسسات الاقتصادية الضعيفة تولد ارتفاع تكاليف المعاملات وعدم الكفاءة الاقتصادية، في حين أن المؤسسات الاقتصادية الجيدة تدعم بقوة تراكم رأس المال والنمو.¹

ويعتبر الاقتصاد المؤسسي الجديد علما معاصرا ومتشعبا وتمثل أهم فروعها في ما يلي :

- تكاليف المعاملات.
- إقتصاديات التعاقدية وحماية الملكية.
- حوكمة الشركات، وسلوك المنظمات.
- القانون والاقتصاد.
- العمل الجماعي.
- التاريخ الاقتصادي الجديد ويعتبر محاولة لشرح كيفية تطور الاقتصاديات من خلال التغيير المؤسسي.
- إختيار السياسات العامة والاقتصاد السياسي.
- إقتصاديات المعلومات غير الكاملة.
- الاقتصاد الاجتماعي الجديد.

ثانيا- أسباب ظهور النظرية المؤسسية الجديدة:

1- فشل الإصلاحات في بعض الدول النامية:

إن الإخفاقات المتتالية التي أصابت البرامج الإصلاحية والخطط التنموية التي اعتمدها الدول النامية خاصة تلك التي حاولت منها أن توفر المقومات اللازمة لإنجاح برامجها وخططها ذلك وفق ما كان سائدا من التطور النظري للتنمية الاقتصادية والذي يركز على ضرورة توفير البنى التحتية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل

¹ Jérôme Maucourant, "Nouvelle économie institutionnelle ou socio-économie des institution", Revue d'histoire des facultés de droit et de la culture juridique du monde des juristes et du livre juridique, 2012, p 407- 424.

وإصلاح النظم التعليمية ، الحد من نسبة الفقر و توفير الموارد المالية اللازمة للتمويل بالإضافة إلى محاولتها، الالتزام بآليات اتفاق واشنطن وكذا توجيهات الأجهزة المالية الدولية والمنظمات الاقتصادية والتجارية العالمية ومحاولتها السير على نفس نهج الدول المتقدمة من خلال سعيها لتبني نفس الآليات والتوجهات والإصلاحات والخطط التي أثبتت نجاحها في الدول المتقدمة، لكن نتائجها كانت عكسية أو ليس مثلما كان متوقعا عند تطبيقها في الدول النامية.

2- ظاهرة العولمة:

أصبح العالم بأسره يعيش في ترابط وثيق واتصال دائم بسبب انتشار ظاهرة العولمة التي تعددت التعاريف المقدمة لها ، وبالاطلاع على مختلف التعاريف يمكننا القول أن العولمة تعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى أفاق أوسع و أرحب تشمل العالم بأسره، ومن ثم فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة منها حرية حركة كل أنواع السلع والخدمات الأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول وتحول العالم إلى قرية كونية صغيرة بفعل تيار المعلوماتية، وظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات الساعية للهيمنة، وظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تقوم بوظائف كانت في يوم ما تقتصر على الممارسة الحكومية فقط، والتي أصبحت تتمحور حول دور المنظمات غير الحكومية، أمام هذه الوضعية فقد وجدت الدول النامية نفسها مضطرة لتخوض غمار إصلاحاتها ضمن إطار عالمي يفرض عليها بعض الشروط والضغوط كما أنه يفتح أمامها العديد من الخيارات والتوجهات.¹

3- المفهوم الجديد لدور الدولة:

شهد مفهوم الدولة و تغير الأدوار المنوطة بها تطورا عبر الزمن، فقد انتقل مفهومها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة ثم إلى مرحلة الحد من تدخل الدولة و الاعتماد على آليات تحرير النشاط الاقتصادي لعمل الأسواق، فأصبحت أدوارها كما وضحها البنك الدولي من خلال تقريره عن التنمية في العالم الصادر سنة 1997 في المقال المعنون بـ " دور الدولة في عالم متغير " في جملة من النقاط ،وهي أنها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على تنمية المجتمع كما أنها تسعى لخلق محيط سياسي ملائم لتحقيق التنمية بكل مستوياتها وتدافع عن المصالح لأجل النفع العام كما تحفز وتشجع على خلق جو نشيط لخدمة التنمية البشرية وتسهر على احترام القانون والحفاظ على الأمن كما أنها المسؤولة عن

¹ سايح بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، تلمسان، 2012-2013، ص 116 .

وضع السياسات و البرامج العمومية وتقوم بتحضير الميزانية وتسهر على تنفيذها كما أنها تنظم وتشجع عمل الأسواق.¹

وقد برز في السنوات الأخيرة مفهوم جديد لدور الدولة و هو ما يعرف بالدولة الإنمائية أو الدولة الفاعلة *Développemental State* ويقصد بالدولة الفاعلة "أنها الدولة القادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية الواضحة لبعض القطاعات وتوظيف قيادات ذات كفاءة عالية، و وضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات التنموية في إطار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وإكساب الشرعية السياسية من الأداء في التنمية".²

4- تطور مفهوم التنمية:

بالإضافة إلى الأسباب السابقة فإن تطور مفهوم التنمية التي أصبحت تقاس بمجموعة من المعايير النوعية و الكمية وكذا تقلص الفجوة بين الحكومة والمجتمع المدني الذي أصبح يلعب دور وسيط فعال وأساسي في الحكم وفتح الباب أمام المواطنين لتحمل المسؤولية و زيادة مشاركتهم في فعاليات الحياة الاقتصادية والسياسية لبلدانهم عن طريق الانضمام أو التواصل مع مختلف ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وعلى عكس المفهوم القديم للتنمية الذي كان يعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات المستخدمة للتعامل مع الدول، وخصوصاً النامية منها؛ بالإضافة إلى عدم وجود تعريف ثابت لمصطلح الدول النامية الأمر الذي أدى إلى تفعيل دور القياس في فهم التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

و بالتالي تم الاحتجاج بمعيار دخل الأفراد لأنه من أهم المعايير الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع نمو الاقتصاد، كما تم استخدام معيار قيمة الخدمات والسلع فعندما يتمتع السكان بقوة شرائية مناسبة فهذا يشير إلى وجود تنمية اقتصادية واضحة تعرف بالرفاهية الاقتصادية. على غرار البنك الدولي، الذي تناول مراقبة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض نسبياً؛ فالبلدان النامية هي التي تحتاج إلى التنمية الاقتصادية لأن معدل الدخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400 دولار أمريكي، مقارنة بالدول متوسطة الدخل التي يتجاوز معدل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبحت التنمية الاقتصادية دوراً مركزياً وهاماً في الواقع الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي

¹ معيزي قويدر، "تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة البلدة، العدد 08 ماي 2013، ص148.

² F. Block, "Swimming Against the Current: *The Rise of a Hidden Developmental State in the United States, Politics and Society*", İstanbul Üniversitesi Sosyoloji Dergisi, 40(2), 2008, p 169-206.

تواجه صعوبات كبيرة في إدارة قطاعها الاقتصادي ما يدفعها إلى تنفيذ خطة استراتيجية وتنموية بهدف دعم التنمية الاقتصادية فيها.¹

5- إنتقادات النظرية النيوكلاسيكية:

الفشل الذريع الذي شهدته السياسات الإصلاحية في الدول النامية وكذا تعدد الأزمات التي عرفها العالم و من بينها أزمة الديون 1980 أزمة المكسيك 1995 و أزمة البرازيل 1998-1999 و أزمة روسيا 1998 و أزمة دول جنوب شرق آسيا ابتداء من سنة 1997 كل هذه الأزمات وغيرها أثبتت عدم تحقق النمو الاقتصادي أو انحصار الفقر وتراجع مستوياته أو الحد من عدم المساواة بين مختلف الطبقات داخل كل دولة مثلما كانت تؤكد أطروحات البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

وأمام هذه الوضعية فقد حاول المفكرين المنتمين إلى المدرسة المؤسستية الجديدة البحث عن أسباب تعثر الحياة الاقتصادية للدول النامية وفشل إصلاحاتها وقد توصلوا من خلال معالجتهم لواقع هذه الدول وتجاربها إلى إبراز النقائص التالية في التحليل النيوكلاسيكي:

أ- النظرية النيوكلاسيكية غير احتكاكية: أي أنها لا تحتك أو تحاكي الواقع الحقيقي للبلدان، فحسب رأيهم فقد صممت للتحدث عن طريقة عمل الأسواق المطورة جيدا والتي تعمل وفق آليات السوق بكل دقة وبأسلوب متقن يتصف بالكمال وتتم فقط بكيفية تحسين أداء تلك الأسواق المطورة فعلا، غير أن المشكلة الأساسية تكمن في الوصول إلى إحداث أسواق فعالة و متطورة، وهو الأمر الذي يعد صعبا بسبب اتساعه وكثرة العناصر الداخلة فيه وتشابكه وتعقده، و إذا رجعنا إلى البلدان النامية فإن أسواقها ضعيفة ولا تتسم بالكفاءة والفعالية التي تتميز بها نظيراتها في الدول المتقدمة وواقعها بعيد كل البعد على أن تعمل أسواقها بكفاءة عالية.²

ب- النظرية النيوكلاسيكية جامدة:

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية جامدة ولا تعنى بعنصر الزمن التغيرات التي تحدث فيه، بل إنها تهتم بالأداء الاقتصادي لبلد ما في الوقت الحاضر وخلال مرحلة معينة من الزمن، وتبني تحاليلها و نتائجها على أساس أن الظروف ستبقى ثابتة و لا تتغير مع مرور الزمن، و على أن الأولويات و الأهداف و سبل تحقيقها و نظرة

¹ H. Myint, O. Krueger, "Economic development", britannica, Retrieved. Edited, 2017, p.04.

² دوغلاس سي. نورث، "أسس علم الاقتصاد الجديد". مركز المشروعات الدولية الخاصة، متاح على الموقع: www.developmentinstitute.org

كافة الناس للأمور وتعاملهم معها هو نفسه، وبناء على ذلك فإن مضامين السياسات التي تشتقها منها تكون حاسمة و نهائية بالنسبة لكل التغيرات، وفي الواقع فإن الحال غير ذلك، لأننا نعيش في عالم ديناميكي يتغير بصورة مستمرة يرتبط فيها حاضره بماضيه ومستقبله بحاضره، لذلك فإن إدراج عنصر الوقت وما قد يصيب الواقع من تغيرات عبر الزمن له تأثير كبير جدا على نتائج القرارات التي يتم اتخاذها في فترة معينة.¹

ج- الصفة غير التمثيلية أو غير المفتوحة على كل الاحتمالات:

يفترض في علم الاقتصاد أنه علم تمثيلي و منفتح " Ergodic " على كل الاحتمالات، أي أنه قادر على أن يمثل كل المكونات ويحدد كل الاحتمالات، فهو بذلك يفترض وجود بنية أساسية ثابتة، لكن هذا غير صحيح بسبب ما شرحناه في النقطة السابقة، فنحن من خلال أنشطتنا المتعددة نقوم باستمرار بإنشاء عوالم جديدة ومستحدثة، وهو ما يطرح أمامنا احتياجات جديدة ويفتح الباب لظهور مشكلات جديدة متزامنة مع الأحداث الفعلية في وقتها، وعليه فإن القبول بفرضية أن علم الاقتصاد هو علم تمثيلي منفتح على كل الاحتمالات بعيدة كل البعد عن الصواب.²

ثالثا- ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات:

يرتكز الإقتصاد الجديد للمؤسسات على أعمال: Ronald Coase ، Douglass Cecil North و Oliver Williamson الذي يدرس نوعين من المعايير:³

1- التنظيمات المؤسسية (les arrangements institutionnelles):

والتي تسمى القواعد الرسمية (تنظيمات داخلية، حقوق الملكية، حقوق العمل، حقوق التعاقدات) وغير رسمية (العادات، وغيرها)، حيث يدرس دورها تعريف وضعية المتعاملين، تقليص عدم التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكيات والتصرفات الاستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي.⁴

2- البيئة المؤسسية (l'environnement institutionnelle):

نسمي بيئة مؤسسية مجموعة الأجهزة القانونية، السياسية، القضائية التي توطر وتشجع التصرفات الكلية

¹ Douglass North, "Local Knowledge and Institutional", Center for International Private Enterprise, Translated from A Conference on Institutional Development, Brazil, December 2003, P 02.

² دوغلاس سي. نورث، "أسس علم الاقتصاد الجديد"، مرجع سبق ذكره. ص 19.

³ L.Kichou, C. Palloix, " économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle ", économie appliquée, tome LVI, n°1, 2003, p 97-98.

⁴ Mehdi Abbas, " le consensus de Sao Paulo fondement et portée d' une nouvelle approche des stratégies de développement ? ", économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N °3, 2005 , p 36.

والفردية حيث تشمل الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية حيث تتضمن البيئة المؤسسية أربع مؤشرات:

أ- تحرير القطاع المالي:

الذي يقاس بحرية حساب رأس المال والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة الدولية وتحرير القطاع المالي المحلي.

ب- حوكمة الشركات:

يعد هذا المؤشر الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات من مؤشرات البيئة المؤسسية ويقاس هذا المحور عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز، وكفاءة مجلس إدارة الشركات والاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقرير.

ج- القضايا التنظيمية و القانونية:

بما أن البيئة المؤسسية تعنى بالأنظمة والقوانين، كان لابد من وجود مؤشر يقيس القضايا التنظيمية والقانونية تعنى بدور الحكومة في سن القوانين والتشريعات وذلك من خلال قياس عبء الأنظمة الحكومية المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية وتنظيم الأسواق المالية وحقوق الملكية وحماية الملكية الفكرية إضافة إلى قياس تحويل الأموال العامة وثقة المواطنين بالحكومة إلى جانب قياس كلا من مؤشر الفساد وقوة مؤشر الحقوق القانونية.

د- تنفيذ العقود:

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة المستخدمة في قياس البيئة المؤسسية، تم أخذ مؤشر يقيس إجراءات تنفيذ العقود من خلال قياس كفاءة الهيئات المشرفة للقوانين و استقلاليتها القضاء، والوقت اللازم لإنفاذ العقود، وعدد الإجراءات والتكلفة اللازمة لتنفيذ العقود، إضافة إلى قياس مؤشر حماية المستثمرين.¹

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات

نختار لتعريف المؤسسات ثلاث مجالات: المؤسسات "بالقواعد و القيود"، المؤسسات بأنها "أداة للحكومة"، و المؤسسات بـ "توازن اللعبة".²

¹ L.Kichou, C. Palloix , " économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle ", op.cit, p100.

² صحراوي جمال الدين و عدوكة لخضر، "الأبعاد المؤسسية و سوق العمل"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018، ص224-248.

أولاً- تعريف المؤسسات بالقواعد و القيود:

1- في المؤسسات الاصلية (Commons): مؤسسة وهي "العمل الجماعي في السيطرة والتحرير وهي امتداد لنطاق العمل الفردي".

2- المؤسسات اعتمادا على (North):

حسب D.North المؤسسات هي " أنظمة محفزة فهي بهذه الصفة تقدم دليلا موجها للسلوك الإنساني فهي تفرض العقوبات وتمنح المكافآت لقاء القيام بأنواع محددة من الاشياء، وهي مكونة من: أ- قواعد رسمية (دساتير وقوانين و قواعد وأنظمة موضوعة موضع التنفيذ من قبل الحكومة) .

ب- قواعد غير رسمية (أنماط السلوك والاتفاقيات ومدونات السلوك و كلها تتساوى في الأهمية، لكنها أكثر صعوبة بكثير عندما يراد نمذجتها و تحليلها)، وأخيرا فإنها مكونة من عملية الانفاذ (الطريقة التي يتم بواسطتها إنفاذ كل من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية للسلوك).¹

فإذا حللنا تعريف " North " للمؤسسات والتي يقصد بها قواعد اللعبة في المجتمع وهي القيود المبتكرة إنسانيا من أجل تنسيق رد فعل العمل الإنساني²، فهو يتحدث عن المؤسسات الاقتصادية التي تتعلق بالتنسيق، وسندرج تحت المنهج النيوكلاسيكي في هذه الحالة، أو تتعلق بإعادة الانتاج وسندرج تحت المنهج الماركسي. أما المؤسسات السياسية هي التي تحدد هيكل الدولة واجراءات القرارات السياسية . بالنسبة للإنتاج والتبادلات، نوعية حقوق الملكية هي أمر ضروري، فهي تحدد قدرة المجتمع على تحقيق التراكم واستخدام عوامل الانتاج. المؤسسات السياسية تلعب بدورها دور محدد في هيكلية وحماية هذه حقوق الملكية.³

فالعلاقة بين المعتقدات و المؤسسات هي واضحة في القواعد الرسمية للمجتمع وتوضح أكثر وبقوة في المؤسسات غير الرسمية (المعايير الاتفاقيات) ومدونات قواعد السلوك المقبولة داخليا . هذه المؤسسات لا تمثل فقط القوانين الأخلاقية لنظام المعتقد والتي تميل إلى تمثيل السمات المشتركة من ثقافة إلى أخرى، ولكن أيضا المعايير المعينة في كل مجتمع والمختلفة جدا في ثقافته عن الآخر . كذلك المؤسسات الرسمية يمكن أن تتغير

¹ Hali Edison, "qualité des institutions et résultats économique un lien vraiment étroit", Finance et Développement, FMI, Juin 2003, p 36.

² D. Acemoglu,, J.S.Robinson, "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth", Handbook of Economic Growth, Amsterdam,North-Holland, 2003, p388.

³ C. Bessy, O. Favereau, "Institutions et économie des conventions", Cahiers d'économie Politique, Papers in Political Economy, vol 1 , n° 44, 2003,p 123-124.

بتعمد، أما المؤسسات غير الرسمية تتطور وفقا لأساليب لا تزال معروفة بشكل غير جيد وبالتالي لا تصلح للتداول والتلاعب من طرف الإنسان.¹

كما ينظر North للمؤسسات على أنها قواعد اللعبة لمجتمع ما فهي عبارة عن القيود التي يضعها الأفراد بهدف إعطاء شكل صورة لتفاعلاتهم بينما المنظمات تعرف على انها اللاعبين وأن تفاعلها من الأمور الهامة وينطوي مفهوم المؤسسات على ثلاثة أجزاء تتمثل فيما يلي:²

- القيود الرسمية: وتتمثل في التشريعات والقوانين والأنظمة.
- القيود غير الرسمية: تتمثل في التقاليد والاعراف والعادات.
- التفاعل في القيود السابقة: تتمثل في طريقة التعامل في المجتمع.

ثانيا- المؤسسات أداة للحكومة:

العمل المميز ل Coase (1960) بشأن تخصيص الموارد من خلال حقوق الملكية يشكل النهج المؤسسي من حيث الحكم، وتعزيز حقوق الملكية خاصة التي وضعه Demsetz و Alchian ، في هذا المنطق حيث حقوق الملكية هي المؤسسات التي تخدم كأداة للحكم.

كذلك Williamson (2000) "المؤسسات تؤسس الهيكل الإداري للمجتمع وتشجع على انشاء منظمات مثل الحكومة ووكالات الدولة وهي بمثابة إطار قانوني لتحديد الهيكل الإداري والعلاقات التعاقدية".

ثالثا- المؤسسات بلعبة التوازن:

تم تطوير هذا التمييز الذي عرضه North (1990، 2005، 2010) ، بحيث يأخذ بعين الاعتبار سياق نظرية اللعبة لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسساتية (قواعد اللعبة واللاعبين، المنظمات) حيث يعتمد الترتيب المؤسسي على البيئة المؤسسية التي تحددها القواعد والمؤسسات، فمن الضروري أن نميز بوضوح بين المؤسسات و المنظمات:

1- المؤسسات:

هي قواعد اللعبة من مجتمع أو أكثر فرسيا هي القيود الموضوعة إنسانيا وتحدد هيكل تفاعل البشري، تتألف من القواعد الرسمية (القانون الاساسي، القانون العام، اللوائح) والقيود غير الرسمية (اتفاقيات و قواعد السلوك).

¹ A. Fossier , É. Monnet, "Les institutions, mode d'emploi, Tracé, Revue de Sciences humaines, n° 17, 30 novembre 2009, p 6-8.

² D .C. North, " Processus du développement économique, édition organisation ", Collection Livres outils ,paris , 29 septembre 2005,p65.

2- المنظمات و اللاعبين:

مجموعات من الافراد ملزمة بتحقيق اهداف مشتركة وتشمل الهيئات السياسية (كالأحزاب السياسية، وكالة تنظيمية ...)، الهيئات الاقتصادية (الشركات والنقابات و المزارع العائلية، و التعاونيات ..)، الهيئات الاجتماعية (الكنائس و النوادي والجمعيات الرياضية ...)، و الهيئات التعليمية (كالمدارس والكليات ومراكز التدريب المهني...).

رابعاً- تعريف (Aoki) للمؤسسات:

لقد أعطى هذا الاقتصادي ثلاثة تعاريف مختلفة للمؤسسات و هي:

- المؤسسات هي اللاعبون،
- المؤسسات هي قواعد اللعبة،
- المؤسسات هي التوازن الذي يقود اللعبة والمعتقدات المرتبطة بها.

حيث قام بتعريف المنشأة على أنّها: "نظام من المعتقدات المشتركة التي تضمن الانتظام في السلوكيات الفردية للعاملين فيها من أجل انتهاج نفس آلية العمل المحددة".¹

أما سنة 2006 فعرّفها بانّها: "نظام تطبيق ذاتي من المعتقدات المشتركة حول الطريقة التي تلعب بها اللعبة، ويعتبر جوهرها هو تمثيل تركيبي للملكيات البارزة والثابتة لمسار توازن معين الذي يعتبره معظم الجهات الفاعلة في المجال كعامل مهم من وجهة نظر خياراتهم الاستراتيجية الفردية والذي هو بدوره مستنسخ من طرف خياراتهم الفعلية في بيئة تتطور باستمرار".²

وأكد أن هذا التعريف للمؤسسات يفترض خمسة خصائص ضمنية:

- ✓ النمو الداخلي "endogénéité"
- ✓ تكثيف المعلومات أو التمثيل التركيبي.
- ✓ القوة و المتانة و الاستمرارية بالنسبة للمتغيرات المستمرة للبيئة و بالنسبة لانحرافات الفاعلين والوكلاء عن القواعد المشتركة.
- ✓ الأهمية الشاملة لجميع الفاعلين في نفس المجال.
- ✓ التعددية و الوفرة.

¹ M.Aoki, "Toward a Comparative Institutional Analysis", Massachusetts Institute of Technology Press, 2001, p66.

² M. Aoki, "Fondements d'une Analyse Institutionnelle Comparée ",op. cite, p 45-46.

إن الخصائص الملكية الخمسة التي تمكن من تصور المؤسسات هي :

أ- يتم خلق المؤسسات بأسلوب تطور طبيعي داخلي يدخل ضمن مجال وليس بأسلوب خارجي أو خارجيا.

ب- لا يمكن للجهات الفاعلة التوقع في وجود تفاصيل ناقصة للقواعد المستخدمة من جانب الفاعلين الآخرين عندما يتخذون خياراتهم والتي لا يحتاجونها في أماكن أخرى. فالمؤسسات توجه أو تقيد الخيارات الاستراتيجية للوكلاء والذي يعني أنها تعبر عن المعلومة الموجزة حول الطريقة التي من خلالها تقام اللعبة التي يشارك فيها الوكلاء. فالجهات الفاعلة تخص المؤسسات بدور اصطناعي ترتبي لبعض الملكيات والخصائص البارزة لسيرورة الأعمال الداخلية للمجال. وعلى هذا النحو، فإن المؤسسات تقلل من جهل الجهات الفاعلة لقواعد خيارات الآخرين.¹

ج- المفاهيم المختلفة للمؤسسات لديها خاصية مشتركة وهي الاستمرارية والمتانة، وهذا يعني أن المؤسسات تقاوم التغيرات المستمرة للبيئة إلى حد معين.

على المستوى المتوسط تعرف المؤسسات بالرجوع إلى حماية حقوق الملكية، التطبيق العادل للقوانين والتنظيمات ومحاربة الفساد، هذا المفهوم أقل توسعا من الذي قدمه North، و الذي يشمل كل القواعد التي تحكم التفاعلات الإنسانية، وعموما الأعمال الحديثة حول محددات النمو الاقتصادي استعملت هذا التعريف.²

خامسا- تعريف تقرير التنمية في العالم للمؤسسات 2002:

تساعد المؤسسات على نقل المعلومات، انفاذ حقوق الملكية و العقود، و ادارة المنافسة في الاسواق و جميع المؤسسات المساندة للسوق تقوم بواحدة او اكثر من هذه الاشياء، و بذلك فهي تعطي للناس فرصا و حوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر.

المطلب الثالث: دور و مهام المؤسسات

أولا- دور المؤسسات:

حسب تقرير التنمية في العالم 2002 تقوم المؤسسات بثلاث أمور أساسية و هي:³

¹ Darine Bakkour, "L'approche contractuelle du concept de gouvernance", Revue d'études et Synthèses, Laboratoire Montpelliérain d'Economie théorique et Appliquée, Université Montpellier, France, 2013, p12.

² Hali Edison , "Qualité Des Institutions Et Résultats Economiques ", Un Lien Vraiment Etroit ?, Finances & Développement, Juin 2003,p54.

³ World Development Report 2002 "Building Institutions For Market", World Bank, Washington, p 04.

1- نقل المعلومات:

المؤسسات تسير المعلومات حول ظروف السوق، السلع والمشاركين، السريان الجيد للمعلومات يساعد الأعمال على إيجاد الشركاء، الأنشطة الأكثر ربحية وتقييم جدارتهم الائتمانية و المعلومات حول الأعمال تساعد الحكومات على التنظيم الفعال. المؤسسات يمكن أن تؤثر على إنتاج، جمع، تحليل، التحقق ونشر المعلومات والخبرات تقوم بذلك للمشاركين، وبين المشاركين والأسواق، الأمثلة تشمل شركات المحاسبة والسجلات الائتمانية التي تسهل سير المعلومات، أو التنظيمات الحكومية في وسائل الإعلام، التي تحصر نشر المعلومات.

2- إنفاذ حقوق الملكية والعقود:

المؤسسات تضمن إنفاذ حقوق الملكية والعقود من خلال معرفة الحقوق إلى الأصول والدخل، و القدرة على حماية هذه الحقوق أمور أساسية لتنمية السوق، وهي تشمل حقوق القطاع الخاص في العلاقة مع الدولة، كما أن المؤسسات تستطيع التقليل من النزاعات وتساعد على إنفاذ العقود المثلى التي تشمل دستور البلاد ونظامها القضائي.

3- إدارة المنافسة في الأسواق:

المؤسسات تزيد المنافسة في الأسواق أو العكس فهي تعطي للأفراد الحوافز للقيام بالأفضل وتعزز تكافؤ الفرص كما أنها تؤثر على الابتكار والنمو الاقتصادي، فهناك بعض المؤسسات تسهل المنافسة و أخرى تعيقها، على سبيل المثال من خلال تنظيم دخول شركات جديدة الحكومات تستطيع أن تقيد المنافسة.¹

ثانيا- وظائف المؤسسات:

تؤكد أغلب الدراسات الحديثة حول المؤسسات على أهمية وجود مجموعة خاصة من المؤسسات تعمل على حماية حقوق الملكية و تضمن تنفيذ العقود، التي يمكن تسميتها حسب "Rodrick" بالمؤسسات الخالقة للأسواق، لأنه في حالة عدم اقامة هذه المؤسسات فلا توجد الاسواق أو أنها ستعمل بكيفية سيئة . ويقوم البنك الدولي خلال السنوات الاخيرة بإعداد دراسات ميدانية تقوم بتقدير بيئة الاعمال (Business Doing) من خلال وضع مؤشرات كمية لقياس مستوى جدوى المؤسسات و دورها في تسهيل قيام الاعمال و تنشيط الاستثمارات في مختلف البلدان.

¹ Brahim Elmorched, "Ajustement des reformes en Afrique : la condition d'un développement réussi" , 2009: <http://www.codesria.org/generat-assembly11/paper/elmorched.pdf>

ولكن من أجل تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد تحفيز بسيط للاستثمار وتشجيع خلق الشركات¹، بل يجب أيضا إقامة ثلاثة مؤسسات (منظمات) أخرى لدعم ديناميكية النمو ودعم القدرة على مواجهة الصدمات المحتملة وتسهيل عملية توزيع الأعباء الاجتماعية بكيفية مرضية ومقبولة، وتمثل هذه المؤسسات في:

- مؤسسات تنظيم الأسواق والمنافسة و هي التي تتكفل بالآثار الخارجية لاقتصاديات الحجم والمعلومات الكاملة مثل: هيئات الضبط في مختلف القطاعات.

- مؤسسات تعمل على ضمان استقرار الأسواق والحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمات المالية مثل: البنوك المركزية وأنظمة الصرف وقواعد اعداد الميزانية.

- مؤسسات مرافقة للإصلاحات، فينتج عن تبني الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتحرير الأسواق وتوسيع مجال تدخل القطاع الخاص عدة آثار اجتماعية يجب على الحكومات أن تحتاط لمواجهتها، و يتم ذلك بوجود مؤسسات تهدف لتقديم الضمانات القانونية والاجتماعية وتنظم عمليات توزيع الدخل وحل النزاعات، ومن أمثلة هذه المؤسسات الصناديق الخاصة بالتأمين على البطالة و التقاعد وكافة الصناديق الاجتماعية الأخرى.²

ثالثا- نظرية (North) للمؤسسات :

نظرية " North " في المؤسسات تعطي تعريف لها و لدورها في النظام الاقتصادي و كيف تتطور مع مرور الوقت؟ وعلى الرغم من كل التحليلات المفاهيمية، فما هي الروابط بين المؤسسات والأداء الاقتصادي لكل بلد؟³

وقد أصر " North " على الحاجة للبحث عن المعاملات التي تعتبر مكلفة في عملية التبادل، وهذا ما يتعارض مع فرضيات النظرية النيوكلاسيكية الذين يستندون في تحليلاتهم على فرضية العقلانية الفعالة . وحسبه فإن هذه الفرضية هي وسيلة مفيدة لتحليل بعض الأسواق الفعالة في العالم الغربي . فعلى سبيل المثال،

¹ يقصد بالشركات : المؤسسات الاقتصادية (entreprises) لتمييزها عن المؤسسات (les institutions).

² T. Roy, "Le Rôle de L'environnement Institutionnel et juridique ", intervention prononcé lors du colloque :les conditions de décollage économique , 21 février 2006,Turquie, voir le site: www.fondation-res-publica.org

³ B.T. Prévost, D. North , " hétérodoxie néo-institutionnelle versus néolibéralisme " , Revue de la régulation , N ° 7 , 1er semestre 2010 , p2-4.

الأسواق المالية كونها تتميز بظروف استثنائية للتكاليف المنخفضة. ومع ذلك، هذه الفرضية لا يمكن أن تفسر معظم الأسواق المعاصرة أو التاريخية لأنها تفترض وجود معلومات كاملة ومثالية.¹

بالإضافة إلى ذلك، يضيف الاقتصاد المؤسسي الجديد مفاهيم في تحليله على غرار الكفاءة وفعالية المؤسسة إذا كانت المؤسسات تلعب دورا في الكفاءة الاقتصادية، لماذا لا يمكن دراسة وتطبيق أفضل للمؤسسات، وتلك التي تعمل في الاقتصاديات الأكثر نجاحا؟ هذه هي الأسئلة الأساسية المطروحة من طرف "North".²

يبحث "North" في التاريخ الاقتصادي مع تطبيق النظرية والأساليب الكمية لهدف شرح وتفسير التغيير الاقتصادي والمؤسسي. وهو يعتبر من المؤلفين الرئيسيين والأكثر رواجاً في نهج الاقتصاد المؤسسي الجديد. بالنسبة لـ "North"، التنمية الاقتصادية تفترض تأمين حقوق الملكية. كذلك وفي نظريته، فهو يمنح دوراً أساسياً لحقوق الملكية التي يربطها بالمؤسسات التي تضع هذه الحقوق وتضمنها. فقد أضاف المؤسسات إلى المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل في النظرية النيوكلاسيكية إلى جانب السكان، الموارد والتكنولوجيا و بالتالي فإن تحليل العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية دفعت به إلى التركيز على المتغيرات المؤسسية: لماذا المؤسسات تأخذ شكل معين؟ لماذا تظهر في مرحلة ما من التاريخ؟ و من يحدد القواعد الاقتصادية والسياسية؟³

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات

أولاً - تصنيف (North) للمؤسسات:

لقد قام North بوضع مقارنة مؤسسية تميز بين اللاعبين والقواعد التي تحكم اللعبة (المؤسسات) من أجل عدم الخلط بينهما، فالبنوك و الشركات الإدارات الحكومية هي منظمات، بينما الدستور والدين والتقاليد هي مؤسسات، إذ جعل لكل منهما مجالاً محدداً كالاتي:

1- المؤسسات: وتنقسم الى مؤسسات رسمية وغير رسمية:

¹ Bernard Billaudot, "La science économique comme théorie du choix rationnel est une science morale et normative", Journées de l'Association Charles Gide "Justice et économie : doctrines anciennes et nouvelles théories", Jun 2011, p47.

² D. Rodrik, A. Subramanian, "La primauté des institutions", Finances & Développement Juin, IMF, 2003, p 31-34.

³ C. Menard, S. Mary, "The Contribution of Douglass North to New Institutional Economics", 2011, p 3-10.

1-1- المؤسسات الرسمية: هنا مجموعة القواعد العامة الرسمية التي تقع في خلفية أي اتفاق والتي تنشأ في إطارها المعاملات وتشكل الأساس في الإنتاج والتبادل والتوزيع وتتمثل في العناصر التالية:¹

أ- تتضمن القواعد السياسية والقانونية و الاجتماعية التي تنظم القواعد العامة للحكم ولدور الأفراد في علاقاتهم مع الدولة كالدستور والإطار العام القانوني... الخ.

ب- حقوق الملكية: و يمكن أن تكون حقوقا حكومية أو خاصة أو جماعية على ملك ما وهي مؤسسات ضرورية لوجود الاسواق وتبادل السلع.

ج- العقود الفردية: تشير الى هيكل الحوافز الموجودة ضمن العقود الرسمية و غير الرسمية.²

1-2- المؤسسات غير الرسمية: تستمد هذه المؤسسات مشروعيتها من الثقافة والإيديولوجية ومن التقاليد و الدين... الخ، فسلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع والأسرة والأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها عادة ما تكون نتيجة لأعراف وقيم اجتماعية مشتركة .

2- المنظمات:

تتكون من مجموعة متعاملين الذين يتعاونون في إطار عمل ما ولهم أهداف مشتركة: المؤسسات الاقتصادية والقوانين والخدمات الاجتماعية والأحزاب السياسية والبنوك والجامعات.³

ثانيا- تصنيف المؤسسات حسب الاقتصادي (O.williamson):

صنف "williamson" المؤسسات بأربعة مستويات مختلفة من التحليل، على حسب مستويات النفوذ و السيطرة، وهناك أيضا بعض الآثار وردود الفعل من المستويات الدنيا إلى مستويات أعلى.⁴

بالنسبة ل Williamson فهو يقترح نموذج للتصنيف على أساس مستويات تسلسلات هرمية مختلفة، هذه المستويات المختلفة من المؤسسات توجد في جدول بشكل مترابط .فحسب هذا الأخير، ينبغي للمؤسسات المتفوقة أن تكون تلك التي تغير أو تؤدي إلى تغيير .

1- المؤسسات المتفوقة هرميا:

هي ليست بالضرورة من تستقر أكثر، لأن الجماعات الاجتماعية السياسية الأكثر قوة قد ترغب في

¹ Economic and Social Commission For Western Asia, "Survery Of Economic And Social Development In The ESCWA Region", Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies" Published By United Nations ,Printed in ESCWA ,Beirut, Lebanon ,March, 2003,p2.

² N. M. Curo ,S. G. Medema, "Economics and the Law: From Posner to Post Modernism" Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997, p132.

³ la théorie néo-institutionnelle: le site :http://www.zonescours.hec.ca/ca/document/1,consulté le 07-06-2019.

⁴ Gerald Brock, "the new intititional Economics", Association of Chritian Economists, Faith Economics, 2002, p05.

هي ليست بالضرورة من تستقر أكثر، لأن الجماعات الاجتماعية السياسية الأكثر قوة قد ترغب في تنفيذ التغيير الذي يكون لصالحهم . كذلك، التسلسل الهرمي المؤسسي يتقرر من طرف النظام السياسي وتمثيل المصالح التي تؤدي إلى انشاء الجبهة المهيمنة.¹

2- درجة الرسملة:

إن درجة الرسملة تعني اضافة الطابع الرسمي على المؤسسات، وقد ذكر "North" في دراسته لسنة 1990 أن المؤسسات تشمل أي شكل من أشكال القيد التي تتحكم في الانسان من أجل تأطير تنظيم التفاعل البشري.

و تشمل هذه القيود ما هو ممنوع على الأفراد القيام به، وأحيانا تحت أي ظروف سيسمح لبعض الأفراد القيام بأنشطة معينة . فهي تمثل الإطار الذي تحدث فيه التفاعلات البشرية .

3- المشاركة: ويميز Williamson نوعين من المشاركة:²

أ- المشاركة الفورية : لعقود التي يبرمها الأفراد معا تحت فرضية الرشادة المحدودة هي بالضرورة غير مكتملة.

ب- المشاركة التابعة :العقود غير المكتملة تمهد الطريق للانتهازية (الفرضية السلوكية الثانية)

4- الانتهازية:

بالنسبة لـ " وليامسون " فيرى أن سلوكات الأفراد هي بطبيعتها انتهازية، ويميز " وليامسون " بين نوعين من الانتهازية :

أ- إنتهازية قبلية: و من الآثار المترتبة عنها نجد الاختيار المعاكس وزوال الأسواق.

ب- إنتهازية بعدية: ومن الآثار المترتبة نجد المخاطرة الأخلاقية و تغيير السلوك خصوصية الأصول، التردد وعدم التأكد.

- تخصيص الأصول : الخاصة الأساسية في نمط تحليل "williamson" هي خصوصية الأصول المطبقة في الصفقات . نقول عن أصول أنها نوعية (خاصة) عندما توافق استثمارا مستديم، و يجب أن تضطلع لدعم معاملة خاصة، وهذا الاستثمار لا يكون مرتبطا بصفقة أخرى غير الصفقة المشار إليها، كما بين أن شرط تخصص الأصول لا يكفي لطرح إشكالية ، يجب التحقق من شرط الثاني هو: " عدم التأكد " .

¹ Eric Magnin, " La diversité des capitalismes à la lumière du développement durable " , université Paris Diderot , juillet 2013, p 4-5.

² أسامة محمد البدوي، " الإصلاح المؤسسي كمدخل اقتصادي " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2011.

- حالة عدم التأكد: هذا المصطلح يرجع إلى الاقتصاد في تشكيلة المستقبل الذي يمكن أن يكون أكيد و خطر أو غير أكيد، فالمستقبل الأكيد: كما في النموذج النيوكلاسيكي الأساسي، يمكن للأفراد أن يكون لهم تبني سلوك أمثل لدالة منفعتهم.

- التردد: إذا كان عدد الصفقات ضعيف وجود حالة المحدودية، وإذا الصفقة لم تتم إلى مرة واحدة ولا يمكن الخوف من انتهازية الشريك حتى في حالة خصوصية الأصول وحالة عدة التأكد الجذري.¹

ثالثاً- تصنيف المؤسسات حسب (Rodrik):

حسب تحليلات " Rodrik " للمؤسسات، نميز بين أربعة أنواع منها على الأقل وهي:

1- المؤسسات التي تخلق الأسواق :

هي تلك التي تحمي الملكية وتضمن احترام العقود، وبدون هذه القواعد سيكون السوق عبارة عن فضاء من الفوضى، عدم العدالة والعنف².

النظام القضائي، قوانين وتنظيمات الدولة، طبيعة تطبيق النصوص، استقلالية النظام القضائي، يمكنها توفير حقل يسمح بتنمية سوق مبني أساساً على الملكية الخاصة ودولة القانون.

2- المؤسسات التي تنظم الأسواق:

والتي تتعامل مع التأثيرات الخارجية، وفترات الحجم ونقص المعلومات.

3- المؤسسات التي تحقق استقرار الأسواق:

والتي تضمن مستوى تضخم منخفض، تعمل على تخفيض عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى المستوى الأدنى، تتجاوز الأزمات المالية.

4- المؤسسات التي تفر بشريعة الأسواق :

هذه المؤسسات خاصة بمفاهيم متعلقة عموماً بالحماية الاجتماعية، التقاعد، سياسة التنظيم والحماية. هذا النوع الأخير من المؤسسات ضرورياً داخل مجتمعاً يريد الإنصاف والعدالة. هذه المؤسسة تشكل وسيلة توازن وتقاسم جيد للثروات.³

¹ نظرية تكاليف الصفقات والتكامل العمودي، شبكة بوابة العرب، متاح على الموقع: www.ingdz.net ، تاريخ الاطلاع : 12-06-2020.

² D. Rodrik, A. Subramanian, "the primacy of institutions", Finance & Development, June 2003, p 32.

³ D. Rodrik, "Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict and Growth Collapses", Journal of Economic Growth, 1999, p 385-412.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية للاقتصاد المؤسساتي الجديد

إن مختلف النظريات الاقتصادية التي تبناها الاقتصاديون في تحليلهم وتندرج ضمن إطار الفكر المؤسساتي الجديد فهي النظريات الثمانية التالية: نصح حقوق الملكية و نصح تكاليف المعاملات والاقتصاد التطويري والخيارات الدستورية و نظرية العمل الجماعي ونظرية الاختيار.¹

من أهم المقاربات النظرية التي جاءت بها المدرسة المؤسسية هي تكاليف المعاملات وحقوق الملكية ونظرية الوكالة ونظرية الألعاب.

المطلب الأول: نظرية حقوق الملكية

أولاً- ماهية نظرية حقوق الملكية:

تجد هذه النظرية أصولها أساساً في أعمال كل من أليان " Alchian " ، ديمستر " Demsetz " و " Pejovic " ، حيث إن مفهوم حقوق الملكية قد عرفه، "Pejovich" حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد والأشياء ولكن علاقات مقننة بين الأفراد في علاقتهم باستعمال الأشياء ؛ " فحق الملكية لا يكون مكتملاً إلا بتوفر شرطين؛ تفرد المالك باستعمال الأصل، والقابلية للانتقال؛ ففيما يتعلق بالتفرد في الاستعمال، أن يكون للمالك الحرية التامة في استعمال الأصول التي يمتلكها وإخضاعها لرقابته، أما القابلية للانتقال يعبر عنها بإمكانية مبادلة الأصل وألا تخضع هذه العملية إلا لإرادة البائع والمشتري؛ ففي حال ما إذا كان إقتصاد السوق يقوم على حرية المبادلات ويضمن بشكل كامل حقوق الملكية فإن كل متعامل في مثل هذا النظام الاقتصادي الذي يتصف بالمثالية يتمكن من تعظيم المنفعة".²

فكل الأنظمة الاقتصادية تتضمن في الواقع عوامل تقيد حقوق الملكية، سواء كان ذلك في شكل إجراءات قانونية أو تكاليف الصفقات؛ و نظرية حقوق الملكية تتولى بالدراسة إذن التقليل من انعكاسات حقوق الملكية على تخصيص الموارد.

نظرية حقوق الملكية تعطي الحق للمالك بالتصرف بطريقة تجعله يحقق أقصى ربح وفائدة، و يتمثل في حق أي متعامل في استغلال والتحكم في الموارد والأصول، و يكون حق الملكية مضموناً من خلال القيود الرسمية مثل القوانين والتشريعات، وتؤثر حقوق الملكية على عامل التنمية من خلال التأثير المباشر على

¹ Mickaël Clevenot, " *Elsa Lafaye de Micheaux, Eric Mulot et Pepita Ould-Ahmed, La fabrique institutionnelle et politique des trajectoires de développement*", Presses universitaires de Rennes, Association Recherche122.& Régulation , Revue de la régulation, n°7 , 1er semestre 2010 ,p23.

² G. Charreaux .j. p. Pitou Belin, " *les théories des organisations* ", Paris: Vuibert, 1992, p 24.

تخصيص الموارد والأداء الاقتصادي، فإذا لم يكن هناك تعريف دقيق للملكية، فإن تكلفة إنفاذ هذه الحقوق تكون مرتفعة وبالتالي لا تستخدم هذه الاصول أفضل استخدام ممكن، مما يفضي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.¹

يعتبر كل من "A. Alekan"، "R. Coase" و "H. Demestiz" مؤسسو المدرسة الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بحقوق الملكية، حيث عملوا على تحديد أهمية نظام الملكية الفردية بالنسبة لإدارة الاقتصاد بكفاءة و معرفة الظروف التي تؤدي إلى تحويل و تكوين حقوق الملكية الفردية.

كذلك نظرية حقوق الملكية تدخل ضمن أعمال "North" حيث أعاد دراستها ودمجها في تفسيراته لظواهر النمو الاقتصادي. فقد شكك "North" في تطور هياكل حقوق الملكية. وقد استند على تحليلات مدرسة الاختيار العام التي تفسر أن حقوق الملكية هي ناتجة عن التبادلات في السوق الاقتصادية والسوق السياسية بين الحكومة وجماعات المصالح الأخرى. وقد عرف "North" حقوق الملكية: بأنها هي حقوق التخصيص على عمل الأفراد وعلى السلع والخدمات التي يملكونها. الملكية هي وظيفة من القواعد القانونية والأشكال التنظيمية، التنفيذ ومعايير السلوك التي تشكل الإطار المؤسسي.²

تنطلق نظرية حقوق الملكية من الفكرة التالية: أن المبادلات التي تتم بين الأفراد وغير الأفراد هي في الواقع تنازل متبادل عن حقوق المتعلقة بالأشياء التي يتبادلونها فتبادل لحقوق الملكية هو أن الأفراد يملكون في الواقع حقوق استعمال الموارد لقد عرف "Alchian" الملكية على أنها حزمة تشمل الحقوق التالية حق استعمال السلعة، حق ربح من السلعة، حق تغيير جوهر السلعة، حق نقل السلعة.

ثانيا- حقوق الملكية حسب "R.Coase":

يوضح "Coase" بأن الطريقة التي تحول بها الحقوق بداية أو تقسم لا تؤثر على الطريقة التي نستغل بموجبها الموارد عندما لا يكون هناك ثمن مرافق لتبادل الممتلكات و لا توجد التزامات، و ما دام هناك التزامات و إثمان معاملات تتصل بتحديد و حماية حقوق الملكية، فإن مثل هذه الحقوق سوف تتحدد وتحمي فقط عندما تتجاوز المنافع إجراء ذلك الثمن الذي يدفع.

ثالثا- حقوق الملكية حسب "Desetz" و "Alchian":

يعتبران أن فعالية المؤسسة تخضع لتعريف حقوق الملكية، لان هذا الأخير يحدد شروط امتلاك الفائض

¹ ROD HUNTER , *Intellectual Property and Economic Development*, 2014, at site : <https://www.project-syndicate.org/> , consulté le : 25-03-2021.

² North , 1990, op. cite, p 33 .

الناتج عن النشاط الإنتاجي، وتظهر المشكلة المعقدة لما يكون هناك انفصال بين مالك رأسمال والمسير حيث صنفت حقوق الملكية إلى ثلاثة أصناف:

1- **حق الاستعمال (L'usus):** حق في استخدام و السيطرة على الأصل والحق في استعادة ملكيته إذا كان ذلك مناسباً.

2- **حق الاستغلال (Le Fructus):** الحق في الحصول على العائد.

3- **حق البيع (L'abusus):** تعني حق تقرير مصير الأصل و حرية التصرف فيه، بصيغة أخرى الحق في تدمير (عن طريق الاستهلاك)، والحق في نقل ملكية عن طريق بيع، مقايضة أو بشكل مجاني عن طريق الهبة أو الوصية كما يعتبر أن نظام حقوق الملكية هي طريقة تحول إلى الأفراد سلطة اختيار بضائع محددة و استخدامها، ما بين مجموعة من الاستخدامات المسموح بها.

رابعاً- خصائص حقوق الملكية:

الملكية تعطي حقوقاً ومنه فإن هذه النظرية تنطلق من حقوق الملكية ومن أهم خصائص حقوق الملكية:

1- **قابلة للتنازل:** يعني أن حق الملكية لا يرتبط بشخص بعينه.

2- **قابلة للتبادل:** أي أن الحق في الملكية ليس ملازم لصاحبه بل يمكن التصرف فيه وحقوق الملكية تمكن من ثلاث ممارسات:

أ- **الاستعمال:** يستعمل صاحب الحق حقه بنفسه.

ب- **الاستثمار:** يستفيد صاحب الحق من نتائج استعمال حقه.

ت- **التصرف:** يتصرف صاحب الحق في حقه (يتخل عنه ، يبيعه ، يورثه).....

ممارسة الحقوق تستهدف تعظيم المنفعة لكن في بعض الحالات تمارس مضايقات على هذه الحقوق (الرقابة على الاسعار ، حصص الانتاج)... ثم ممارسة هذه الحقوق ليست ممكنة إلا إذ اعترف بها المجتمع وسمح بممارستها.¹

خامساً- إنشاء حقوق الملكية:

أظهر " North " بأن القواعد السياسية تؤدي إلى القواعد الاقتصادية مع الإشارة إلى أن العلاقة السببية توجد في الاتجاهين .حقوق الملكية هي مخرجات القرارات السياسية، في حين أن هيكل المصالح

¹ N. J. Sam, " *Economics aprochs to management consulting in the oxford* ", hand book USA, 2012, p 209.

الاقتصادية تؤثر أيضا على البنية السياسية . وكذلك تغيير القواعد السياسية تؤدي إلى تغيير القواعد الاقتصادية والعكس صحيح.

إن حقوق الملكية على الأصول هي موضوع تحليل التكلفة والعائد لمقارنة الحالة التي تكون فيها حقوق الملكية الجديدة موضوعة في المكان المناسب مع الوضع الراهن . أما بالنسبة للقواعد التي وضعت في المجال السياسي الذي هو في الأصل حدد حقوق الملكية، ستسمح بإنشاء العقود الفردية التي تعبر عن الهياكل المحفزة والمثبطة القائمة في المجتمع.¹

ومن جانب ديناميكي أكثر وأساس بالنسبة لـ " North " ، فقد شرح كيفية تعزيز البحث عن الربح من طرف المؤسسات، أي العمل في السوق السياسية وتفضيل الابتكار في مجال الأعمال . فالإشكالية الوحيدة هي أن نفهم من خلال تحليل تكاليف المعاملات وحقوق الملكية أن أصحاب المشاريع من مصلحتهم التحول إلى السوق السياسية، وهذا ما يؤدي إلى الحد من قدرة البلد على الابتكار، وبالتالي الحد من آفاق النمو على المدى الطويل . وهذا ما يحدد مشكلة مماثلة لتلك التي وضعت حول حقوق الملكية، إلا أن الدافع لم يعد يأتي من تعريف واضح لحقوق الملكية التي تخفض تكاليف المعاملات، ولكن على القدرة المتاحة للحكومات على إعادة تحديد هذه حقوق الملكية، وبالتالي مصادرة أرباب الأعمال الذين لم يعد لديهم القدرة على تلمس الربح والأرباح الناتجة عن ابتكاراتهم . وفي المقابل، حيث النظم المؤسسية تتميز بخطر قوي لحالات المصادرة، رجال الأعمال يحولون ابتكاراتهم للسوق السياسية، وهذا ما سيكون أقل إنتاجية بكثير بالنسبة للمجتمع بأكمله.²

والحقيقة أنه يمكن تحديد الخصائص الدقيقة للسلع المتبادلة في السوق السياسية . وفي المقابل وفي السوق الاقتصادية حيث حقوق الملكية واضحة المعالم التي تسمح بإقرار العقود، السوق السياسية تخضع لارتفاع تكاليف المعاملات . وقد إنتقد (North) و (Becker) في أعماله لسنة 1983 بشأن المنافسة الاحتكارية التي لا تأخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات . وقد أشار إلى إثنين من افتراضاتها الأساسية:

- يمكن للجهات الفاعلة في السوق السياسية أن تحدد وبدقة ماهي مصادر ربحهم وخسارتهم للمداخل، أو بالأحرى لديهم معلومات شبه متالية.

¹ Abdoul' Ganiou Mijiyawa, "Institutions Et Développement : Analyse Des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement. Sciences de l'Homme et Société", Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2010, p 23-24.

² M. Vahabi, D. C. North, J. J. Wallis et B.R.Weingast, " Violence et ordres sociaux" , Revue de la régulation, Paris, éditions Gallimard, n° 9 , 1er semestre 2010, p459 .

- كل الجهات الفاعلة لديها مساواة حادة في عملية صنع القرارات السياسية، حيث أن المنافسة بين هذه الجهات تكمن فقط في عدد الأصوات المتحصل عليها.¹

وبالتالي لا يمكن للأطراف المختلفة أن تعتمد فقط خصائص هذا العقد، بل تترك ذلك إلى المحاكم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ خلال هذا العقد. وبعد دراسة انشاء حقوق الملكية وخصائص العقود، فإنه من المهم معالجة القضية المركزية لاحترام حقوق الملكية والآليات المؤسساتية التي تضمنها .

وهذه هي المشكلة الحقيقية في النظرية الاقتصادية للحقوق إلى درجة أن يكون العقد غير فعال وغير نافذ إلا إذا كانت الأطراف الممثلة ملتزمة باحترامه.²

المطلب الثاني: نظرية الوكالة:

أولا- أصل نظرية الوكالة:

يرجع أصل علاقة الوكالة إلى "آدم سميث" فيما يتعلق بعدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، حيث يتم من قبل عون غير مالك؛ و هذا الأخير غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها، إذ سوف يتحصل على أجر مهما كانت النتائج التي يحققها والتي يتحصل عليها المساهمين أو الملاك، حيث كانت تفترض كل من "نظرية التحكيم" و "نظرية التمويل التدريجي" أن الإدارة ملزمة بتحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد أية علاقة صراع بين المساهمين والمسيرين؛ في حين تؤكد نظرية الوكالة أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى تهدف إلى تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن الوكالة هذا الهدف يتحقق ضمناً من وجهة نظر نظرية وإن كان ذلك بتحقيق المصلحة الشخصية للإدارة.

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية، اقتضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارة مجلس إدارة، الأمر الذي ولد تعارض المصالح وظهر مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة والقيام بأعمال الوكيل والأصيل فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة غير أخلاقية منافية مع الأسس القانونية؛ ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف

¹ C. Didry, C. Vincensini, "Au-delà de la dichotomie marché-institutions :l'institutionnalisme de Douglass North face au défi de Karl Polanyi", Revue Française de Socio-Économie, n° 5, 2010, p 220-221.

² Kako Nubukpo, " Droit, Économie et Développement : Du Néo Institutionnalisme à l'ancien Institutionnalisme ?" , Congrès 2008 de Lomé : Le Rôle du droit dans le développement économique, 2008, p 3-4.

في المؤسسات، لذا زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.¹

تحلل المؤسسات في هذا الجانب كشكل من أشكال التعاون بين الأطراف وأصحاب المنافع والمصالح الدائمة أو المؤقتة التي تحدد العلاقات بينها (حقوق و واجبات) عن طريق العقود، كما تعتبر الشراكة آلية ناجعة لمنع وعرقلة التصرفات الانتهازية.²

وتتمثل فرضيات هذه النظرية في ما يلي:

- **عدم تناظر المعلومات:** الوكيل و الموكل ليس لهم نفس المعلومات أي هناك عدم تناظر المعلومات الموكل لا يعرف كل شيء على الوكيل (مؤهلاته الفعلية سلوكه وقدراته) فهو يعرض ملكيته إلى مخاطر انتهازية الوكيل.

- **إنتهازية الوكيل:** حسب (A.S.ROSS) عندما يعمل الأفراد مع بعضهم فإن مصالحهم تكون عموماً مختلفة وهذا يؤدي إلى نزاعات لأن الهدف هو زيادة الربح على المدى القصير و مصلحة المدير المكانة التنافسية للمؤسسة في المدى البعيد ومن أجل وقف النزاع بين الطرفين حث الموكل على خدمة مصلحة الوكيل بموجب إبرام عقد، فهو يقلص من النزاع من خلال ما يأتي في بنود الاتفاق، مما يترتب عليه تكاليف الوكالة وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة من أجل حث الوكيل لخدمة مصلحة الملاك، الأجور المرتفعة للمدير، تكاليف الرقابة (تكاليف الإجراءات القانونية) لا تستطيع كل المؤسسات تحمل هذه التكاليف فالمؤسسة الإدارية (شركة الأسهم) هي الوحيدة التي يكون رأس مالها كبير وتقسّم التكاليف على عدد كبير من الملاك، وتناسب آليات الرقابة والمؤسسة الإدارية الأفضل.

إهتم كل من Berle و Means بفصل الملكية عن المراقبة، ليس فقط بسبب انعدام مساءلة المديرين امام المستثمرين و لكن بسبب إنعدامها امام المجتمع بصفة عامة.³

و في 1976 قدم Jensen و Meckling تعريفاً لنظرية الوكالة بأنها: "علاقة بموجبها يلجأ شخص وهو الرئيس أو صاحب راس المال لخدمات شخص آخر و هو العامل لكي يقوم ببديل بعض المهام و هذه العلاقة تستوجب نيابته في السلطة، بمعنى علاقة الوكالة توجد عندما يفوض المالك سلطة اتخاذ القرار و الرقابة على الموارد لغيره".⁴

¹ C. Benjamin., O.Weinstein : " les nouvelles théories de l'entreprise, librairie générale Française", Paris, 1995 , p 93.

² "Une explication de la theorie de l'agence" , sur le site : www.egocognito.over-blog.com, consulté le 20-12-2020.

³ S. M.Mizruchi, "The governance and power of large US corporations" , university of Michigan, April 2004,p 03.

⁴ H. Charles, J.Gareth , "Strategic Management" , 8th edition ,Boston, 2008,p 882.

و المنظرون لنظرية الوكالة قاموا بتمديد تحليلاتهم عن طريق تحديد جميع الثغرات المحتملة للعقود والمتعلقة بعدة عوامل و المتمثلة أساسا في: ¹

_ تباين المعلومات.

_ الاختلاف في الأهداف.

_ السلوك الانتهازي.

ثانيا- مشاكل نظرية الوكالة:

تعد نظرية الوكالة تعبير للعلاقة التعاقدية بين مجموعتين تتضارب أهدافها وهما كلا من الأصلاء (المالكين) والوكلاء (المدراء) وتهدف نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه المجموعتين بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين. ومن خلال هذه العلاقة تنشأ العديد من المشاكل، لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح ذلك.

يتضح مما سبق ذكره أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة، إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل.

عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة. ويمكن للمالك أن يجعل المكافئة مشروطة بأداء المسير وهذا بدفعه تكاليف للتركيز على تعظيم الربح ولاكن هذا يستلزم دائما تكاليف يتحملها المالك لجعل أداء المسير متلائم ونركز في هذا شأن على مشكلة تضارب المصالح كونها تظهر نتيجة العلاقة المتداخلة بين كل من الأصيل و الوكيل. ²

يرى Jonson و Mekling من خلال دفع الفوائد والأقساط في آجالها المحددة تضمن الاستدانة فرض رقابة على استثمارات المؤسسة وحتى تدنية الاقتطاعات غير المالية؛ فإذا قامت الإدارة بتخصيص القرض في مشاريع يصعب على البنك تقدير حجم مخاطرها فإنه سيرفع من سعر الفائدة لتعويض احتمال تحقق الخسارة، مما يؤدي بالإدارة والمساهمين إلى التخلي شيئا فشيئا عن المشاريع الخطرة والتوجه نحو المشاريع المضمونة العائد، أو قد يرفض البنك تمويلها كليا أو جزئيا؛ ولإقناع البنك بجودة نوعية المشروع ومردوديته ومن

¹ François Coulomb, "Management des entreprises", edellipes, Paris, 2007, p 67.

² B. Dan Wood, "Agency theory and the Bureaucracy in the Oxford" Hand Book of American, edited by Robert F. Durant, op cit, Oct 2010, p 01.

ثم قلة مخاطره تقوم المؤسسة بتمويل جزء كبير منه بواسطة الأموال الخاصة، ومن خلال سياستها تلك، بدلا من لعب الاستدانة لدور التقليل من تكاليف الوكالة بين المساهمين والمسير فترجع بذلك علاقة الوكالة و الصراع من جديد.¹

ثالثا- تكاليف الوكالة و أقسامها:

1- تكاليف الرقابة والتحفيز: يتحملها الموكل (الأصل) لمراقبة سلوك المسير، أي أنه يتحملها لإقضاء السلوك الانتهازي للمسير، لأن نظرية الوكالة مبنية على أساس المبدأ النيوكلاسيكي، أين يهدف كل عون إلى تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة، ويمكن للمسير تحديد أثر هذه التكاليف على دخله، على اعتبار أنه أعلم من الغير بوضعية المؤسسة، وتتضمن النفقات المتعلقة بتسيير المعلومة، الرقابة، التحفيز.

2- تكاليف التعهد والالتزام: يتحملها المسير (الوكيل) تعبر عن التنفيذ الجيد للعقد (طباعة الحسابات، التقارير،... الخ) ليزر للموكل كفاءته في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المؤسسة والمتوافقة مع رغبته وتبرز بوضوح هذه التكاليف عند التطرق إلى نظرية "التمويل السلمي".²

3- التكاليف المتبقية: هي تلك التكاليف الناتجة عن استحالة تطبيق رقابة شاملة على سلوك و تصرفات المسير، وفي هذه الحالة تفوق التكلفة الحدية للرقابة العائد الحدي للمستثمر؛ إذا تحققت هذه النتيجة يكون من الأجدر أن يتحصل المسير على تلك المصاريف بدلا من استخدامها في الرقابة؛ كما تعبر عن الخسائر الناتجة عن إنفاق تلك التكلفة حتى وإن كانت تتعارض المصالح بين المسيرين والمساهمين³؛ حيث يفضل التكلفة الحدية لها أكبر من العائد الحدي للمستثمر، خاصة إذا تعلق الأمر بالتكاليف المدفوعة للإدارات الخارجية، أو استقلاليتها فتعطي نجاعة للرقابة على المسير مما يحفز أكثر للعمل بما لا يتعارض وأهداف المساهم؛ أو ما يعرف بتكاليف الفرصة الضائعة؛ والتي تعبر عن ما كان يمكن أن يحصل عليه كل طرف لو لم يتعاقد مع الآخر.

تكلفة الفرصة بين التكاليف المدفوعة في حال وجود نظام الوكالة والتكاليف التي تترتب في حال قيام الأصل بالتسيير المباشر؛ أما "Hart" فيرى أن تكاليف الوكالة هي أسلوب لتقويم سلوك المسير إضافة إلى رقابة

¹ J.P.Pollin , "Théorie de la politique monétaire Esquisses d'une refondation ", Revue économique, vol. 56, N° : 03, p 528.

² Fatima taib , "structure financière de l'entreprise" , Economica, Paris,2002, p 29.

³ A.Shivdasani, "board composition, ownership structure and hostile takeovers" , journal of accounting and economics, N°2,16,1993, p 148-153.

السوق، لأن المنافسة في سوق العمل تؤدي بالمسير من أجل الحفاظ على منصبه إلى العمل من أجل تعظيم قيمة المؤسسة.¹

المطلب الثالث: نظرية تكاليف المعاملات

حسب هذه النظرية بإمكان المؤسسات القيام بصفقات أو معاملات بالداخل أقل تكاليف من السوق بالاعتماد على قدراتها، وأن المؤسسات بوسعها أن تختار من ضمن منظمات اقتصادية ثلاث هي: السوق، المنظمة أو العقد، وأن خفض هذه التكاليف هي أحد العوامل الرئيسية في تحقيق النمو الاقتصادي، ولذلك فإنه من الضروري دراسة تطور المؤسسات.²

نتجت هذه النظرية عن مختلف التيارات الاقتصادية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية وموضوع دراستها هو الفضاء التعاقدية الذي يربط المتعاقدين ، برزت على يد الاقتصادي الأمريكي رونالد كوز Ronald coase الذي يعتبر مرجع لهذه النظرية في مقال نشره سنة 1937 بعنوان طبيعة الشركة ليجيب عن التساؤل الذي طرحه (D.H. Robertson) لماذا توجد المؤسسات بما أن السوق هو الذي ينسق مجهود الأعوان الاقتصاديين و يحدد التوازن فبين أن إخفاق السوق هو الذي أدى إلى ظهور المؤسسة لأن اللجوء إلى السوق يؤدي إلى تحمل تكاليف البحث عن المعلومة لأنها ليست مجانية وتكاليف إبرام العقود (تكاليف مفاوضات العقود ، تكاليف إبرام العقود) كما وضح في مقاله تكاليف الصفقة كما يلي :

- إذا كانت تكاليف السوق أقل من تكاليف إنشاء المؤسسة يفضل في هذه الحالة اللجوء إلى السوق
- أما إذا كانت تكاليف السوق أكبر من تكاليف إنشاء مؤسسة ففي هذه الحالة تنشأ مؤسسة، وبالتالي فالمؤسسة توجد وتنمو ما دامت تكاليفها أقل من تكاليف المعاملات.³

أولاً- تكاليف المعاملات حسب "North":

لقد أشار " North " من خلال انتقاده للنظرية النيوكلاسيكية إلى التكاليف المتعلقة بالتبادل في السوق، وذلك في أعقاب دراسات كل من " Coase " و " Williamson " وقد شكلت نظرية تكاليف المعاملات الركيزة الأولى في بناء نظريته لشرح عملية النمو. وبالتالي أخذ بعين الاعتبار المؤسسات في تحليله الاقتصادي.⁴

¹ G. Charreux, *le gouvernement des entreprises*, Économica, Paris, 1997, p 47.

² Jean Paul Marchal, *"Elements d'analyse économique de la firme"* , DIDACT économie, 1999, p 100-102.

³ D. North, *"Processus du développement économique"*, édition d'organisation ,paris ,2005,p 89.

⁴ Chabaud, C .Parthenay, Y. Perez, *"Oppositions et complémentarités dans la nouvelle économie institutionnelle"* , Document de travail, 2005, p11.

وقد أصر " North " على الحاجة للبحث عن المعلومات التي تعتبر مكلفة في عملية التبادل، وهذا ما يتعارض مع فرضيات النظرية النيوكلاسيكية الذين يستندون في تحليلاتهم على فرضية العقلانية الفعالة .
و حسب هذه الفرضية هي وسيلة مفيدة لتحليل بعض الأسواق الفعالة، مثل الأسواق المالية كونها تتميز بظروف استثنائية للتكاليف المنخفضة و مع ذلك، هذه الفرضية لا يمكن أن تفسر معظم الأسواق المعاصرة أو التاريخية لأنها تفترض وجود معلومات كاملة ومثالية.¹

لقد اختلف " North " عن " Coase " و " Williamson " فيما يخص هذه النظرية، فبالنسبة لـ " North " ، فإن تكلفة المعاملة لها طابع أكثر ديناميكية، وهو الذي فسّر على وجه التحديد كيفية خلق تكاليف معاملات جديدة لم تكن موجودة من قبل نتيجة ادخال أرباب المشاريع لتكنولوجيات جديدة، والتي ستكون في مواجهة لتطوير التجارة وتحقيق النمو الاقتصادي، و مع ذلك يظهر " North " أيضا كيف يمكن للمؤسسات في بلد ما أن تؤدي إلى تكاليف معاملات محدودة عند ادخال تكنولوجيات جديدة ونشاط تجاري في حين أن تحليلات " Coase " و " Williamson " لها طبيعة ثابتة وترتكز على المؤسسة الاقتصادية والشركة، فدراسات " North " لها بعد أكثر ديناميكية وتأخذ في الحسبان العديد من المؤسسات كما يستخدم تكاليف المعاملات لشرح التطور العام للمؤسسات، وكيف يمكن لهذا التطور أن يؤدي إلى النمو . ولهذا كان من الضروري الشرح أكثر وضوحا لمفهوم المؤسسات لفهم المكان الأساسي الذي تشغله في تحليل " North " ، وقد سمح مفهوم عدم اليقين بالربط بين تكاليف المعاملات والمؤسسات، و السؤال المطروح: كيف تكون المؤسسات هي مصدر انخفاض تكاليف المعاملات؟

فبالنسبة لـ " North " ، تكاليف الدراسة هي التكاليف التي تنتج عن البحث عن الفرص وتكاليف التفاوض تنتج عن حقيقة أن كلا الطرفين يجب أن يوافق على جودة المنتج المتبادل حول مكان وتاريخ التبادل، وينبغي أيضا تحديد متى وكيف وبأي شكل سيتم دفع المستحقات. وهذه العناصر الإضافية هي مهمة في أي تنظيم تجاري وتبادلي ويجب على المشترين والبائعين الاتفاق على جميع هذه النقاط قبل إبرام الصفقة؛ أما بالنسبة لتكاليف التنفيذ، فيقصد بها الأموال التي تنفق لضمان الامتثال لشروط العقد عن طريق التفاوض فتكاليف المعاملات تنشأ لأن المعلومات هي مكلفة ومملوكة بطريقة غير متماثلة من قبل الأفراد.

¹ Bernard Billaudot, "La science économique comme théorie du choix rationnel est une science morale et normative", Journées de l'Association Charles Gide "Justice et économie : doctrines anciennes et nouvelles théories", Université Toulouse 1 Capitole, France, Jun 2011, p21.

ثانيا- نظرية تكاليف المعاملات حسب " R.Coase ":

حسب وجهة نظر R.Coase فإن مصدر المؤسسات هو تكاليف المعاملات ومن وجهة نظر المؤسسة هي نوع من السلع العامة لديها عرض وطلب، حيث تتضمن أنشطة الصفقة المعقدة بين الأفراد والجماعات كل من صياغة وتنفيذ وإصلاح وصيانة والتي تعتبر مجموعة من التكاليف، لهذا السبب يمكن إجراء ترتيبات مؤسسة جديدة فقط عندما يكون العائد المتوقع أكبر من التكلفة المتوقعة، فمن أجل تنفيذ المعاملات في السوق لابد من كشف من هو الذي يرغب في التعامل وما هي الشروط اللازمة لإجراء المفاوضات المؤدية إلى المعاملات من أجل وضع عقد وإجراء الشروط، هذه العمليات غالبا ما تكون مكلفة للغاية وفي بعض الأحيان تؤدي إلى منع العديد من المعاملات إذ لا يمكن تنفيذ المعاملات إذا كانت تكلفة الصفقة أكثر من المتوقع، بحيث أنه كل مؤسسة لديها وظيفة معينة يمكن تحقيقها أيضا إزاء بعض الآثار والفوائد ولكن في الوقت نفسه هناك حاجة للتكلفة.¹

حيث عرف Coase (1960) ثلاثة أنواع من التكاليف: تكاليف البحث و المعلومات (تكاليف إعداد العقود)، تكاليف صنع القرار و المساومة (تكاليف نتيجة العقد)، و تكاليف رصد و تنفيذ العقد والتي تشمل تكاليف المعاملات الإدارية(تكاليف إنشاء وصيانة وتغيير الشركة وتكاليف تشغيلها).²

وعرف Coase (1937) تكاليف الصفقات على أنها " تكاليف استعمال آليات السوق التي تتضمن الإنفاق على البحث عن إشارات سعر النسبية في السوق والتفاوض والإمضاء من أجل القيام بالتجارة، مراقبة تنفيذ العقود و عدة نشاطات أخرى " و أفاد بأن " تكاليف الصفقات هي منبع المؤسسات وأن المؤسسات هي نوع من السلع العمومية لها عرض وعليها طلب وبالتالي يتم إنجاز الترتيب المؤسسي الجديد فقط عندما يكون العائد المتوقع أكبر من التكاليف المتوقعة.³

ثالثا- تكاليف المعاملات من وجهة نظر John R.Commons (1934):

إن المعاملات تنطوي أيضا على نقل حقوق الملكية بين الأفراد، حيث تشارك التكاليف الاقتصادية والسياسية في هذه المعاملات، والتي تتعلق بتكاليف المعاملات في السوق و تكاليف سلطة إصدار أوامر داخل

¹ Chen Huiling , "The Study on the Risk of local treasury Bonds based on New Institutional Economics" , Editor in Chief: J. Kacpreyk, Springer- Verlag Berlin Heideberg, 2012, p87.

² R.Lakshmanan ,K. J. Button, "institutions and regional Development", 2009, op Cit , p446.

³ Yan Wenwu, "Advanced Technology in Teaching Proceeding ", the 3rd international conference on teaching and competational science, 2009,p87.

شركة (تكاليف المعاملات الإدارية)، إذ أن استخدام السوق ينطوي على اتخاذ قرار بشأن الذين يعملون على التفاوض و التوقيع على العقد ثم بعدها يتم مراقبة أداء العقد.¹

رابعا- تكاليف المعاملات حسب وجهة نظر " O. Williamson "

قدم الاقتصادي O. Williamson تعريف لتكاليف المعاملات و ذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة و المتمثلة في:

- 1- ماهي العوامل التي تحدد الاختيار بين السوق والشركة؟
- 2- كيف تقوم الشركة بتقديم القرار المناسب فيما يخص التصنيع أو الشراء أو الاعتماد على ترتيبات بديلة مثل: التحالفات أو المشاريع المشتركة... الخ؟.

حيث ركز Williamson في إجاباته على هذه الأسئلة بشكل خاص على ثلاثة أمور أساسية وهي: خصوصية الأصول، عدم اليقين و تردد العاملين.

حيث أكد بصفة خاصة على مسألة العقود غير المكتملة في بداية 1971 من خلال مقاله " التكامل الراسي " من خلال صياغته للانتهازية بفكرة أن أطراف التبادل قد يعاب فيها روح التعاون عندما تكون نسبة المخاطرة عالية عكس الافتراضات السلوكية الكلاسيكية التي تجاهلت هذه السمات البشرية.²

عرف O. Williamson (1985) الصفقة على أنها "عبارة عن نقل خدمة أو سلعة عبر سطح قابل للانفصال التكنولوجي كمرحلة واحدة من النشاط تنتهي وتبدأ مرحلة أخرى".

تحدث المعاملات بين مجموعة متنوعة من الفاعلين الاقتصاديين، الباحثين و الرأسماليين، الشركات المصنعة والعمال وموردي المواد الخام والمنتجات الوسيطة، وغيرهم ممن يشارك في معالجة المشاكل مثل زيادة رأس المال، والبحث في معايير المنتجات وتحديد مستويات الإنتاج والأجور والأسعار، وتسويق المنتجات للمستهلكين.³

كما انطلق " Williamson " من فكرة " coase " المتعلقة بتكاليف المعاملات وطورها بحيث تقوم نظرية تكاليف الصفقات على فرضيتين وهما : العقلانية المحدودة والانتهازية.

¹ T.R Lakshmanan , K.J. Button, "institutions and regional developement ",Opcit, p448.

² C. Menard, S. Mary, "The Contribution of Douglass North to new Institutional Economic's" , Forthcoming in: Economic Institutions, Rights, Growth, and Sustainability: The Legacy of Douglass North. Cambridge University Press: Cambridge. Chap. 1 , 2011, p09.

³ T.R.Lakshmanan and Ken J.Button, op Cit, p 447.

أ- الرشادة (العقلانية) المحدودة : عند إبرام عقود المتعامل الاقتصادي لا يمكنه اكتساب المعلومات أو التنبؤ بها ففي هذه الحالة الرشادة ليست مطلقة لأن الصفقات ليست آنية وإنما تتم عبر الزمن وبالتالي يكون قراره ضمن حالة عدم التأكد فنقص المعلومة وعدم التأكد بالنسبة للعقود ينتج عنه عقود غير تامة.

ب- الإنتهازية: حسب Williamson الفرد بطبيعته انتهازية يبحث عن الفوائد الشخصية بما أن العقود غير تامة فإنه يعرض طرف إلى خطر انتهازية الطرف الآخر مما يستوجب ضرورة الرقابة ومنه تكاليف إضافية فالمؤسسة تساعد على تقليص هذه المخاطر والتقليص أيضا من ظاهرة الانتهازية.

ج- حجم المؤسسة: إن حجم المؤسسة تحدده قدرة المؤسسة على تقليص تكاليف المعاملات ويرى " coase " أن فعل اللجوء إلى السوق هو طريقة للتنظيم الأمثل الذي تحكمه المنافسة الكاملة والذي يعتمد على فرضية الشفافية والمعلومات الكاملة التي هي أصل نظرية تكاليف الصفقات.

المطلب الرابع: نظرية الألعاب

إن العلاقة بين المؤسسات ونظرية الألعاب أعيد اتحاذها في قاموس المصطلحات من طرف (Shubik) بالحديث عن "الاقتصاد المؤسسي الرياضي (Schotter, 1992) " كذلك، تم تحديد ثلاثة مناهج التي تجزئ هذا الارتباط مع الألعاب: فالبعض يرى المؤسسات كلاعبين المنظمات الكبيرة، والبعض الآخر يراها مثل قواعد اللعبة (North, Hurwicz) والبعض الآخر كنتائج التوازنات أو معتقدات الألعاب

(Schotter, Aoki, Greif) هذا المفهوم الأخير للمؤسسات على أنها توازنات يتميز حسب (Aoki) بميزة النظر لأصول المؤسسات وتنفيذها كعملية داخلية من حيث المنشأ.¹

إن أهم عناصر اللعبة هو وجود مجموعة من اللاعبين يهدف كل لاعب إلى تحقيق الربح أكثر من غيره مثل حالة اللعبة الصفرية أو تحقيق وضع حسن للجميع نظرة كل طرف للربح وللخسارة قد تختلف حسب القيم التي تسيطر على سلوك كل طرف في اللعبة . وتحاول نظرية اللعبة عرض السلوك لفرد أو منشأة حيال قرار استراتيجي ما بصيغة رياضية حيث يعتمد نجاح هذا الفرد في اختياراته على اختيارات الآخرين (Rationality) وإيجاد نقاط اتزان أو حل للعبة (Equilibrium Points) من أشهر تطبيقات هذه النظرية اللعبة المعروفة بلغز السجناء حيث يتم القبض على سجينين اشتركا في جريمة سرقة ما ويتم التحقيق مع كل منهما في غرفة منعزلاً عن الآخر وبالتالي فكل منهما لديه خيارين إما الاعتراف أو الإنكار، ولكن أفضل

¹ M.Aoki, " Information, Corporate Governance, and Institutional Diversity" , Oxford University Press, Oxford, New-York, 2000,p141.

خيار أمام أحدهما هو الاعتراف لأن المحققين وعدوه بتخفيف العقوبة إن هو اعترف بالجريمة وأعاد المسروقات، فهو يريد الاعتراف أملاً بتخفيف العقوبة، كما أن إنكاره للجريمة في حالة اعتراف المجرم الآخر سيجعله عرضة لتحمل عقوبة مغلظة.

تنظر نظرية الألعاب للاقتصاد على أساس أن التعاملات التجارية عبارة عن لعبة يحاول كل لاعب فيها تحقيق أكبر قدر من النقاط (المال) وتفترض أن كل اللاعبين يتعاملون بعقلانية منطق معين يجعل كل التعاملات والأرباح والخسائر الحالية توجه بشكل يحقق أرباحاً أكبر في المستقبل البعيد حسب الخطة الاستراتيجية والسياسية للاعبين (الاقتصاديين) وتفترض نظرية الألعاب أن اللاعبين يتكهنون بحركات أو قرارات الخصم ويدخلونها في حساباتهم لاتخاذ قرارات أفضل في المستقبل.

كما ترتبط نظرية الألعاب بنظرية سلوك المستهلك، وتفترض أن المستهلك يتخذ قرارات مدروسة وعقلانية وهذا ضعف في النظرية ولكنه يخدم اتخاذ قرارات أكثر محافظة. إن نظرية الألعاب من النظريات الرياضية الأكثر استخداماً في الاقتصاد السياسة وتحتاج إلى فهم وتحليل للاستفادة منها ومن معطياتها، ويجب على من يتولى إدارة الاقتصاد أن يعي ويفهم هذه النظرية وأسسها ونظريات أخرى ليتمكن من دراسة وتحليل اتخاذ قرارات اقتصادية مناسبة وصحيحة ولو بشكل نسبي وتمثل علاقة هذه النظرية بموضوع اتخاذ القرار كونها من النظريات التي حاولت تقديم البدائل العقلانية أمام متخذ القرار.¹

إن مفهوم المؤسسات من حيث التوازنات يعني أنه توجد بعض النماذج لديها العديد من التوازنات، التي تسمح بشرح فيما قد تم تصميم المؤسسات من طرف الانسان (North 1990) أو بالأحرى، تحديد المؤسسات من طرف البيئة الطبيعية أو من خلال التكنولوجيا أو من خلال الثقافة إن رواد نظرية الألعاب عادة ما يعتبرون تعدد التوازنات هو أمر ضروري من حيث التحليلات.

فقد اعتقد " Aoki " العكس من ذلك، حيث لا يجب اعتبار تعدد التوازنات مشكلة من وجهة نظر التحليل المؤسسي المقارن. ومن جهة، تقييم المؤسسات الخاضعة لتحليل التوازن يمكن أن يظهر أن هذه المؤسسات وحتى إذا تم تكوينها أو تصميمها من طرف الإنسان، فلا يمكن بناؤها بطريقة تحكيمية أو تطبيقها

¹ معطى الله سهام، " النوعية المؤسسية والاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر " ، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013، ص 129 .

بطريقة إستراتيجية (غير محدودة) ومن جهة أخرى، الاختلاف المؤسسي بين الاقتصاديين يمكن أن ينتج ترتيبات مؤسسية شاملة مختلفة حتى ولو كانت تتعرض لنفس الظروف الفنية والتنافسية.¹

تتلخص نظرية المؤسسات من خلال نظرية الألعاب في نقطتين رئيسيتين: النقطة الأولى هي الاشكالية المتزامنة حيث الهدف هو الأخذ بالحالة التعقيدية و التنوعية للترتيبات المؤسسية في الاقتصاديات الحديثة باعتبارها مظهرا من مظاهر تعدد التوازنات. وإشكالية تطويرية تعاقب (diachronique) التي تحمل على آليات التغيير المؤسسي في إطار متوافق مع التكوين المؤسسي على أساس التوازن، ولكنه يسمح بظهور التجديد والابتكار وحيث يذكر هذا الأخير أن جانبية الخيارات الاستراتيجية هي مؤهلة لحالة توازن ناش، إذ لا يوجد لاعب لديه حافز لتغيير الاستراتيجية مع افتراض أن اللاعبين الآخرين لا يغيرون من استراتيجيتهم.²

المبحث الثالث: المؤشرات المؤسسية

هي عبارة عن مجموعة من المؤشرات المعتمدة دوليا لقياس نوعية أو جودة المؤسسات وتتمثل في:

المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي

تعرف الحوكمة (la gouvernance) عموما بأنها التقاليد و المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، ويشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب وتستبدل. وهي قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة بفعالية و احترام الدولة و المواطنين للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها، و الأبعاد الستة للحوكمة المطابقة لهذا التعريف هي:³

1- مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحريات المدنية، و الحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

¹ M. Alexis Pokrovsky, " *L'Entrepreneur Institutionnel et la Dimension Spatiale du Travail Institutionnel* ", Thèse de Doctorat de l'Université Paris-Saclay préparée à l'Université Paris-Sud, Ecole Doctorale N°578 Sciences de l'homme et de la société Spécialité de doctorat en Sciences de Gestion, 2016, p 40-41.

² M.Aoki, " *Fondements d'une Analyse Institutionnelle Comparée* ", Bibliotheque Albin Michel Economie. Traduction de la version anglaise de Toward a Comparative Institutional Analysis ,Massachusetts Institute of Technology,2006,p56.

³ D. kaufmann, A. Kraay, M. Mastruzzi, " *Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007* ", Policy Research Working Paper 4654, World Bank 2008, p 7-8.

2- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3- مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فاعلية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4- نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخل سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

5- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):

وهي في صميم مبدأ الحكم الراشد، وهي إقامة نظام من القواعد التي تطبق واقعياً والمؤسسات التي تعمل حقا وتضمن التطبيق الملائم لهذه القواعد. فمن الضروري أن القادة السياسيين مسؤولون أمام المواطنين وملتزمون بمكافحة الفساد. ومفهوم الحكامة لا يزال يعتمد على مفهوم الدولة، ويشير إلى العلاقات التطبيقية في المجتمعات.¹

كما ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكاما ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون.

6- مؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption): يعرف المؤشر الفساد بأنه سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة.

¹ Banque Moniale, "Voix et participation des pays en développement et des pays en transition", Comité du Développement, document de base, 2005, p 96.

ويقاس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد، و مدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008 بالقول ان الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما يكون الأمر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.¹

كما يمكن عرض مؤشرات الحوكمة على أساس بعدين لكل مجال من مجالات ممارسة السلطة :

أ- **البعد السياسي**: عملية إختيار من هم في السلطة ومراقبتهم و إستبدالهم: التعبير عن الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف.

ب- **البعد الاقتصادي**: قدرة الحكومة على إدارة مواردها وتنفيذ سياسات سليمة بفاعلية: فعالية الحكومة، نوعية التنظيمات.

ج- **بعد احترام المؤسسات**: احترام المواطنين والدولة لمؤسسات البلاد: سيادة القانون، ضبط الفساد.

المطلب الثاني: مؤشر المخاطر السياسية

يضم الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG الصادر عن مجموعة PRS 22 متغير مصنفة في ثلاث

فئات فرعية من المخاطر: السياسية، المالية والاقتصادية.

يستند مؤشر المخاطر السياسية على 100 نقطة، ويشمل 12 مؤشرا فرعيا وهم:²

- الاستقرار الحكومي

- الظروف الاجتماعية الاقتصادية

- ملف الاستثمار

- النزاعات الداخلية

- النزاعات الخارجية

- الفساد

- دور الجيش في السياسة

¹ د. عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح، "أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد 3، 2015، ص 279-281.

² Jim Rogers, "A Leading Investment Risk Company...", sur le site : http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx#Background , consulté le 25-11-2020.

- التوتر الديني
- القانون و النظام
- التوتر العرقي
- الديمقراطية و المساءلة
- نوعية البيروقراطية

المطلب الثالث: مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية

مؤشر مدركات الفساد أحد أهم المعايير التي يتم فيها مراقبة حكم الشعب للشعب وهي الديمقراطية في ظل العولمة، لتجسيد الحكم الرشيد و حقوق الإنسان و تطبيق الديمقراطية، وضعته منظمة الشفافية الدولية؛ وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم تهتم بقضايا مكافحة الفساد، فمنذ تأسيسها عام 1993 ببرلين من قبل بيتر آيغن (Peter Eigen) المدير الإقليمي السابق للبنك الدولي في إفريقيا أصبحت تصدر مجموعة من التقارير الموضوعية والمهمة بشأن مؤشرات تتعلق بالفساد والشفافية في مختلف بلدان العالم، حيث منذ عام 1995، تصدر منظمة الشفافية الدولية تقرير سنوي لمؤشر مدركات الفساد، و يرمز له اختصاراً، "Corruption Perception Index :CPI" وهو من أكثر مشاريع منظمة الشفافية شهرة، حيث يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، وهو يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه حيث يسأل رجال الأعمال عن تصوراتهم عن تأثير الفساد في بلادهم. إن مؤشر مدركات الفساد هو وسيلة لتعزيز مفهوم مستويات الفساد بين دول العالم، تتراوح قيمة المؤشر بين 10 نقاط إلى صفر، حيث أن مؤشر 10 يعني نظيف كلياً (أو بمعنى آخر انعدام الفساد حسب تعريفه)، و صفري يعني فاسد كلياً أي تعبر عن الفساد المتفشي بطريقة كبيرة.

ومؤشر مدركات الفساد في تعريف المنظمة هو "استطلاع للاستطلاعات يعكس إدراك رجال الأعمال والمحللين السياسيين المقيمين في بلد ما أو غير المقيمين فيه".

يقول "Eigen" أنه خلال الخمسة والعشرين عاماً التي قضاها مع البنك الدولي كانت هناك مشاريع سيئة للغاية دائماً ما تجد التمويل لأنها تحظى بدعم كبار المسؤولين الذين يدعمون الفساد و تهدف منظمة الشفافية الدولية إلى وضع موضوع الفساد في أجندة البنك الدولي وكبريات الدول المانحة والعملية التنموية.

هذا المؤشر يقوم أساساً على الاستفتاءات، النتائج كانت أكثر تمثيلاً، ولكن أقل مصداقية للبلدان التي لديها مصادر أقل للمعلوماتية؛ بالإضافة إلى ما يُعرف قانونياً بالفساد يختلف باختلاف البلدان فالتبرع السياسي قانوني في بعض البلدان قد لا يكون كذلك في نطاق السلطة لبلدان أخرى، يلاحظ كذلك أنه على الرغم من استخدام المؤشر لترتيب الدول على سلم الشفافية، إلا أن القيمة الرقمية تعتبر أكثر أهمية في الدلالة على مستوى الفساد المدرك، وذلك نسبة إلى احتمال تغير الترتيب تبعاً لتغطية الدول حسب توفر المعلومات.

حسب منظمة الشفافية الدولية يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بأنه "سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل المصالح الخاصة"، حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية على سبيل المثال، قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة؛ ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير.¹

تصدر منظمة الشفافية الدولية حالياً ثلاث مؤشرات لقياس الفساد وهي:

1- مؤشر مدركات الفساد (IPC): وهو يعبر عن تصورات مجتمع الاعمال حول مستويات الفساد للإدارات والطبقة السياسية.

2- البارومتر الدولي للفساد: الذي يعبر عن تجربة الناس في 86 بلداً في مواجهة ظاهرة الفساد.

3- مؤشر الفساد للدول المصدرة (ICPE): يعبر عن نزوع شركات أكبر اقتصاديات العالم لدفع الرشوة في الخارج.

المطلب الرابع: مؤشر ممارسة أنشطة الاعمال

الصادر عن تقرير ممارسة أنشطة الاعمال للبنك الدولي لسنة 2012 وهو يقيس الاجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الاعمال من حيث تعقد الاجراءات و تكلفتها، و قوة الممارسات القانونية و ذلك في إحدى عشر مجال وهي: بدء النشاط التجاري: استخراج تراخيص البناء، توصيل الكهرباء، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، انفاذ العقود، تسوية حالات الاعسار، توظيف العاملين.

¹ علي عبد القادر علي، "مؤشرات الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 07، 2008، ص 05.

إن الجهود الأولى لفهم كيفية تأثير السياسات والمؤسسات الحكومية في النمو اعتمدت على مؤشرات إجمالية للإطار المؤسسي للبلد المعني، مثل سيادة القانون ومدى انتشار الفساد؛ و تولد من هذا العمل رؤى مفيدة، لعل أكثرها أهمية هو أن لحقوق الملكية الآمنة ونظام الإدارة العامة الجيد دورا مركزيا في تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن تلك البيانات الشاملة تتيح رؤى محدودة حول تباين الترتيبات المؤسسية فيما بين البلدان وداخلها، كما أن آثار إجراءات سياسية محددة والمؤسسات المرجعية الأوسع نطاقا؛ وبناء على ذلك فقد كانت تلك القيود هي الموحية للبحث عن شواهد أكثر تفصيلا من بينها مشروع القيام بأنشطة الأعمال.¹

كما يقوم المنطلق الأساسي للتقرير على أن النشاط الاقتصادي يتطلب توافر قواعد رشيدة ويشمل ذلك القواعد، وخفض تكاليف تسوية النزاعات، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتفاعلات اللازمة لإثبات حقوق الملكية الاقتصادية، وتزويد الشركاء المتعاقدين بسبل لتوفير الحماية القانونية الأساسية ضد أي تعسف أو سوء الإستغلال.

المطلب الخامس: مؤشر المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي

يحتوي تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي على 12 محور موزع في ثلاث مجموعات و هي: المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة و عوامل الابتكار و التطوير.

دراستنا تهتم بمحور المؤسسات و الذي يعتبر المحور الاول في تقرير التنافسية العالمي وأحد المتطلبات الاربعة الأساسية للقدرة التنافسية، ويعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص و يضم 21 مؤشرا فرعيا حسب تقرير التنافسية لسنة 2011.

كما يعبر عن البيئة المؤسسية التي توفر نطاقا مناسباً لتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل الوطني وبالتالي تعزيز الاقتصاد بشكل عام، وعليه يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص؛ والذي يضم 18 مؤشرا فرعيا حسب تقرير التنافسية لسنة 2009:

1- حقوق الملكية: حقوق الملكية، بما فيها تلك المتعلقة بالأصول المالية (لم تعرف بشكل جيد وغير محمية من قبل القانون أو العكس).

2- حماية الملكية الفكرية: حماية الملكية الفكرية وتدابير مكافحة التزوير (ضعيفة أو غير موجودة أو في مستوى القواعد الأكثر صرامة في العالم).

¹ البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم: تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع"، عرض عام، واشنطن، 2005، ص03.

- 3- اختلاس الأموال العامة : اختلاس الأموال العامة لصالح الشركات، الأشخاص أو الجماعات بسبب الفساد (إما شائع، أو لم يحدث أبدا).
- 4- ثقة الجمهور في السياسيين : الثقة التي يضعها المواطنون في النزاهة المالية للأشخاص السياسيين (ضعيفة جدا أو العكس).
- 5- استقلالية القضاء : السلطة القضائية مستقلة عن تأثير أعضاء الحكومة، المواطنين أو الشركات (لا تتأثر إلى حد كبير أو مستقلة تماما).
- 6- محسوبة قرارات المسؤولين : بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسياسات والعقود، المسؤولين في الدولة (يدعمون عادة الشركات والأفراد الذين تجمعهم بهم علاقات جيدة، أو يتسمون بالحيادية).
- 7- الهدر في الإنفاق العام : يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الاسراف الكبير بالقيمة واحد الرشادة في الإنفاق العام الممثلة بالقيمة القصوى سبعة .
فبالنسبة لتركيب النفقات العمومية (إما مصدر لتبذير المال العام أو تسمح بتوفير السلع والخدمات الضرورية غير المقدمة من طرف السوق).
- 8- عبء الإجراءات الحكومية : الالتزام بالمتطلبات الإدارية (التصاريح، اللوائح، التقارير) المفروضة من طرف السلطات العمومية (إما صعب وثقيل أو سهل).
- 9- فعالية الإطار القانوني : و الذي يسمح للشركات بتسوية النزاعات والسهر على شرعية الفعل العام و النصوص التشريعية (إما غير فعال و موضوع تلاعب، أو فعال و يتبع الإجراءات الشفافة والمحيدة).
- 10- شفافية السياسات الحكومية: الشركات عادة تعلم بوضوح من قبل السلطات العمومية حول التغييرات في السياسة والتنظيم المتعلق بقطاعهم (إما دائما على علم أو لم تعلم أبدا).
- 11- تكاليف الإرهاب بالنسبة للأعمال: تهديد الإرهاب (له تكلفة مهمة بالنسبة للشركات، أو ليس له تكلفة مهمة بالنسبة للشركات).
- 12- تكاليف الجريمة والعنف بالنسبة للأعمال: تأثير جرائم القانون العام والعنف (له تكلفة مهمة بالنسبة للشركات، أو العكس).
- 13- الجريمة المنظمة: الجريمة المنظمة (من نوع المافيا، نهب الأموال) (لها تكلفة مهمة بالنسبة للشركات، أو العكس).

- 14- التحويل على خدمات الشرطة (إما مستحيل، أو ممكن الاعتماد على خدمات الشرطة لفرض النظام العام).
- 15- السلوك الأخلاقي للشركات: أخلاق الشركات (احترام الأدبيات في التفاعل مع ممثلي السلطات العمومية، رجال السياسة و الشركات هو (إما من بين الأسوأ في العالم، أو من بين الأفضل في العام).
- 16- جودة معايير التدقيق و إعداد التقارير: نوعية معايير التدقيق المالي و الاتصال المالي المطبقة في الشركات (سيئة أو ممتازة، من بين الأفضل في العالم).
- 17- كفاءة مجلس الإدارة: تسيير الشركة من طرف المستثمرين ومجلس الإدارة يتميز (قليلا ما تتم محاسبة الادارة، أو المستثمرون و المجالس يراقبون بفعالية قرارات الادارة).
- 18- حماية مصالح أصحاب الأقلية: مصالح الأقلية من حملة الأسهم (لا يحميها القانون، أو محمية من طرف القانون ويتم احترامها).

المبحث الرابع: النفقات العامة

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفقات

أولاً- تعريف النفقة العامة و أركانها:

يمثل الإنفاق العام الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة لتحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها و ضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد. ويمكن تعريفه أيضا بأنه: (مبالغ الأموال التي تنفقها الدولة لتلبية الاحتياجات العامة)¹، أو هي (نفقات الهيئات العامة في إطار ميزانياتها السنوية وخططها التنموية لتغطية احتياجاتها الإدارية وفق القوانين والأنظمة السارية).²

تختلف تعريف النفقة العامة إلا أنها تشترك في ثلاثة أركان أساسية:

1- النفقة العامة مبلغ من النقود :

تقوم النفقة العامة بدورها في الانفاق باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحصل عليه من اجل تسيير المرافق

¹ زرواط فاطمة، مناد مجّد ، " تطور النفقات العامة في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي "، مجلة المالية و الاسواق، 2015، ص7.

² الطاهر زروق، " تنفيذ النفقات العمومية "، سلسلة الكتب الإلكترونية على موقع المفيد في المالية العمومية، على الموقع:

<http://moufid.jimdo.com>

العامه وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها لمنح مختلف المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية.¹

2- تصدر النفقة العامة عن شخص معنوي عام:

وفقا لهذا الركن لا يعتبر مبلغا نقديا أنفق لتحقيق مصلحة عامة إنفاقا عاما إلا إذا صدر من شخص معنوي عام، ويقصد بالأشخاص المعنوية العامة الدولة والوحدات الإدارية التي تنبثق عنها بدرجاتها المختلفة كالولاية والبلدية، وأشخاص معنوية عامة مرفقية كالمؤسسات والشركات العامة.

3- الغرض من النفقة العامة هو تحقيق منفعة عامة :

الهدف من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام للمجتمع وتحقيق مصالحه، ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون الهدف من الانفاق العام تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع، وقد يكون الهدف من الانفاق العام تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي و يعد هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة .

ثانيا- تقسيم النفقات العامة:

1- من حيث أثرها الاقتصادي:

أ-نفقات حقيقية (النفقات الفعلية): و هي صرف الأموال العامة الاجور و الرواتب للعاملين بالدولة على شراء السلع و الخدمات اللازمة لسير عمل ادارة و اجهزة الدولة، و هذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي، و بتعبير اخر هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة للعمل الاداري و تسيير المرافق العامة.

ب- نفقات تحويلية: هي صرف الأموال العامة على الاعانات الاجتماعية و الدعم المعنوي و الضمان الاجتماعي و البطالة... الخ ، هذا النوع لا يزيد من الناتج القومي لأنه يهدف الى اعادة توزيع الدخل و الثروة بين المواد و دعم الفقراء من أبناء المجتمع ، و بتعبير آخر: "هي النفقات التي تهدف الى اعادة توزيع الثروة و الدخل الوطني بحيث يجب إعادة توزيع الخصومات الضريبية والخاضعين لها على فئات أخرى ، على سبيل المثال ، الإنفاق على المساعدات الخيرية ، والإنفاق الاجتماعي مثل الضمان الاجتماعي وغيرها".²

¹ محمد عباس محرز، " اقتصاديات المالية العامة "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة 4، 2003، ص 39.

² داود ابراهيم ، " الرقابة المالية على النفقات العامة " ، دار الكتاب الحديث ، 2010 ، ص 57-120.

2- وفق مدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة:

أ- النفقات العادية:

يقصد بها تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة اي كل سنة مالية و من امثلتها أجور العمال، وأسعار الأدوات اللازمة لسير الخدمات العامة ، ونفقات تحصيل الضرائب ، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميته أو حجمه ، بل تكرار نوعه في كل ميزانية ، وإن كان المبلغ يختلف من حين لآخر.¹

ب- النفقات غير العادية: هي تلك التي لا تعود بانتظام إلى ميزانية الدولة ، لكنها ضرورية ، مثل الإنفاق على مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية أو الإنفاق على الحرب إلخ. ، يتم دفع المصاريف غير العادية من المداخيل غير عادية كالقروض ، و هنا يكمن الخطر حيث انه قد يحدث في بعض الاحيان ان تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية و يظهر ذلك عادة عندما يحدث عدم التوازن او عجز في ميزانية فتعتمد الى تجنب بعض النفقات باعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الرواتب وبذلك تظهر الميزانية متوازنة و لذلك يجب عدم التوسع في تعريف ما يعتبر غير عادي من النفقات.

3- تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها:

و تنقسم الى نفقات وطنية ونفقات محلية حسب معيار مجال شموليتها:²

أ - النفقات الوطنية (المركزية): هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة و تتولى الحكومة الاتحادية ، و المركزية القيام بها : مثل نفقة الدفاع الوطني ، القراء و الامن فهي نفقات ذات طابع وطني.

ب- النفقات المحلية (الاقليمية): هي تلك التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات و البلديات و ترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء و الكهرباء و الموصلات داخل الاقليم او المدينة.

لكن ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق هو أن الإنفاق المحلي يتطلب عمومًا رقابة مباشرة و مدققة، حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة.

ثالثا- محددات الانفاق العام:

يمكن حصر هذه المحددات في العوامل التالية:

¹ سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة " ، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 44-45.

² محمزي مجّد عباس " اقتصاديات المالية العامة " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005، ص 92.

1- العوامل الاقتصادية: يمكن إبرازها من خلال زاويتين:¹

أ- **أثر مستوى النشاط الاقتصادي:** يعبر مستوى النشاط الاقتصادي عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة حالة ركود أو تضخم و بالإمكان إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال صور العلاقة بين النفقات العامة و الطلب الفعلي. فالطلب الفعلي الكلي في الاقتصاد يتمثل في طلب كل من الدولة والأفراد سواء على سلع الاستهلاك أو سلع الاستثمار.

و بالتالي فإن الإنفاق الحكومي هو جزء من إجمالي الطلب الحقيقي المرتبط بالطلب الحكومي، ونستنتج أن هناك علاقة وثيقة للغاية بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الطلب الحقيقي.

ب- **طبيعة البنية الاقتصادية:** تشير طبيعة البنيان الاقتصادي إلى درجة التقدم التي يتصف بها الاقتصاد متقدم أو نام، فبالنسبة إلى الدول ذات البنيان الاقتصادي المتقدم فالملاحظ أن حجم النفقات العامة كرقم مطلق كبير لسبب أساسي هو ضخامة الدخل وإتساع نطاق الخدمات فيها بعكس الدول ذات البنيان الاقتصادي النامي فإن الحجم المطلق للإنفاق نسبيا منخفض لضآلة الدخل وضيق نطاق الخدمات.

2- العوامل المالية : يتحدد مقدار الإنفاق العام للدولة حسب قدرتها المالية للحصول على الإيرادات التي تضمن تغطيتها و تستمد هذه المقدرة من عاملين أساسين هما:

أ- **المقدرة التكليفية:** تقيس المقدرة التكليفية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة وواجبة الدفع، وكلما ازدادت المقدرة التكليفية للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية ومن ثم المقدرة أو الطاقة المالية للدولة.

ب- **المقدرة الإقراضية:** تعني مقدرة الدخل الوطني على إشباع حاجات الإقراض العام، أي قدرة الدولة على الاقتراض و الوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة**أولا- الأسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة:**

تتمثل في الأسباب الكمية و النوعية التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة ، وبالتالي زيادة حجم الإنفاق العام. و يمكن تقسيمها إلى خمس مجموعات رئيسية: اقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية ، وإدارية ، ومالية. وسوف نتطرق لهذه الأسباب بنوع من الإيجاز:

¹ ناويس أسماء، " أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2011 " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014 ، ص 43 - 45 .

1- الأسباب الاقتصادية :

ويمكن إجمالها بعاملين رئيسيين هما: النمو الاقتصادي وتطور دور الدولة الاقتصادي. وهي التي ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل اقتصادية فتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي ما يؤدي إلى الزيادة في مستوى دخل الأفراد و زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، أما فيما يخص السلع والخدمات العامة هي مجرد مجموعة من السلع والخدمات التي يطلبها أفراد المجتمع مع زيادة مستوى دخلهم.

كما كان لتطور الدور الاقتصادي للدولة أثر كبير في زيادة حجم الإنفاق العام في معظم دول العالم. كما ذكرنا سابقا توسع النشاط الاقتصادي للدولة نتيجة فشل نظام السوق وفشل الاستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية و مشاركة الحكومات في عملية التنمية الاقتصادية ، وخاصة في البلدان النامية ، أثر كثيرا في زيادة حجم الإنفاق العام خاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية حيث شاركت الدولة بشكل مباشر في إقامة مشاريع البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية. بالإضافة إلى القيام بالاستثمارات المباشرة اللازمة لدفع عجلة التنمية. كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام.¹

2- الأسباب السياسية :

ترجع نمو الإنفاق العام إلى عوامل سياسية تكمن في أسباب سياسية داخلية، وأسباب سياسية خارجية. و تعود الأسباب السياسية الداخلية بشكل أساسي إلى تطور الفكر السياسي في العديد من المجتمعات. وقد أدى هذا التطور إلى انتشار العديد من المبادئ الديمقراطية ، مما أدى إلى رؤية مختلفة للمواطنين حول الخدمات العامة باعتبارها واحدة من حقوقهم و واجب الحكومة ، والتي يجب أن تقدم هذه الخدمات لصالح المجتمع كل هذا أدى إلى زيادة رسوم الدولة وزيادة حجم الإنفاق العام.

بالإضافة إلى ما سبق ، نجد أن تكاثر الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة في بعض المجتمعات يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام حيث تسعى الأحزاب المختلفة إلى كسب رضى أفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم الانتخابية ، ويتم ذلك من خلال توسيع نطاق برامج الخدمة العامة المقدمة لهم، أما الأسباب الخارجية فيمكن تمثيلها في مجموعتين: زيادة الإنفاق العسكري وتنامي العلاقات الدولية.²

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره ، ص 96-97.

² عادل فليح العلي، "المالية الدولية" ، دار وهران للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 68 .

في الدول المتقدمة ،نرى زيادة الإنفاق العسكري بسبب التغيير في أهدافها الأمنية ، فتزايدت قواعدها العسكرية خارج بلادها ، بالإضافة إلى ارتباطها بتحالفات عسكرية مع دول أخرى ؛ وقد أدى كل هذا إلى زيادة العبء على البلدان مقابل هذه النفقات. أما بالنسبة للدول النامية ، فقد زاد الإنفاق الحربي بسبب تكوين الجيوش اللازمة لسيادة الدولة والدفاع عنها. أما بالنسبة لنمو علاقات الدولة وتأثيرها على زيادة حجم الإنفاق العام ، فمن الواضح في العصر الحديث أن أهمية التمثيل الدبلوماسي لمعظم الدول قد ازدادت ، وبالتالي فإن عدد وحجم وأنواع البعثات الدبلوماسية قد تزايد، سواء كان ذلك في دول أخرى أو هيئات دولية، بالإضافة إلى مشاركة كثير من الحكومات في مؤتمرات دولية متعددة.

3- الأسباب الاجتماعية :

يمكن أن تُعزى الزيادة في الإنفاق العام في هذه الحالة إلى عوامل إجتماعية، أهمها نمو الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع وزيادة عدد السكان، حيث يؤدي نمو الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع إلى زيادة طلب الأفراد لتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع. وتتمثل هذه المطالب في إعادة توزيع الدخل والثروة لإزالة الفوارق الاجتماعية ، وكذلك في توفير الخدمات العامة في مختلف المجالات ، وبالتالي زيادة الإنفاق العام في المجال الاجتماعي.

أما الزيادة السكانية فتؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام بعدة طرق. تتطلب الزيادة السكانية زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع ، من أجل الحفاظ على متوسط نصيب الفرد من هذه الخدمات.¹

4- الأسباب الإدارية :

ترتبط بعوامل ذات علاقة بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة، واستخدام الأساليب الإدارية الحديثة فتطور الجهاز الإداري لمعظم الحكومات نتيجة لتوسيع دور الدولة وتوسع الخدمات العامة التي تقدمها للمجتمع ، كنتيجة طبيعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للدول فزيادة عدد الوزارات والوكالات والمؤسسات والمصالح المتعددة ، كل منها يلعب دورًا مختلفًا في مجال الخدمة العامة، وقد ساعد في ذلك توسع الوظائف الحكومية والتخصص وتقسيم العمل، كل هذا يزيد من عدد العاملين في الجهاز الإداري للحكومة.²

¹ سوزي عدلي ناشد، " أساسيات المالية العامة "، مرجع سابق، ص 67.

² د. طالي صالح الدين، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة لفائدة السنة الثانية علوم إقتصادية، المركز الجامعي البيض، 2017، ص 24.

5- الأسباب المالية:

هذه الأسباب ذات منشأ مالي يرتبط بصورة أساسية بزيادة الإيرادات العامة، كلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية يمكنها من زيادة الإنفاق العام حيث تعتمد قدرة الدولة على زيادة مواردها المالية على قدرتها على تنويع مصادر دخلها والطرق المستخدمة في تحصيل هذه الموارد يعتمد على مدى التقدم الاقتصادي والإداري والاجتماعي للبلاد، فالدول المتقدمة لديها مقدر أكبر منه في الدول النامية في هذا المجال.

ثانيا- الأسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة:

النمو الظاهري ليس أكثر من زيادة عددية في حجم الإنفاق العام دون زيادة في الخدمات العامة أو تحسن في مستواها، والسببان الرئيسيان لهذا النمو الظاهري:

1- ارتفاع مستويات الأسعار:

عندما تؤدي مستويات الأسعار المرتفعة إلى انخفاض في القوة الشرائية للنقود مما يجبر الحكومة على دفع مبالغ أعلى من أجل الحفاظ على نفس المقدار من الخدمات العامة التي تقدمها، فإن الزيادة في حجم الإنفاق العام لا يعكس أي زيادة في الإنفاق العام للسلع والخدمات المقدمة للمجتمع، و تستخدم مؤشرات مستوى الأسعار لإزالة تأثير تغيرات الأسعار على مستوى الإنفاق الحكومي لإظهار نمو حقيقي.

2- تغير طرق الحسابات الحكومية:

بالنسبة للتغير في أساليب الحسابات العامة فقد تظهر زيادات حادة في حجم الإنفاق العام، واستخدام طريقة الحسابات الصافية عند إعداد موازنات الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة يظهر أن حجم الإنفاق العام منخفض نسبياً، وفقاً لهذه الطريقة يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي الإنفاق العام لهذه المؤسسات أو الهيئات.¹

ثالثاً- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة:

هناك عدة دراسات وتفسيرات لظاهرة تزايد النفقات العامة نجد من أهمها ما يلي:

1- تفسير فاجنر لتزايد الإنفاق العام:

يعد الاقتصادي الألماني " Adolf Wagner " من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة وذلك في عام 1893، حيث أطلق على تفسيره بقانون فاجنر " Wagner's Law "، والذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل الوطني، وهذه العلاقة حسبه ناتجة ضمناً

¹ أعاد محمود القيسي، " المالية العامة و التشريع الضريبي "، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 53.

من أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تغيرات هيكلية في مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى النمو في الطلب الكلي الذي يلي جزء منه القطاع العام بشكل يؤدي إلى تزايد النفقات العامة في الاقتصاد. أي أن: زيادة النمو الاقتصادي ← زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و المجتمع ← زيادة الطلب على المنتجات العامة بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي ← زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

2- تفسير بيكوك ووايزمان لتزايد الإنفاق العام:

لقد أوضح كل من " Peacock and Wiseman " في دراسة لهما أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو وازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت وإنما هناك عوامل أخرى، هذه العوامل تتمثل في الاضطرابات والهزات السياسية و الاجتماعية ، حيث أن هذه العوامل قد اعتبرت هي العوامل الرئيسية في زيادة الإنفاق العام لدى الدول النامية خاصة.

حيث توصل كل منهما من خلال الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة تزداد بطريقة متقطعة في شكل قفزات بسبب ما يلي:

أ- أثر الإزاحة: ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة، وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية أين تضطر فيها الدولة. ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، لكن خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه.

ب- أثر التفتيش: وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

ج- أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي من الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.¹

¹ سراج وهيب، " دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 19، جانفي 2018 ، ص 91-92.

3- قانون "باركنسون":

يوضح قانون "باركنسون" أن اتجاه الإدارات الحكومية للتوسع والتشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء. حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل. ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين و إضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

و خلاصة القول لهذه التفسيرات، أن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر، فقانون فاجنر يمكن أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة في الأوقات العادية بينما يصلح استخدام فرضية بيكوك ووايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات والهزات الاجتماعية والسياسية، وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية والإدارية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام ومعدل نموه.¹

المبحث الخامس: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو، قياسه و مصادره

أولاً- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد" كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المثالي، وفقا لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين؛

- إرتفاع معدل الدخل الفردي.²

كما يمكن تعريفه عموما بأنه: "هو الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين كذلك يعرف بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و ليس النقدي."

¹ محمد البناء، "مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009، ص284.

² محمد أحمد بدر الدين، "إستراتيجيات النمو الاقتصادي"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017، ص 12-13.

وقد تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها".¹

كما عرفه فرانسوا بيرو (François Perroux) بأنه: عبارة عن سلسلة مستمرة في الزمن للتطور الملاحظ في الناتج المحلي الحقيقي للبلد.

كنتيجة النمو الاقتصادي هو تدفق الإنتاجية الاقتصادية في دولة معينة من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي.²

يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة أرباح الشركات من خلال زيادة قيمة حصصها المالية ؛ وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة استثماراتهم وزيادة طلبهم على العمالة مما يساعد على خفض معدلات البطالة.³

مع زيادة متوسط دخل الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات وبالتالي ، فإن زيادة الإنفاق الشخصي تدفع النمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى.

إن النمو الاقتصادي، إذا تم أخذه كنموذج فهو دالة للعمل ورأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا والجمع بين رأس المال والمواد الخام وزيادة عدد ونوعية القوى العاملة ، بالإضافة إلى الأدوات المتاحة لهم للاستخدام والعمل ، كل ذلك سيؤدي إلى زيادة في الإنتاج الاقتصادي ، ويهدف النمو أيضاً لزيادة الاستثمار الرأسمالي وتوسيع الإنتاج وزيادة عدد ونوعية العمالة .

ثانياً- قياس النمو الاقتصادي:

هناك عدة طرق لحساب النمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو أحد أكثر الطرق استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه، ومن الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يأتي:⁴

¹ حايدهميد والبشير عبد الكريم، "دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 148.

² Jim Chappelow, "Economic Growth", journal la bisecoman , 2019, p 25-41.

³ P. M. Romer, "Economic Growth", challenge, volume 39, 1996, p 9-21.

⁴ "Measuring Economic Growth", article sur le site : <https://www.bankofcanada.ca/core-functions/monetary-policy/measuring-economic-growth/> , consulté le : 11-01-2021.

1- معدل النمو الفصلي السنوي: توضح هذه الطريقة تقلبات الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي من خلال مقارنتها وتحصيلها ثم تسجيلها في نهاية العام، تستخدم هذه الطريقة وسائل الاعلام لإظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية، وإظهار التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية خلال الربع الأول ومن سلبيات هذه الطريقة أنها تؤثر على المعدل السنوي الكامل.

2- معدل النمو الربع سنوي: هو مقارنة مستوى الناتج المحلي الإجمالي حسب كل ربع بين السنة السابقة والسنة الحالية، تستخدم هذه الطريقة من طرف الشركات لمعرفة أرباحها السنوية، والحد من التقلبات الموسمية.

3- متوسط معدل النمو السنوي: هذه الطريقة أقل تقلبًا من الطرق الأخرى؛ يعكس التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مقارنة التطورات والتغيرات خلال العام السابق كاملة.

ثالثا- مصادر النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر أساسية، وهي كالاتي:¹

1- الموارد الطبيعية:

ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة حيث أن المزيد من الأراضي والمواد الخام تزيد من إمكانية النمو الطبيعي، ويعد النفط والمعادن إضافة إلى الأرض الزراعية كمثال على الموارد الطبيعية التي يجب أن تكون متاحة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي؛ ولكن بشرط أن يتم استخدامها بكفاءة وبشكل أمثل .

2- الموارد البشرية:

يعد حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة؛ ففي الواقع يمكن لأي دولة زيادة قوتها العاملة عن طريق زيادة عدد سكانها. وتصدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها لا تكفي لضمان زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بل تكفي لنوعية القوى العاملة والتدريب المهني ومستوى التعليم والمهارات المهنية التي حصل عليها.

3- رأس المال المادي:

يتعلق مفهوم رأس المال المادي بالمدخرات ويشمل الأصول المختلفة مثل الآلات والمصانع والمكاتب

¹ Department for International Development (DFID), "Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs ", 2010,p 03-11 .

و المتاجر والسيارات وغيرها؛ حيث أن تراكم رأس المال من المدخرات والأصول يساعد في تمويل المزيد من الاستثمار والتي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج النمو هارود-دومار، ويمكن أيضا أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات في تمويل مهارات التعليم والتدريب؛ الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري التي لها الدور البارز في زيادة قوى العمل المنتجة، ويمكن الإشارة الى أن زيادة رأس المال المادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي ترتبط بدورها بالعامل التكنولوجي وأثره الكبير في تحسين إنتاجية العمال.

4- العامل المؤسسي:

يتطلب النمو الاقتصادي في أي بلد بنية تحتية جيدة؛ بمعنى آخر، يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني إجتماعي يتناسب مع التطلعات لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، ومن أهم العوامل المؤسسية لتحقيق ذلك:

أ- **القطاع المالي:** حيث أن النظام المالي المتطور والفعال هو عامل يجذب ثقة المدخرين للادخار في المؤسسات المالية المختلفة، وبالتالي يمكن إعادة ضخ هذه المدخرات في الاقتصاد عن طريق تقديم القروض والتسهيلات للمؤسسات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- **نظام التعليم:** تتطلب عملية النمو الاقتصادي استثمارا في رأس المال البشري يتحقق من خلال التعليم وتنمية المهارات وتوسيع القدرة على جمع المعرفة والمعلومات وتحسين استخدامها لتوفر للاقتصاد العمالة المنتجة المحتملة.

ج- **البنية التحتية:** والتي تشمل على مختلف المرافق والخدمات الأساسية مثل شبكات الاتصالات، وشبكات النقل، وشبكات الطاقة، وغيرها، من شأنها مجتمعة أن تسرع وتسهل عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية.

د- **الاستقرار السياسي:** و يتمثل بالبيئة السياسية المستقرة والتي لها دور كبير في إستقطاب رجال الأعمال و جلب الاستثمارات كوسائل لتحفيز النمو الاقتصادي الذي ينتج عنه زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي الى زيادة معدل الإنتاج والتصنيع، من خلال استهلاك العديد من الموارد والمواد الخام ، ويمكن توفير الكميات المطلوبة من المنتجات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، بهدف زيادة السلع بأقل تكلفة ، وزيادة متوسط دخل الأفراد ، بالإضافة إلى تقليل الفاقد في الموارد ، كما يجب أن يكون المستهلكون قادرين على شراء السلع بأقل الأسعار بعيدًا عن الاحتكارات حيث أن وجود هذه الأسواق يساعد على تطوير البيئة

التنافسية للأعمال مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، لهذا يجب على الدولة بدورها أن تشرف على العملية التنافسية، من خلال هيئة مستقلة، والتي من شأنها تحقيق مستوى عادل وغير محدود من المنافسة، بهدف الوصول إلى اهتمامات معينة توفر من خلالها فرصًا تنافسية، والابتكار في إدارة الشركات، لرفع كفاءة الشركات، وزيادة إنتاجها، من أجل التوجه نحو نمو اقتصادها.

وبفضله يوفر فرصًا تنافسية للابتكار في إدارة الشركات وزيادة كفاءة الشركات وزيادة إنتاجها بهدف زيادة نموها الاقتصادي، كما تؤثر القطاعات الزراعية الكبيرة على النمو الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل. تساعد الزيادة في الإنتاج الزراعي على تحسين النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي، حيث تحتاج العملية الزراعية إلى مزيد من العمالة، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية التي تلعب دورًا فاعلاً في تطوير الأسواق الزراعية والأدوات الزراعية مثل البذور والأسمدة، لمضاعفة إنتاج هذا القطاع، بحيث يعود بالفائدة على عملية النمو الاقتصادي للدولة.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

لقد اختلفت الاتجاهات والنظريات الاقتصادية التي فسرت مفهوم النمو الاقتصادي:¹

أولاً- النمو الاقتصادي عند التجارين:

ظهرت هذه العقيدة في القرن الخامس عشر الميلادي، ويعتبر أتباعها أن الثروة من أهم مصادر النمو الاقتصادي، وهي أساس مهم في النشاط التجاري، كما فضلوا استخدام العملات الذهبية والفضية، وقيدوا تصدير هذه المعادن، واعتبروها قوة اقتصادية تساعد في تداول الفضة، ويعتقد بعض أتباع هذه العقيدة أن أهم دور للعملات الذهبية والفضية يكمن في تسهيل الحصول على الائتمان بأقل فائدة ممكنة.

ثانياً- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

يعتبر الكاتب آدم سميث مؤسس هذه النظرية ويشير إلى أن الثروة لا تقتصر على الذهب بل تعتمد على التجارة حيث قارن هذه العملية بمبدأ المقايضة على الأشياء، من بين مؤيدي هذه النظرية ديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس وكارل ماركس، الذين اعتبروا أن الأسواق تعيد تنظيم نفسها مرة أخرى، بيد غير مرئية تساعد على تدوير عجلة الأسواق من أجل الوصول إلى توازنها الطبيعي.

¹ Ilkhom Sharipov, "contemporary economic growth models and theories: a literature review", CES, Working Papers, Volume VII, Issue 03, 2019, p 760.

ثالثاً- نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر:

كان جوزيف الويس شومبيتر يعتبر مساهماً نشطاً في نظرية النمو الاقتصادي لأنه ذكر كلمة الابتكار في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" في عام 1911 من خلال الشركات التي تدعم النمو الاقتصادي حيث اعتبرها المحرك الرئيسي للابتكار والإبداع في المجال الاقتصادي ، ودعم وتنظيم المشاريع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، حيث يعتمد الإنتاج على خلق عناصر جديدة وتجدد الإشارة أيد ماديسون نظرية شومبيتر وحدد نطاقها على نطاق أوسع ، مع عاملين رئيسيين: إدخال سلع جديدة ، وابتكار طرق إنتاج مختلفة ، وتطوير الصناعة، إنشاء أسواق جديدة والبحث عن مصادر جديدة للمواد الخام.

رابعاً- نظرية النمو الكينزية:

تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال ، لأن نظرية كينز تعتبر الطلب الفعال أحد العوامل الرئيسية ، وتعتقد أن الزيادة في الطلب الفعال يجب أن تحفز النمو الاقتصادي ، وتهدف النظرية الكينزية إلى شرح التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي ، أثبت كينز أن الاستهلاك والادخار والاستثمار ينخفضان في أوقات الركود ، بسبب ارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي: استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفض البنوك التجارية بناء على هذا أسعار الفائدة على العملاء استخدام السياسة الضريبية ؛ أي أن الحكومة تستثمر في مشاريع البنية التحتية ، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل والطلب.

خامساً- نظريات النمو الكلاسيكية الحديثة:

نشأت هذه النظريات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نتيجة التقاعس عن حل مشكلات التوازن الديناميكي، لتحقيق النمو المتوقع، وذلك بسبب سوء استخدام القدرة المتاحة كالتكنولوجيا، وتطوير الإنتاج وتنظيمه، وكان العنصر الأساسي في هذه النظرية مبنياً على عوامل الإنتاج مثل رأس المال والبيئة ، باعتبارها عاملين مستقلين يساهمان في إعداد السلع المحلية ، بالإضافة إلى عدم السماح للدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية ، مما يمنح الشركات الكبرى إمكانية تحقيق نموهم من خلال المنافسة في السوق وباستخدام بعض الموارد المتاحة.

سادسا- نظرية النمو الاقتصادي الداخلي:

ظهرت هذه النظرية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتستهدف عوامل النمو داخل مؤسسات الأعمال؛ ويشير إلى أن المنافسة غير الكاملة تؤثر على التقلبات المتوقعة في الغلة، والتقدم العلمي والمهني أحد هذه العوامل، والابتكارات التكنولوجية تساهم في الاستثمار في تحسين المستوى التكنولوجي، فضلا عن زيادة رأس المال المادي والبشري. من هذه العوامل لتحقيق النمو على المدى الطويل يعد واحدا من سلبياتها. حدود النمو الاقتصادي تنخفض المنفعة الحدية للموارد الاقتصادية كلما ارتفع الإنتاج، إضافة إلى ارتفاع المخاطر الهامشية للنمو، حيث يرتبط مفهوم التوسع الاقتصادي بالتضحية بالموارد الحيوية، وفيما يأتي توضيح لحدود النمو الاقتصادي:

أ- حد العبث (Futility limit): هذا يعني أنه حتى عندما تنخفض المنفعة الحدية للإنتاج وتصل تكلفته إلى الصفر، فهناك حد لإشباع الرغبات، وهناك حد معين لعدد المنتجات المستهلكة خلال فترة زمنية.

ب- الحد الأقصى للكوارث البيئية (Ecological catastrophe limit): تعمل بعض الأنشطة البشرية على احتمالية حدوث كوارث طبيعية، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في التكلفة الحدية، وتصدر الإشارة أيضاً إلى أن تقلب المناخ يعد سببا رئيسيا في حدوث الكوارث البيئية أو الحد منها.

ج- الحد الاقتصادي (Economic limit): هدف الحد الاقتصادي إلى زيادة الفائدة، من خلال معادلة المنفعة الحدية والتكلفة الحدية، ويجب معرفة المخاطر الناشئة عن الكوارث وحسابها على أنها تكاليف، حيث يرتبط الحد الاقتصادي غالباً بحد الكارثة.

المطلب الثالث: أهمية النمو الاقتصادي

للنمو الاقتصادي عدة أهداف عديدة منها ما يأتي:¹

1. تقليل مستوى الفقر: يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة متوسط دخل الأفراد بسرعة وكفاءة مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الفقر. أظهرت الدراسات التي أجريت في 14 دولة في التسعينيات أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة انخفض بنسبة 1.7% عندما ارتفع معدل دخل الفرد بنسبة 1%.

2. إعادة ترتيب المجتمع: يعمل النمو الاقتصادي على ارتفاع مستوى دخل الأفراد من خلال ارتفاع نسبة المداخل فكلما ارتفع مقياس تشتت الدخل، انخفض مستوى الفقر، دون أن يكون من الضروري ربط النمو والمساواة في توزيع الدخل. خلق فرص العمل: النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل؛ من خلال الطلب القوي

¹ "النمو الاقتصادي"، مقال متاح على الموقع: <https://www.aljazeera.net>، تاريخ الإطلاع: 15-02-2020.

على العمالة، مما يساهم في الحد من الفقر ، ويوازن بين عمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية ، ويحسن مستوى الإنتاجية.

3. دفع التقدم البشري: ليس فقط مالياً، ولكن من خلال توفير فرص حياة أفضل للأفراد، مثل تحسين المستوى الصحي و التعليمي ، و العمل على إضافة حوافز استثمارية ، وزيادة الإنفاق الحكومي والعوائد المرتقبة لهذه النفقات في المستقبل. تطوير الصحة والتعليم: يساعد مستوى الدخل المرتفع الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، كما يتأثر التعليم بارتفاع معدل الدخل ، من خلال زيادة عدد المتحقيين بالمدارس والجامعات ، وهذا من شأنه أن يزيد. مستويات الدخل، ونعني بأهمية النمو الاقتصادي لما يحققه من مزايا و محاسن:¹

أ- بالنسبة للأفراد: يسمح النمو الاقتصادي بزيادة الدخل الحقيقي للفرد، وكذلك زيادة الإنتاج المادي لتلبية الاحتياجات البشرية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يزيد من القوة الشرائية للأفراد ويساهم في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد ولتحسين الصحة العامة.

ب- بالنسبة للدولة: إن الدولة هي الحامية للأفراد والساخرة على أمنهم، وذلك من مختلف هيئاتها وهيكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة فإنه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى تحقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية كمواصلة هذا النمو بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

المطلب الرابع: دوافع النمو الاقتصادي:

يعتبر تقديم الحوافز المتنوعة للاستثمار في المؤسسات في الدول المختلفة أحد محركات النمو الاقتصادي، حيث يظهر أعلى مستويات الاستثمار والنمو، بالإضافة إلى دوافع أخرى منها ما يأتي:²

1- الابتكار (Innovation): يعد الابتكار والتطور التكنولوجي واحداً من اسباب التقدم، حيث شهد العالم تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا على مدى 130 عاماً.

¹ بن اسماعيل حياة ، وزير ريان، "الصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر " ، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 12، جوان 2017، ص 180.

² روفين برينير، "أسباب النمو الاقتصادي"، عن تقرير كيتو للسياسات 2018 ، متاح على الموقع <http://iefpedia.com>، تاريخ الإطلاع : 2020-02-28.

- 2- الظروف الأولية (conditions Initial): تعتبر مؤشرا مهما لمعرفة سرعة نمو الاقتصاد في الدولة.
- 3- الإستثمار (Investment): يهدف الاستثمار إلى الوصول للاستقرار الاقتصادي، من خلال بناء المصانع، وشراء الآلات، وتطوير وتحسين كل من التعليم والصحة.
- 4- إستقرار المؤسسات (Institutions): تسعى المؤسسات بكافة أنواعها للوصول إلى الاستقرار، من خلال تطبيق أسس الاقتصاد الكلي، ففي البلدان التي يتوفر فيها بيئة مؤسسية جيدة، ترتفع معدلات الاستثمار فيها، مما يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أيضا.
- المطلب الخامس : إيجابيات وسلبيات النمو الاقتصادي
من إيجابيات النمو الاقتصادي:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد عن طريق زيادة متوسط دخل الأفراد.
- رفع قدرة المجتمع على حماية البيئة، من خلال تطوير الخدمات العامة و البنى التحتية للدولة، وبالتالي المساهمة في تطوره.
- خفض معدل الوفيات من خلال توفير الأدوات الطبية اللازمة لعلاج الأفراد.
- القضاء على الفقر من خلال تخفيض معدلات البطالة، وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة.
- توزيع التدفقات المالية والإيرادات لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية التحتية.
- زيادة معدل الاستثمار عن طريق العوائد الربحية، والتنافسية بين المؤسسات مما يؤدي الى انخفاض الإنفاق الحكومي.

كما يؤثر النمو الاقتصادي في بعض الأحيان سلبا على اقتصاد الدول، ومن هذه السلبيات ما يأتي:

- الاعتماد على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة كالنفط و المعادن.
- حدوث التلوث البيئي بأشكال مختلفة و سوء توزيع العوائد والدخل.¹
- إرتفاع معدل التصحر؛ نتيجة إقامة المدن الحضرية على حساب الأراضي الزراعية.
- زيادة السكان في مراحل النمو الأولى مما يؤدي إلى زيادة معدل الفقر فيما بعد.
- ظهور نوعين من الدول، الدول الخاسرة والدول الفائزة، حيث يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي إلى انخفاض الأرباح، وصولا إلى نمو صفري ينتج عنه ما يسمى بالخاسرين، والعكس يؤدي الى ركود اقتصادي.

¹ " الآثار السلبية للنمو الاقتصادي "، مقال متاح على الموقع: <https://www.awforum.org/index.php>، تاريخ الإطلاع : 03-05-2021.

أولاً- أنواع النمو:

1- النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كونه دخل يتم بتحسين نمو معدل السكان أي أنه دخل فردي ساكن.

2- النمو الاقتصادي المكثف: يحدث عندما يفوق الدخل نمو السكان، فإن ارتفاع الدخل الفردي يؤدي الى تحول الظروف الاجتماعية .

و هنالك أنواع أخرى منها النمو الطبيعي الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل قوى ذاتية دون اتباع تخطيط علمي و يتميز باستمرارية ونمو العابر وهو غير مستمر يحدث نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، و نمو مخطط وينتج عن عملية تخطيط اقتصاد قومي و يتميز بالاستمرارية.¹

ثانياً- النمو الاقتصادي و التنمية

غالباً ما يحدث نوع من الخلط بين النمو والتنمية لوجود تقارب بين المفهومين لذلك يتم تحديد الفرق بين النمو و التنمية، فالنمو مرتبط بالزيادة في إنتاج دخلي الخام لفرد او دخل الوطني حقيقي يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية، كما أنه زيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام عناصر الإنتاج في فترة طويلة الأجل وهو يحدث بشكل تلقائي مع مرور زمن، أما التنمية ظهرت منذ منتصف سبعينات والثمانيات لتهمم بجميع جوانب الحياة.²

فهي مصطلح أوسع وأشمل من النمو فهي تتضمن تغيرات أساسية في نظام الاقتصادي واجتماعي وتغير هيكلية في جميع مركبات اقتصادية، و كما أنها زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وتعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة واهتمام بنوعية سلع وخدمات المنتجة³، وتغيرات الهيكلية حيث تلي التنمية احتياجات إنسان، من خلال تقدم اقتصادي وتقني وحفاظ على نظم وموارد الطبيعة، وهي عملية مخططة من قبل الدولة، بمعنى أن التنمية ماهي إلا مرادف لنمو اقتصادي سريع.

¹ صلاح الدين كروش، " البحث عن متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2016، ص50.

² غربي أحمد، "أبعاد تنمية محلية و تحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، العدد 04، جامعة المديّة، 2010، ص06.

³ محمد حسن دخيل، " إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة"، منشورات حلبي الحقيقية، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص 28 .

خاتمة الفصل:

لا يوجد أدنى شك في أن من أكثر ما تحتاج إليه هذه الأيام الدول هو بناء المؤسسات وتقويتها لتحقيق الكفاءة، فبعض منها تعتبر فكرة المؤسسات حديثة عليها وتحتاج إلى تدريب طويل وممارسة وخبرة كبيرة وتطبيق لهذا الاتجاه، ألا وهو الإصلاح المؤسسي الذي تعتبر الدول في أمس الحاجة إليه. أما الدول الأخرى مرت بالعديد من التغييرات الهامة في السياسات المتبعة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الأمر الذي يتطلب تغييراً في الإدارة يتناسب مع هذه السياسات الجديدة ويتناسب مع الظروف الحالية الخاصة بها وفي جميع الأحوال لابد من تطبيق الإصلاح المؤسسي والقضاء على الفساد الإداري والقصور المؤسسي وبناء دولة المؤسسات.

ومن هنا تأتي أهمية بناء دولة المؤسسات وإدارتها بما يضمن استمرارية الأمور بالشكل المناسب بما يتناسب مع خطط وتوجهات الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإدارية للعديد من التقلبات الأحكام الشخصية الفردية التي لا تستند إلى المعرفة والخبرة المؤسسية؛ وللمؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية وتأثير بنفس القدر من الأهمية على الأداء الاقتصادي المهيمن.

في نهاية المطاف، يجب أن نؤكد أنه إذا أردنا التقدم نحو المراحل الأولى من التقدم والتنمية والعمل على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والقضاء على الفساد المؤسسي في جميع قطاعات المجتمع، فلا بد من اختيار الأفراد ذوي الكفاءة لتحقيق ما هو موكّل إليهم من أجل اتخاذ القرارات الحكيمة بناء على سياسات أكثر فعالية.

بالمقابل الدراسات الحديثة في تحليل العلاقة بين النفقات و عملية النمو بينت أن الجوانب المؤسسية ومؤسسات الحكم الراشد تلعب دوراً كبيراً في رسم عملية النمو و ترشيد الإنفاق في البلد. و هو ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي المتعلق بالتحليل و الإصلاح المؤسسي.

الفصل الثاني:

المقاربة المؤسسية للنفقات

والنمو الإقتصادي

تمهيد:

لقد تغيرت المفاهيم حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي منذ أن أدمجت العوامل المؤسساتية في تحليلها، فلم تعد تركز على المتغيرات الاقتصادية أو حتى الداخلية فقط، فقد دخلت متغيرات أخرى سياسية، إجتماعية، ثقافية... الخ بالإضافة إلى المتغيرات الخارجية.

فتحديد عوامل النمو ومحددات الانفاق أصبح يتطلب تحديد قياس هذه العوامل أولاً، ثم دراسة العلاقة بينها وبين المتغيرات المؤسساتية في حدود ما تناولته مختلف التيارات الاقتصادية المختلفة.

وقبل تحليل وتحديد هذه العلاقة المتمثلة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي والنفقات العامة يجب أولاً تحديد هذه العوامل المؤسساتية الجديدة أو تعريف النفقات العامة والنمو من الجانب المؤسساتي، ثم نقيس هذه المحددات المتمثلة في العوامل المؤسساتية وندرس علاقتها مع النمو الاقتصادي والنفقات لكي يعرف الدارس اتجاهها في هذه المراجعة الأدبية.

وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل من خلال التوجه أولاً إلى دراسة المقاربة المؤسساتية للنمو والنفقات ثم ندرس أهم النماذج التي أهملت في البداية دور المؤسسات، ثم نقدم مختلف الهيئات الدولية المعروفة التي تقيس هذه المؤسسات لكي يسهل لنا فيما بعد دراسة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي والنفقات العامة، وسنتناول ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المقاربة المؤسساتية للنمو

المبحث الثاني: الإصلاح المؤسساتي

المبحث الثالث: حوكمة النفقات العامة

المبحث الرابع: أبرز المتغيرات المؤسساتية المؤثرة في النفقات والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: المقاربة المؤسساتية للنمو

المطلب الأول : المفهوم المؤسساتي للنمو

إن مفهوم النمو لا يعكس دائما نفس الظاهرة ففي بعض الدراسات هو يعني النمو الاقتصادي للبلد وفي دراسات أخرى يتعلق بمستوى المداخل للمفرد الواحد أو بعض العوامل الاجتماعية، وعندما يتعلق الأمر بدراسة محددات النمو في المؤسسات المعنية تتغير تبعا للتعريف المكيف للنمو.

والعديد اعتبر أن النمو في بلد لا يجب أن يقتصر على المقاييس الكمية المعيارية كدخل الفرد أو الناتج الكلي، فالنمو يجب أن يشمل أيضا خصائص على غرار نوعية البيئة المادية و الاجتماعية¹.

هذا التعريف للنمو أتخذ بشكل خاص من طرف كل من (D.North, Avner Greif,

Masahiko Aoki)، فحسب "نورث" النمو في بلد ما لا يقاس فقط من خلال النمو الاقتصادي، ولكن أيضا من خلال درجة رسمية تنفيذ قواعد ومؤسسات هذا البلد أو يشمل المنطقة الجغرافية، التعليم، الحصول على الرعاية، الحريات الفردية... الخ، هذه الخصائص يمكن بسهولة الوصول إليها وهي تعكس الحالة التنموية للبلد ومع ذلك، فهي تكوّن الفرق بين البلدان الغنية حيث لا يوجد سوى جزء صغير من السكان يستفيد من الثروة وبلدان غنية حيث الثروة متاحة لكبر عدد من السكان.²

إن تحقيق مستويات جيدة من الناتج الداخلي الخام (PIB) في بلد لا يمكن أن يكون معيارا لكي نقول أن هذا البلد متقدم، وواحدة من السمات الرئيسية للبلدان المتقدمة هي استفادة جزء كبير من سكان البلد من الثروة المتاحة من خلال مستوى الأسعار، الحصول على التعليم، الحماية الاجتماعية والصحية... الخ.

من ناحية أخرى، الأدبيات الاقتصادية تميّز بين فئتين رئيسيتين من الأنظمة الوطنية للحكم: الأنظمة الوطنية التي تقوم على القواعد غير الرسمية والعلاقات الشخصية من جهة، والأنظمة التي تعتمد أكثر على العلاقات اللاشخصية وقواعد القانون من جهة أخرى. فالنمو بالنسبة لبلد هو المرور أو الانتقال من النظام غير الرسمي إلى النظام الرسمي، والنمو يعتبر عملية من التحول المؤسساتي. فالنمو يتطلب انتقال القواعد المرتبطة بالأشخاص إلى سيادة القانون.³

¹ North, 1990, op, cite, p20-21.

² Daron Acemoglu, " Causes profondes de la pauvreté, Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique" , revus Finances & Développement, Juin 2003, p 27-28.

³ C.Oman, S. Fries , W. Buitter, "La gouvernance d'entreprise dans les pays en développement en transition et les économies émergentes" , Cahier de politique économique No 23, Centre de développement, OCDE, Paris, 2003, p 8-9.

وتعريف آخر حسب (Meisel et Ould Aoudia) يعتبر النمو كذلك على أنه عملية لتغيير مؤسساتي وحسب هذين المؤلفين، هذا التطور يعتمد على عدة عوامل اقتصادية، ديمغرافية، سياسية واجتماعية التي ستكون على المدى الطويل. وهذا يعني تحول عميق لأنظمة تنظيم الجماعات البشرية.¹

و هناك العديد من الحجج المؤيدة لفكرة أن النمو الاقتصادي يحسن وضع المؤسسات، فعندما يكون هناك زيادة في الثروة بفضل النمو، سيكون طلب قوي لإنشاء أفضل المؤسسات السياسية والمؤيدة للشفافية. وسيكون هناك جهات فاعلة جديدة تطالب وتشجع مؤسسات جديدة، وبالمثل، يمكن الوصول إلى مؤسسات أفضل وبطريقة أسهل من تلك التي تتطلب الوسائل التي يتطلب تنفيذها والاصلاحات التي ترافقها، فمع النمو الاقتصادي المستدام البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سيكون لديها احتمال أكبر للوصول إلى المؤسسات الجيدة.²

المطلب الثاني: حقوق الملكية و النمو الاقتصادي

دافع " North " عن النظرية التي توحى بأن ظهور المفهوم الجديد للنمو في أوروبا في القرن 17 م و 18 م ليس له علاقة بالثروة التكنولوجية، فأوروبا في هذا العصر لم يكن لديها عدد كبير من المخترعين والابتكارات مقارنة بأوروبا في القرن 11 م وما يميز ذلك خلال هذه الفترات في تاريخها هو نظام حقوق الملكية. هذه الحقوق التي تأتي في شكل مجموعة من الحقوق و المؤسسات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) التي تعطي للنشاط الاقتصادي عائد كبير الذي لم يتحقق من قبل، فالمؤسسات القائمة تسمح في نفس الوقت بخفض تكاليف المعاملات وكذلك احتمالات ارتفاع الارباح.³

ومن جانب ديناميكي أكثر وأساسي بالنسبة لـ " North " ، فقد شرح كيفية تعزيز البحث عن الربح من طرف المؤسسات، أي العمل في السوق السياسية وتفضيل الابتكار في مجال الأعمال. فالإشكالية الوحيدة هي أن نفهم من خلال تحليل تكاليف المعاملات وحقوق الملكية أن أصحاب المشاريع من مصلحتهم التحول إلى السوق السياسية، وهذا ما يؤدي إلى الحد من قدرة البلد على الابتكار وبالتالي الحد من آفاق النمو على المدى الطويل. وهذا ما يحدد مشكلة مماثلة لتلك التي وضعت حول حقوق الملكية، إلا أن الدافع لم يعد يأتي من تعريف واضح لحقوق الملكية التي تخفض تكاليف المعاملات، ولكن على القدرة المتاحة للحكومات على

¹ N.Meisel , J. O. Aoudia, "L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement ", Revue Économique, vol. 59 (6),2008, p 1171.

² H.JChang, "Institutions and Economic Development: theory, policy and history" , Journal of Institutional Economics, vol. 7, n° 4, 2011, p 490-491.

³ Seglaro Abel Somé, "Économie des institutions et performances économiques nationales" , Centre d'Analyse des Politiques Economiques et Sociales, Burkina Faso, Document de Travail, Décembre 2003, p12-13.

إعادة تحديد حقوق الملكية، وبالتالي مصادرة أرباب الأعمال الذين لم يعد لديهم القدرة على تلمس الربح والأرباح الناتجة عن ابتكاراتهم. وفي المقابل، حيث النظم المؤسساتية تتميز بخطور قوي لحالات المصادرة، رجال الأعمال يحولون ابتكاراتهم للسوق السياسية، وهذا ما سيكون أقل إنتاجية بكثير بالنسبة للمجتمع بأكمله.¹ حيث أكد " North " بشدة على أن أي مجتمع سوف يكون أكثر قابلية للابتكار وتحقيق النمو عندما يكون نظامه لحقوق الملكية يحدد بدقة الحقوق الحصرية لكل طرف، ويعمل على ضمان الحماية الفعالة وذلك من خلال تقليل حالة عدم اليقين التي تقاس على امكانيات وجود المزيد من المكاسب التي تقدمها الابتكارات، ويعمل على مساعدة تعظيم المردودية الشخصية للمبتكر.²

المطلب الثالث: العلاقة بين المؤسسات وتحقيق النمو

لقد توصل الاقتصاديون المهتمون بتحليل دور المؤسسات في ضمان نجاح الإصلاحات وتحسين نتائج أداء النشاط الاقتصادي وبالتالي تحقيق النمو ومن ثم التنمية الاقتصادية وإلى ارتباطها بعلاقة سببية ذات اتجاهين.

أولاً- الاتجاه الأول للعلاقة (المؤسسات ← النمو):

يعد تتمتع الدولة بمؤسسات قوية يضمن لها من البداية توفر جو من الحريات والديمقراطية يتمكن من خلاله كل المواطنين من المشاركة في اختيار منتخبيهم وقياداتهم السياسية المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية وتحديد الإصلاحات اللازمة التي يجب أن تكون واضحة ومدروسة ومبررة وذلك لمعرفة المسبقة لإمكانية تعرضهم إلى المساءلة والمحاسبة في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي توفره هذه المؤسسات فإن هذا سيمكنها من خلق الإطار العام لعمل الأسواق بشكل كفؤ وفعال وذلك من خلال توفير كل المعلومات في الوقت المناسب ووضوحها وسهولة الوصول إليها مما يجعل الرؤية كاملة وشاملة أمام أية متعامل اقتصادي.³

كما أنه من أجل فرض مبدأ سيادة القانون الدور الريادي في منح الثقة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب في الدخول إلى الأسواق ويزيد مشاركتهم في النشاط الاقتصادي لتأكدهم من ضمان حقوقهم وعدم تعرضهم للضغوط الانتهازية والمضايقات من أصحاب السلطة والمصالح كما أن وجود مؤسسات قوية يحد من

¹ M. Vahabi, D. C. North, J. J. Wallis , R.Barry, "Violence et ordres sociaux", Paris, éditions Gallimard, 2010, Revue de la régulation , 1er semestre, 2011, p 459.

² D.Chabaud, C. Parthenay, Y. Perez , "Évolution de l'analyse northienne des institution ", revue économique" , vol. 56, N° 3, mai ,p 692 .

³ جون سيليفان، " قضايا الإصلاح الاقتصادي "، مقال متاح على الموقع: <http://www.cipe.org>

الإجراءات البيروقراطية، وكل هذا سيجعل الاقتصاد المحلي يتمتع بعوامل جذب النشاط وبالتالي يزيد في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.¹

ثانيا- الاتجاه الثاني للعلاقة (النمو ← المؤسسات):

إهتم العديد من الاقتصاديين بتوضيح هذا الاتجاه من العلاقة ومن بينهم (Lipset 1960) و (Glaeser 2004) و (levy et Spiller 1994) و (Svedaffet et Spiller 1999) والذين أكدوا من خلال الدراسات التي قاموا بها أن البلدان ذات الاقتصاديات القوية هي في الأصل ذات معدلات تنمية بشرية مرتفعة ومع ذلك فإن احتياجات أفرادها تبقى في تزايد ويسعون كذلك لبلوغ رفاهية أكثر وذلك فهذه البلدان بحاجة دائمة إلى تطوير أسواقها وزيادة نشاطها تنظيمها.²

كما أن مواطنيها يتمتعون بقدر أكبر من الحرية وهو ما يزيد من مطالبتهم بالعدل والمساواة والحق في المعلومة الموثوقة والسريعة وتفعيل آليات المحاسبة والمراقبة والمساءلة وهو ما يجبر الدولة على إحداث مؤسسات قادرة على ومنظمة وتتميز بالكفاءة والقدرة على أداء أدوارها بالشكل الصحيح لتتمكن من الاستجابة كمطالبهم.³

ثالثا- التفاعل بين المؤسسات والنمو:

تبدو العلاقة بين المؤسسات بالنمو و التنمية موضوعا قديما في مجال الاقتصاد السياسي، بل أنه كان الموضوع الرئيسي في كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" و الذي يقول " نادرا ما تزدهر التجارة و الصناعات في دولة ما لا تتمتع بإدارة منتظمة للعدالة لا يشعر فيها الناس بأنهم آمنون عند حيازة ممتلكاتهم ، التي لا يدعم القانون فيها إيمانهم بالعقود، و لا يفترض أن تستخدم الدولة سلطتها بشكل منتظم لفرض دفع الديون من أولئك القادرين على الدفع.

قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة مقنعة لدعم الرأي القائل بأن الاختلافات في المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الأداء الإقتصادي للبلدان. فعلى سبيل المثال، كشف الإقتصادي (Mauro 1995)

¹ Philip Keefer, "Areview of the political economy of governance : From property tights to voice ", Paper project on 'the consequences of political institutions in democracy'. Duke University, World Bank Policy Research Working Paper 3315, May 2004,p18.

² D.C.North, "institutions, institutional change and Economic Performance" , London, Cambridge university Press,1990 ,p25.

³ Douglass C. North ,"Local knowledge and institutional Reform ", Brazil, center of on international Private Entreprise, Translated from A conference on institutional Development,2017,p154.

(Knack and Keefer 1995) أن نوعية البيروقراطية، حقوق الملكية، الشفافية و الاستقرار السياسي في بلد ما كلها عوامل تساهم في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي. أما (Djankov 2002) وباستخدام حواجز الدخول عبر البلدان كمقياس للمؤسسات كشف وجود علاقة قوية بين ذلك المقياس و النتائج الاقتصادية المختلفة بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي و مستوى التنمية.¹

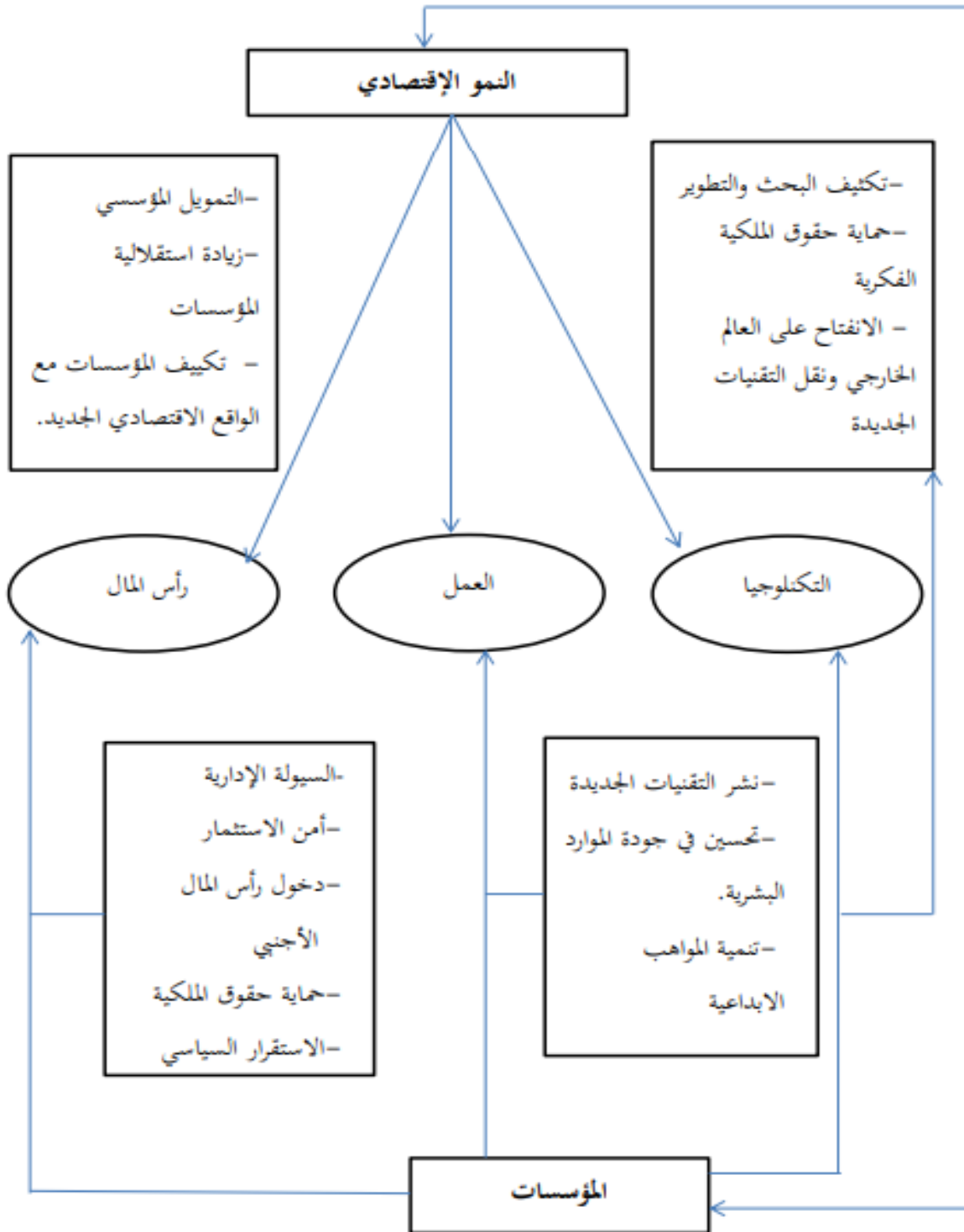
من ناحية أخرى، ركزت دراسات حول محددات النمو الاقتصادي على دور المؤسسات السياسية خصوصا الديمقراطية منها: حيث وجد العديد من الباحثين أمثال: (Jones and Olken (1993 ، Larsson and Parente (2005) بأن اختلاف الأنظمة الديكتاتورية في تحديد الأهداف و انتهاج السياسات و أن خياراتها كان لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي. في الوقت نفسه، يؤكد أن البلدان عادة ما تكون فقيرة بسبب السياسات التي ينتهجها الديكتاتوريون، مع ذلك و على الرغم من القيود التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية على العوامل الاقتصادية من الممكن أن تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها تلك الأنظمة ذات أهمية أكبر مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية و التي يتمتع الأفراد فيها بحرية أكبر في متابعة الأنشطة التي تعزز النمو الاقتصادي.²

و الشكل أدناه يوضح العلاقة و التفاعل بين المؤسسات و النمو الاقتصادي:

¹ حواس أمين، زرواط فاطمة الزهراء، "المؤسسات و النمو الاقتصادي" . مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 13، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015، ص 143.

² Glaeser, E. Porta, R..Lopez, F. Shleifer, "Do Institutions Cause Growth?", Journal of Economic Growth, Vol.9,2004, pp271–303.

الشكل رقم (01): العلاقة و التفاعل بين المؤسسات والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحثة وفقا لتعاريف السابقة .

المبحث الثاني: الاصلاح المؤسساتي

يعتبر الإصلاح المؤسساتي مكون أساسي من مكونات أي عملية إصلاح شاملة، وقد يشكل في بعض الأحيان المكون الأهم، سواء نجم الإصلاح المؤسساتي عن ضغوط داخلية أو كان التزاما بتعليمات قادمة من الخارج ، و هو يتعلق بعمل المؤسسات وطريقة توزيع السلطة فيها، ونمط الإدارة المستخدم فيها، ومدى قدرتها على أداء وظائفها على النحو الذي يجب أن تؤديها عليه وينطوي الاصلاح المؤسساتي على بناء وإعادة بناء المؤسسات العامة على أسس سليمة وعصرية وذلك من خلال تضافر مؤسسات السلطة، الحكومة والمجلس التشريعي و القضاء مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المطلب الأول: تعريف الاصلاح المؤسساتي

توجد عدة تعاريف للإصلاح المؤسساتي تتمثل في:

- 1- التحلي بمبادئ الادارة العامة الرشيدة كاستقرار البنى المؤسسية، الالتزام بمعايير الكفاءة وفصل السلطات، الشفافية والإفصاح والمساعدة، مبادئ خاصة بكل قطاع من قطاعات المجتمع، الإنصاف في حالة القضاء فعالية التشريع والرقابة في حالة التمثيل النيابي، الاختيار الشعبي للقيادات ومساءلتها في حالة الحكومة، والابتكار والكفاءة والمسؤولية الجماعية في مؤسسات القطاع الخاص، والفعالية والاستمرارية والمسؤولية الجماعية في مؤسسات المجتمع المدني.¹
- 2- تعزيز قدرات المؤسسات مثل توزيع الصلاحيات ، وتوزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات ، وتطوير أنظمة مالية وإدارية مرنة وشفافة، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة الفعالة للموارد البشرية والمادية والمالية، واستخدام المعلومات التكنولوجية والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات.

وعلى هذا يمكننا توضيح محددات الإصلاح المؤسساتي المحفزة للنمو في النقاط التالية:²

- القوانين والتشريعات التي تؤثر على الاستثمار والمنافسة والتمويل وتشجيع التكنولوجيا.
- تكلفة المبادلات الاقتصادية التي تتأثر بطبيعة الأداء المؤسساتي الحكومي أو العمل البيروقراطي
- الصرامة في تطبيق القوانين و التشريعات.

¹ بلغنو سمية، " واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد العاشر، جامعة شلف ، الجزائر ، 2017، ص22.

² أسامة البدوي ، " الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري " ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2011، ص 37.

- تفعيل نظام الحريات بجميع مراحلها ومستوياتها.
- دراسة منظومة القيم الاجتماعية والذي تؤثر على توجهات الأفراد نحو المشاركة والتفاعل مع عملية التغيير والإصلاح المؤسساتي.
- والإصلاح المؤسساتي يتناول كافة المنظمات والهيئات والجمعيات التي يشهدها النظام السياسي، رسمية كانت أم غير رسمية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، سواء تهدف أو لا تهدف إلى الربح.
- و عموماً يمكن التمييز بين ثلاث مداخل يستند إليها مفهوم الإصلاح المؤسساتي ولتحقيق صورة أكثر تكاملاً وشمولاً لمفهوم الإصلاح المؤسساتي يجب الجمع بين هذه المداخل الثلاث:

المدخل الأول : مدخل التنمية الإدارية

الإصلاح المؤسساتي من وجهة نظر إدارية هدفه الأساسي هو تبسيط عملية صنع القرار في المؤسسة، وتحديد الأهداف بوضوح، وفحص الحقائق بطريقة موضوعية وحيادية من وجهة نظر علمية جادة من أجل صانع القرار لتوفير المعلومات والبيانات الصحيحة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب لمواجهة وإدارة المواقف والاحتمالات المختلفة ومواكبة ما يصاحبها من تطورات في محيطها وسير المتغيرات البيئية لتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى ذلك تخضع الأهداف نفسها لإعادة التقييم في المؤسسات بمجملها .

فالإصلاح المؤسساتي من المنظور الإداري هنا ليست عملية وقتية، وإنما هي عملية مستمرة، فهي تستمر طالما استمرت المنظمة قائمة وهي عملية تشهدها مختلف المنظمات، وفي كل الدول بما فيها الدول الأكثر تقدماً، جنباً إلى جنب مع الدول النامية والآخذة في النمو.

المدخل الثاني : مدخل الحكم الرشيد أو الحوكمة

- وقد أضيفت إلى الإصلاح المؤسساتي بفضل منظور الحكم الرشيد أو الحوكمة، أهداف رفيعة أصبحت الحكومات والمؤسسات والشركات تسعى إلى تبنيتها وتقف في مقدمة هذه الأهداف والغايات:¹
- تحقيق الحماية للملكية العامة وللمال العام.
 - مراعاة مصالح مختلف الأطراف بما في ذلك المتعاملين مع مؤسسات الدولة والشركات والمنظمات والجمعيات.
 - الحد من استغلال السلطة، أو التعسف في استخدامها.

¹ G. Carbonnier, N.Wagner, " Oil, gas and minerals: The impact of resource-dependence and governance on sustainable development ", The Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Switzerland , January 18, 2012 , p06-07.

- وضع الأنظمة الكفيلة بتقليل التجاوزات والانحرافات أو تضارب المصالح.
- تحديد وتوزيع المسؤوليات والحقوق والواجبات.
- تعزيز الثقة في الاقتصاد والشركات والتنمية الاقتصادية.
- تطبيق المعايير الديمقراطية والحقوقية داخل المنظمات والشركات المختلفة.
- المرونة والتحول عن مظاهر جمود البيروقراطية إلى أساليب الإدارة الاقتصادية الرشيدة.
- إدخال روح المنافسة والعدل والاستدامة إلى المؤسسات والمنظمات المعنية.

المدخل الثالث : مدخل التنمية السياسية

يفرض منظور التنمية السياسية الاستناد إلى الاسلوب الديمقراطي في التعامل داخل المنظمة وضرورة تمتع هذه البنية بأساليب المرونة والتكيف، والتماسك والانسجام بين أجزائها، بما يحميها من الانشقاقات والصراعات والتشرد.

ومنه فان الإصلاح المؤسساتي يعبر على تمكن الدولة من تصميم بيانات معينة وقدرتها على خلق الإطار العام لضمان إنسانية سير هذه السياسات عن طريق إحداث الأطر التنظيمية والقانونية الواضحة والمؤسسات الفاعلة التي من شأنها تكريس مبادئ الحرية والشفافية والمساءلة والمحاسبة والمرونة والتمكين والإفصاح والديمقراطية والقدرة على التخطيط الاستراتيجي الشامل، كما تكفل مبدأ الفصل في الوظائف والسلطات بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى مقدرتها على الالتزام بتنفيذ هذه السياسات مع إمكانية مراجعتها وتعديلها إذا استدعت الضرورة.¹

المطلب الثاني: مراحل الإصلاح المؤسساتي

وعليه فإن عملية الإصلاح المؤسساتي تمر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تصميم السياسات الإصلاحية المحدية

أو تسمى بمرحلة قبل بداية الإصلاح، من الضروري قبل مباشرة أي عملية إصلاحية دراسة الخصائص العامة للمحيط الذي سيتم ضمنه تطبيق هذه السياسات وذلك لمعرفة نقاط القوة والتي يجب تعزيزها وتحديد مواطن الضعف أو الخلل والتي يجب معالجتها وتقويمها، وتعيين الهيئات التي يجب أن تشارك في كل عملية

¹ Hali Edition, " *Qualité des institutions et résultat économiques, un lieu vraiment étroit ?*", revues Finances et Développement, Juin 2003 .p37.

وتحديد دور كل منها، وكذا دراسة القدرات البشرية والإدارية ومدى قابليتها على مسايرة التغيرات وما يستوجب فعلها لدفعها لقبول هذه التغيرات.

إن معرفة كل هذه النقاط يمكن واضعي السياسات من الحصول على رؤية واضحة وشاملة للواقع مما يجعل سياستهم الإصلاحية تتسم بالواقعية والقابلية للتطبيق.

المرحلة الثانية: تنظيم المحيط المؤسسي

أثناء القيام بعملية الإصلاح من الضروري أن تقوم الحكومات بخلق المؤسسات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) القادرة على تطبيق القوانين والتشريعات الجديدة بطريقة فعالة وسلسلة وشفافة ومستقلة مع تحديد سلطات وصلاحيات كل مؤسسة وهذا للقضاء على الضغط الذي يمكن أن تمارسه إحداها على الأخرى.

المرحلة الثالثة: تعديل المحيط المؤسسي

بعد القيام بعملية الإصلاح لا بد من القيام بمراجعة ومراقبة السياسات الإصلاحية المطبقة بشكل دائم من أجل معالجة أو تعديل أي خلل قد يظهر. وبالتالي نلاحظ أن عملية الإصلاح المؤسسي تضم كافة التنظيمات والوحدات السياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية التي تتفاعل داخل الاقتصاد المحلي والدولي سواء كانت ذات طابع رسمي أو غير رسمي مهما كان هدفها.¹

المطلب الثالث: الحكم الراشد كضرورة للإصلاح المؤسسي

مع نهاية سنة 1980 في فترة تميزت بوجود تغيرات عديدة، خاصة السياسية منها والغير مسبوقه كانهيار جدار برلين، تفكك الاتحاد السوفياتي، كل ذلك أدى إلى تلاشي التحالفات الاقتصادية و السياسية، مع فتح المجال لنقاش جدي حول كيفية إدارة شؤون الدولة لتكون مصممة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومحاربة الفساد والقضاء عليه، وفي سنة 1989 أستخدم مصطلح الحكم الراشد لوصف الحاجة للإصلاح المؤسسي من خلال تقارير ومنشورات البنك الدولي وجعله أكثر كفاءة وفعالية في جميع البلدان خاصة النامية منها نظرا لإخفاق السياسات التنموية لديها و التي انعكست سلبا على مجتمعات.

أولاً- تعريف الحكم الراشد:

كغيره من المفاهيم، فإنه لم يتم الاستقرار والتوافق على تعريف موحد لمفهوم الحكم الراشد نظرا لاختلاف أوجه النظر استعمال هذا المفهوم وعليه فقد قُسمت التعاريف المتعددة للحكم الراشد الى تعاريف مؤسساتية جاءت بها المؤسسات الدولية وتعاريف أكاديمية صادرة عن الباحثين والأكاديميين.

¹ بلغنو سمية، " واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر "، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1- تعريف المؤسسات الدولية للحكم الراشد:

اجتهدت المؤسسات الدولية في تحديد مفهوم الحكم الراشد نذكر منها ما يلي¹:

2- تعريف البنك الدولي:

إن مصطلح " good governance " يرتبط بالخبير اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي في تقريره لسنة 1994 تحت عنوان « إدارة الشؤون العامة » وتحدد الحكم الراشد في صنع القرار السياسي القابل للتنبؤ، المفتوح والواضح في ديمقراطية مخصصة، ذو أخلاقيات مهنية، في حكومة تنفيذية مسؤولة عن نشاطاتها، وفي مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، حيث كل هذه الجهات الفاعلة يجب أن تخضع لمبادئ القانون.²

كما يُعرّف بأنه "الطريقة المستعملة في الحكم لإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية لبلد معين".³

بحيث يشمل الحكم الرشيد العمليات والمؤسسات التي تمارسها السلطة في بلد ما اعتماداً على الحوكمة الرشيدة لمؤسسات واختيار وتنسيق السياسات من أجل تقييم الخدمات الجيدة والفعالة.⁴

وفي أحدث تعريف صادر عن البنك الدولي (2007) يعرف الحكم الراشد بأنه: " الطريقة التي يقوم

من خلالها الموظفون العموميون والمؤسسات العمومية برسم السياسات العمومية وتوفير السلع والخدمات العمومية".⁵

3- تعريف تقرير التنمية الانسانية العربية: هو الحكم الذي يعمل على تحسين رفاهية الإنسان و الحفاظ عليه ، كما يقوم على توسيع القدرات البشرية، والاختيارات، والفرص، والحريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".⁶

¹ M.Doorenbos, "The good governance", the metamorphosis of the policy metaphor, journal of international affairs, New York, 2003 , p5

² S. Richard, T.Rieu, "Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France", Université de Montpellier, 2008, p3.

³ مكاي ليان، "الحو ثقافة سيادة القانون"، معهد الولايات المتحدة للسلام، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، واشنطن، 2005، ص 12.

⁴ مصطفى يوسف كافي، "الأزمات المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 230.

⁵ D.Kaufman, A.Kraay, " Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?", The World Bank, 2007, p6.

⁶ محمد محمود العجلوني، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013، ص 9-11.

4- تعريف صندوق النقد الدولي :

عرف الحكم الراشد بأنه العملية التي تدار من خلالها المؤسسات والأعمال العامة والخاصة، لضمان حقوق الإنسان، ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد، وفي ظل سيادة القانون.¹

5- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)

الحكم الراشد هو ممارسة السلطة الإدارية والسياسية والاقتصادية لإدارة شؤون بلد، حيث يقوم باستخدام العمليات والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية و مسؤولية أمام المواطنين، مع ممارسة حقوقهم القانونية، تلبية التزاماتهم والتفاوض حول خلافاتهم.²

ثانيا-الاستراتيجيات المحددة لملامح الحكم الراشد :

هناك العديد من الاستراتيجيات المحددة لملامح الحكم الراشد ويمكن إجمالها فيما يلي :

1-البعد المؤسسي: ان توفر كل من الشفافية والمساءلة يتطلب إرساء دعائم وهياكل مؤسسية تتماشى مع مرحلة التحول الديمقراطي لأي دولة بحيث تضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع.

2-البعد الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء : لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي فلم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات الأداء الاقتصادي ويمثل هذا البعد أهم محاور وآليات حسم الحكم كخطوة عن طريق التحول الديمقراطي.

3-علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني : تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية.

4-دور الفاعلين في تدعيم المساءلة والشفافية : تشير استراتيجيات التنمية الحالية إلى مكان مهم لدور الفاعلين في بلورة وتعريف معايير مسار التنمية ، من خلال المساعدات الاقتصادية التي تقدمها المؤسسات، والوكالات الدولية، والحكومات الأجنبية.³

¹ IMF, "The IMF and Good Governance", factsheet, washington, 2004, p.,at site : <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/gov.pdf>.

² Traduction de PNUD, "Democratic Governance Practice", Sur le site : www.undp.org/governance/about.htm , consulté le 18 décembre 2019, p15.

³ الأخصر عزي وغالم جلطي، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مقال متاح على الموقع: www.ulum.nl ، تاريخ الإطلاع: 2019/03/23، ص08.

ثالثاً- مبادئ الحكم الرشيد:

من أهم مبادئ الحكم الرشيد الذي نص عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نجد:

- 1- الشفافية : و نعني بها سهولة الحصول على المعلومات، و الانفتاح في العلاقة بين الحكومة و المواطنين.
- 2- المساءلة: تحمل الالتزامات تبعات المسؤوليات، وإيجاد جهات وسبل متعددة وفعالة للرقابة والمساءلة.
- 3- المشاركة والحوار: وذلك من خلال قنوات مؤسسية رسمية تُمكن الشعب من التعبير عن رأيه في صنع القرار لتصحيح الأخطاء التي توجد في تصميم السياسة وتنفيذها وتعزيز التلاحم الاجتماعي.¹
- 4- سيادة او حكم القانون :يكون فيه جميع الأفراد والمؤسسات والقطاعات والدولة ذاتها مسؤولين أمام قوانين صادرة علنا، وتُطبق على الجميع بالتساوي وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. يتطلب هذا المبدأ أيضا اتخاذ تدابير لضمان احترام مبادئ سيادة القانون، المساواة والمساءلة أمام القانون، والتطبيق العادل للقانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني بالإضافة إلى تجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.²
- 5-مكافحة الفساد :اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة للوقاية من مظاهر الفساد المختلفة كالرشوة واستغلال السلطة والنفوذ وردع تلك المظاهر.
- 6-العدالة: يقصد بها تبني سياسات وقوانين تضمن التعامل مع المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز وفقا للنوع أو الدين أو الطبقة الاجتماعية أو النطاق الجغرافي.
- 7-الاستجابة: التفاعل مع احتياجات ومتطلبات المواطنين بمختلف فئاتهم ومجالاتهم والاستجابة لها.
- 8-الفعالية: جودة الخدمات ورضا المواطنين عنها.
- 9-الكفاءة: تسعى معظم الشركات إلى تحقيق نتائج جيدة وفقا لحاجتها المسطرة مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار لاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- 10-الرؤية الاستراتيجية: يحتاج صناع القرار إلى أن تكون لديهم آفاق بعيدة لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية البشرية.

¹ Larry Diamond, "The Imperative of Good, Democratic Governance", Center for International Private Enterprise, Washington, DC, 2004, p 02.

² تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، ص 05 على الخط: <http://www.un.org/ar/ruleoflaw/> ، ثم الإطلاع عليه بتاريخ: 12-03-2018.

11- التوافق: إن تعدد الفاعلين في المجتمع وسعيهم إلى تحقيق أهدافهم الخاصة كل على حدى جعل من الواجب خلق آلية للتوافق بين هذه الأطراف المختلفة.

بعد الحديث عن أهم المعايير التي يقوم على عليها الحكم الراشد فإنه من الممكن القول إن هاته المعايير تتكامل وتتداخل وتترابط فيما بينها، فإذا ما أخذ معيار حكم القانون على سبيل المثال فإن مبادئه تقوم على أساس المشاركة في صياغة القوانين والمساواة فإنها تقوم على تطبيقها كذلك المشاركة من خلال المجتمع المدني والسلطة التشريعية وشفافية أنشطة الحكومات عليه فإن أي اختلال قد يصيب أحد هاته المقومات من شأنه أن يضر برشاده الحكم.¹

رابعاً- أبعاد الحكم الراشد

للحكم الراشد أربعة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها هي:

1- البعد القانوني: يتجسد من خلال:

- شفافية الحسابات الحكومية.
 - ضمان حكم القانون.
 - تحسين كفاءة ومساءلة القطاع العام
 - شفافية السياسات المالية والنقدية
 - تحقيق شروط مشروعية جميع تصرفات الهيئة الحاكمة و مطابقتها للقانون.
 - مرجعية وسيادة القانون على جميع المسؤولين دون استثناء أي مسؤول أو حاكم.²
- 2- البعد السياسي: يرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها و يتجسد من خلال:

- تعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين.
- تفعيل الشفافية وتجسيد مبدأ المحاسبية.
- تعزيز الحوكمة الديمقراطية و دعمها
- تحديد درجة الاستقرار والأمن الضروريين لتجسيد الحكم الرشيد.
- دعم اللامركزية و الحكم المحلي.

¹ خضري ياسمين، " دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية " ، الجزء ماهي الحوكمة الرشيدة ، العراق، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، 2014، ص 07.

² طكوش صبرينة، فاضل صباح، " واقع الحكم الراشد في الجزائر " ، مجلة العلوم التجارية، العدد الأول ، ديسمبر 2018، ص 11.

- إحترام حريات الأحزاب السياسية

3- البعد الاقتصادي و الاجتماعي: يكمن من خلال:

- التعاون مع أصحاب الحصص المالية.

- الاستعمال العقلاني للموارد العمومية.

- التوزيع عادل للثروات بدون تمييز بين طبقات المجتمع.

- التعليم الجيد والشامل للجميع مع تعزيز فرص التعلّم مدى الحياة.

- ضمان تمتّع جميع الافراد العيش بصحة و رفاهية.

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام.¹

- المساواة بين الجنسين في كل المجالات المهمة بما في ذلك الحصول على التعليم.²

4- البعد الإداري: يرتبط بكفاءة الإدارة العامة ويبرز من خلال:

- ضرورة توفر جهاز إداري قوي يؤدي وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة.³

- محاربة الفساد الإداري و القضاء على مظاهر البيروقراطية.

- تدريب وتكوين الكفاءات البشرية من أجل زيادة الخبرة و الجودة لدى المنفذين.

- تطبيق سياسة الديمقراطية التشاركية

- إشراك الدولة و المجتمع المدني في وضع السياسة العامة للبلاد.⁴

ولعل التفاعل بين هذه الأبعاد غير ممكن للإدارة السياسية وحدها دون إدارة عامة فعالة لتحقيق إنجازات في السياسات العامة، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ليست عادلة في ظل غياب المشاركة والمساءلة والشفافية، لذلك فإن الحكم الرشيد هو الحكم الوحيد الذي يتضمن الحكم الديمقراطي الفعال، ويقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية.

¹ Human development report, "The transition to a sustainable work Sustainable development goals", 2015, p15, available at :hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.

² تقرير التنمية الإنسانية العربية ، "الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، 2016، ص40.

³ غربي مجّد و آخرون ، "التحويلات السياسية و إشكالية التنمية"، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الروافد الثقافية للنشر، 2014، ص 160.

⁴ خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، الفصل الخامس ، الجزء الحكم الراشد المحلي و محاربة الفساد، جامعة الجزائر، 2011، ص72 .

المطلب الرابع: الحكم الراشد و برامج التصحيح الهيكلي

أدخلت في أواخر سنوات 1980 م وكانت موجهة أساسا للبلدان الأفريقية، وتهدف هذه السياسات التي تركز على تعزيز العرض في الاقتصاديات الوطنية للحد من اختلال التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات. وكان من الضروري خلق ظروف تجذب الانتاج من خلال القضاء على التشوهات المستندة عموما إلى الدولة.

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي نشر في عام 1981 كان له تأثير كبير على صياغة هذه السياسات، فقد أشار إلى الدول والحكومات الأفريقية على أنها مسؤولة عن التشوهات الاقتصادية والاختلالات، حيث تقوم هذه الحكومات بالتخصيص العشوائي للموارد، سياسات نقدية و جبائية غير مسؤولة، عدم صيانة البنى التحتية بشكل عام، خلل السياسات الوطنية كونها أساس الأزمة التي ألزمت التعديل.

وقد ركزت التحليلات اللاحقة على التنمية في أفريقيا على إشكالية البحث عن الربح الذي يميز هذه الإدارات و الحكومات، فتشوهات السوق مثل الاعانات أو الرقابة على الأسعار من طرف الحكومة التي تحمل الربح الذي يدفع المتعاملين إلى محاولة الاختلاس والسرقة.

و الاقتصاد ما قبل برامج التعديل الذي تهيمن عليه الدولة يعكس الخلل في الاقتصاد الذي يترجم من خلال سوء إدارة الاقتصاد. وانطلاقا من هذا التشخيص المستوحى بشكل كبير من قبل نظريات الاختيار العقلاني والسعي وراء المصلحة الفردية، الحلول المقترحة تضمنت تطبيق النظريات النيوكلاسيكية، وبالتالي تقلل الربح المحتمل وتقليل حصر السياسات من طرف مجموعات اجتماعية وشبكات المحسوبية، والتقليل من دور السياسة. وبالتالي، أدت التعديلات الهيكلية في تحرير الاقتصاديات الأفريقية والذي رافقه انخفاض كبير في حجم الحكومة وفي تغيير دورها على مستوى الإدارة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.¹

في أواخر سنوات 1990، أدى تشخيص أسباب فشل التعديل الهيكلي في أفريقيا بعد عشر سنوات من العمل إلى التشكيك في المؤسسات الوطنية التي اعتبرت ضعيفة وغير مناسبة لتنفيذ السياسات المطلوبة. إن "سوء الحكامة" أدى إلى تخصيص غير فعال للموارد، تدخل حكومي مفرط، الفساد والذي أدى إلى الحد من تطور القطاع الخاص.²

¹ N. Altinok, T. Lakhali, "La Place de l'Etat en Afrique selon la Banque mondiale : De l'ajustement structurel à l'ajustement social. Les limites d'une politique néo-libérale amendée", Les Documents de travail de l'IREDU ,2007,p03.

² Annick Osmont, "La gouvernance : un concept mou une politique ferme ", Communication donnée à la 9ième Assemblée générale du Conseil pour le développement de recherche en sciences sociales en Afrique, sous le thème Globalisation et sciences sociales en Afrique, Dakar, Sénégal, 14-18 décembre 1998, p 22.

في إطار الحكم الراشد، أوصى البنك بتوفير إطار سياسي ومؤسسي ملائم وكان يقصد بـ:

- 1- خلق إطار إداري و تنظيمي،
- 2- إعطاء مسؤولية أكبر للقطاع الخاص،
- 3- تقليل التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد والتجارة،
- 4- تفويض المزيد من سلطة الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية للحكومات.

كذلك، الحكم الراشد له هدف تحسين تقديم الخدمات العامة، زيادة الشفافية في صنع القرار ومشاركة المواطنين وبعد برامج التعديل، رؤية البنك إلى التنمية استوحت مفاهيم اقتصادية أخرى حيث منحت القيمة للمؤسسات فالحكم الراشد أكد على أهمية هذه الأخيرة وهي المؤسسات التي تضمن الوظائف السيادية للدولة.¹

كذلك يجب على الحكومات أن تقتصر على توفير نوعين من السلع العامة: القواعد لتحسين سير عمل السوق، والتدخلات لتصحيح أوجه القصور في ذلك. فالدولة إذن لديها وظائف خلق القانون والنظام لضمان احترام حقوق الملكية، وبالتالي تجنب ارتفاع تكاليف المعاملات. و تتمثل المعاملات هنا من خلال إعداد واحترام العقود المرافقة التي يمكن أن تهدد النشاط الاقتصادي.

إن تصحيح اخفاقات السوق هو أكثر صعوبة، لأنه وفقا للبنك، كان تدخل الدولة في سنوات 1970 مصدر الفشل في السياسات، الأمر الذي جعل الاستثمارات غير منتجة، إذن لا ينبغي أن تكون التدخلات المستقبلية مبررة إلا من خلال دعم النشاط الاقتصادي. كذلك، يجب على الدولة أن تلعب دورا رئيسيا في توفير الخدمات مثل التعليم، الصحة، البنية التحتية الأساسية، وخاصة عندما يتم توجيه مثل هذه الخدمات إلى الفقراء ولا تأتي من جانب القطاع الخاص.²

أما الاستثمارات في البنى التحتية الاجتماعية تهدف إلى توفير إطار ملائم للنشاط الاقتصادي، تمويل هذه التدخلات بدوره يتطلب إيرادات التي تأتي من الضرائب. وهذا النظام يتطلب نظام المساءلة في الحكامة والحكومة باتجاه المحكومين .

¹ B.Campbell, " *Quelques enjeux conceptuels, idéologiques et politiques autour de la notion de gouvernance* ", dans *Bonne Gouvernance et Développement : Actes du Symposium International*, Institut africain pour la Démocratie, Dakar, 1997,p 70-72.

² World Bank, "*Governance and Development, The World Bank Washington* ", 1992, p 32-34.

إنطلاقاً من هذه الحجج الموضوعية، الحكم الراشد إلى جانب الإدارة السليمة للتنمية، ينطويان على إصلاح القطاع العام، قواعد معروفة، مساءلة، المعلومات والشفافية... الخ. والنموذج العملي الذي نتج عن هذا المفهوم يؤدي إلى إصلاحات عميقة على المستويين الوطني والمحلي.¹

لكن، مع مرور الوقت، التأثيرات السلبية لبرامج التعديل الهيكلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلدان أجبر مؤسسات بريتن وودز إلى إحداث نقلة نوعية من خلال تحديد تحدياتهم وممارساتهم. واستراتيجيات مكافحة الفقر كونه نهاية لهذا البرنامج، وبالتالي هناك تركيز على أنشطة البنك مكافحة الفقر. وفي أواخر سنوات 1990، أدخلت مبادئ جديدة لإعادة تشكيل أدوات السياسة والتدخل مع جهد استشاري من طرف الحكومات والمجتمعات المدنية في البلدان المعنية.²

المطلب الخامس: دور الهيئات الدولية في دعم برامج التصحيح الهيكلي

أولاً- إجماع واشنطن:

أعطى John Williamson سنة 1990 تفسيراً لإجماع واشنطن من خلال عشرة أوامر التي تعتبر مزيجاً من الاستقرار والتدابير الهيكلية من خلال عشرة قواعد أسسها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي والتي سميت بالجيل الأول لبرامج التصحيح الهيكلي و تتمثل في:³

- 1- الانضباط المالي.
- 2- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام.
- 3- الإصلاح الضريبي.
- 4- تحرير أسعار الفائدة.
- 5- اعتماد سعر صرف تنافسي.
- 6- تحرير التجارة.
- 7- تحرير إلى الداخل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 8- الخصخصة.

¹ Lydia Atrouche, " *L'efficacité dans l'aide publique au développement: La déclaration de Paris: Une aide efficace pour un Etat efficace* ", Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maîtrise En Science Politique, Université du Québec à Montréal, 2012, p 31-33.

² J.P.Cling, M.Razafindrakoto, F.Roubaud, " *La Banque mondiale et la lutte contre la pauvreté : tout changer pour que tout reste pareil ?* ", revus Politique africaine, N° 87, 2002, p 167-168.

³ مختاري ملوكة، أهمية العوامل المؤسساتية في نجاح عملية التحول الاقتصادي "، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، مارس 2017، ص 21-22.

9-إلغاء القيود.

10-حقوق الملكية.

أما أهم الفرضيات المتفق عليها:¹

-يتم تصميم و تنفيذ برامج للتعديل عندما تحدث الأزمة.

-الدعم الخارجي عاملا حاسما في نجاح عملية التكيف

-تعتبر السياسات الاقتصادية الإصلاحية بطبيعتها سياسات رأسمالية.

-ستفشل برامج التكيف إذا لم يتم دعمها بإصلاحات تشريعية.

-لا تلقى حكومات الدول النامية اهتماما كبيرا للمعارضين لبرامج التكيف.

-يشارك الاقتصاديون في عملية التكيف.

-يحتاج التكيف الناجح إلى برامج شاملة سريعة التنفيذ.

-يجب تهيئة رأي العام لقبول عملية التكيف.

-ينجح التكيف عندما يتم تعويض الخاسرين، وزيادة عدد المستفيدين.

و قد أثبتت تجربة Williamson عدم وجود دلائل تطبيقية لها صفة" العموم "حول صحة

الفرضيات المقترحة من طرفه .بمعنى أن ليس هناك دلائل واضحة على أي من الفرضيات كان كافيا أو حتى

ضروريا لنجاح عملية التكيف

ثانيا-إجماع واشنطن الموسع (Dani Rodrik):

طرح Rodrik سنة 2003 فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر

لوليامسون، و يضم إجماع واشنطن الموسع عشر بنود للحفاظ على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي وهي

تتراوح من مكافحة الفساد والحكومة إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، هذه الإصلاحات

الجديدة التي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات، تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات

السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخصوصية، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى

الإصلاحات المؤسسية.²

¹ Washington Consensus, "Center for International Development", Harvard Kennedy School of Government, Archived from the original on July 15, 2017, Retrieved August 24, 2016.

² Abdoul.Ganiou mijiyawa, " institutions et développement ", thèse de doctorat, université d'auvergne-Clermont I, CERDI, 2010,p 301.

المبحث الثالث: حوكمة النفقات العامة

المطلب الأول: إجراءات حوكمة النفقات

وبما أن النفقات العامة هي أهم أداة متاحة للحكومة لتحقيق أهدافها العامة فإن الحكم الرشيد ضمن المالية العامة هو ضروري لنجاح الإجراءات العامة وتشمل هذه الإجراءات أربعة محاور:¹

أولاً- المساءلة:

تعني واجب الإبلاغ والإجابة على الطريقة التي قيم بها تصريف المسؤوليات من خلال الهياكل السياسية والدستورية، لذا تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المواطنين والبرلمان عن الطريقة التي تنفذ بها مسؤولياتها حيث تتيح فرصة لمساءلة من يقفون على إدارة المال العام ومحاسبتهم في حال قاموا بهدر المال.

ثانياً- الشفافية المالية:

يقصد بها إطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية بهدف تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، توفير الثقة في السوق، إعطاء المواطنين المعلومات حول حكوماتهم، تعزز الشفافية المالية والمساءلة وتزيد من مصداقية السلطات وتشجع الجمهور على دعم سياسات الاقتصاد الكلي بشكل أفضل حيث أن الإدارة الغير شفافة تزعزع الاستقرار وتولد أوجه عدم الكفاءة وعدم المساواة وتشجع الإنفاق غير الملائم وغير الضروري وتشجع الفساد.

ثالثاً- المشاركة العامة:

تعتبر عملية الموازنة جد ضرورية لتحسين قرارات ومصداقية السياسة العامة، لذا يجب أن تكون الشركات بين الدولة والمواطنين قائمة على الثقة والتوافق ويتحسن التواصل بين موظفي الخدمة المدنية والزعماء السياسيين والمجتمع المدني وتمكن في المشاركة من زيادة الشفافية في المالية العامة وتساعد الهيئات الحكومية على تحسين السيطرة على سياسة الإنفاق العام.²

¹ علي سايب جبور، صافية يخلف، "الحوكمة و دورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 52-71.

² Mohamed Moindze, "Les standards internationaux de la bonne gouvernance des Finances Publiques", revue economique, 2010, p 05.

رابعاً- القدرة على التنبؤ:

تنبثق من وجود تشريعات واضحة سلفاً من قبل الأشخاص الخاضعين للضريبة والتي يتم تنفيذها بشكل موحد وفعال.

المطلب الثاني: متطلبات حوكمة سياسات الإنفاق العمومي

لضمان نجاح عملية حوكمة سياسات الإنفاق العمومي لا بد من توافر جملة من المتطلبات نذكر منها:

أولاً- ضبط تدخل الدولة في الاقتصاد:

يعتبر الحجم الأمثل لتدخل الدولة حجر الزاوية لتحقيق رشادة وحوكمة سياسات الإنفاق العمومي فقد إستقر التقليديون الفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10% و15% من الدخل القومي موجه للاتفاق العام باعتبار الإيديولوجية الفردية، بينما الدول ذات الإيديولوجية التدخلية فهي تتميز بالتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية ما يترتب على ذلك زيادة حجم الإنفاق العام لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة.¹

فقد أثبتت عديد التجارب خاصة في البلدان التي تتجه نحو اقتصاد السوق أن تشجيع القطاع الخاص وعدم مزاحمته له أثر إيجابي كبير على الاقتصاد من حيث نجاح المشاريع ونقص التكاليف، باعتبار أن المستثمر يكون أكثر حرصاً على الأموال من أجل تحقيق أرباح أكثر. أما قيام الدولة بتلك المشاريع فيفسح المجال لإهدار المال العام وتبذيره، ما يزيد من تكاليف إنجاز المشاريع ويعزز مزيداً من اللاحوكة الاقتصادية، وعليه بات لزاماً على الجزائر بخاصة إعادة النظر في استراتيجيتها التدخلية الخاصة بإنفاق الموارد على مختلف النشاطات الاقتصادية، وذلك بضبط نسب تدخلها، وفسح المجال للقطاع الخاص خاصة في المشاريع التي يمكن أن يؤديها هذا الأخير بكفاءة أكثر، تجسيدا لما تنص عليه مبادئ حوكمة الإنفاق العام.²

ثانياً- حوكمة اتجاهات السياسة الإنفاقية:

يقصد بها العمل على ترشيد سياسة الدولة الإنفاقية والابتعاد عن الإسراف والرفع من كفاءة وفعالية

¹ سوزي عدلي ناشد، "المالية العامة - النفقات العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

² عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، "نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة ضمن ندوة "الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ"، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، ص 45، متوفرة على الموقع:

www.mmsec.com/ar/m3 files/performance.doc، تاريخ الاطلاع: 25/12/2016.

النفقة العمومية مع ضرورة مواصلة تعبئة الإيرادات و إصلاح النظام الضريبي، وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى إعادة الموارد العامة إلى مسار قابل للاستمرار.

كما يمكن أن يؤدي وجود قواعد مؤسسية مالية داعمة إلى تعزيز فعالية إصلاحات الإنفاق، حيث أثبتت الأدلة التجريبية أن أطر اللامركزية الفعالة وقواعد الإنفاق، على سبيل المثال، يمكن أن تساعد في تحسين مراقبة الإنفاق مع ضرورة تحقيق توافق سياسي واسع النطاق لإنجاح إصلاحات سياسات الإنفاق واستمراريتها .

ثالثاً-تحديد أولويات وجوه الإنفاق:

من المعايير التي يجب على صناع السياسات تبنيتها ما يلي:

1-ترتيب الخدمات العامة حسب حاجتها:

أي يجب على الدولة أن تميز الإنفاق العام حسب الطريقة التي يميز بها الفرد العادي عن إنفاقه الخاص، أي يجب أن يبدأ أولاً بالخدمات العامة اللازمة.

2- يتم ترتيب المرافق حسب طبيعتها: إلى ثلاث فئات هي:

1-2-**المرافق الدفاعية:** تشمل الجيش الدفاع الخارجي، الشرطة، والمحاكم الدفاع الداخلي، ومرفق الصحة العامة (الدفاع ضد الأمراض)؛

2-2- **بالنسبة للمؤسسات الإصلاحية أو إعادة الإعمار:** تحدد المنشآت التي تعتمد الدولة توليها من أجل رفع مستوى المجتمع ، مثل المؤسسة التعليمية وتنمية الثروة الوطنية .

2-3-**التسهيلات التجارية:** هي منشآت تقدم الدولة من خلالها خدمات للأفراد، دون الحاجة إلى استخدام لقوة الدولة مثل مرافق البريد والنقل.¹

2-4- **تحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع:** يتم توزيع النفقات، بموجب هذه القاعدة، على أساس المبادئ الاقتصادية التي تستوجب تحقيق أقصى المنافع، بأقل قدر ممكن من النفقات "².

المطلب الثالث: تفعيل الرقابة على الأموال العمومية:

تعتبر الأموال العمومية وسيلة غير مباشرة لتدخل الدولة في مجالات متعددة، وطبعاً يجب أن تكون هذه الأموال مرخصة من طرف السلطة التشريعية حتى تقوم الحكومة بتنفيذها.

¹ نَجْد حلمي مراد، "مالية الدولة"، القاهرة، متوفر على الرابط: <http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1383205045.07.pdf>

² عادل أحمد حشيش، "أصول الفن المالي للاقتصاد العام : مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة والإسكندرية ، 2001 ، ص 79.

لابد أن يكون عمل السلطة التنفيذية وفق المسار الذي رخصته لها السلطة التشريعية، أي التسيير الحسن للأموال العمومية و ترشيد استعمالها.

يمكن أن يؤدي مفهوم الرقابة على الأموال العامة إلى مراقبة ومراقبة النفقات والإيرادات التي يتم إنفاقها وتحصيلها من قبل الأشخاص المرخص لهم بموجب القانون ، والتحقق من امتثالهم للقواعد والمعايير الموضوعة لتنظيمهم، وعموما تهدف الرقابة على الأموال العمومية إلى :

أولاً- من الجانب المالي :

إن الهدف المالي للمراقبة هو ضمان تسيير حسن واستعمال سليم وعقلاني للاعتمادات الممنوحة، و التحقيق هذا الهدف وضع المشرع العديد من القواعد القانونية و التنظيمية فعند وجود أخطاء أو تجاوزات يتم إحالة مرتكبيها على السلطات المختصة في تقرير العقوبات.

ثانياً- من الجانب الإداري:

من الناحية الإدارية تهدف الرقابة إلى محاربة البيروقراطية و التباطؤ الإداري بغية ضمان السير الحسن والسليم للمصالح الإدارية لأداء مهامها على أحسن وجه، وبالتالي محاربة النقص والتقصير وسوء التنظيم وغياب الصرامة في العمل على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية¹

المطلب الرابع: تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة:

قد باتت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لوضع حلول للمشاكل التي تواجهها معظم الحكومات والتي يعد من أبرزها زيادة الشفافية في المالية العامة، حيث تتيح لصناع القرار معرفة وتحديد المخاطر المالية المحتملة على المدى القريب، مما يقتضي اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة ومن ثم محاولة الحد من الوقوع في الأزمات وتخفيف حدتها.

بمعنى آخر يجب على صناع القرار إبداء اهتمام أكبر بموضوع الموازنة العامة للدولة ودرجة شفافتها باعتبارها الانعكاس المالي للسياسات الحكومية ومدى انحياز هذه السياسات لفئات المجتمع المختلفة.

إن اعتماد المعايير الدولية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ هذه الميزانية وإصلاح الإدارة المالية للحكومة سيساعد في تحقيق عدد من الأهداف مثل زيادة كفاءة الإنفاق. القدرة على توقع الأداء المالي من حيث الإيرادات والنفقات، وكذلك ربط سياسات الدولة المعلنة وعمليات الإنفاق العام.

¹ صرامة عبد الوحيد، " الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، 08-09 مارس 2005، ص 12.

والشفافية المالية تشير في مدلولها العلمي إلى تلك العملية التي تتطلب توفير المعلومات الموثوقة والآنية المتعلقة بالنشاطات والإجراءات والقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة ومؤسساتها المختلفة وضمن الوصول إليها، أي إتاحة الفرصة أمام الجمهور للاطلاع على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة¹. وبغية قياس مدى شفافية المالية العامة، عملت عدد من الجهات المتخصصة أبرزها صندوق النقد الدولي، على وضع جملة من المؤشرات للحكم على مدى تطبيق الشفافية المالية، ولعل أبرزها:¹

أولاً- مؤشر قياس شفافية المالية العامة:

صدر هذا المؤشر عن صندوق النقد الدولي تحت ظل "ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة" في عام 1998 وتم تحديثه في عام 2007، وقد قام الصندوق في عام 2012 بإصدار تقرير عن الشفافية والمساءلة والمخاطر على المالية العامة اشتمل على وضع أسس لميثاق جديد يحل مكان ميثاق عام 2007، وقد قام الصندوق باستعراض وضع شفافية المالية العامة في ضوء الأزمة المالية (2008)، واقترح عدد من الإضافات في المعايير الدولية الحالية لشفافية المالية العامة، واشتمل الميثاق الجديد الوارد وصفه في التقرير بعنوان "مستجدات مبادرة شفافية المالية العامة" على أربعة أبعاد "دعائم" رئيسية: "إعداد تقارير المالية العامة" و"وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الموازنة" و"تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة" و"إدارة إيرادات الموارد".

ثانياً- مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية "PEFA":

يعتبر مؤشر آخر مهم على شفافية المالية العامة، حيث يوفر تقرير PEFA إطاراً لتقييم نقاط القوة والضعف في الإدارة المالية العامة باستخدام مؤشرات كمية لقياس أداء إدارة المالية العامة ومقارنة المعايير المحلية بالمعايير الدولية المتبعة، بهدف تسهيل الحوار بشأن إدارة المالية العامة بين الحكومة والجهات المانحة، حيث تستخدم "PEFA" في منهجيتها 31 مؤشراً للقياس، ومن بين أهم العناوين الرئيسية المستخدمة في المنهجية مصداقية الموازنة وشموليتها وشفافيتها.

¹ عبد الفتاح الجبالي، "المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة"، ورقة مقدمة لمؤتمر دور الدولة في الاقتصاد المختلط، مركز شركاء التنمية، للبحوث والاستشارات والتدريب، يومي 12 و 13 أبريل 2008، القاهرة، ص 06.

المطلب الخامس: ميزانية الإدارة بالأهداف و ترشيد الإنفاق العمومي

يعتبر ظهور ميزانية الإدارة بالأهداف (MBC) تجديدا جذري في فكر إدارة المالية العامة إذ تركز هذه الأخيرة على عنصر الكفاءة الإدارية، كما يهتم بالتخطيط، وتقييم الأداء، ويستخدم لمساعدة الإدارة في تحقيق أغراض التخطيط قصير المدى (سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص)، وهو يؤكد على قياس الإنتاجية، وتقييم البرامج، وعلى وضع مؤشرات (اجتماعية) لقياس فعالية البرامج ويتجسد دور ميزانية الأهداف فيما يلي:¹

1- يؤدي تخصيص الإنفاق العام على أساس " برامج تحقيق الأهداف " بغض النظر عن الهيكل الإداري إلى توضيح الدور الوظيفي للإنفاق، وخلق نوع من التنسيق والتكامل بين الوحدات التنفيذية التي تشترك في الاضطلاع ببرنامج معين؛

2- التحقق من الكفاءة الإدارية في إنجاز الأعمال أي الاهتمام بوظيفة الرقابة الإدارية وبكيفية استخدام الإمكانيات المالية الاستخدام الرشيد (السليم)، الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛

3- التنسيق بين برامج الإنفاق العام والخاص لتجنب التعارض بينهما، بما يكفل التخصيص الأمثل للموارد؛

4 - القضاء على المعايير غير الموضوعية في توزيع الاعتمادات وفق ميزانية البنود والاعتمادات والانتقال من الرقابة المحاسبية التي تركز على قانونية صرف الاعتمادات إلى الرقابة التقييمية التي تركز على تحقيق الأهداف. وصفوة القول أن صياغة الميزانية العامة على أساس الأهداف تمكن بدرجة كبيرة من الرفع من كفاءة وفعالية الإنفاق العمومي، إضافة إلى التخصيص الأمثل للموارد وفقا لمبادئ الحوكمة الرشيدة لتجنب الإسراف والتبذير، وكذا المقدرة على المفاضلة بين بدائل البرامج الإنفاقية لتحقيق الأهداف المسطرة.²

المبحث الرابع : أبرز المتغيرات المؤسساتية المؤثرة في النفقات والنمو الاقتصادي

يوجد الكثير من العوامل المؤسساتية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الإنفاق العم و النمو الإقتصادي من أهمها ما يلي:

المطلب الأول: الفساد

أولا- مفهوم، أسباب و أشكال الفساد:

¹ مفتاح فاطمة، "المبادرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد26، مارس 2017، ص7-10.

² نزيان رقبوب، "دور حوكمة سياسة الانفاق العمومي في الحد من العجز الموازنتي في الجزائر"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، العدد 30، 2019، ص400-404.

1- مفهوم الفساد: إن المتبع للبحوث والدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد يجد بأن هناك اختلاف في تعريف هذه الظاهرة نتيجة إلى تفقدها وعدم وضوح معالمها وعلاقتها بالظواهر الأخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية مما أنتج لنا العديد من تعريفات الفساد، وستتطرق فيما يلي إلى البعض منها:

فقد عرفه عالم الاجتماع بجامعة هارفارد Joseph.S.NEY بأنه: "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات العادية للدور العام لأسباب خاصة من أجل مكاسب مالية أو معنوية، أو مخالفة القواعد التي تمنع ممارسة بعض أنواع النفوذ من أجل مكاسب خاصة".¹

كما عرفه أصحاب المدرسة الاقتصادية بأنه: "استخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء مادية أو معنوية".²

يمكن تعريف الفساد على أنه "سلوك منحرف موجود في كافة القطاعات، الحكومية منها والخاصة، فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه الشخص قوة مهيمنة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار، مستغلاً ذلك في الحصول على مكاسب ذاتية على حساب المصلحة العامة بطرق غير أخلاقية وغير مشروعة"³، حيث نجد اختلافاً كثيراً بين الباحثين في تعريف الفساد باختلاف المناهج والتوجهات العلمية، ومن أسباب صعوبة تحديد مفهوم موحد للفساد هو تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها، وعلى رغم اختلاف التوجهات إلا أنها تشترك في مفهوم الفساد مجموعة من المراكز وهي:⁴

أ- السرية: وهي صفة تشترك فيها جميع أنواع الفساد لأن العمل الفاسد يتم في السرية والخوف بسبب خرق التقاليد والأعراف والنظم.

ب- تعدد الأطراف: لأن الفساد يستوجب تضارب المصالح ويتم عن طريق تعدد الأطراف لحماية هذه الممارسة.

ج- المرونة: يتعايش الفساد مع جميع الظروف ويطور أساليبه ليحاري كل التغيرات.

د- الترمويه: الفساد يكون غالباً بأسلوب غير مباشر و إنما يبتكر لأساليب مختلفة وتحت مسميات متنوعة.

¹ A. Heidenreiner, M.Johston, "Political Corruption Concepts and Contexts", Transaction Publishers, VSA,2002 ,p26.

² العزيز أحمد عبد العزيز، "تحولات الفساد الإداري في مجتمع متغير"، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص26.

³ R. Boucekkine, R. Boukli-Hassane, "Corruption et violence : l'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes", Revue Regards Économiques IRES-UCL, Institut de Recherches Economiques et Sociales, Numéro 92, Novembre 2011, p 10-12.

⁴ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الفساد الاقتصادي أساليبه أشكاله وأثاره أليات مكافحته"، دار الفكر الجامعي - الإسكندرية، 2013، ص

على ضوء ما تقدم نجد للفساد تعاريف متعددة ومتشابهة منها ما مس الجانب اللغوي ومنها ما ركز على الجانب الاصطلاحي وهو ما نقتحه من خلال الجزئية الموالية.

2- معايير تصنيف الفساد

أ- المعيار الاول: و هو يصنف حسب مستوى وحجم الفساد وهذا يشير إلى التمييز بين شكلين من الفساد:¹

- الفساد الكبير: الذي يوجد على مستوى عال حيث صانعي السياسات يخلقون ويطبقون القوانين التي من خلالها يستخدمون موقفهم الرسمي من أجل تعزيز رفاهيتهم، ووضعهم وقوتهم الشخصية .

في حين، يشير الفساد المتفشى في المقام الأول إلى الفساد البيروقراطي في الإدارة العامة.²

- فساد صغير: وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف الروتينية و يمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين ويظهر بين الموظفين في مختلف القطاعات مثل الرشوة وهو أخف ضررا مقارنة بالفساد الكبير.

ب- المعيار الثاني : الفساد طبقا للمجال الذي تنشأ فيه نذكر منه ما يلي:

فساد سياسي وفساد اقتصادي، فساد قضائي وفساد اجتماعي وفساد مالي و إداري

-الفساد السياسي: يعد المجال السياسي من أوسع المجالات التي يتفشى فيها الفساد ويتفشى فيها، وهو الأساس والجوهر لبقية أنواع الفساد.³

و يرجع ذلك إلى حقيقة أن من يتحكم في صنع القرار بيده، والفساد السياسي مرتبط بكل الانحرافات والمخالفات للقواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية للدولة، وأكثرها المظاهر الهامة للفساد السياسي هي التدمير الشمولي للفساد. غياب الديمقراطية والفساد في القمة والفساد الانتخابي والفساد في القضاء.

- الفساد الاجتماعي: يتمثل في مجموع الاختلالات التي تصيب الافراد و المؤسسات عامة في المجتمع.⁴

- الفساد المؤسسي: ينشأ تبعا لضعف القانون و الرقابة من طرف الحكومة وغياب التشريعات وعدم تطبيق

¹ E.Lavallee, M. Razafindrakoto, F. Roubaud, "Les mécanismes à l' origine de la corruption" : une analyse sur micro-donnees africaines, DIAL, Document de Travail DT ,2008, p 6.

² Mashali Behzad, "Analyse de la corrélation entre grande corruption perçue et petite corruption dans les pays en développement" : étude de cas sur l'Iran, Revue Internationale des Sciences Administratives, 4/2012 (Vol. 78), p. 827-840.

³ أمين السيد أحمد لظفي، "تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص 32.

⁴ سعد بن محمد فهد الزهيرى القحطاني، "إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة"، ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة نايف المملكة العربية السعودية 2005، ص 60 .

مبدأ العقاب من جانب الدولة تكون هنا المؤسسات هشة مما يصبح معه جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد.

3-أسباب الفساد المؤسساتي: تكمن أسباب الفساد المؤسساتي فيما يلي:¹

- غياب النماذج السياسية في محاربة الفساد وضعف إرادة السياسيين بسبب تورطهم وانخراطهم في قضايا فساد كبرى واستغلال السلطة للحصول على حصانة برلمانية، وتأثر حكومة الرأي العام بالفساد لكسب الأصوات والفوز بالانتخابات، بالإضافة إلى الخلافة المتكررة للحكومات والوزارات، الأمر الذي يحفز السياسيين على إغتنام فرص الفساد ، وغياب معارضة جادة لها يتطلب المساءلة.
- بإعتبار أن الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية، فهو يتمثل في العادات والأعراف والضغوط الاجتماعية التي توفر بيئة مناسبة لإشاعة مظاهر المحسوبية واستغلال النفوذ.
- عدم احترام مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الثلاث في النظام السياسي واستبداد السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مما يؤدي إلى انتهاك مبدأ الرقابة المتبادلة وضعف القضاء،و يعتبر افتقارها إلى الاستقلالية والحياد تربة خصبة للفساد.
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة و عدم استقلاليتها .
- تزداد فرص الفساد خلال مراحل الانتقال وفترات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويسهل ذلك حداثة أو عدم اكتمال الهيكل المؤسسي والإطار القانوني.²
- تتحمل المنظمات الإدارية بأعباء ومهام تفوق طاقاتها وقدراتها البشرية والمادية ، مما يجعل العاملين عاجزين عن إتمام العمل مما يضطرهم إلى اللجوء إلى الأساليب الملتوية لإكمالها.
- منح بعض المنظمات الناشئة صلاحيات واسعة تمنحها الحق في إدارة شؤونها بطريقة لامركزية دون إخضاعها للرقابة و المراقبة المستمرة ، مما يشجع بعض المسؤولين على إساءة استخدام صلاحياتهم لتعزيز مصالحهم الخاصة أو خدمة مجموعة واحدة في الدولة على حساب الآخرين.
- إنشاء المؤسسات والهيئات العامة التي تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتزويدها بالموارد والقدرات الكبيرة.
- التساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المؤهلة لإدارتها، وتجاهل برامج التدريب و الإعداد والتقييم التي تتجنب الانحراف وسوء السلوك.

¹ بوزيد سايب ، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول النامية" ، مجلة الباحث ، عدد 10، 2012، ص57.

² كايد كريم الركيبات، " الفساد الإداري والمالي" مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته" ، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013، ص90.

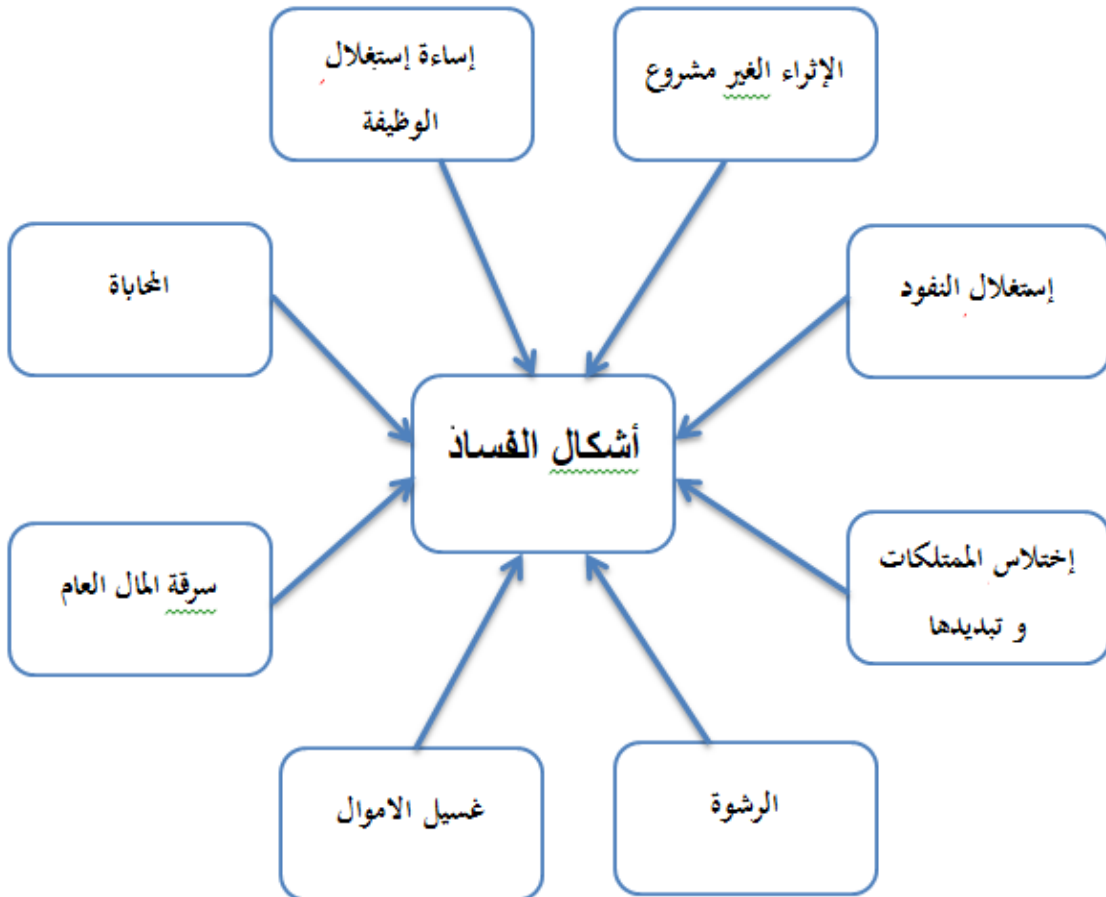
- وجود فجوة كبيرة بين سياسات الأجور والرواتب والظروف الاقتصادية والمعيشية للموظفين، مما يجعلهم غير قادرين على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الضرورية بالوسائل والأساليب المشروعة، مما يضطر البعض لتوفيرها بطرق غير قانونية مثل قبول الهدايا. والرشاوى وما شابه ذلك.¹

- وجود ثغرات معينة في القوانين والأنظمة والمراسيم ، وعدم وجود مبادرة لإصلاحها ومعالجتها ، مما يعطي الفرصة لبعض المسؤولين لتجاوزها ومخالفة القوانين أو تفضيل البعض على حساب البعض الآخر ، مما يفتح الباب أمام مجال واسع للفساد.

4- أشكال الفساد:

ويمكن للفساد أن يتجلى في عدة أشكال كالرشوة المدفوعة لأصحاب الوظيف العمومي واختلاس المال العام.²

الشكل رقم 02: أشكال الفساد



¹ M. V. Cimpoerua, V. Cimpoeru, " Budgetary Transparency An Improving Factor for Corruption", Procedia Economics and Finance, 2015, P 581.

² Maria Violeta Cimpoerua et Valentin Cimpoeru, "Budgetary Transparency An Improving Factor for Corrupyion", Precedia Economics and Financial, vol 27, 2015, p581.

ثانيا- مظاهر الفساد المؤسساتي:

و تظهر اغلب مظاهر الفساد المؤسساتي فيما يلي:

يأخذ الفساد أشكال ومظاهر متعددة، حيث تعمل هذه الأخيرة على التدمير الاقتصادي، و تخريبه، علما أن ردم الفجوة التي يتركها هذا التدمير تتطلب التضحية بجيل كامل، ويمكن حصر أهم المظاهر والأشكال في القضايا التالية:¹

1- الرشوة: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية، وهي أيضا تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقا موظفا نتيجة تنفيذه عملا غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق الضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع رشوة.

2- المحسوبية: وتتمثل في استغلال السلطة أو النفوذ أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات، حيث تعد أحد أهم أشكال الفساد بما تسببه من آثار اقتصادية و اجتماعية سلبية، مثل توزيع غير العادل لموارد البلد وشغل الوظائف والمناصب بغير المؤهلين، مما يخلق الشعور بالظلم والقهر الاجتماعي.

3- النصب والاحتيال: هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش يعمل على تزيف الحقائق والمعلومات لتحقيق منافع خاصة وقد تتم عمليات الاحتيال بوساطة مسؤولين أو موظفي حكومة، أو سياسيين نافذين.

4- التزوير وانتشار ظاهرة التسبب الإداري: منتشر بشكل واسع، حيث يستعمل فيه تقليد التوقيعات، والأختام الرسمية أو حكومية عن طريق الطباعة للشهادات، وذلك باستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية والتسبب، وإهمال تام للعمل وعرقلته.²

5- غسيل الاموال: تعد من الجرائم الاقتصادية الحديثة التي ترتبط بالفساد والجريمة المنظمة، لا سيما منها المخدرات، والفساد السياسي، الرشوة، والتهرب، حيث ترتبط هذه الجريمة بالبنوك والمؤسسات المالية لما توفره هذه الأخيرة من قنوات وأساليب تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة، هدفها الأساسي إضفاء الشرعية

¹ ابتهال مجد رضا داود، 'الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد'، مجلة دراسات دولية، العدد 48، بغداد، 2016، ص 65.

² بن عزوز مجد، 'الفساد الاداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر'، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 203.

على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع، علما أنه يوجد عدد كبير من الانفاقيات الدولية التي تنص على مكافحة هذا النوع من الجريمة.

ثالثا- آثار الفساد على متغيرات الإقتصاد الكلي:

1- تشويه القرارات الاقتصادية :

للفساد تأثيرات كبيرة و مهمة على تنظيم القرارات الاقتصادية. فالممارسات الفاسدة تغير البيئة المؤسساتية عن طريق زيادة ضغط الإقتصاد العام. فهو يغير كذلك البيئة غير الرسمية، اختيار وتبادل الأعوان الاقتصاديين؛ وهذا ما قد يؤدي إلى تشويه ظروف النمو على المدى الطويل.¹

2- التوجيه السيء للنفقات العامة :

الفساد يؤثر بقوة على توجيه الانفاق العام. وقد أشارت بعض الإحصائيات في البلدان النامية أنه توجد علاقة قوية بين مستوى الفساد و(الانفاق العام/النتائج المحلي الإجمالي) والنفقات العامة تعتبر عاملا هاما للفساد، والاستثمار العام يمكن أن يصل إلى مستوى عال بدون علاقة مع الاحتياجات الحقيقية للسكان أو الجهاز الإنتاجي. فالبرامج التي تسمح بجمع الرشاوي تتعلق غالبا بالمشاريع ذات الأحجام الكبيرة والتي يمكن أن يكون لها أثر على التنمية الاقتصادية كذلك القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة التي يمكن أن تنحرف عن مسارها الصحيح عن طريق الأنشطة الفاسدة.²

3- التفكك التدريجي للتبادلات :

إن مفتاح العنصر الرئيسي لآليات الفساد له عواقب على القرارات الاقتصادية وعلى الإطار المؤسساتي، وفي بعض الوضعيات يمكن لهذه النتائج أن تكون مفيدة فبعض الأنشطة الفاسدة تكون أحيانا ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي، وخاصة في البيئات المؤسساتية المتدهورة فالفساد يحسن إذن توقع سلوكيات وتنسيق الأنشطة، ويفتح الباب أمام آفاق جديدة للنمو الإقتصادي، وقد أشار البنك الدولي أن البلدان التي لديها فساد قابل للتنبؤ، لديها معدلات عالية من الاستثمارات.³

¹ M. Baliaoune, L. Ndikumana, "Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement", Actes de la Conférence, Banque Africain de Développement, 2007, p441.

² Queloz Nicolas, "Criminalité économique et criminalité organisée", L'Économie politique, N°15, 3/2002, p 58-67.

³ Cartier Bresson, "Les analyses économiques des causes et des conséquences de la corruption", op. cit, p22.

4- أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

للفساد علاقة عكسية مع الاستثمار، وبذلك تكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، كما أنه يؤدي دورا كبيرا في تثبيط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية، فهو المعوق الأول للنمو الاقتصادي وللتنمية الاقتصادية، والمعوق الأول لمحاربة الفقر والأداء الحكومي الجيد.

5- أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

من مظاهر الفساد في القطاع الحكومي توجه الإنفاق العام صوب الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام، في حين نجد أن الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة يكون الإنفاق عليها بدرجة غير كافية كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، الإنفاق على تحسين المناطق النائية. أضف إلى ذلك أن تنفيذ المناقصات والمشروعات العامة بدرجة عالية من التمييز، فنجد أن المشروعات التي يتم اختيارها هي التي تدر أعلى الرشاوى، كما أن عائدات الضرائب ستخفض وتراجع بسبب السماح بالتهرب الضريبي وحصول المستوردين على إعفاءات ضريبية.

المطلب الثاني: الديمقراطية

إعتبر (Tocqueville) أن الديمقراطية تحمل في طياتها اتجاهات الاستحواذ والإقصاء لآخر بينما يعتقد ماكس فيبر أن البيروقراطية مرتبطة بالرأسمالية العقلانية وبالديمقراطية الحديثة (démocratie despotique) وأن المساواة تتجه كأثر للرشادة البيروقراطية . بالرغم من المساوى الهيكلية والوظيفية للبيروقراطية إلا أنها نجحت في الاستمرار بسبب الموضوعية والدقة والوضوح الذي تتحلى بها، لكن الأثر السلبي ينشأ من خلال تدخل البيروقراطية لتنظيم السوق والتخطيط الاقتصادي، هذا ما سيرفع درجة الخطورة على مستوى الوطني حين يعجز الجهاز على التحكم في آليات السوق والتنمية، وتلبية حاجات الجماهير.¹

ومن هنا تثار إشكالية إدارة التنمية في الدول النامية ومدى قدرتها على خلق الانسجام على مختلف النسيج المكون للهوية الوطنية. وهنا يجب التنويه الى ملاحظة جوهرية، وهو التباين في الأدوار والوظائف للجهاز البيروقراطي من دولة الى دولة حسب قدرتها على المنافسة و التغلغل السلطوي، فالمنافسة في بعض الدول قد تكون بين البيروقراطية والتكنوقراطيين، كما تكون بينها وبين الحزب الحاكم، هذا يعود الى طبيعة

¹ Mohamed cherkaoui, "Le paradoxe des consrquences ", Essai sur une théoré Weberienne des effets inattendus et voulus des actions ,Genève , librairie DROZ ,Paris, 2006, p 132.

وقدرة ومستوى النخبة البيروقراطية، وقد تمتد أواصر التحالف والتعاون بين أطراف النظام السياسي والعسكري والبيروقراطي والحزبي ، فالأمر مرده الى التنشئة والثقافة والظروف السياسية لكل دولة.

إن النهج السلوكي للبيروقراطية هو انعكاس للخصائص الثقافية والاجتماعية التي تتمثل في احترام رموز السلطة والتأكيد على العلاقات السلطوية الرسمية، حيث يرى وليام سيفن أن البيروقراطية نظام اجتماعي يحدد نَحج السلوك لأعضائه تعتمد الأنظمة التقليدية التي خضعت الى عملية التحول الديمقراطي على الجهاز البيروقراطي كفاعل أساسي في العملية التنموية وكذا تعديل النظام السياسي من الإختلال الذي يعاني منه وفقد من خلاله الولاء وطاعة الشعب له.

لذلك فإن نجاح المسار الديمقراطي مرهون بكفاءة الجهاز في تلميع صورته أمام المواطنين من خلال ما ينجزه ويعالج به الأزمات المجتمعية ، والأنظمة السياسية أدركت وتدرك جيدا مستوى الوعي والنضج الذي وصلت إليه مجتمعاتهم خاصة في ضوء الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإعلام. وبرغم من ذلك تأتي هذه الأنظمة المرور إلى التغيير بما يستوجبه الواقع خوفا من الجهول وكذلك بسبب وضعها الحساس والدقيق الذي تفتقد من خلاله أدوات إعادة الوضع الى مجاله الطبيعي في حالة ما إذا دخلت في إصلاح ولم يتحقق ما توقعته ، كفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني المشاركة الفعلية في بناء السياسات العمومية المحلية ، أو التداول السلمي على السلطة بين نخب وأحزاب متعددة التوجهات ، أو فتح مجالات التنمية المحلية بمقاربة الاستثمار المحلي الحر للمجالس المنتخبةالخ.

وبالرغم من ذلك أثبتت الدلائل الميدانية مظاهر عديدة أنتجها التسيير السيئ للبيروقراطية، بسبب تبني النموذج البيروقراطي المركزي القائم على تنميط المنظمات والإجراءات وكذا التضخم الكبير في الأجهزة الإدارية، نتيجة لحدوث توسع أفقي في بناء النظم الادارية.¹

كما يميز الإدارات العمومية توارث ثقافة سلبية في مفهوم المواطن بالنسبة للموظف العمومي في حين هناك أيضا سوء فهم المواطن للموظف الإداري، فالأول يعتقد انه يمثل السيادة المركزية وبالتالي لا يعنيه من يكون المواطن بينما المفهوم الثاني يركز المواطن على فكرة انه سيد وأن الادارة موضوعة لخدمته وهنا يقع الصدام وتتأثر الثقة والولاء والطاعة كمحددات أساسية في الحفاظ على التوازن العام من خلال اختراق السلوك البيروقراطي للقواعد الفلسفية المكونة للنظام الديمقراطي، وذلك ما دلت عليه التقارير العالمية حول الممارسات

¹ طاشمة بومدين، "الوسع البيروقراطي - الحلقة المفقودة في عملية التنمية في الوطن العربي"، دفاثر السياسة والقانون ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقة، العدد 07، 2012، ص 03 .

و الاختلال الناتجة إما عن فساد مقصود أو فساد ناتج عن نقص في الخبرات وكفاءة الأداء، وكان ذلك من الأسباب التي زعزعت الاستقرار الأمني والسياسي، وكرد فعل لمنظمات عالمية لهذه الظواهر أن دعت إلى إرساء قواعد الشفافية والنزاهة والمساءلة لحماية النظام العام وتحقيق الاستقرار السلمي من زاوية القضاء على الفساد لقد تبنت المنظمات العالمية أسلوب الحوكمة أو الحكم الجيد (La bonne gouvernance) حيث إستعملت عدة مصطلحات في هذا الشأن، الملاحظ أن الجدل حول تحديد الترجمة مع الوظيفة والبعد الحضاري له ، لم يكن محل نقاش في الدول المتقدمة لان المناخ التنظيمي والإداري عندهم لا يتناقض وفق أبعاده ، فالإدارة العامة في جل الدول المتقدمة تبنت النموذج الجديد المرن new public management الذي سهل ولوج آليات التحديث والتوافق وفق المتغيرات البيئية. لكن الجدل شاع في الدول النامية بفعل التناقضات في تطبيق آليات الانتقال الديمقراطي ، فأصبح من الضروري إيجاد آليات وإجراءات للحد من آثار الفوارق والتشققات على مستوى الجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطرح النزاهة والشفافية والمساءلة كعلاج قوي للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات حديثة التحول.¹

بالنسبة لصامويل هنتنجتون (Samuel Huntington) لا يمكن تحقيق النظام الديمقراطي في ضوء تكاثر المؤسسات والتنظيمات، بل معدل المشاركة السياسية وارتفاع معدل التحديث السياسي ويعتبران مؤشرا قويا لفاعلية الثقافة الديمقراطية وفق مرجعية الفكر السياسي من أجل تحديد العلاقة بين المجتمعين في الجزائر (المدني والسياسي)، ووفق الفكر الغربي الذي يحدد العناصر المعرقة في التوافق والتكامل ، نذكر استدامة التمثيل البيروقراطي للدولة وما تحدثه من تفكك في الروابط الشراكة ومعاني التضامن، كما أن محاولة تأسيس لثقافة سياسية ناتجة عن ما تصدره المؤسسات السياسية من لوائح وقوانين لا يمكن أن يكون إلا مرحلة في الزمان والمكان لكونها لا تندرج ضمن مشروع حضاري أخلاقي بل تعكس نظرة إيديولوجية وفتوية ضيقة تعبر على ذاتية مطلقة قابلة للتحويل في زمن ومكان مغايرين من نفس الدولة، لهذه الأسباب تحدث ايسنستاين (Eisenstein) على مسألة تآكل الديمقراطية بفعل نقص الثقة وفقدان المشروعية ففي رأيه عناصر إضعاف الديمقراطية تتمثل في:

1- القوانين التي تؤدي الى خلل في التوزيع و اللاعدالة.

2- القوانين التي تكتسي بالديماغوجيا وتشكل صورا غير صحيحة لصاحب القيم.

¹ Elia Amstrong , integrity, "*Transparency and Accountability in Public Administration recent trends*", Regional and international development and emerging issue, Economic and social, August 2005 ,p87.

3- الفساد و الاستحواذ على مكتسبات الديمقراطية.

ويضيف ايسنستاين (Eisenstein) تحليله حين يورد متغير البيروقراطية (تركيز مفرط للسلطة) عن طريق إنتاج و توزيع المعلومات وإمكانية الوصول إلى المعلومة وازدياد الصبغة المهيمنة وإضفاء طابع تكنوقراطي على المعرفة والمعلومات المتصلة بالعملية السياسية.¹

فبفعل الإقصاء والاستحواذ على مراكز القرار مقابل التغيير الاجتماعي الذي يطال الوعي العام سينتهي أمر التحول في منظومة القيم المشكلة لأجزاء مشروع التحديث إلى تآكل المشروع الديمقراطي والعودة لمؤشر ارتفاع العزوف عن التصويت Antoine Berot أي الحالة الأولى للمجتمعات التقليدية، ويرى الكاتب وانخفاض مستوى الانخراط في الأحزاب السياسية هما مؤشرا يدلان على موقف المواطنين من العمليات السياسية ومن السلوكيات غير المبررة لممارسي السياسة مما سيؤثر سلبا على النمو الديمقراطي.²

والحال يعم على معظم الدول خاصة منها النامية، حيث توصل باحث أنثروبولوجي فرنسي إلى نتيجة واقعية بعد دراسته لواقع الإدارة العامة في الدول الإفريقية، أن الهوة بين المنظومة القانونية و التطبيق الفعلي شاسع وقد يصطدم الدارس حين يكتشف أن المرافق الرسمية في معظم دول افريقيا مثل (القطاع الصحي، العدالة، الجمارك، البلديات) تحولت إلى ممتلكات خاصة بفعل تنامي الاستحواذ على المناصب من عائلات لها نفوذ كبير وقوى اجتماعية متغلغلة في كيان الدولة.³

من خلال الدراسات والبحوث التي ركزت على التجارب العربية في تبني النظام الديمقراطي، خلصت معظمها إلى القول أن المرتكزات الأساسية التي تقوم على الديمقراطية لا ترقى إلى مستوى الانسجام والتكامل بسبب التصادم في نقل وتجسيد مفاهيم الحرية والمساواة في مختلف الممارسات الأنظمة السياسية مع الواقع المفكك في كثير من المجتمعات العربية خاصة و الدول النامية من جهة أخرى، حيث يلخصها على خليفة الكواري في ما يلي:

- عدم اكتمال الشروط المثالية للانتقال الديمقراطي ، وتوطد ثقافة سياسية لدى النخب الحاكمة الى الاستحواذ على السلطة ويكون التغيير والإصلاح من جهتهم فقط وهنا نستحضر تحليل David Gaerber

¹ س.ن. ايزنستاين، " تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرارية و التغيير"، ترجمة مها بكر، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص 89-91.

² Antoine Berort , "Pour une démocratie participative", presse de science économique , Paris , 2014, p 02.

³ Jean-Pierre Oliver, "Etat Bureacratie, Gouvernance, Afrique de l'ouest francophone", politique Africaine, n 96, 2004/4, p139-169.

الذي كتب مقال حول الثغرات الديمقراطية¹، حيث يطرح العديد من التساؤلات حول مصدر وحقيقة الديمقراطية وما مدى تطابقها مع النموذج الأثيني- اليوناني، ومن الملاحظات التي أوردتها تتركز حول التركيز على الديمقراطية المؤسساتية التمثيلية وإهمال توسيع التعامل بالقيم والثقافة الديمقراطية، كما يجمع بين مفهوم الديمقراطية والفوضى حيث تمثل الاحتجاجات والمظاهرات التي يقمها النظام مؤشر قوي للممارسة الديمقراطية من قبل الشعب، ويخلص في حديثه أن النخب السياسية التي تتزعم التغيير نحو إرساء القيم الديمقراطية، هي من تمارس الإقصاء والاستحواذ على السلطة، وعليه فالنموذج الغربي لا يمكن اعتباره رائدا يعكس الصورة الحقيقية لممارسات السلطة مع مقومات الديمقراطية².

من أسباب تشوهات الانتقال الديمقراطي هو استيراد النموذج الديمقراطي الغربي الذي يستند الى تحرير الفرد من أي عقبة تحيل بينه وبين تحقيق حقوقه الشاملة، فمن الناحية السوسيولوجية فإن إسقاط النموذج على التركيبة الاجتماعية للمجتمعات العربية واجه عدة عقبات منها أن هذه المجتمعات في أصلها التقليدي تتمتع بمركزية السلطة الأسرية وأن العادات والتقاليد تمثل القيود الاجتماعية الرادعة لفكرة خروج الفرد عن النظام العام وهذا ما اصطلاح تسميته عند فريد ريجز بالمنظمات الأولية التي لا تسمح بفكرة التعدد العضوي ولا التعاقد والانتساب إلى تنظيمات اجتماعية أخرى. فليس من السهل أن نبحت عن الديمقراطية في البيئة المحيطة بنا وأغلب الأسر تعيش المركزية الأبوية، وبسبب التقلبات الاقتصادية وخروج المرأة للعمل وتحول منطلق الأفراد الى الجانب المادي، أضحت الأسر تفقد وتضمحل قوتها التربوية وسيطرتها، فبدل من أن تتجه النخبة المتعلمة للممارسة السياسية، اتجهت الى كل المرافق ولوظائف الدولة لما لها من امتيازات شخصية والتي أسماها البعض "بالقبلية الجديدة" والتي أضحت تواجه شرائح صغيرة مضادة، وهي النخبة الراضة للوضع، إلا أن حجم هذا الرفض يبدو غير مؤثر.

وتضيف الباحثة ثناء فؤاد عبدالله تصنيف الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي إلى جبهتين:

الجبهة الحاكمة والجبهة الكامنة، فأما ما تعلق بالجبهة الاجتماعية تمثلت في القوى الاجتماعية التي حكمت وما زالت، والتي بدأت بالارتباط الأجنبي منذ نهايات الاستعمار العثماني، وبشكل أوضح خلال مرحلة الاستعمار وتدرت لتكون القيادة السياسية بعد الاستقلال بثقافة المستعمر. "فكانت الكيانية الإقليمية الأكثر اتفاقاً مع مصالح الامبريالية، فهي حالة وسط بين الارتباط الاندماجي والاستقلال الشكلي الذي يخدم

¹ David Graeber, " *la démocratie des interstice* ", Revue de MAUSS, n° 26, 2005, p 41 - 89.

² B. Isakhan, S.Stockwell, (co-editors), "*The Secret History of Democracy*", Palgrave MacMillan, 2011, p 45.

طبقات ذات مصالح في انقسام الجبهة الكامنة وهي الطبقات الشعبية الخاضعة للاستغلال والحكامة والتي تعد قوام الديمقراطية في صور عدة كتأسيس الشرعية وتحقيق المشاركة والتضامن الوطني، لكم لعبت القوى الحاكمة في كثير من البلدان النامية دورا بارزا في تكريس القيم الديمقراطية بجميع أشكالها تحت ذرائع عديدة، منها ذريعة النضج السياسي الذي يرى أصحاب السلطة أن ممارسة الديمقراطية تستوجب الرفع من مستوى التأهيل و الرشاد، وفي غياب ذلك يتأجل مشروع الديمقراطية وفق مدخل "الصيانة الديمقراطية". كما تكمن الذريعة الأخرى في الوحدة الوطنية وان فشلت أمام التحولات الاجتماعية ونزعات الاستقلال عن الحزب المركزي مثل ما جرى في: تونس ، المغرب ، الجزائر....الخ.

وتحت هذه الذريعة فوضت المشاركة السياسية وحدد مجالات الممارسة الاقتصادية وباتت الحريات مهددة بحجة الحفاظ على توازن النظام العام. أضف الى ذلك ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترى النخب الحاكمة أن الأوضاع الاقتصادية الداعمة لترقية نوعية حياة المواطنين غير محفزة على توسيع وتكريس الحقوق المنصوص عليها في التشريعات كحق الإضراب وحق الامتناع وحق النقد والاحتجاج، إذن الحقوق السياسية هي أولى ضحايا البرنامج التنموي.¹

لم تعد الديمقراطية مقتصرة على مفهوم نظام الحكم، فقد أصبحت وسيلة للممارسة السياسية والحركة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أصبحت طريقة حياة ووصفة للعلاقات بين الناس والطريقة المثلى التي تربط العمل السياسي حيث أنها لا تتكون من مجموعة مؤسسات واحدة وفريدة من نوعها بل عدة أشكال وتعتمد على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تميز كل دولة وبنيتها والممارسات السياسية فيها، فالصفة المميزة للديمقراطية والأساسية فيها، هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثلهم

و تتمثل أبرز شروط تحقيق الحكم الديمقراطي:

1- احترام حقوق الإنسان: تكريس الإعلان العالمي للأمم المتحدة الخاص بحقوق الانسان ويتضمن الحقوق الاجتماعية مثل: العمل والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، لكن العبرة في تجسيد هذه الحقوق وممارستها بحرية كاملة على أرض الواقع تؤدي إلى المشاركة في صنع القرارات والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو عقائدي أو فكري أو جنسي.²

¹ قاسم ميلود، "الفساد و البيروقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017، ص305-311.

² Tooze Adam, "Democracy and Its Discontents", *The New York Review of Books*, vol. 68, n°. 10, June 2019, p56-57.

2- التعددية السياسية: تتميز المجتمعات الحالية بالتعقيد والتشابك في العلاقات الاجتماعية، في ظل الظروف الصعبة للحياة وتقارب الأفكار وتأثر المجتمعات ببعضها، على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي وعليه أصبح التوجه الوحيد في الرأي داخل المجتمع لا يخدم مصلحة جميع فئاته ولم يعد من الصواب اعتماد تصور أوحده يحمل الصواب .

3- التداول على السلطة: لا وجود لمعنى التعددية بدون وجود مبدأ التداول على السلطة وفق آليات تسيير شؤون المجتمع، تجعل من التيار الذي يحوز الأغلبية قادرا على تنفيذ بموافقة الأغلبية باستمرار السلطة دون تغيير وفي أيدي جهة واحدة يؤدي إلى تفاقم الفساد والتسلط، فالديمقراطية تتطلب توفير آليات التداول السلمي على السلطة.¹

المطلب الثالث: الشفافية

وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها أي فسح المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم وأن تكون متاحة لكافة المؤسسات وجميع الأطراف المعنية، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة بصفة شاملة ومنظمة إضافة إلى حق المواطن في الإعلام والمشاركة في المجالس الشعبية والوطنية والمحلية وهذه الشفافية تسيير عمل المؤسسات وتحسن أدائها وتسهل رقابتها ومتابعتها إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب،² ومن صلاحيات مؤسسات الدولة إصدار قوانين تهتم بجرية المعلومات والحصول على الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

المطلب الرابع: المشاركة

وتعني حق الرجل والمرأة في إبداء الرأي في المجالس المنتجة محليا ووطنيا، وتضمن بذلك لجميع المؤسسات والأفراد المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وهي تضمن بذلك حرية الرأي والتعبير وتحقيق المعايير الأساسية لحقوق الإنسان ويرتبط هذا بمبدأ الشفافية، فمعرفة المعلومات لا تكفي لقياس أداء المؤسسات بل يجب أن تكون هناك آليات تسمح للأفراد بالمشاركة في اتخاذ القرار وتضع مسؤولي المؤسسات تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

¹ طابقي أمال، "الحكم الرشيد في الجزائر"، مجلة حقائق للدراسات الاجتماعية، العدد العاشر، ص 237-239.

² Suzie Robichaud, " Démocratie et gouvernance", Compte Rendu du Séminaire UQAC, Pavillon Principal Local, Québec, 2003 .p65. .

المطلب القانون: حكم القانون

هو سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بمعنى أن الجميع من حكام مسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء غيره بتطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وانسجامها، أكثر من ذلك فهو يعني استقلالية المؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية في إجراء ذلك عند تحقيق العدالة مع ضمان حقوق الإنسان في ذلك.

إن تكريس مبدأ سيادة القانون يترجم من خلال عضوية الجزائر في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومن خلال اعتماد مجموعة من القوانين لتعزيز ترقية حقوق الانسان كخلق الجهاز المؤسساتي المتمثل في المرصد الوطني لحقوق الانسان. كما يتضمن الدستور في حد ذاته جهاز الإعلان عن حقوق الانسان وواجباته.

وفي الأخير، يتكفل المجلس الدستوري بمراقبة دستورية القوانين وقراراته تفرض على جميع السلطات العمومية بما في ذلك السلطات العسكرية والأمنية، كما يتم وضع هذه القرارات تحت المراقبة المزدوجة للسلطة التنفيذية والقضائية.

المطلب السادس: المحاسبة أو المساءلة

أن يكون جميع مسيري المؤسسات من حكام ومنتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام، ومؤسساته حول إدارة هؤلاء للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مساهمهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم لزيادة حماية الأموال العامة من العبث بها والحد من الانتهاكات لتصرف مسيري المؤسسات بطرق غير شرعية حيث تعد المساءلة أهم سبل تحقيق الأداء الجيد للمؤسسات والتحسين من نوعيتها.¹

و تنقسم آليات المساءلة والشفافية إلى نوعين هما:

أولاً-آليات المساءلة الخارجية:

تشير آليات المساءلة الخارجية إلى القنوات الديمقراطية التي تتيح للشعب فرصة مساءلة حكوماته عبر الانتخابات العامة والمحلية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

¹ Transparency International , "Global Corruption", Cambridge university press, 2017,p76.

ثانياً- آليات المسائلة الداخلية:

فتشير آليات المسائلة الداخلية إلى الفصل بين السلطات وإقامة أجهزة رقابية فعالة ومستقلة بحيث تقوم أجهزة الدولة المختلفة بمراقبة بعضها البعض مما يخلق توازناً بين السلطات ويحول دون تمركز السلطة بشكل مفرط في أي منها.

المطلب السابع : عدم الاستقرار السياسي:

أولاً- تعريف عدم الاستقرار السياسي

هو إستخدام العنف لغايات سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب غير الدستورية لحل النزاعات، وعدم قدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب التي تعرض عليه والتي تنشأ عنه. البيئة السياسية الداخلية والخارجية. .

يعتقد البعض أن مفهوم عدم الاستقرار لا يعني اختلال الأمن والنظام وغياب الحوكمة القوية وتقاليد السلطة ، بل يعني (عدم ثقة الفرد في المجتمع فيما يتعلق بالحفاظ على حقوقه ، وحمايته)، الخوف من ممارسة حريته المشروعة في الرأي والفكر في ظل القوانين وفي اكتساب المعرفة واحتراف المهنة التي يهتم بها ويجهلها.

من خلال التعريفات السابقة تعريف (جونسون وستيفنسون) هو الأكثر دقة حيث يرى أن حالة عدم الاستقرار السياسي هي حالة تؤثر على النظام باختيار الإطار المؤسسي وحلول العنف بدلاً من ذلك. الغرض من تغيير الناس أو السياسيين أو اكتساب السلطة من خلال أفعال تتجاوز المسارات المشروعة للتغيير السياسي مثل التعريفات الأكثر شمولاً ووصف حالة عدم الاستقرار السياسي عندما ربطت الانهيار المؤسسي الذي يؤدي إلى الانهيار الكامل لجميع المنشآت. للدولة والمجتمع ويؤدي إلى خرق العقد الأمني وظهور أعمال العنف والشغب والسرقة والقتل ، ثم يشعر الناس بعدم الأمان.¹

يسود بالتالي في تلك الدولة فراغ دستوري وقانوني إن جاز التعبير وبذلك يدخل البلد في وضع سياسي غامض يسوده مفهوم (حرب الكل ضد الكل) وقد تحدث هذه الحالة نتيجة الصراع بين قوى سياسية وحزبية تسعى كل منها إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية العليا، وقد تصبح الدولة بدون مؤسسات سياسية قوية أو حاكم مقبول كما تؤدي الاختلافات الأيديولوجية والانقسامات الطبقية ومحاولة كل منها السيطرة على الأخرى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الثقافة السياسية

¹ Banque Moniale, "Voix et participation des pays en développement et des pays en transition", Comité du Développement, document de base, 2005, p145.

داخل المجتمع، وقد يؤدي هذا الصراع بين الجماعات إلى شرعنة تدخل القوات المسلحة لملء الفراغ على أساس بأن دورها الأساسي هو الدفاع عن المجتمع وأن تدخلها يصبح ضروري لإنهاء الانقسامات داخل البلاد لتأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي وعلى كيان الدولة.¹

ثانيا- مظاهر عدم الاستقرار السياسي:

1- مظاهر ذات أبعاد سياسية:

أ- يتمثل استقرار النخب الحاكمة في عدم حدوث تغييرات سريعة في النخب، واستبدال شاغلي المناصب العليا، وظهور تغيير منظم ومراقب بقواعد دستورية وقانونية. ويشمل الاستقرار على مستوى النخبة أيضًا حقيقة أن بقاءهم على قيد الحياة في السلطة عن طريق الاختيار الشعبي من خلال صناديق الاقتراع من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. هذا العامل يتخلل وجود عامل الرضا. وإلا فإن وجود هذه النخب سيكون على أساس الاستبداد والقمع، ومن الواضح أن بقاء النخبة الحاكمة في السلطة لفترة طويلة هو انعكاس للاستقرار السياسي فقط إذا كان هذا البقاء مصحوبا بعامل رضا ورضاء. الالتزام بالمؤسسات الدستورية والقانونية.

- إستقرار المؤسسات الدستورية والسياسية، التشريعية منها والتنفيذية، للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية. لا يتعلق الأمر هنا بمدة ولايتهم، بل يتعلق باستقرارهم التشريعي وتطورهم المستمر وفق القواعد الدستورية والقانونية.

- إستقرار السلوك السياسي فيما يتعلق بالدستور والقانون، وعدم ممارسة السلوك السياسي المنحرف عن الطبيعة في محتواها الأخلاقي، مثل الانحراف في انتزاع مطالب وحقوق الآخرين بالقوة والإكراه، وإجبارهم على ذلك نبذها، أو الاعتراف بها بوسائل تسبب خسائر من خلال استخدامها، سواء كان عنفها ماديا أو معنويا، وسواء كانت شرعية السلوك السياسي تنبع من البعد العام، وتعبر عن الإرادة العامة، وتتوافق مع الروح. ومبادئ القانون لا بالفطرة و النزوة، كما يجب أن تكون متسقة مع القيم التي تشكل هوية المجتمع.

2- مظاهر ذات أبعاد اجتماعية:

في طليعة مظاهر الاستقرار السياسي ذي البعد الاجتماعي، يكمن مدى تمتع النظام بالوحدة الوطنية القائمة

¹ F.Ludovic, F.Cyrille, A.Hirschman , "Les fondements d'une société démocratique de marché " , L'Économie politique, N°20, 2003, p 89-99.

على علاقات تفاعلية متبادلة بين مختلف مكونات المجتمع على قدم المساواة، وهذا لا يعني بالضرورة إلغاء ما يلي:

أ- مكونات النظام مثل الطائفة والعشيرة والسلالة، بل في ما يمنح العدالة السياسية للفئات المختلفة التي تنحل، الظلم الطبقي للشعب دون التنازل عن حق الانتماء إلى الأنظمة الفرعية للنظام السياسي للدولة بسبب صعوبة أو استحالة ذلك.

ب- التعايش السلمي بين الفئات والشرائح الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع وقبولهم للآخر كواقع سياسي داخل النسيج المجتمعي العام، مما يؤدي إلى أن يكون النظام السياسي ككل متناسبًا مع المجتمع، وخالٍ من التعددية في الوظائف، ولتحقيق هذا الاستقرار السياسي، من الضروري:

- البناء على الإجماع على الأهداف.

- قبول مبدأ عدم المساواة في التقاليد و العادات.

- الحفاظ على قيم منظومة المجتمع.

- لا يعني انتشار مؤسسات المجتمع المدني وتوسعها ومدى حريتها واستقلاليتها من جهة واندماجها مع الجهات الرسمية من جهة أخرى أن إنشاء منظمات المجتمع المدني في حالة مواجهة مع السلطات، وإلا فإنها تصبح عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي، خاصة عندما تكون هذه المنظمات في حالة تكافؤ مع السلطات، فالسلطات مثل الأحزاب السياسية في درجة القوة الملزمة.¹

ب- توسيع قاعدة المشاركة السياسية ومشاركة جميع الفئات والشرائح الاجتماعية في العلوم السياسية، وتمثيلها السياسي بشكل متوازن، معبراً عن الوزن الحقيقي لكل مجموعة في المؤسسات السياسية والعامّة، بحيث تتفاعل مع القرارات المتعلقة بالمؤسسات. والأنشطة العامة بارتياح و قناعة.

3- مظاهر ذات أبعاد اقتصادية:

أ- التوزيع العادل للثروة والموارد والخدمات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتجنب الفجوة بين الموارد والاستخدامات التي غالباً ما تمثل معضلة اقتصادية وسياسية تؤدي إلى الصراع.

¹ Pinson Gilles, "La gouvernance des villes françaises. Du schéma centre-périphérie aux régimes urbains", Pôle Sud, n° 32, 2010, p 73-92.

ب- إرتفاع معدل دخل الفرد وانخفاض درجة عدم المساواة في توزيع الدخل على مستوى الأفراد وعلى مستوى طبقات وفئات المجتمع، حيث يوفر إشباع الحاجات والرغبات الأساسية عامل الرضا الداعم للسياسات.

وبالتالي، تميل المجتمعات الغنية إلى أن تكون أكثر استقرارًا من الناحية السياسية من المجتمعات الفقيرة التي لا تستطيع فيها الموارد تلبية الاحتياجات، خاصة إذا كانت ندرة الموارد مصحوبة باختلال في توزيع الثروة والموارد يؤدي ذلك إلى حالة من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، وحتى في المجتمعات الغنية، فإن المساواة في توزيع الثروة مطلوبة حتى لو كانت تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث أن عدم التوازن في التوزيع يثير العوامل التي تسبب الصراع ومحو الرضا.

ج- المساواة في المشاركة الاقتصادية: تشمل المساواة في المشاركة الاقتصادية المساواة القانونية في مجال الاستثمار والوصول إلى السلع والخدمات، وكذلك المساواة في الغرامات وتحصيل الضرائب. كما تشمل المساواة في دفع التعليم والتوعية الثقافية وامتلاك وسائل الاتصال ووسائل التعليم وتوسيع قاعدة النشاط التجاري والثقافي، كما تشمل النسبة الثابتة بين التنمية الحضرية والريفية ونسبة السكان.

فالعوامل تختلف من المجتمع إلى المجتمع، ويمكن تطبيقها على فرضية مجتمع متعدد اجتماعيًا، يتوسع جغرافيًا ومكتظ بالسكان، لأن المجتمعات التي تفتقر تمامًا إلى التعددية الاجتماعية غالبًا ما تكون مستقرة، حتى لو كانت تعاني من عجز اقتصادي، والبلدان صغيرة، على الرغم من هناك تعددية اجتماعية فيهم في ظل الوفرة الاقتصادية، فهم غالبًا ما يكونون أيضًا مجتمعات مستقرة.¹

يمكن إضافة حالة ثالثة إلى البلدان التي يسود فيها التنوع العرقي والديني والتفاوت في الدخل وعدم المساواة في الحقوق والواجبات بين السكان، في البلدان التي يكون معظم السكان فيها من غير المواطنين، بغض النظر عن مدة الإقامة في هذه البلدان، والتي يمكن أن تصل نصف قرن مثل دول الخليج العربي، حيث تصل نسبة غير المواطنين إلى المواطنين في بعض الدول 90٪، لكنها توصف بالاستقرار السياسي، في ظل التنوع وعدم المساواة بين مواطنيها.

¹ P. Hamel, B.Jouve, "Un modèle québécois, Gouvernance et participation dans la gestion publique", Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 2006, P142.

بل ستكون عديمة الجدوى نظراً لاختلال التوازن الكبير في التركيبة السكانية، وبالتالي فإن الحق في التظاهر، على سبيل المثال بنسبة 10٪ من السكان، أو الإضراب عديم الفائدة لأن غالبية السكان من غير المواطنين لا يفعلون ذلك. غير مهتم بالموضوع ، وبالتالي فإن جهود المواطنين تذهب سدى.

كما أن حقوق غير المواطنين يمكن أن تكون عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار السياسي في المستقبل إذا أثرت على أنها قضية حقوق إنسان في ظل التغيرات التي قد تطرأ على التوازنات الدولية التي تعني بها هذه الدول. نؤيد حالياً غض الطرف وعدم إثارة هذه القضايا، خاصة وأن معظم الشرائح الاجتماعية من الديموغرافية غير الوطنية تأتي من دول ناشئة مثل الهند وشرق آسيا.

ثالثاً- مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

إن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي تتمثل في وجود صراع سياسي على السلطة بين طرفا العملية السياسية (السلطة والمعارضة)، لأن الأول يسعى للبقاء والحفاظ على وجوده في السلطة لأطول فترة ممكنة، بينما يسعى الثاني إلى إزاحة واستبدال السلطة، مما يعني أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هي وجود صراع بين السلطة والمعارضة، يتم من خلاله استخدام العنف، على المستويين الرسمي (العنف الرسمي) وغير الرسمي (العنف الشعبي).¹

1- العنف الرسمي:

هذا النوع من العنف تمارسه السلطة الحاكمة القائمة من خلال أجهزة ومؤسسات الدولة (مثل الجيش - الشرطة - المخابرات - وقوانين الطوارئ ... إلخ) ، والتي يسميها البعض وسائل الإكراه، والتي من خلالها يمارس العنف الرسمي من أجل ضمان استدامة النظام، والحفاظ على الوضع الراهن ، وتقليص حجم المعارضة والقوى المعارضة للنظام ، وهذا الحق في استخدام العنف من قبل السلطات الرسمية للدولة ، كما يشير البعض لمفهوم القوة، الذي يشير في الفكر الأنجلو أمريكي إلى شكل من أشكال القوة المرتبطة بالوضع الشرعي (السلطة الرسمية)، بينما في الفكر الأنجلو أمريكي الماركسي هو الأداة التي تستخدم بها الطبقة المسيطرة لغزو الطبقات الأخرى.

أما مفهوم السلطة عند ابن خلدون الذي يعرفه بالخلافة وهي (جلب كل واحد إلى شرط مراعاة مصالحه الخارقة والدينيوية) وابن خلدون يربط بين السلطة والعصبية لأنه لا بد من إقامة السلطة ويمكن التدرج

¹ Bonnie Campbell, "gouvernance , un concept apolitique ?", Séminaire d'été du Haut Conseil de la Coopération Internationale, Dourdan, France, 2000, p3-11.

بفرض دعوة جديدة أو الدفاع عن جماعة أو تعزيز نفوذ الدين ، وفاعلية العصبية تعكسها إذ تقترب من مركز الجماعة والرئاسة، ومعه لا يكون إلا بالقوة، ومن ثم لا بد من الحصول على السلطة والاحتفاظ بها، وهنا يرى ابن خلدون أن القوة (العنف الرسمي) يجب أن تستخدم لحماية الخلافة أو النظام السياسي، كما يرى ابن خلدون أن النظام السياسي ينهار باختيار العصبية التي تستمد قوتها وبقائها من الاستخدام المفرط للقوة والقمع، أي من العنف الرسمي.

بما أن العنف الرسمي هو مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، فقد اتفقت العديد من الدراسات على أن مؤشرات العنف الرسمي تتمثل في ممارسة النظام السياسي فيما يتعلق بالعناصر التالية: الاعتقالات، والسجن مع الأشغال الشاقة، واستخدام القوة لتفريق الاحتجاجات والاعتصام- إدانان الإعدام ذات البعد السياسي، استخدام القوة لتفريق الاحتجاجات وأعمال الشعب، استخدام وحدات الجيش، إعلان حالة الطوارئ، انتهاك القواعد والأحكام الدستورية والقانونية.

2- العنف الشعبي:

تشمل العديد من المظاهرات: المظاهرات، أعمال الشعب، التمردات، أعمال الشعب، الاغتيالات السياسية أو محاولات الاغتيال، الانقلابات أو محاولة الانقلاب، حرب العصابات.

هذه المؤشرات هي مؤشرات مهمة لقياس حالة الاستقرار؛ إلا أنه تغاضى عن بعض المؤشرات مثل الاعتصامات من الجانب الرسمي، وسحب الجنسية، ومصادرة الرأي، وإغلاق وسائل الإعلام، وملاحقة الإعلاميين. كما أهمل الصراعات الاجتماعية التي لا تكون السلطة طرفاً فيها. أهمل الأبعاد الخارجية المرتبطة بالصراعات والحروب الخارجية سواء أكانت من صنع النظام السياسي لتصدير أزماته أو فرضت عليه الحرب.

كل هذه المؤشرات تؤدي إلى نتيجتين رئيسيتين تعتبران المؤشرات الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي؛ هذه هي التغييرات الوزارية المتعاقبة والسريعة الناتجة عن الأزمات السياسية، والمؤشر الثاني انهيار النظام السياسي برمته بسبب الانقلابات العسكرية.¹

¹ Mashali Behzad, "Analyse de la corrélation entre grande corruption perçue et petite corruption dans les pays en développement", étude de cas sur l'Iran, Revue Internationale des Sciences Administratives, Vol 78, 4/2012, p 827-840.

خاتمة الفصل:

كان هدفنا في هذا الفصل هو إظهار بعض العلاقات النظرية بين المؤسسات والنمو الاقتصادي ودورها في التنمية، وقد أشرنا أولاً أنه في إطار تحليل ديناميكيات النفقات العامة والنمو، لأن النظريات التقليدية كانت تركز على العوامل الأساسية للإنتاج.

ومع التطورات الأخيرة في نظريات النمو الداخلي ونظريات نمو الانفاق، ظهر بعض الاهتمام بالعوامل المؤسساتية ولاسيما مع الاعتراف بدور الدولة.

ثم أشرنا إلى دور الحكم الراشد في النمو والتنمية الاقتصادية و حوكمة النفقات من خلال توضيح مختلف الحجج النظرية، وفي المقابل، حللنا فرضية الإشارة إلى الحكم الراشد كضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي الأخير، قدمنا باختصار أهم المؤشرات والعوامل التي تقيس جودة المؤسسات والحكم مستخلصين أهم الانتقادات الموجهة إليهم.

وبعدما تطرقنا إلى كل ما يتعلق بالنفقات العامة والنمو من الجانب المؤسساتي، سنتطرق في الفصل الموالي إلى العلاقة بين هذه المؤسسات والنفقات والنمو الإقتصادي في الجزائر بالتركيز على أهم العوامل المؤسساتية و الإصلاحات المؤسساتية و مدى نجاعتها في إرساء مبادئ الحكم الراشد.

الفصل الثالث:

التحليل المؤسسي للنفقات
العمومية والنمو الاقتصادي في
الجزائر

تمهيد:

إن دراسة موضوع النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر يتطلب التحليل من كافة الجوانب، فمعظم الدراسات حول الجزائر تحلل النفقات والنمو من الجانب الكمي للاقتصاد، أي تحليل تطور المؤشرات والمقاييس المتعلقة بهما، لكن في الحقيقة النمو الاقتصادي يرتبط بأبعاد مختلفة، وأن أي إدارة اقتصادية هي متعلقة بالمبادئ النظرية وبأهدافها وأدواتها، بحيث لا يجب أن ننكر الدور المؤسسي في تحديد هذه اللعبة.

فالجزائر وكغيرها من البلدان خاصة المستقلة حديثا، لعبت العوامل المؤسسية دور مهم في توجيه سياسة الانفاق العام بما هذا التوجه كان له آثار جانبية على النمو الاقتصادي، وهذا ما سوف نحلله في هذا الفصل من بحثنا، حيث سنركز على دور العوامل المؤسسية في التأثير على النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

وبشكل أكثر تحديد، سنبين أبرز المؤشرات المؤسسية التي لها علاقة بحكامه البلد مع الإشارة الى مختلف مراحل الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة. و كل ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام و المؤشرات المؤسسية في الجزائر

المبحث الثاني: الأداء المؤسسي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: الإصلاحات المؤسسية و الاقتصادية في الجزائر

المبحث الرابع: جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الرشيد

المبحث الخامس : علاقة عناصر الحكم الرشيد بالنمو في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام والمؤشرات المؤسسية في الجزائر

المطلب الأول: مؤشر تزايد الإنفاق في الجزائر

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة إنفاقية توسعية لتنفيذ البرامج التنموية كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة والتي رافقها عجز في بعض الأحيان لاستكمالها، حيث ترتبط معدلات الإنفاق العام ارتباط وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (2000-2019) من خلال التوسع في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية¹. و الجدول التالي يبين معطيات حول برامج التنمية خلال الفترة 2000-2019 .

الجدول رقم (01): معطيات حول برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

المبلغ (مليار دينار)	المبلغ (مليار دولار)	
525	07	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
4202.6	55	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009
21204	285	البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014
5973.8	80.1	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2019

من خلال الجدول يتبين مدى ارتكاز الاقتصاد الوطني في قيامه بالإصلاحات على الدعم الحكومي والذي خصصت له مبالغ ضخمة من مختلف البرامج، وهو ما يعكس الوضعية لتطور الإيرادات العامة.²

المطلب الثاني: تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر (1990-2020):

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين يرتبط كل منهما بميزانية محددة هما النفقات الجارية أو نفقات التسيير وترتبط بميزانية التسيير، والنفقات الاستثمارية ويطلق عليها نفقات التجهيز وترتبط بميزانية التجهيز.

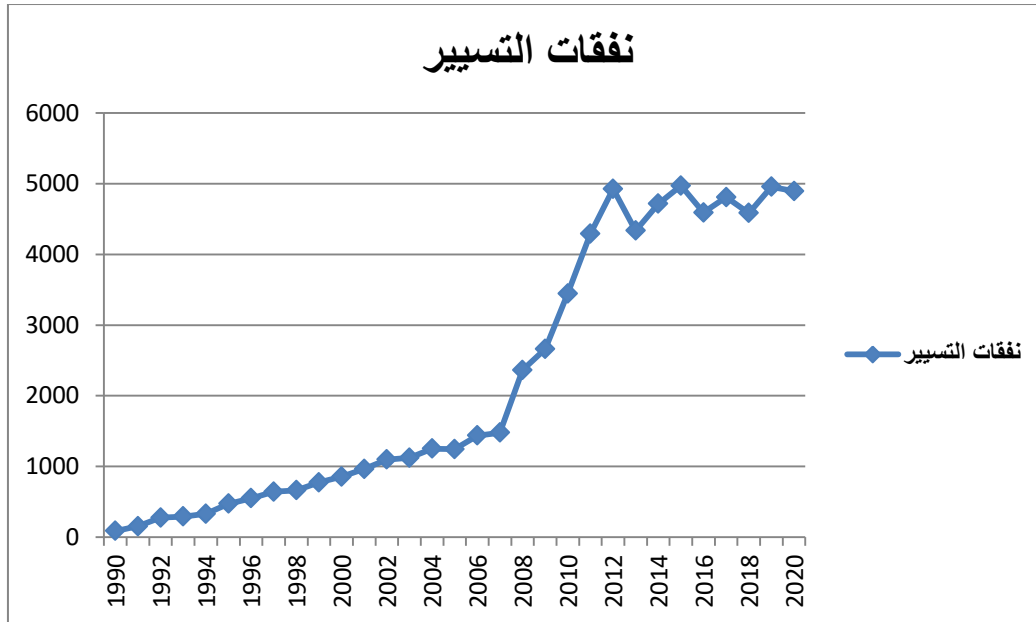
¹ د. هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جامعة بني سويف، مصر، جانفي 2020، ص 01.

² روشو عبد القادر، راتول محمد، "أثر الإنفاق العمومي على الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2017"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، ص 102-111.

أولا - نفقات التسيير:

تمثل نفقات التسيير في الجزائر تلك النفقات المخصصة من أجل ممارسة النشاط العادي والطبيعي لأجهزة الدولة وإداراتها، وتمثل نفقات التسيير الجزء الأكبر من النفقات العامة في الجزائر والتي بلغ متوسطها 63% خلال فترة هذه الدراسة (أنظر الملحق)، وهذا ما يدل على توسع مجال الخدمة العمومية في الجزائر، كما أن نفقات التسيير عرفت تضاعف كبير وصل إلى أكثر من 51 ضعف سنة 2020 مقارنة بسنة 1990. حيث انتقلت من 96.9 مليار دينار إلى 4954.4 مليار دينار، كما يظهر في الشكل التالي:¹

الشكل رقم (03): تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات المديرية العامة للميزانية

من خلال الشكل رقم 03 وتبعاً للمراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري، سوف نحلل تطور النفقات العامة من خلال الفترات التالية:

1- الفترة من (1990 إلى 1999):

تزايدت نفقات التسيير من 96.9 مليار دينار سنة 1990 إلى 774.7 مليار دينار سنة 1999، أي بنسبة زيادة خلال الفترة ب 699 %، وسجلت سنة 1999 أكبر نسبة زيادة سنوية خلال هذه الفترة، حيث تزامن ذلك مع ارتفاع إيرادات الميزانية العامة بحوالي 70% (من 160.2 مليار دينار إلى 272.4 مليار دينار).

¹ ONS, "Rétrospective des Comptes Economiques de 1990 à 2018", Collections Statistiques N° 197, Série Statistiques Economiques N° 85, 2019,p 254.

دينار)، كما أن ارتفاع مستوى التضخم إلى 25.8% يعد عامل أساسي في ذلك (زيادة ظاهرية) ، واستمرت نفقات التسيير في الزيادة من سنة إلى أخرى بنسب متفاوتة بلغت في المتوسط 25%، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة نفقات التسيير خلال هذه الفترة ما يلي:

- إستحداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من سنة 1992.
- زيادة الأعباء الاجتماعية الخاصة بالتكفل بالعمال المسرحين من المؤسسات العمومية التي أغلقت.
- الإنفاق على تطهير المؤسسات الاقتصادية وإعادة الهيكلة.
- إستحداث بعض الإدارات العمومية والمؤسسات السياسية مثل مجلس الأمة سنة 1996 ومندوبيات الحرس البلدي وغيرها.
- النفقات الاستثنائية لمواجهة الوضع الأمني خلال تلك الفترة مثل إعادة التجنيد والتكفل بالضحايا و عائلاتهم.¹

2- الفترة من (2000 إلى 2014):

تميزت هذه الفترة بتحسّن مداخيل الجزائر الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط ، حيث وصل متوسط سعر برميل صحاري بلاند الجزائري إلى أكثر من 67 دولار للبرميل ، في حين بلغ متوسط 19 دولار فقط خلال الفترة 1990-1999، وهو ما ساهم في زيادة نفقات التسيير خلال هذه الفترة بشكل أكبر حيث انتقلت من 856.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4494.3 مليار دينار سنة 2014، وتميزت هذه الفترة بزيادة كتلة الأجور بعد مراجعة القانون العام للوظيفة العمومية في 2006 و مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور في سنة 2007 وتطبيقها في سنة 2008 وهو ما أدى بزيادة نفقات التسيير ب 32% سنة 2008، ثم مراجعة بعض القوانين الأساسية لبعض الأسلاك الخاصة بين سنتي 2010 و 2011 التي نتج عنها ارتفاع نفقات التسيير ب 46% سنة 2011، واستمرار دفع مخلفات هذه العملية إلى غاية 2012 التي بلغت فيها نفقات التسيير 4782.6 مليار دينار، لتستقر عند 4494.3 مليار دينار سنة 2014 بعد ما انخفضت إلى 4131.5 مليار دينار سنة 2013.²

¹ Idrissa Diagne, "Dépenses publiques : Besoin de rationalisation", Echo de l'économie, N°110, Avril 2013, p 04-09.

² E. Salah, Y. Mohammed, "Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi", l'investissement et la croissance économique , politique budgétaire, , Ecole Doctorale université Sétif 1, mars 2013, p54.

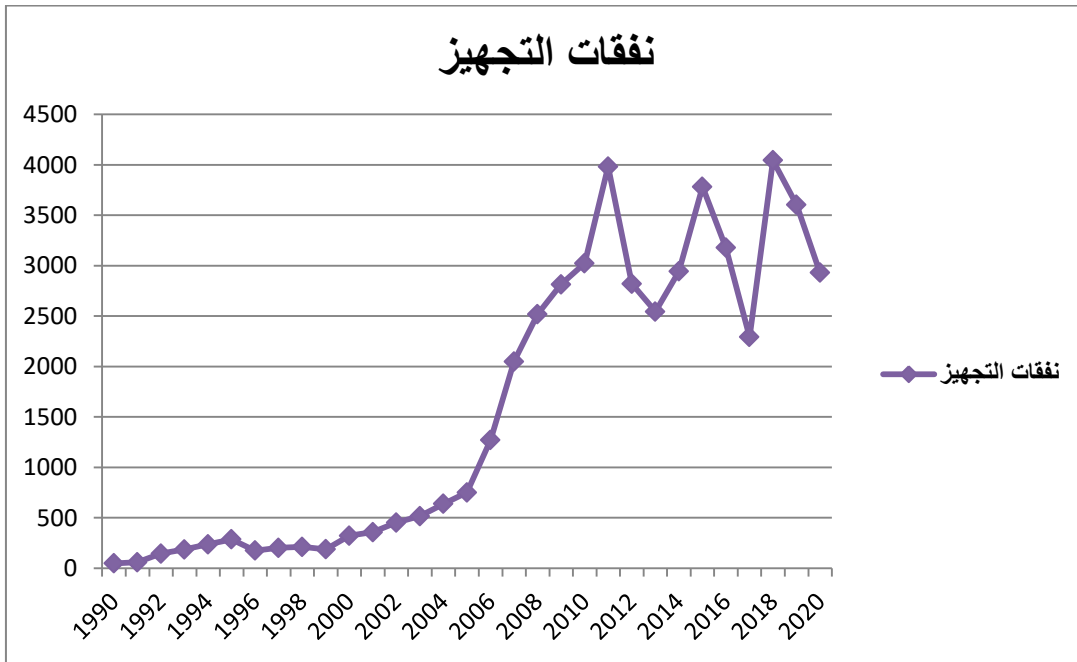
3- الفترة من (2015 إلى 2020):

على عكس الفترة السابقة فإن هذه الفترة تميزت بتراجع مداخيل الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، وهو ما جعل الجزائر تتخذ جملة من الإجراءات التي تقيد زيادة النفقات العامة في مقدمتها عملية ترشيد النفقات و تجميد عمليات التوظيف، وهذا ما سمح باستقرار مستوى نفقات التسيير من سنة 2015 إلى سنة 2018 في حدود 4500 و 4600 مليار دينار، إلا أنها ارتفعت إلى 4954.4 مليار دينار سنة 2019 ، إلى أنه وبالنظر للحالة الوبائية الناتجة عن فيروس كورونا نتوقع أن ترتفع نفقات التسيير خلال سنة 2020 أكثر من ما هو مقرر، خاصة ميزانية تسيير قطاع الصحة، وكذلك ارتفاع التحويلات الاجتماعية لدعم العائلة المعوزة وبعض النشاطات والحرف التي تضررت من الحجر الصحي، أي أننا نكون عند التفسير الذي أعطاه بيكوك و إيزمان لارتفاع النفقات العامة.

ثانيا- نفقات التجهيز:

نفقات الاستثمار أو نفقات التجهيز، هي نفقات الهدف منها زيادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة حجم الاستثمارات داخل البلد، وترد في الملحق (ج) من قانون المالية بالنسبة للجزائر، وقد عرفت تزايد معتبر خلال فترة هذه الدراسة كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (04) : تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات المديرية العامة للميزانية

1- الفترة من (1990 إلى 1999):

تضمنت هذه الفترة إبرام برامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، حيث تخصص الأولى جانب الطلب والذي كان مرتفع في هذه الفترة، والثانية جانب العرض، وعرفت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة معدل تزايد سنوي بلغ 16%، وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل تزايد نفقات التسيير الذي وصل إلى 25%، رغم أن من بين بنود الاتفاق هو تخفيض حجم النفقات العامة خاصة نفقات التسيير من أجل كبح الطلب المرتفع، كما أن نفقات التجهيز بلغت 25% من حجم النفقات العامة خلال هذه الفترة، وسجلت أقل قيمة لها سنة 1990 بواقع 45.6 مليار دينار لتستمر في الزيادة إلى أن وصلت إلى 211.9 مليار دينار سنة 1998 كأكبر قيمة لها خلال هذه الفترة، ثم تنخفض سنة 1999 بـ 12% وتستقر عند 187 مليار دينار. وبالتالي فإن نفقات التجهيز خلال هذه الفترة عرفت ظاهرة الازدياد إلى أنها كانت أقل مقارنة مع نفقات التسيير لنفس الفترة، ويرجع ذلك إلى محدودية الموارد المالية في هذه الفترة إلى جانب ضعف القطاع الخاص في تولي عملية إنجاز المشاريع العمومية (مقارنة بالوقت الحالي)، إضافة إلى الصعوبات التي عانت منها المؤسسات العمومية وتدهور الوضع الأمني.¹

2- الفترة من (2000 إلى 2014):

عرفت هذه المرحلة تحسن مداخيل الجزائر على ضوء ارتفاع أسعار المحروقات، فتم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001، حيث تم تنفيذ ثلاثة برامج اقتصادية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي للدعم النمو 2005-2009 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، إضافة لبرامج خاصة بالجنوب والهضاب العليا، وتندرج هذه البرامج ضمن حسابات التخصيص الخاص التي تعد استثناء المبدأ وحدة الميزانية العامة.

عرفت نفقات التجهيز في هذه الفترة ارتفاع ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ متوسط ارتفاعها السنوي أكثر من 1331 مليار دينار؛ أي بنسبة 21% سنويا، إذ بلغت 321.9 مليار دينار سنة 2000 ثم بدأت في الزيادة حتى وصلت إلى 640.7 مليار دينار مع مائة برنامج دعم الإنعاش سنة 2004، و806.9 مليار دينار عند بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو واستقرت عند مبلغ 1946.3 مليار دينار عند نهايته، ومع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي انخفضت بـ 138.4 مليار دينار ولكنها عاودت الارتفاع إلى

¹ علي خليل سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، 2000، ص 89.

أن وصلت لمبلغ 2275.5 مليار دينار سنة 2012 ثم انخفضت سنة 2013 بـ 17%، وفي سنة 2014 إرتفعت إلى 2501.4 مليار دينار كأكبر قيمة خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي.¹

3- الفترة من (2015 إلى 2020):

في هذه الفترة تم إطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر أن يستمر من 2015 إلى 2019، لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الجزائر على إثر انخفاض أسعار البترول، وانخفاض مستوى الاحتياطي النقدي إلى أقل من 100 مليار دولار إضافة إلى انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد والذي سجل رصيد صفري في سنة 2017، فقد اقتصر تنفيذه فقط على سنة 2015 التي بلغت فيها نفقات التجهيز 3039.3 مليار دينار وسنة 2016 التي انخفضت فيها نفقات التجهيز إلى 2711.9 مليار دينار، وواصلت الانخفاض في سنة 2017 إلى 2605.4 مليار دينار، ثم ارتفعت في سنتي 2018 و2019 وسجلت أكبر قيمة لها بـ 3602.8 مليار دينار سنة 2020، وبالتالي فان نفقات التجهيز خلال هذه الفترة عرفت تذبذبا كما يظهر في الشكل رقم (04) السابق، وأن متوسط نسبة الزيادة السنوية كان ضعيفا (4%) مقارنة بالفترة 2000-2014 (21%)، لكن من حيث متوسط النفقات السنوي كانت هذه الفترة أكبر، حيث بلغ 3007.48 مليار دينار في حين في الفترة السابقة كان 1331 مليار دينار.²

المطلب الثالث : دراسة تحليلية للعوامل المؤسسية في الجزائر

لاشك في أن الاقتصاد المؤسسي له أهمية كبيرة في مختلف القطاعات، فلا تتقدم دولة لديها نقص في الإجراءات المؤسسية، وبالنظر إلى الجزائر، نرى بوضوح غياب الاقتصاد المؤسسي من القطاعات المختلفة والذي أدى بدوره إلى الكثير من الفساد والمشاكل وجلب الكثير من العواقب في القطاعات المختلفة مثل مجال التوظيف، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومجالي التنمية المحلية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التي عندما تتحد مشاكلها مع بعضها البعض تنتج لنا خلافا ضخما يؤثر بالتأكيد سلبا على تقدم أي دولة، خصوصا وإن كانت دولة نامية كالجزائر ما تزال في طريقها إلى النمو.

بحيث طرح الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر كتحدٍ من تحديات التنمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وتعتبر الحوكمة المجال الخصب الذي يساهم في تحقيق توجه الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد

¹ A.Omar, "L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014", thèse doctorat en sciences économique, Faculté des sciences économiques, gestion, et sciences commerciales, Tlemcen : Université Abou Bekr Belkaid, p 155.

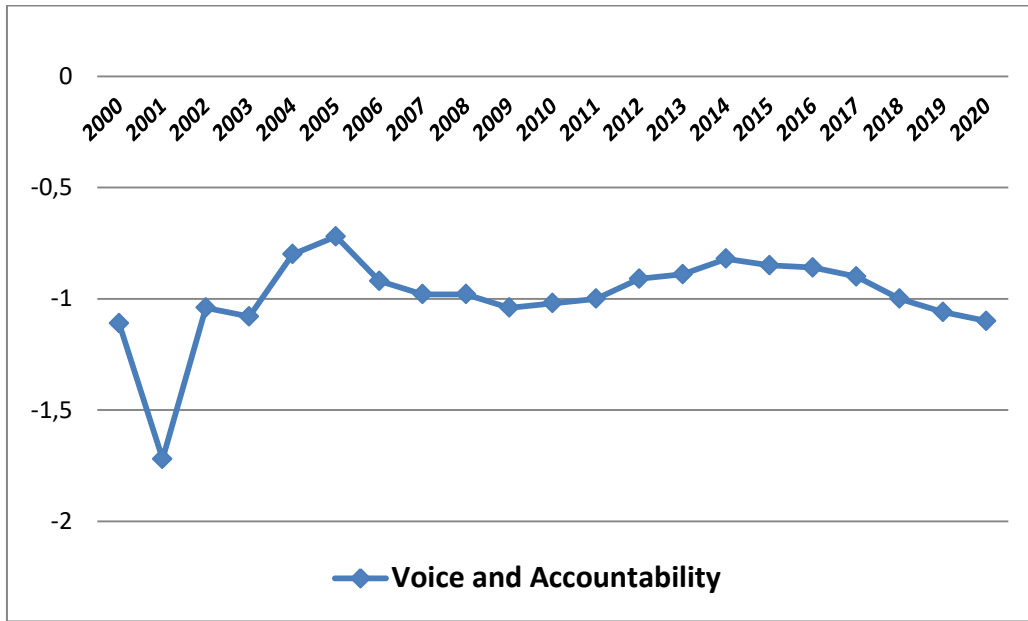
² وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، "ظاهرة تزايد النفقات العامة و واقعها في الجزائر"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020، ص 120.

المؤسسي الجديد، ومنه نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة، مؤشر الإسراف في الإنفاق العام ومؤشر الميزانية المفتوحة؟

أولاً- مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة في الجزائر:

يركز هذا المؤشر على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام، حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الانتخابات، ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا المفهوم لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغياهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان.¹

الشكل (05): تطور مؤشر التعبير عن الرأي و المساءلة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

بلغ المؤشر قيمة (-1.10) سنة 2020 مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة ، وهذا ما نلاحظه في وسط الرأي العام لدى المواطنين، وبالمقارنة بسنة 2000 فقد بلغ هذا المؤشر (- 1.80) ، أي هذا الأخير كسب 0.70 نقطة خلال هذه الفترة.

¹ تقرير منظمة الشفافية الدولية، أنظر الموقع: www.aawsat.com ، تم الاطلاع عليه يوم 21-01-2017.

كما نلاحظ من خلال الأرقام الموضحة في الشكل بأن المؤشر قيمته سالبة خلال فترة الدراسة (2000-2020) هذا ما يعكس الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، و هو ما يدل على أن حرية التعبير والإعلام والمشاركة السياسية بالإضافة إلى حرية تكوين الجمعيات في الجزائر تبقى دون المستوى ومحدودة جداً، ولعل من أهم الأسباب وراء هذا هو ناتج عن التضييق عن الحريات والنشاطات لتكوين الأحزاب والسياسات، وكذا عدم حرية الصحافة والإعلام.

ثانياً- مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر:

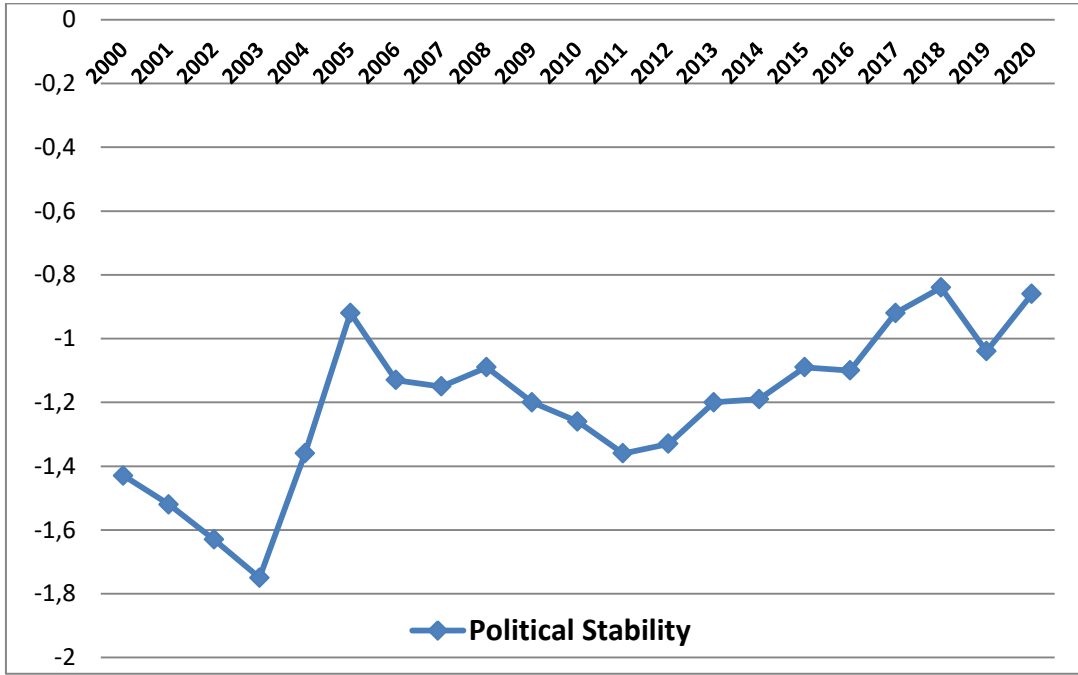
ينطوي الاستقرار السياسي وانعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، بالمقابل فإن عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم وبتزايد العنف وتناقص الشرعية، فالعنف هو الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الاستقرار السياسي فهو مجموعة الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ويتخذ عدة أشكال منها غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من حقوقها السياسية.¹

كما يهدف مفهوم مؤشر الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات.²

¹ K. D. Kraay, A. Mastruzzi, "The Worldwide Governance Indicators", World Bank Policy Research, Working Paper N^o: 5430, Washington, 2010, P4.

² شقبتب عدلي، "الحكومة الجيدة والنمو الاقتصادي"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 06، 2016، ص50.

الشكل (06): تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

بلغ هذا المؤشر قيمة (-0.86) سنة 2020 ، هذا يعني وجود نوع من الاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية وبقاء التهديد الإرهابي متواصل، وقد عرف هذا المؤشر تحسنا بعد العشرية السوداء بعدما مرت البلاد بأزمات سياسية حادة وفرض مزيد من الحكم الديمقراطي.

من خلال الشكل يتضح بأن هذا المؤشر لم يعرف تحسنا حتى سنة 2006 ، حيث وصل المؤشر إلى قيمة (-1.13) وهو مؤشر ضعيف لا يدل على تحسن الأوضاع في المجالات المتصلة بتنظيم المؤسسات وممارسة مهامها، ويعود السبب إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية، وهو ما جعل نسبة الامتناع عن التصويت تتجاوز % 60 في تشريعات 2007 إلى غاية 2011 ، رغم حالة الانفتاح التي تحاول من خلالها الهيئة التنفيذية تقديم انطباع حول نزاهة الاستحقاقات.¹

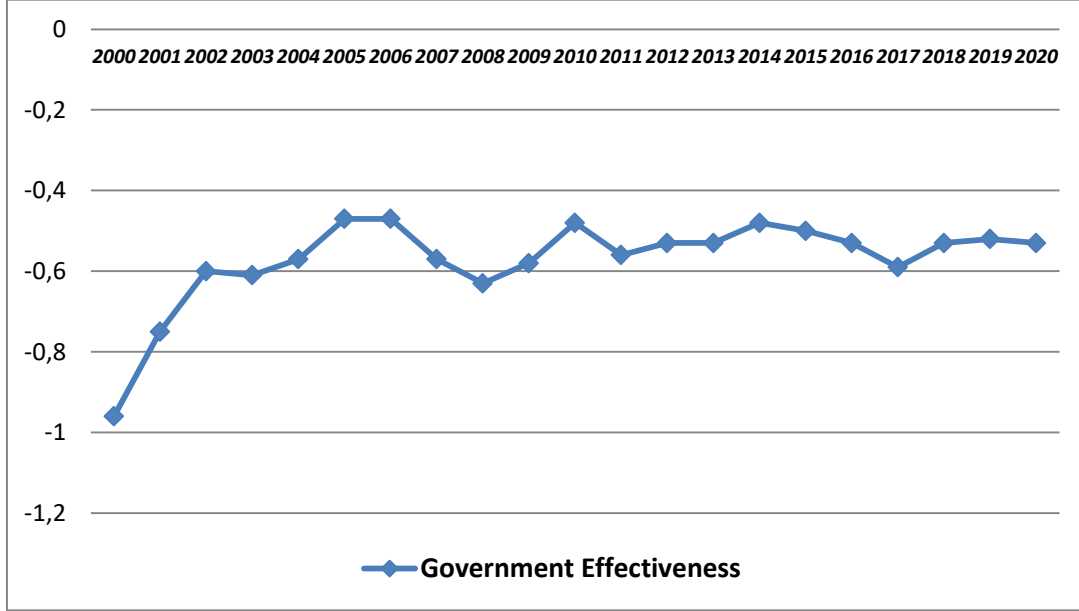
ثالثا- مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر:

مؤشر فعالية الحكومة يقيس الإدراك الحسي للمفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة كما أنه يبين مصداقية الحكومة والتزامها

¹ V.Simoulin, "La gouvernance et l'action publique : le succès d'une forme simmelienne ", revus Droit et société, vol 54, 2003, P 307-328.

بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال نوعيتها وطريقة تنفيذها على ارض الواقع وكذا السهولة في ممارسة الاجراءات المتعلقة بجرية الاستثمار وحقوق الملكية.¹

الشكل 07: تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

يتضح من خلال الشكل أن هناك مجهودات تبدل من أجل الرفع من هذا المؤشر وهو ما تبينه سنوات 2000 الى غاية 2020، حيث ارتفع المؤشر في المتوسط بقيمة (0.49) وهو ما يعبر عن حالة مستقرة، إلا أن النتائج المحققة بالمقارنة مع حجم الانفاق العام بدء من برنامج دعم النمو 2005-2009 وبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تعد ضعيفة، إذ قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 05 و 10 أضعافها، هو ما حمل الحكومة أعباء كثيرة نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب وسيادة العلاقات الشخصية و غياب الكفاءة وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة.

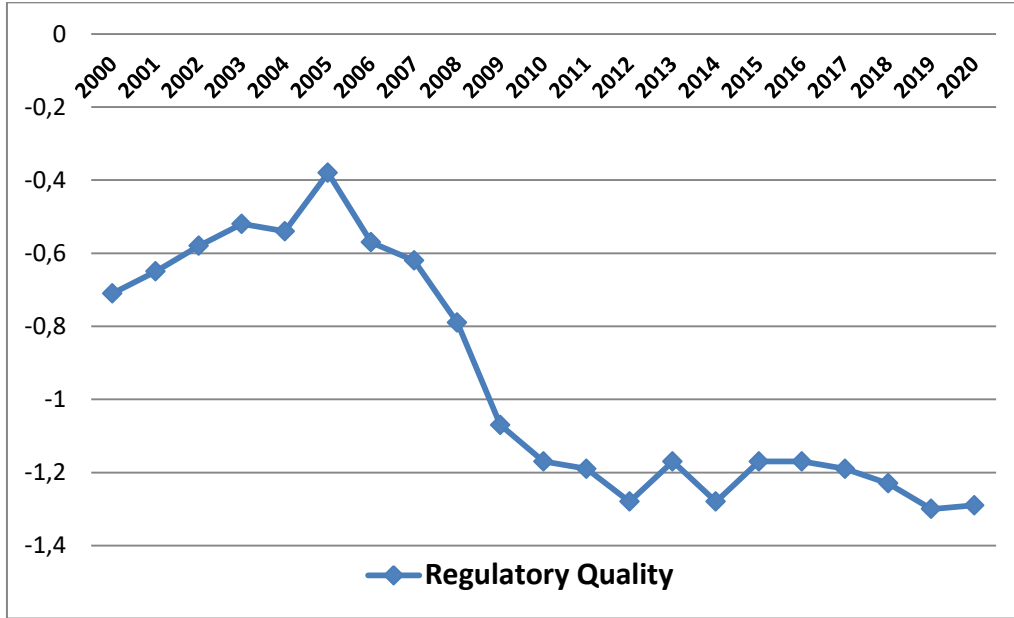
رابعاً- مؤشر نوعية التنظيم والاجراءات في الجزائر:

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص وتمت جميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية لمدى حدوث

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق ، بوزيد السايح، "فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017، ص50.

سياسات غير ودية حيال السوق: كالتحكم في الأسعار، الرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.¹

الشكل (08): تطور مؤشر التنظيم و الاجراءات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

يتضح من خلال الشكل أن الاجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية وتنظيم السوق الجزائرية يبقى ضعيفا خاصة خلال الفترة من 2000 إلى 2020، حيث حقق المؤشر درجات في مستويات دنيا بمعدل يقدر بـ (-0.58) ، علما أن هذه النتائج تؤكدتها تقارير مناخ الاعمال في الجزائر كالإجراءات المتصلة بإنشاء المشروع وكذا التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة العمال و الخوصصة، والنقص الفادح في الحصول على المعلومات، وهي الضبابية التي مكنت الفساد من السيطرة على عملية التنظيم والاجراءات المتصلة بها بالشكل الذي يسمح بعدم استقرار منظومة القوانين.

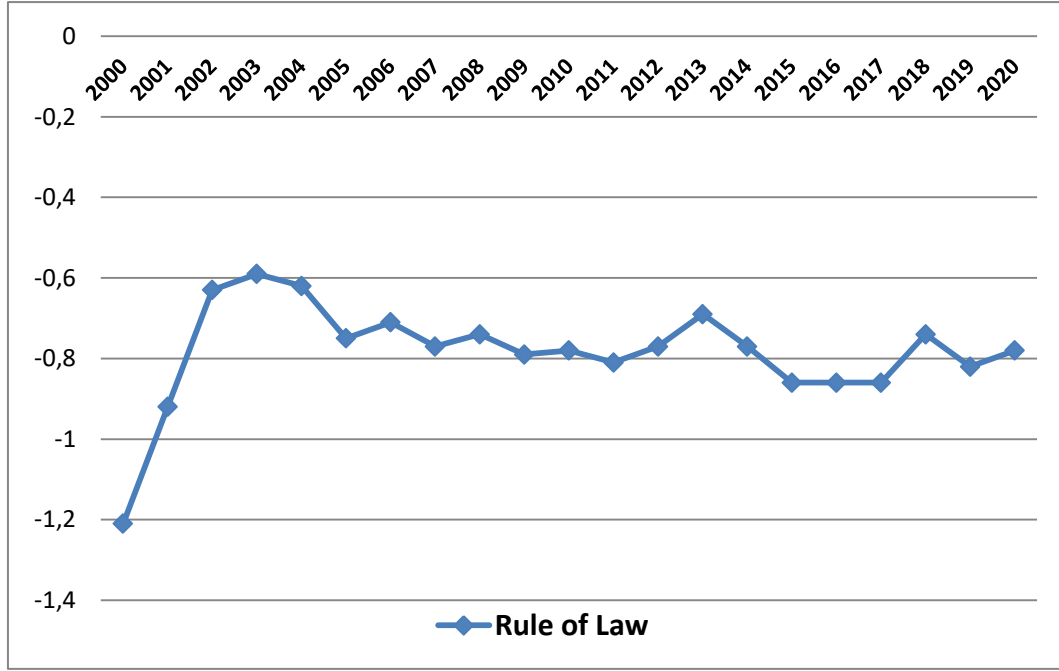
خامسا- مؤشر سيادة و حكم القانون:

يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص التقيد بالقواعد القانونية في المجتمع.

¹ بن عزوز مجّد، "الفساد الإداري والاقتصادي - حالة الجزائر -"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 205-207.

بحيث سعت الحكومة الجزائرية إلى الإصلاح السياسي والإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض؛ لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون واحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يسهم في تكريس دولة القانون.¹

الشكل 09: تطور مؤشر سيادة و حكم القانون في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

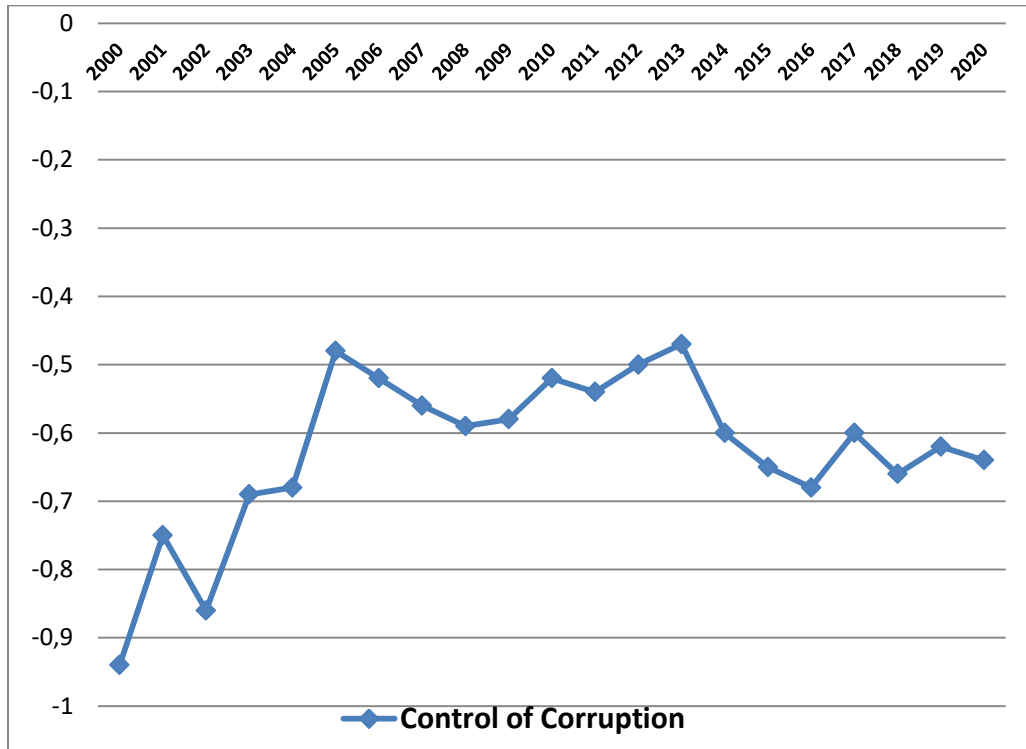
نلاحظ من خلال الشكل ان هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين المتوسط و الضعيف خلال فترة الدراسة حيث أنه كسب (0.60) نقطة خلال الفترة ما بين 2000 و 2004 ما يعبر عن سيادة جزئية للقانون . ثم عرف نوع من الاستقرار الى غاية سنة 2020 حيث أخذ المؤشر الفرعي لسيادة و حكم القانون ترتيب أقل من المتوسط الأمر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الاجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية، باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يولي أهمية للاعتبارات القانونية من خلال الاهتمام بنظم الملكية والحقوق بصفة عامة.

سادسا- مؤشر ضبط الفساد في الجزائر

مؤشر ذاتي يصدر عن البنك الدولي يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس ويرتكز في تصنيفه للدول على تبيد اختلاس المال العام والرشوة، إضافة إلى استغلال النفوذ والسلطة لمصالح شخصية.

¹ مُجد بن عزوز، 'الفساد الاداري والاقتصادي في الجزائر'، المجلة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص 207.

الشكل 10: تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01)

من خلال الشكل نلاحظ أن الجزائر ضمن الدول التي بها حجم كبير من الفساد وهي من البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد وضمان الشفافية، في سنة 2005 تحصلت الجزائر على درجة سيئة قدرت في المؤشر بـ (-0.48) وهذا يعني تفشي الفساد في البلاد بشكل كبير، وبعد البدء في البرامج التنموية التي جاءت بمشاريع ضخمة تم تحسن المؤشر بشكل طفيف خلال سنة 2006 ويعود ذلك الى الاجراءات القانونية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية حسب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث تم اصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بمكافحة الفساد، ومباشرة خلال السنوات 2006-2007 و 2008 ارتفع المؤشر قليلا لتخرج الجزائر بذلك من القائمة السوداء التي تضم البلدان الأكثر فسادا في العالم، ثم عادت للقائمة من جديد خلال السنوات 2009، 2010 و 2011 نتيجة انخفاض المؤشر وهي بداية فترة برنامج دعم النمو (2010-2014) الذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 1000 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية من خلال جملة من الاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، وهي الفرصة التي استغلها كبار المسؤولين لممارسة الفساد بشكل أعمق، ثم أصبح المؤشر سنة 2014 (-0.6) و بقي مستقرا في السنوات اللاحقة تقريبا في نفس المجال وهو مؤشر ضعيف يفسر وجود بيئة من الفساد ومراتب غير مشرفة

من حيث النزاهة والشفافية خاصة في مجال الوظيفة العمومية وتسيير المال العام، وقد جاءت الجزائر في المركز العاشر أي المرتبة 106 عالميا ضمن ترتيب مؤشر الفساد لسنة 2020.

سابعاً- مؤشر الإسراف في الإنفاق العام:

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرا يقيس به مستوى التنافسية العالمي GCL الذي ينطلق من مفهوم أن التنافسية هي مجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة "ويتكون المؤشر من 12 ركنا موزعة على 3 محاور:

✓ المتطلبات الأساسية Basic requirements

✓ عوامل تعزيز الفعالية Efficiency enhancers

✓ عوامل تعزيز التطور و الابتكار Innovation and sophistication factors

يتم حساب هذا المؤشر بناء على وجهة نظر رجال الأعمال و تتراوح قيمته بين النقطة 1-7.

نحاول من خلال هذا المؤشر أن نتطرق للركن الأول الذي يخص البنية المؤسسية باعتبارها من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام الباحثين خصوصا في الدول التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية وما ينجر عنها من تداعيات "لعنة الموارد" يندرج ضمن ركن المؤسسات العامة عدة مؤشرات فرعية سلطنا الضوء على واحد منها ألا وهو مؤشر الإسراف في الإنفاق العام.

يقيم هذا المؤشر مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال يتراوح بين الإسراف الكبير القيمة (واحد) والرشادة في الإنفاق العام الممثلة بالقيمة القصوى سبعة.¹

الجدول رقم (02) : ترتيب الجزائر في مؤشر الاسراف في الإنفاق العام

الرتبة	القيمة	السنة	الرتبة	القيمة	السنة
101/148	2.8	2014-2013	48/134	3.7	2009-2008
74/144	3.1	2015-2014	80/133	3.2	2010-2009
75/138	3.1	2016-2015	64/139	3.3	2011-2010
76/140	3.1	2014-2016	79/142	3	2012-2011
86/140	3.2	2018-2017	66/144	3.3	2012-2012

المصدر: <https://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report>

¹ M. N. Hamidato, B. Alssafiah, "Economic Diversification In Algeria", Global Journal Of Economic And Business, Vol. 2, No.2, April 2017, p111.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لم تصل حتى إلى نصف القيمة، وبقي هذا المؤشر متدنيا خلال هذه الفترة و تعكس النتائج المذكورة في الجدول عدم الكفاءة العالية في توفير السلع والخدمات الضرورية وهذا رغم الأموال الضخمة الموجهة لتحسين الخدمة العمومية.

والجزائر تعد من بين الدول الأكثر إسرافا في الإنفاق وهذا يظهر من خلال مؤشر الهدر أو الإسراف في الإنفاق (Westfulness of government spending) وهو أحد مؤشرات البنية المؤسسية والتي تهدف إلى توفير نطاق مناسب لتتفاعل فيه الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل الإنتاج وزيادة الدخل القومي، بالتالي يعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعية العام والخاص. و مؤشر الإسراف في الإنفاق يكون محصورا بين (1-7) حيث يكون الرقم واحد مصدرا لتبذير المال العام والرقم سبعة يعني الكفاءة المالية التي تسمح بتوفير السلع والخدمات الضرورية.

ثامنا- مؤشر الميزانية المفتوحة:

يعتبر البنك الدولي من أوائل المؤسسات المالية التي تهتم بالميزانيات حيث نشرت كتيباً عن إدارة الإنفاق العام في عام 1998، قدم سياسة متكاملة لأنماط إدارة الإنفاق العام، من التخطيط وإدارة الموارد إلى التنفيذ.

كما دعم البنك الدولي مبادرة الشفافية المالية العالمية التي تركز على تطوير التعاريف المؤسسية لشفافية الموازنة و أصبح صندوق النقد الدولي مهتما بمفهوم الميزانيات المفتوحة، حيث أنشأ معياراً ونموذجاً للممارسات الجيدة في الشفافية في عام 1998، وأسس مسحا ينتج عنه تقارير ترصد الامتثال لهذه المعايير. حسب مؤشرات محددة (ROSC) في عام 1999 أجرت شراكة الموازنة الدولية مسحا يعرف باسم مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI) منذ عام 2006.

تتميز مسوحات ROSC و OBI بتغطيتها لأكثر عدد ممكن من البلدان، كما أن المعايير والقواعد التي تتضمنها سهلة التطبيق على الأنظمة المالية المختلفة. بالنسبة لمسح ROSC، قاد صندوق النقد الدولي في نهاية التسعينيات العديد من المبادرات لتحسين شفافية التقارير والبيانات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية. وكان أحد أهم هذه الإجراءات هو إدخال نظام تقارير الالتزام وإعادة الإدماج (ROSC) ليتم تطبيقه على اثني عشرة منطقة جغرافية.

يتألف مسح برنامج تقارير الالتزام بالمعايير والقوانين من بعض المعايير والقوانين المعترف بها دولياً مثل الإشراف المصرفي ونشر البيانات وشفافية السياسة المالية والنقدية.

و في عام 2005، تم تحويل المعلومات المستخلصة من مسح برنامج تقارير إعادة التوجيه إلى مؤشر رقمي يأخذ قيمًا بين 0 و 100، ويتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

1- معلومات عامة: تضمن توافر تقديرات مستقبلية لمدة سنتين للنفقات الضريبية، والاحتياجات المتوقعة، والأنشطة شبه المالية في القطاعات المالية وغير المالية، والديون، على أن يتم تضمين كل ذلك في الميزانية. الوثائق، مع نشر البيانات المالية في الوقت المناسب لتشمل جميع التفاصيل.

2- عمليات الموازنة: يقيس هذا المكون إعداد الموازنة وتنفيذها ومراحل إعداد التقارير النهائية. تتكون عمليات إعداد الميزانية من توضيح إطار الاقتصاد الكلي متوسط الأجل، وبالتالي السياسات المالية المعتمدة، أو توضيح تكاليف السياسات الجديدة أو تحديد أهداف السياسة متوسطة الأجل. والمخاطر المالية. كما يكشف عن كيفية تنفيذ الميزانية، وما إذا كانت الميزانية موحدة ومستوفية للمعايير، وما إذا كان هناك نظام محاسبة شامل ومتكامل يسمح بالتقييم، وإلى أي مدى تغطي وثائق الميزانية جميع المعاملات. كما تتضمن التقارير النهائية كافة العمليات السابقة مع إيضاحات لأي انحرافات قد تطرأ، بحيث يتم نشر كل هذه الخطوات بشكل نصف سنوي وعرضها على السلطة التشريعية.

3- ضمان النزاهة: يقيس هذا المكون استقلالية ونزاهة عمليات التدقيق من قبل الهيئات والمؤسسات خارج النظام الذي تم تعيين أرقام النقطتين السابقتين لهما، وما إذا كان هناك تقييم مستقل لتوقعات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، وإلى أي مدى تستند توقعات الميزانية إلى افتراضات واقعية تعكس الإيرادات والنفقات. وبالتالي، فإن هذا المكون يقيس الضوابط والتوازنات الداخلية للمؤسسات المالية.¹

الجدول رقم 03: مؤشر الميزانية المفتوحة (2010-2019)

السنوات	2010	2012	2015	2017	2019
قيمة المؤشر	1/100	13/100	19/100	3/100	2/100

المصدر : www.openbudgetindex.org

توصلت الدراسة إلى وجود تدني في المؤشرات المؤسسية المدروسة و التي لها علاقة بموضوع الدراسة الأمر الذي ساهم في تدني وضع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال ما يلي:

¹ تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر الميزانية المفتوحة لسنة 2020.

- تدني مؤشر إبداء الرأي والمساءلة الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة المواطنين في حرية التعبير والمشاركة، بالإضافة الى نقص حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيانا مؤسسيا مهما لتطوير الاقتصاد المؤسسي في الجزائر.
- ضعف مؤشر الاستقرار السياسي وهذا بسبب الآثار السلبية للعشيرة السوداء على الاستقرار في البلاد مما يؤثر سلبا على مستوى الاقتصاد المؤسسي.
- استقرار مؤشر فعالية الحكومة من خلال تحسين نوعية الخدمات المؤسسية المدنية .
- مستوى ضعيف جدا لمؤشر نوعية الاطر التنظيمية ما أثر بشكل سلبي على العناصر المكونة للاقتصاد المؤسسي الجديد .
- احتلت الجزائر المراتب الاخيرة ضمن مؤشر سيادة وحكم القانون نتيجة التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي مما يؤدي الى ضعف في الاقتصاد المؤسسي الذي يولي أهمية كبيرة جدا للاعتبارات القانونية.
- عدم استقرار مؤشر مكافحة الفساد مما يستوجب على الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يؤكد على حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود.¹
- تدني في مؤشر الاسراف في الانفاق العام والميزانية المفتوحة يعني أن الجزائر لم توفق في استخدام مختلف الإصلاحات لتوفير كفاءة عالية لتسيير مواردها المالية، وهناك عدة أسباب أهمها:
- إرتباط الإنفاق العام في الجزائر بأسعار النفط خاصة مع بداية (2000) ظهرت علاقة طردية بين أسعار النفط وحجم الإنفاق حيث كان السبب الأول للتوسع في الإنفاق هو زيادة الإيرادات النفطية.
- هدر المال العام عن طريق التبذير والاختلاس واستغلاله لأغراض شخصية من طرف المسؤولين وأصحاب النفوذ إلى جانب صرفه في إقامة المشاريع غير الإنتاجية.
- إرتفاع تكاليف العديد من المشاريع المبرمجة في إطار برامج التنمية مما خصص لها في البداية بسبب سوء التسيير والتنفيذ والفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبيرة.
- فعلى الرغم من الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر خلال بداية الألفية والتي شجعتها على انتهاج برامج تنموية رصدت لها مبالغ ضخمة، إلا أن تلك البرامج لم تحقق أهدافها خاصة في ظل انتشار الفساد والرشوة

¹ مطهري حنان، بنونة شعب، "واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر"، مجلة دفاتر MECAS، جامعة تلمسان، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2020، ص283-291.

والاختلاس وسوء التسيير، مما أدى إلى تحويل موارد الدولة نحو تحقيق المصالح الخاصة والإضرار بالمصالح العامة وعرقلة المشاريع التنموية.

- مشاكل مرتبطة بالمنافسة و الشفافية عند ابرام الصفقات العمومية و مراقبتها، وهو ما جعل قانون الصفقات العمومية يتعرض لتعديلات آخرها المرسوم الرئاسي رقم 15 -247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

- تكشف هذه الوضعية وهن التشريع في هذا المجال الاستراتيجي الحساس، كما يبين أن الحكومة غير قادرة على ضمان استقرار التشريعات وهو أكبر مأخذ عليها من قبل الشركاء الأجانب.

كخلاصة يمكن القول بأن رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر من حيث الاستقرار الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي للبلاد من الاستقلال الى يومنا هذا، بالتأكيد أدت هذه الجهود الى مستوى معين من النمو و التنمية، لكنها لم تكن حسب التوقعات من الطبقة السياسية والاجتماعية وتبقى مشكلة القصور والأعطال المؤسسية لا تزال قائمة وهي عقبة تعرقل التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولهذا يجب على القادة مراجعة الجانب المؤسسي من أجل تنسيق القطاعات فيما بينها والعمل من أجل تحقيق التنمية.

ولا يمكن تحقيق الاهداف المنشودة إلا من خلال بناء و تطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي مع تطوير المؤسسات الاقتصادية وتعزيز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية.¹

المطلب الرابع: تأثير الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في الجزائر

أولاً- على النمو الاقتصادي:

تبرر السلطات العمومية الحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق عن طريق دعم النمو وتحسين المستوى المعيشي من خلال الاستثمارات العمومية التي ترافق التنمية الاقتصادية وهو ما تجسد في مؤشر التنمية البشرية²، حيث صنفت الجزائر سنة 2020 ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفعا حيث احتلت مركز 85 في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط حياة حسنة إذ بلغ مؤشر التنمية 0,754 حيث

¹ Ministère des finances, DGPP, Alger , disponible sur site : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.

² "développement-humain", sur le site ; <http://hdr.dp.org/fr/content/indice-de-d%C3%A9> .

عرف إرتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2016 الذي بلغ 0,752 والذي سمح للجزائر باحتلال المركز 83 في هذا التصنيف الذي يقيم جهود 189 بلدا وإقليما في هذا المجال.¹

ثانيا- على هيكل الاقتصاد:

تتوقف فعالية سياسة الموازنة على مرونة الجهاز الإنتاجي، أي بقدر ما يستجيب العرض للزيادة في الطلب الكلي بقدر ما تكون هذه السياسة فعالة.

نتج عن سياسة دعم الطلب غياب جهاز إنتاجي حقيقي مرن وكفؤ، مما جعل القطاع الخارجي هو المستفيد من هذه الوضعية حيث ارتفعت قيمة الواردات ب 200% بين 2005 و 2009، و تواصلت في الزيادة الى غاية 2020 مقارنة بسنة 2001 قدرت بأكثر من 500%.

المطلب الخامس: ترشيد النفقات العمومية دالة للحكم الراشد في الجزائر

تعتبر عملية ترشيد النفقات العمومية خطوة مهمة للرفع من كفاءة توظيف النفقات مع التقيد بتحقيق الأهداف المرجوة، فقد عرفت الجزائر زيادة كبيرة في سياسة الإنفاق العام وعلى ضوء الارتفاع المسجل في أسعار البترول منذ سنة 2001، وارتفعت التقديرات بخصوص الإنفاق من سنة 2009 إلى 2015 وهو ما إنعكس على مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بالإضافة إلى الزيادة في أجور الموظفين، لكن بالرغم من التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أن الإنفاق سرعان ما انعكست آثاره السلبية على المواطن وعدم تحقيق النتائج المرجوة للبرامج الاستثمارية وإفلاس العديد من المؤسسات.

مع منتصف 2014 انخفضت أسعار البترول واستمرت في الانخفاض إلى غاية 2015 وتذبذبت مع بداية 2016، وقد كان لهذا الانخفاض الأثر الكبير على السياسة الإنفاقية للدولة إذ عمدت الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ترشيد الإنفاق كمحاولة لتقليل عجز الموازنة المتوقع من أهم التدابير التي اتخذتها الجزائر لأجل ترشيد الإنفاق:²

أولا - أحكام الرقابة على المال العام:

تكتسب العملية الرقابية أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تؤديه في الحفاظ على المال العام وتوجيهه نحو وجهته مما يسمح بتحقيق الرشادة في الإنفاق. ومن أهم الإجراءات التي تدعم الرقابة نجد:

¹ www.elkhabar.com, consulté le 10-02-2021.

² شعبان فرح، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر"، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 287.

- استقلالية الهيئات الرقابية والأعوان التابعين لها.
 - المحاسبة و المساءلة بالإضافة الى الرقابة المالية في تطبيق إجراءات التدقيق مع توفير المعايير الدولية لذلك.
 - ضرورة تضافر الجهود في كل مستويات صنع القرار من أجل بلوغ هدف الحفاظ على المال العام وترشيد الإنفاق والذي يظل رهن التعاون بين مؤسسات الدولة.
 - تعزيز دور لجنة الميزانية والمالية في اتخاذ القرارات.
 - الالتزام بالشفافية المالية عن طريق نشر كل ما يتعلق بصرف المال العام.
 - اختيار المكلفين بالرقابة عن طريق الكفاءة والنزاهة والاختصاص في الميدان.
 - تزويد مجلس النواب بمواجهة فصلية ونصف سنوية حول تنفيذ الموازنة وتحديد أسباب الزيادة والانخفاض عن تقديرات واعتمادات الموازنة.
 - مراجعة صناديق التخصيص وإلغاء غير الضروري منها وإمكانية مراقبتها من طرف نواب الشعب.
 - ضرورة توفر ثقافة سياسة الديمقراطية التي تعد عاملا غائبا في البرلمانيات التي شغلت الفترات التشريعية في الجزائر نظرا لأن الفوز بمقعد في البرلمان لا يكون بالكفاءة.
 - تفعيل دور المجالس المحلية للقيام بدورها الرقابي وتعزيز إجراءات المساءلة.
 - ترسيخ مفاهيم الشفافية والإفصاح والمساءلة والإسهام في تطوير وتحديث الأنظمة الرقابية والمالية والمحاسبية.
- ثانيا- تحديث أجهزة وأدوات الرقابة.**

وتعتبر آليات الرقابة على الإنفاق العام في الجزائر متعددة ومتنوعة، لكن رغم تنوعها إلا أنها ناقصة مما يسبب الاستمرار في الفساد وهدر المال واختلاسه فأغلب أوجه الرقابة على المال العام تركز على الحسابات فقط وتتجاهل جانب مردودية الإنفاق بالتالي لا يمكن من خلالها ضمان كفاءة وفعالية الأموال المنفقة¹.

ثالثا- تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام:

بهدف تعزيز الشفافية ونشر المعلومات الخاصة بالميزانية تم إنشاء برنامج معلومات لإعداد الميزانية وتم إنشاء وكالة معلوماتية للمالية العامة مكلفة بتصميم ونشر النظم المعلوماتية الخاصة بالميزانية الجديدة، وتسجل الجزائر نتائج جد سيئة عندما يتعلق الأمر بالشفافية في الموازنة العامة ففي استطلاع "مبادرة الموازنة المفتوحة" لعام 2016 والذي يقوم على مقدار منح الحكومات شعوبها حرية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالموازنة وحصلت الجزائر على درجة 13 من أصل 100 وينص الدستور الجزائري على أن يراقب البرلمان موازنة الحكومة

¹ بيان صندوق النقد الدولي لسنة 2016.

- تطبيق القواعد المالية بشكل صارم بخصوص المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، ولاسيما ذلك المتعلقة بالتدخل المالي للدولة.
 - تفضيل مبدأ الامتياز من أجل تسيير أفضل للمنشآت العمومية.
 - التشجيع على ضبط وإعادة النشر القطاعي وفيما بين القطاعات قبل أي فتح للمناصب المالية.
 - السهر على تقليص نفقات تسيير المصالح من خلال الحد من التكاليف المرتبطة باستهلاك الكهرباء والماء والهاتف.
 - تقليص النفقات المتعلقة بتكاليف تنظيم المؤتمرات و الندوات و الأيام الدراسية.
 - التقيد بأسقف الاعتمادات المفتوحة من قبل الأمرين بالصرف.
 - القيام بتقييم المشاريع الكبرى بأثر رجعي من أجل قياس فعالية النفقة العامة.
 - إحالة الموظفين الذين بلغوا السن القانوني للتقاعد.¹
- وفيما يخص مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط فقد أوصى صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة لسنة 2016 مع الجزائر على ضرورة ضبط إنفاقها.

المبحث الثاني: الأداء المؤسسي والنمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: تقييم أداء مؤسسات الحكم في الجزائر

إن إدارة الحكم في المؤسسات الحديثة هي التي ترصد أثر المتغيرات السياسية على المتغيرات الأخرى خاصة التنمية الاقتصادية، وتأتي عملية قياس مدى نجاح أداء مؤسسات الدولة في القيام بمهامها من خلال التصدي لكل أنواع الفساد في المؤسسات العامة والخاصة الاقتصادية وغيرها بتفعيل دور المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية في القيام بأدوارها اتجاه من يتجاوز حدود العمل الرشيد مما يستدعي تميز الأداء المؤسسي بالشفافية والنزاهة، المشاركة وقبول المسائلة في ممارسات السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لقيادة الاقتصاد نحو الانتعاش وتحسين مستويات التنمية وهو ما لا تتمتع به الجزائر في ظل ضعف درجة رشادة مؤسساتها السياسية وضعف مشروعيتها نظامها السياسي وعدم فعالية سياساتها لدعم مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات في اتخاذ القرارات.

¹ شليحي الطاهر، بن موفق زروق، بن عطا الله بخضر، " السياسة المالية للجزائر بين أحكام قانون المالية 2016 وتوصيات صندوق النقد الدولي"، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 01، 2016، ص 183.

في ظل هذه الظروف يصعب الحديث عن الالتزام بالأداء الجيد والتنوعية الجيدة للمؤسسات في ظل وجود سلطة حاكمة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها وعودها.

لم يعرف النظام الجزائري الانتقال الحقيقي للسلطة أي الانتقال السلمي للسلطة من رئيس إلى آخر أو من حزب إلى آخر بناء على رغبة المواطنين أصحاب الحق في اختيار من يحكمهم رغم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لانعدام الشفافية.¹

امتازت الجزائر عموما بانخفاض الشفافية في العمليات والصفقات الحكومية التي تحول دون إمكانية حل المشاكل الاقتصادية والسياسية بها، فمثلا يعتبر مجلس المحاسبة الجزائري هو المسؤول عن تدقيق موازنة الحكومة والحسابات المالية للمنشآت العامة ويقدم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية. ومع ذلك من الناحية العملية، نادرا ما يتم الانتهاء من عملية التدقيق، ونادرا ما يتم نشر تقارير التدقيق، ولا يقوم مجلس الإدارة بفحص سجلات ضرائب النفط والغاز، ولا تنشر سوناطراك تقارير مالية مدققة، كما أن ضعف نوعية المعلومات وصعوبة الحصول عليها يمنع الاشراف والرقابة.

تشير مؤشرات قياس إدارة الحكم في الجزائر على ضعف أداء مؤسسات الحكم بما خاصة في دعمها لبرامج التنمية والتي اتسمت بشكل عام بالشكلية الخالية من المضمون الهادف وعدم الفاعلية في الأداء المؤسساتي الحكومي الجيد إضافة إلى زيادة عبئ ثقل المعوقات البيروقراطية على مستوى الإدارات ضعف المؤسسات الرسمية والغير رسمية وعدم سيادة القانون في أغلب المعاملات والصفقات.

وقد جاء في تقرير عن التنمية البشرية العربية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن أداء مؤسسات الصحافة في الجزائر يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية، ضعف في أداء القضاة واستقلال النفوذ لمسيرى المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان والحقوق المدنية.²

مما يجبط عزيمة الأجانب في استغلال فرص النجاح في هذه الدولة وقلة خضوع الانتهازين إلى المساءلة، فأصبحت السياسات الاقتصادية تأتي من الخارج بدلا من تشكلها في الداخل، لذلك فإن تحسن أداء مؤسساتها يتطلب تغيرا جذريا في دور كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية بالابتعاد عن ممارسة التسلط لأجهزة الدولة على الموارد الطبيعية والثروات وهيمنتها على قرارات التنمية وانبثاق

¹ مكاوي مكي، "أزمة التنمية و الأداء المؤسساتي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 08، أبريل 2016، ص184.

² عبد العزيز جبل مخيمر، "قياس للأداء المؤسساتي للأجهزة الحكومية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ديسمبر 2011.

إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية والسياسية من البيئة الداخلية وتكريس أحسن لنوعية أحسن للمؤسسات.

المطلب الثاني: تأثير الفساد المؤسسي على النشاط التنموي

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعا بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما لها من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي و الأداء الإداري، فهو متعلق بكل الانحرافات الإدارية والوظيفة أو التنظيمية.

فقد عرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر لعام 1997 على أنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص " ومعناه إساءة استعمال الموارد العامة للفائدة الخاصة فهو " مجموعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة".

وقد ازدادت الفرص لممارسة الفساد في الجزائر في المراحل الانتقالية والفترات التي شهدت فيها تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وقد ساعد على ذلك حداثة أو عدم استكمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الذي يوفر بيئة مواتية للفساد، مع الاستفادة من ضعف الهيئة الرقابية على التوظيف العام في هذه المراحل، ويمكن إرجاع أسبابه إلى:

- تهميش دور المؤسسات الرقابية و التي تعاني هي نفسها من الفساد.
- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة .
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن صراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توفر البيئة الاجتماعية و السياسية الملائمة لظهور الفساد.¹

أولا- الفساد في فترة التسعينات (1990- 1999):

تعد هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة من جهة، ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري (الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر).

¹ Nakarmi, Laxmi, S. Korea, "Growth Without Governance", NACD Directorship, Vol. 32 Issue 6, Juin 2006, p10.

حيث تسبب ذلك في شغور مؤسسي كبير، نتيجة لإعادة التوازن المالي الخارجي، وانتقل الفساد إلى عمليات أخرى أكثر ربحية مثل برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر ابتداء من 1994، حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة أنه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية.¹

1- الفساد في قطاع المحروقات:

تعتبر المحروقات الثروة الرئيسية للبلاد، فهي تشكل حوالي 98% من مجموع إيراداتها من الصادرات. فبعد تأميم البترول والغاز عام 1971 عرفت الجزائر أول عملية خصخصة في عام 1991، ليفتح بعدها الباب لخصخصة قطاع المحروقات وبيعه للشركات الأجنبية بدون تهيئة الظروف المناسبة وإجراء الدراسات اللازمة، وهذا ما تسبب في تغلغل الفساد بشكل واسع. ومثال على ذلك في عام 1991 تم الإعلان عن بيع 25% من حقل حاسي مسعود البترولي مقابل 6 أو 7 دولار للبرميل. وذلك من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وكانت الدراسات التقنية آنذاك تشير إلى أن مخزون حاسي مسعود المتوفر للضخ يمثل 66% من مجموع مخزون البترول في الجزائر أي ما يعادل 478 مليون طن وبيع 25% من هذه الكمية بسعر 6 أو 7 دولار للبرميل الواحد بدلا من سعر السوق آنذاك الذي يتراوح بين 18 إلى 20 دولار أمريكي للبرميل، يعني أن هذه الصفقة ستحرم الجزائر من 12 إلى 13 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل خسارة الاقتصاد الوطني لثورة هائلة.²

2- الفساد في مجال الإنفاق العسكري:

نتيجة لتدهور الأوضاع الأمنية خلال هذه الفترة فقد زاد الإنفاق العسكري بشكل ملحوظ، إذ ارتفع في سنة 1994 بنسبة 45%، وفي سنة 1998 بنسبة 100%، ليصل إلى 2 مليار دولار أمريكي، حيث أن 25% من 20 إلى 22 مليار دولار من الأموال التي أنعش بها الاقتصاد الجزائري بين سنتي 1994 و 1998، نتيجة لإعادة جدولة الديون الخارجية خصصت للإنفاق العسكري، وكل هذا تم على حساب الاستثمارات المنتجة، بحيث ليس بمقدور أحد محاسبة وزارة الدفاع على مشترياتها وصفقاتها الضخمة، كون هذه الصفقات تتم بسرية لدواعي أمنية، مما يصعب اكتشاف الفساد وتقديره.

¹ بكوش مليكة، "جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013، ص172.

² شهيدة قادة، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد و مفارقاتها: إطار قانوني و مؤسسي طموح يفقد آليات إنفاذه"، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد، 2019، ص 02-09.

ثانيا- الفساد في الفترة (2000-2020) :

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات غريبة ، إثر مظاهر الفساد الخطيرة ، والتي تجلت في تورط كبار المسؤولين في فضائح اختلاس مليارات الدولارات ، خاصة مع ضخ الأموال الضخمة لتمويل الاقتصاد الوطني كجزء من الانتعاش الوطني. البرنامج وبرامج دعم النمو والخطة الخمسية 2010-2014 والتي خصصت لها ما يقرب من 286 مليار دولار ، وآخر خطة خماسية 2015-2020 والتي تم تخصيص 262 مليار دولار لها.

منذ عام 2003 ، تفجرت العديد من حالات الفساد بدءا من قضية البنوك الخاصة التي تم تصفيتها في ظروف غامضة للغاية دون متابعة فعلا لأصحابها الذين فروا إلى الخارج، وعلى رأسها مجمع الخليفة الذي يتكون من شركة الطيران الأشغال العمومية، ثم فضيحة الطريق السيار شرق - غرب، وقضية الفساد في شركة سوناطراك.

1- قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة و إفلاس البنوك الخاصة:

فضيحة بنك الخليفة، والخسارة التي لحقت بالخرزينة العامة بأكثر من 1.7 مليار دولار نتيجة لذلك، كانت مجرد مقدمة لكشف حجم التجاوزات المهمة في النظام المصرفي الجزائري، ولا سيما في النظام المصرفي الخاص. البنوك التي أدت إلى العديد من الفضائح والفوضى (تزوير المستندات والوثائق، والاختلاس، وغسيل الأموال، و زيادة معدلات الفساد ... إلخ)

وقد تسبب في إفلاس وسحب الائتمان من سبعة بنوك ومؤسستين ماليتين منذ عام 2003، مما يعني أنه تم تصفية جميع البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري.

وتعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، سميت بفضيحة القرن، وتعود تفاصيلها إلى عام 2003، عندما قررت الحكومة تعيين مسؤول إداري لإدارة بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من الإفلاس الذي بدا حتمياً. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة في هذا الصدد، اضطرت الحكومة إلى تعيين مصرف، فأعلنت إفلاس بنك الخليفة، وفتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات غير القانونية التي تم ارتكابها من طرف مسيري هذه البنك في وقت كان فيه المدير العام لهذا البنك قد فر إلى الخارج.¹

¹ كريفار مراد، بربري محمد أمين، "دور و أهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، 2017، ص60.

فبالرغم من أن الحكومة أعلنت بأنها ستلتزم بتعويض المتضررين من قضية الفساد الخاصة ببنك الخليفة، إلا أن ذلك لم يحدث، حيث لا يزال أكثر من 14 ألف ضحية نصب واحتيال بنك الخليفة ينتظرون التعويضات منهم رجال أعمال أعلنوا إفلاسهم.

2- قضية الفساد في إنجاز الطريق السيار شرق - غرب:

يعد قطاع الأشغال العامة من القطاعات الأكثر استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف كبير وإهدار للمال العام، وتضخم الفواتير، والتلاعب بالميزانيات المرتبطة بمختلف المشاريع. وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في إنجاز مشروع القرن "الطريق السيار شرق - غرب" الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1200 كلم، والذي أصبح يعرف بـ "فضيحة القرن" من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوى والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CRCC-CITIC المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ بـ 4 مليارات دولار، ووصل إلى 11 مليار دولار، ونسبة إنجازه لم تتعدى 40%، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فرجح أنه تصل 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق - غرب، والثاني: شمال - جنوب¹.

3- الفساد في شركة سوناطراك:

لقد كان الجزائريون يعتقدون إلى وقت قصير أن قضية الخليفة والطريق السيار شرق - غرب ستكونان آخر قضايا الفساد والاحتيال في الجزائر، خاصة بعد تعهد السلطات العليا في البلاد بمتابعة المتورطين في الفساد ومعاقبتهم، لكن لم تغلق هاتان القضيتان اللتان كلفتا خزينة الدولة المليارات من الدولارات حتى انفجرت أخرى يراها المراقبون أكبر وأثقل بكثير من سابقتيها، ألا وهي فضيحة سوناطراك 1 و 2، فهذه المرة امتد وتغلغل الفساد في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر، بل يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل أكثر من 97% من صادرات البلاد، بدخل سنوي لا يقل عن 40 مليار دولار، فعائدات البترول والغاز هي الممول الرئيسي لكل نشاطات التنمية في البلاد، وبالرغم من هذا فهو لم يسلم من فضائح الرشوة والفساد وإبرام العديد من الصفقات المشبوهة، التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها

¹ "الطريق السيار ملف القرن"، متوفر على الموقع: <https://www.echoroukonline.com>، اطلع عليه بتاريخ: 2019/06/08.

مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، حيث قدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة.

كخلاصة، لقد مس الفساد في الجزائر جميع مستويات الدولة فهو معوق رئيسي أمام تنميتها من جميع النواحي فقد اثر على أداء القطاعات الاقتصادية و تسبب في ضعف النمو الاقتصادي استقرارها السياسي وملائمة مناخها الاستثماري و زاد من تكلفة المشاريع المحلية والأجنبية وأضعاف الآثار الإيجابية لها. أدى الفساد إلى إضعاف جودة البيئة الأساسية والخدمات العامة ، مما أدى إلى قيام الضعيف بالسعي وراء المكاسب غير المشروعة من خلال الفساد بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، مما حد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات وقدرتها على تقديم الخدمات العامة الأساسية. و إضعاف شرعية و سلطة الدولة.¹

المطلب الثالث: العراقيل المؤسسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

إن عملية الإصلاح المؤسسي في الجزائر، عرفت صعوبات وعراقيل حالت دون بلوغ الأهداف المسطر ، وخاصة إذا كانت مقارنة ذلك بالنظر إلى مستوى التحديات ولاسيما على المستوى الدولي والعالمي. فالتابع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بمكوناته المختلفة يجد ان فحوى البرنامج هو التحول نحو آليات السوق كركيزة لعملية تخصيص الموارد في الاقتصاد، ويتكون البرنامج من مكونين أساسيين وهما برنامج التثبيت والتكليف الهيكلي . و كلا البرنامجين لا يشتمل على الكيفية التي يتم من خلالها ذلك التحول المنهجي فيما يتعلق بتخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق .ويخلو برنامج الإصلاح الاقتصادي من أي تصور للإصلاح و التحول المؤسسي أو مدى هذا الإصلاح و الياته.

ولهذا فقد شهدت الجزائر كثيرا من التحولات في الأطر القانونية للعديد من المؤسسات والتشريعات الحاكمة لعمل المنظمات المختلفة دون أن يكون هناك رؤية استراتيجية لعمل التحول نحو نظام السوق . ففي سنوات معينة نجد تسريعا لوتيرة عملية الخوصصة وسنوات تشهد بطئا، كذلك شهدت الجزائر تغييرا في عدد الوزارات المختلفة سواء بالضم أو الإنشاء أو الإلغاء مع كل تغيير وزاري غاب أيضا على عملية التحولات المؤسسية التنسيق بين الجهات المعنية، ولقد كان غياب ذلك بصرف النظر عن التنسيق والرؤية الاستراتيجية لعملية التحول المؤسسي سببا في عدم تحقيق تلك التغييرات المؤسسية لأهدافها .

¹ مكايي مكوي، أزمة التنمية و الأداء المؤسسي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، مرجع سبق ذكره، ص185.

رغم الإصلاحات النسبية التي تم تحقيقها ، فإن تقييم الأداء المؤسسي لم يرق إلى المستوى المطلوب. فعلى سبيل المثال، و في إطار الخوصصة، تعتبر حصيلة هذا البرنامج ضعيفة، وذلك لان هذه العملية التي تتطلب تقنيات حديثة ومتطورة، أضف إلى عدم كفاءة الجهاز الإداري للتكفل بالهياكل التي أحدثتها الدولة لهذا الشأن، لم تتوصل إلى تحسين فعالية التسيير على مستوى القطاع العمومي ، كالغياب بين القائمين على عملية الخوصصة والجهات الممثلة للعمال ولمصالح العمال حتى وان كانت تلك المؤسسات ضعيفة في ظل التسلط السائد على كافة الشؤون السياسية.¹

وهناك العديد من الأمثلة الأخرى على غياب التنسيق، فمن جانب ترقية الاستثمار و رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري ،يبقى الأداء المؤسسي ضعيفا ،حيث تبقى العراقيل قائمة، متسببة في تعقيدات بيروقراطية ،سواء بالنسبة للاستثمار الوطني أو الأجنبي ،أضف إلى ذلك سوء التسيير على المستوى الجهاز التنفيذي الذي يكلف الخزينة العمومية أموالا طائلة فعلى الرغم من إقرار مجموعة من القوانين والتشريعات وتبني ترتيبات جديدة المكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على غرار الأمر رقم 01/ 04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها و خوصصتها، والأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار إلا انه لم يحقق المرجو منه بتجاهل العناصر المكتملة لجذب الاستثمار .

من جهة أخرى ورغم الإصلاحات المنتهجة كالخوصصة وتشجيع الاستثمار الحالة العامة للنمو الاقتصادي وللتشغيل لم تكن في المستوى المطلوب نتيجة غياب مناخ الأعمال المناسب.استقرار وانفتاح الاقتصاد الكلي، وجود مؤسسات فعالة، بنية تحتية جيدة، تعتبر هذه العوامل الثلاثة ضرورية لتهيئة مناخ موات للاستثمار. استقرار الاقتصاد الكلي يعتبر شرط ضروري للنمو، لكنه ليس سوى خطوة أولية، يجب أيضا توفير البيئة التي تحفز الابتكار والنمو بدلا من الأنشطة الريعية. فالقيام بإصلاحات مؤسسية عميقة ضروري من أجل ضمان ظهور البيئة أين الفرص الناتجة عن التحرير والتغيرات الهيكلية الأخرى تستطيع أن تحفز النمو. ففي غياب المؤسسات الفعالة فان استقرار الاقتصاد الكلي لا يكفي.²

¹ محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2018، ص56.

² Hali Edison, "Qualité des institutions et résultats économiques: Un lien vraiment étroit ?", USA, Perspectives de l'économie mondiale , 2003,p58.

المطلب الرابع: دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

أولا- نبذة تاريخية عن نمو الاقتصاد الجزائري منذ 1990:

قامت الدولة بإعادة جدولة الديون الخارجية التي تقدر بأكثر من 25 مليون دولار أمريكي في بداية التسعينات .

الاتفاق الذي وقع في عام 1994 مع صندوق النقد الدولي ومع الدائنين، أجبر الجزائر على أن تدفع كل سنة، حتى عام 2006، قدرا كبيرا من النقد الأجنبي المستمد من تصدير المحروقات، وتفقد مئات الآلاف من فرص العمل وينخفض متوسط دخل البلد بشكل كبير.

وفي بداية عام 1994، كان التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مدعوما بتخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية وحرية الأسعار وإعادة جدولة الدين الخارجي . ومع ترسيخ اقتصاد السوق، تأكلت الطبقة الوسطى، التي تتألف في معظمها من موظفي الخدمة المدنية، في غضون سنوات قليلة . وبعد عشرين عاما من الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا في مجال قطاع الصناعة الذي يمثل 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يتألف أساسا من الخدمات والمحلات الصغيرة 83٪ من المنطقة الاقتصادية، ويتميز أيضا من خلال زيادة عدد الموظفين في الشركات العامة وكذلك في الإدارة.¹ ولا تزال مبيعات الطاقة تمثل أكثر من 95 ٪ من الإيرادات الخارجية و 60 ٪ من ميزانية الدولة الجزائرية.

في عام 2015، تواجه البلاد انخفاضًا حادًا في العائدات النفطية (43.71٪) مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري . وبلغ ميزان المدفوعات مستوى قياسيا بلغ 10.72 مليار دولار في الربع الأول. مع الفساد الشديد جدا، في غياب تام لسيادة القانون، وبعتماد قوي على المحروقات، والقطاع الخاص لا تتطور ويبدو أن الاقتصاد محكوم عليه أن يبقى الاقتصاد الريعي.

ثانيا- تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتسم تطور الاقتصاد بالأداء السليم لمؤسساته، من أجل إيجاد وقيادة كبيرة . وفي حين أن الجزائر لم تأخذ ذلك في الاعتبار، ولا الأهمية التي لا غنى عنها للمؤسسات في النمو والتنمية في مختلف المجالات، سواء في القطاع السياسي أو التعليمي أو الاجتماعي، مع العلم أن الحكومة الجزائرية تنفق مبالغ ضخمة في مختلف

¹ Tahar Hamamda Mohamed, "Privatisation des entreprises publiques en Algérie ", Géo-économie, n° 56, 1/2021, p 133-157.

القطاعات لتحقيق التغيير والتطوير التدريجي. حيث سنحاول إثارة مشكلة المؤسسات التي تبطئ النمو في الجزائر.

لا بد من تطور الحكومة من دور منظم الأعمال إلى منظم الأسواق، وتنفيذ اللوائح غير متماسكة وتحت ضغط مستمر من جماعات المصالح القوية التي تساعد المؤسسات التنظيمية لتشويه المنافسة. و من أجل شرح أداء المؤسسات، فإن بعض الأمثلة مثل الضوابط "الصحية" التي تستنتج أن المنتجات الغذائية التي يستوردها اللاعبون الجدد في هذه السوق غير صالحة للاستهلاك البشري هي مثال تمثيلي تماما على سوء استخدام دور هيئات رقابة الأغذية. وتظهر الفصائح العديدة التي استهدفت المستوردين غير المشاركين في نظام الطاقة الموازية أن القدرة العامة تستخدم على نطاق واسع للحفاظ على المراكز المهيمنة في عدد من القطاعات المستوردة. و المثال الثاني هو الضرائب، وهي ليست فعالة ولا منصفة، والتميز القائم على طبيعة النشاط أو شخصية الوكلاء الاقتصاديين متكرر جدا. كما أنه لا يوجد تكافؤ في الوصول إلى الأسواق بالنسبة لجميع الوكلاء الاقتصاديين. إن طرق ووسائل إصلاح القضاء معروفة، ولكن العقبة الرئيسية أمام الإصلاح تكمن في الرغبة في إدامة نظام قائم على التدخل الدائم للسلطة الرسمية والشبكات.

و الكثير من القضاة هم نواب العشائر عندما يتعلق الأمر بإلغاء أو سجن المديرين المحرجين بصورة قانونية عن شؤون هذه الجماعات. وهكذا فإن شلل النظام المالي يهيمن عليه ستة بنوك عامة القطاع المصرفي تمثل حوالي 90٪ من إجمالي الودائع والموجودات.¹

وقد أنشئت هذه البنوك في الستينيات وأوائل السبعينيات، وكانت أكثر من مجرد وكلاء دفع لاقتصاد مسؤول عن مراقبة العملات الأجنبية. ومنذ عام 1992، قامت الحكومة، بصورة متكررة، بضخ أموال كبيرة في هذه المصارف لتغطية العجز الضخم دون توفير علاج للأسباب الجذرية لهذه الخسائر. و بالإضافة إلى ذلك، ظهر مصدر جديد للعجز على مدى العقد الماضي، و "صناع القرار" للقوة الحقيقية تجبر البنوك على إقراض الكيانات الخاصة دون تقييم الجدارة الائتمانية لهؤلاء المقترضين. إن وسائل الانتصاف العادية لاسترداد كل أو جزء من هذه الادعاءات تكون قصيرة بسبب نظام الطاقة الموازية الذي تسبب في خسائر كبيرة، واختيار مجموعة خليفة هو التوضيح الرائع لأوجه القصور في هذا النظام. وما زال فشل البنوك العامة، العيوب الإدارية وارتفاع مستوى القروض المتعثرة التأخيرات الطويلة جدا في فحص طلبات القروض، وعدم القدرة على

¹ Erős Adrienn, "The Analysis of Long Run Growth Oriented Fiscal Policy", economic analysis revue, Vol. 43 , N° 1-2, SP Print, Novi Sad, Belgrade, 2010,p24.

تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، يؤثر على تنمية القطاع الخاص غير المحمي، و بالتالي هذه العيوب تعوق تعبئة المدخرات المحلية وتحديد التوزيع الأمثل للموارد المالية وشروط الحد العودة إلى النمو.

إن استخدام النظام الجمركي من أجل منع المنافسين والتصور " المتغير " للرسوم الجمركية هو الوسيلة المعتادة لحالات احتكار القلة المحمية، بقدر ما لو لم يكن أكثر من النظام المصرفي والقضائي. الوقت لاستعادة البضائع في الجزائر هو 24 يوما، والمغرب ليوم واحد فقط، والهند هو 12 وأطول 84 يوما للجزائر، 2 أيام للمغرب و 5 أيام (الهند) المصدر: البنك الدولي. وقد شهدت الوكالات المسؤولة عن الضمان الاجتماعي العديد من التغييرات منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن شبكات الأمان الاجتماعي المطلوبة لدعم إعادة هيكلة آخر المؤسسات العامة الضائعة الخاسرة لم توضع بعد. ومن المرجح أن يؤدي عدم وجود شبكة أمان اجتماعي كهذه إلى تآكل الدعم السياسي للإصلاحات بسبب المخاوف بشأن التكلفة الاجتماعية لعملية الانتقال التي يقوم بها السكان. إن نشر البيانات الإحصائية عن ميزان المدفوعات والحسابات القومية والميزانية العمومية امعة للقطاع المصرفي ليست منتظمة بما فيه الكفاية والجودة المطلوبة لتمكين الجهات الفاعلة الاقتصادية من اتخاذ القرار.¹

المبحث الثالث: الإصلاحات المؤسسية و الاقتصادية في الجزائر

المطلب الاول : الإصلاحات المؤسسية

يمكن تلخيص أهم الجهود التي بذلتها الجزائر مؤخرا في إطار الإصلاحات المؤسسية على مستوى المجالات التالية:

أولا: المجال الاقتصادي:

1- تحسين مناخ الأعمال وعوامل جذب الاستثمار:

تهدف السياسة العامة في مجال الإصلاحات الاقتصادية الجارية منذ عام 1999 إلى وضع التشريعات والتنظيمات اللازمة لسير اقتصاد السوق وفي هذا الإطار اتخذت الإجراءات التالية :

1-1- تحسين الترتيبات التنظيمية:

¹ D.Rodrik, Subramanian,A. Trebbi, "Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development ", Journal of Economic Growth, Vol 9 (2), 2004, p131-165.

ضمن مسعى تحسين مناخ الأعمال، قامت السلطات العمومية باتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير المناخ المناسب للأعمال بغية التخفيف من الإجراءات الإدارية. وفي هذا الإطار تم تعديل الأمر 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بالأمر 06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 حيث تم تعديل النصوص القانونية المنظمة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بغية الامتثال للمعايير و الممارسات العالمية، وقد أدخل هذا الإطار الجديد الترتيبات التالية:

- إعادة إدخال بالنسبة للمشاريع التابعة للنظام العام امتيازات الاستغلال، الإعفاء من ضريبة النشاط المهني، والضريبة لفائدة الشركات.

- إدخال معايير تمييز المشاريع التابعة للنظام الاستثنائي من أجل إرساء شفافية فعلية.

- إحلال الإعفاءات محل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتخفيف الرسوم الجمركية بغية التخفيف من الإجراءات والأخذ بعين الاعتبار الإلغاء الجاري للرسوم الجمركية لاستيراد التجهيزات.

- خفض آجال إصدار الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار الى 72 ساعة عوض 30 يوما.

- حماية أكبر لحقوق المستثمرين بفضل إنشاء لجنة إدارية للطعن مؤهلة لإصدار القرارات.

و قد تعزز الدور الاستراتيجي للمجلس الوطني للاستثمار متابعة إنفاذ القانون في مجال تنمية الاستثمار الأمر الذي أدى إلى تواصل الجهود الدؤوبة التي تبذلها الدولة في مجال تحسين مناخ الاستثمارات¹.

2- إعادة تنظيم الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار:

لقد انحصر دور الوكالة في البداية على الإشراف والرقابة ومنح الرخص الإدارية ولكنها تمكنت ضمن مسعى التخطيط القانوني والإجرائي وبفضل التخفيف من مهمة تسيير الامتيازات من الاضطلاع بمهام أكثر أهمية منها:²

- الإعلام القانوني والاقتصادي والفني فيما يخص الاستثمار من خلال استخدام الإعلام الآلي.

- ترقية وجهة الجزائر في مجال الاستثمار.

- تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير المساعدة.

- تحديد فرص الاستثمار القطاعية عبر التراب الوطني.

¹ D. José , "How Latin America Weathered the Global Financial Crisis?" , Peterson Institute for International Economics , 2012, p58.

² المرسوم التنفيذي رقم 119 / 07 الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

- التشاور مع الأطراف المعنية بالاستثمار سيما مع السلطات المحلية واللجان القطاعية والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري .
- تم اتخاذ تدابير وإجراءات تشريعية وتنظيمية بغرض حل مشكل العقار باعتباره يشكل العقبة الرئيسية التي تعترض طريق الاستثمار نذكر منها :
- تكريس مبدأ الامتياز القابل للتحويل من حق في التنازل وذلك فيما يتعلق بالأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة والموجهة إلى إنجاز مشاريع استثمارية (أمر رقم 08 الصادر بتاريخ الفاتح سبتمبر 2008) .
- إنشاء الوكالة العقارية الوطنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119 / 07 الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007 التابعة للوزارة المعنية بترقية الاستثمار والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في ضمان تسيير الأصول العقارية الناتجة عن
- حل المؤسسات العمومية وعن فائض الأراضي الموجودة في حوزة المؤسسات الناشطة.¹
- تشكيل لجنة المساعدة على اختيار المواقع وترقية الاستثمار وضبط العقار برئاسة الوالي .
- المرسوم التنفيذي رقم 07 - 120 الصادر بتاريخ 23 أبريل 2007 هدف هاتين المؤسستين أساسا إلى تزويد المستثمر بكل المعلومات المتعلقة بالعقارات الموجودة وتعمل على ترسيخ مبدأ المساواة في الاستفادة من هذه الموارد، مما يسمح بإنشاء سوق عقارية حرة على المدى المتوسط.
- المساهمة في حل الاشكال المتعلقة بالحصول على القروض البنكية لتمويل الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات وصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اللذين تم استحداثهما سنتي 2004 و 2006 في التخفيف من حدة هذا الإشكال.
- و تجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع في العديد من الإصلاحات تساهم مباشرة في انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي وتنمية الاستثمارات، من بين هذه الإصلاحات ينبغي الإشارة إلى:
- قانون التجارة : الذي تم تكييفه لتكريس القانون التجاري للمؤسسة بالموافقة على الأشكال الليبرالية للشركات التجارية شركة ذات أسهم، شراكة، شركة موحدة ذات مسؤولية محدودة .

3-النظام الجبائي:

الذي تمت مراجعته للاستجابة للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، وذلك بإدراج أشكال جديدة من

¹ https://www.investdz.com/2019/02/andi_14.html?m,consulté le : 06/09/2019.

الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركة، والضريبة على الدخل الإجمالي مع تبني نظام خاص ذي امتيازات يمكن تطبيقه على الاستثمارات.¹

ثانيا- المجال الاجتماعي:

المتثلة في التشريعات الاجتماعية بعد تكييفها مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة أصبحت تحمي حقوق القيام بالإضراب وممارسة النشاط النقابي وتكريس تحرير سوق العمل. كما يقر هذا الجهاز إنشاء صندوق وطني للبطالة ووكالة للتنمية الاجتماعية، تكون بمثابة أداة لضمان الحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من آثار النتائج السلبية المحتملة للخصوصية.²

ثالثا- المجال المالي:

التي مست النظامين المالي والمصرفي حيث سمحت الإصلاحات على هذا المستوى برفع الاحتكار على النظام المصرفي، وذلك بإنشاء بنوك خاصة وكذا بورصة للأوراق المالية. بالإضافة إلى منح امتيازات للمستثمرين، في إطار يندرج في سياسة ترقية الخصوصية، كون هذه الامتيازات تتيح للمستثمرين وبالخصوص الأجانب منهم الذين يسترجعون الشركات، الاستفادة من التنقل الحر لرؤوس الأموال مع ضمان الحماية ضد نزع الملكية وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية، أكد رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بان الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة إلى العائق المالي الوصول للقروض ومشكلة الحصول على العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد غير الرسمي، وقدر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد والرشوة. وفي مجال مكافحة الفساد تم التأكيد على اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد والاتفاقية الإفريقية ذات الصلة.³

رابعا- المجال السياسي:

قامت الجزائر بإصلاح النظام السياسي ذو الحزب الواحد الذي كان سائدا والذي تميز بالتسلط باعتماده على قوانين غير مدروسة ومتداخلة، واعتمدت على نظام التعددية الحزبية و النقابية ومبدأ الديمقراطية

¹ International Monetary Fund, "Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform", Making Difficult Choices, April , 2014, p108.

² A.Pereira,J.Andraz, "On the Long-Term Macroeconomic Effects of Social Security Spending", Evidence for 12 EU Countries, CEFAGE-UE ,Working Paper, 2014,p56.

³ J.B.Delong, L. Summers, "Fiscal Policy in a Depressed Economy", Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol. 44 (1),2012, p 233-297.

وتعزيز مؤسساتها السياسية من خلال دستور 23 فيفري 1989 وتم الفصل بين السلطات (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية)، وجاء هذا الدستور ليعبر عن حكم جديد قاعدته سيادة الشعب، ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على إعطاء السيادة للشعب وحده في ممارستها عن طريق انتخاب ممثلين حقيقيين في ظل التعددية الحزبية.

خامسا- المجال الاداري:

حيث يرجع البعض إلى اختلال الادارة الجزائرية في جانبها الأول إلى عجز الهياكل و المهام وإلى عجز في سياسة مواردها البشرية في الجانب الثاني.

وفي ذات السياق، اتبعت الاصلاحات المتوالية في الجزائر منهجية قائمة على معالجة المسائل المتعلقة بالمهام والهياكل من جهة، ومحاولة ترقية اعوان الدولة من جهة أخرى، وهذا نتيجة الظروف الراهنة و توجه الجزائر نحو تبني اقتصاد السوق يتطلب تغييرا في مهام الدولة ولا سيما فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية.

1- المنظمات الجديدة للتسيير و الاستشارة:

لقد شملت الاصلاحات المؤسسية تغييرا كبيرا وتطورا في بنية الجهاز الاقتصادي والتنظيمي و التسييري في الجزائر، وظهرت منظمات استشارية وجمعيات متمثلة في مؤسسات عمومية ومنظمات المجتمع المدني تعمل بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية للبلاد بالتكامل مع العام أو إحلال محلها في التكفل الفعلي لمتطلبات التنمية، وتساهم نظريا في تطبيق القرارات تحت دائرة نشاطها وقد تم خلق نوعين من المؤسسات منذ مطلع سنوات التسعينات، وتوجد من جهة المؤسسات الخاصة بالتسيير، ومن جهة أخرى المؤسسات الاستشارية المتخصصة.¹

2-المؤسسات الجديدة للتسيير (Les nouvelles institutions de gestion):

متخصصة في مجال التسيير ومراقبة مختلف عمليات التنظيم لتكامل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وحيث أنها تتسم بطابع الاستقلالية وطابع إداري عمومي تحت وصاية هيئات حكومية مختصة، وتساعد هذه الهيئات في رسم مخططات التنمية وتساهم في رفع درجة الكفاءة الاقتصادية، و من أهم هذه المؤسسات:

1-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

والتي أنشأت في أكتوبر 1993 بموجب قانون الاستثمار الذي يخدم المستثمرين، وعملت الحكومة

¹ Christopher Walker, " From New Public Management to Public Value: An examination of how programs of voluntary self-regulation build public value and contribute to regulatory growth ", Paper presented at the: " Regulation in the Age of Crisis, Third Biennial Conference of the Standing Group on Regulation and Governance", University College, Dublin, Ireland, June 17 to 19, 2010, p06.

على خلق هذه الوكالة بموجب قانون الاستثمار في الجزائر، وهي جهاز حكومي له طابع إداري وأصبح مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.

2-2- الوكالة الوطنية لتدعيم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

والتي أنشأت في سبتمبر 1996، و وضعت هذه الوكالة تحت تصرف وإشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية بجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، والهدف منها يدخل في إطار سياسة التشغيل.¹

2-3- مجلس المنافسة:

الذي أسس في سنة 1995 من طرف رئيس الحكومة، وهي سلطة إدارية لها الحق في الاستقلالية القضائية والسلطة المالية، وهي منظمة استشارية توافقية تتعاون مع المؤسسات التنفيذية والإدارية والتشريعية، ويقوم المجلس بترقية القرارات والعروق والقيام بمبادراتها الاستشارية في ميدان المنافسة بعد كل طلب ومهمة لضمان حسن نشاط المنافسة الشرعية.²

3- المؤسسات الاستشارية الجديدة (les nouvelles institutions de consultations)

لقد تم إنشاء كذلك مؤسسات ومنظمات ذات طابع استشاري وتجاوري والتي تدعم السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وكذلك تعمل على الرفع من الضغوط على الحكومة في إقرار البرامج والتشريعات، ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي:

3-1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES):

والذي أنشأ في أكتوبر 1993، وهو منظمة استشارية في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، وهو يسعى إلى الحفاظ على التشاوريين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين مع النظر ورد الاعتبار للمصلحة العامة، كما يقدم العروض والاقتراحات والدراسات والآراء حول المسائل المطروحة.³

3-2- المجلس الاعلى للتربية:

الذي أنشأ سنة 1996 وفق مرسوم رئاسي، وهو منظمة وطنية استشارية تربط دراسات التقييم في ميدان

¹ زاوي أحمد صادق، خدير أسامة، "الإصلاحات المؤسسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 04، أكتوبر 2013، ص 45-46.

² Décret présidentiel n°95-06 du 23 chaâban 1415 correspondant au 25 janvier 1995 portant création du conseil de la concurrence.

³ Décret présidentiel n°93-225 du 05 octobre 1993 portant sur la création d'un conseil national économique et social.

التربية والتكوين، ومن مهامه تحرير وتحديد السياسة الوطنية للتربية والتكوين وتقييم وتحسين نتائجها، ويعمل على إقرار الإصلاحات في النظام التربوي و تحضير الاستراتيجيات الشاملة.¹

3-3- المجلس الأعلى للوظيفة العمومية: هو هيئة تشاورية تعمل على ضبط المحاور الكبرى لسياسة الحكومة في مجال الوظيفة العمومية، كما يحدد سياسة تكوين الموظفين وتحسين مستواهم.²

المطلب الثاني: مراحل الإصلاح المؤسسي في الجزائر

أولاً- التطور المؤسسي في القطاع العام في ظل التخطيط

باشرت الجزائر فور نيلها استقلالها السياسي برنامجا سياسيا تنمويا طموحا مبني على الصناعات المصنعة وتقييم المحروقات من أجل تثبيت قاعدة صناعية ثقيلة وقوية وهذا باتباع النهج الاشتراكي، فعشية استقلالها ومن أجل أن تؤكد الجزائر على الاستقلال الاقتصادي و التخلص من التبعية كان أولى اهتماماتها بناء قطاع عمومي واسع يشمل بقية الأنشطة والقطاعات الأخرى، ولقد مرت هذه الاستراتيجية بمرحلتين الأولى من 1962 إلى 1971 مرحلة تأمين الصناعات خارج المحروقات وخلق الشركات الوطنية الكبرى والمرحلة الثانية من 1971 إلى 1979 تميزت باتباع اجراءات تأسيس قطاع عمومي ضخم وذلك بتأميم قطاع المحروقات و باستثمارات ضخمة، وما يلاحظ في هذه الاستراتيجية هو إهمال القطاع الخاص، وكذا فرض إجراءات صارمة على الاستثمارات الأجنبية، أما بعد سنة 1980 فقد وجهت الاستثمارات العمومية نحو قطاع الفلاحة والري والهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض حصة الاستثمارات الموجهة نحو الصناعة وتوجيه حصة من الاستثمارات إلى الصناعات الخفيفة، كما تمت خلال هذه الفترة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

ثانيا- مرحلة الإصلاحات الهيكلية والعراقل المؤسسية

إن المميزات المؤسسية التي اتصف الاقتصاد الجزائري قبل الشروع في إعادة هيكلته تدل على أنه اقتصاد اشتراكي بيروقراطي تميز بما يلي: تخطيط مركزي، مراقبة معمقة على الأسعار، احتكار الدولة للتجارة الخارجية، قطاع عمومي انتاجي ضخم وقطاع رسمي مهمش ولكنه فعال وقطاع خاص غير رسمي، ولقد مر الإصلاح بثلاثة مراحل:

1- مرحلة الإصلاحات المحتشمة :

¹ Décret présidentiel n°96-101 du 11 Mars 1996 portant création du haut conseil de l'éducation.

² Les rapports de développement humain, 2011, site: www.undp.org.

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، و هنا كان أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية.¹

2 - مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح:

و امتدت بين 1992 و 1993 حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية وذلك نظرا للأوضاع السياسية المضطربة آنذاك.

3 - مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة :

وهنا تم إبرام اتفاقيتين الأولى في ماي 1994 والثانية في ماي 1995 كما تمت إعادة جدولة الديون وخصوصة بعض المؤسسات العمومية.

ولعل من بين أهم العوامل المؤسسية المعيقة للإصلاحات في تلك الفترة:²

- عدم كفاية الإطار المؤسسي وعدم تكيف النظام المصرفي والمالي وكذا النظام الجبائي والجمركي.
- تبعية الجهاز القضائي.
- ضعف الهياكل القاعدية.
- النقائص المسجلة في النظام التعليمي.

4- البيروقراطية الجزائرية وإشكالية تطبيق قواعد الحكم الراشد:

من أجل التقليل من مستويات الفساد في الدول المصنفة عالميا، عمدت المنظمة الشفافية الدولية عن طريق مؤسسها بيتر آيغن الى وضع المعادلة التالي: الفساد = حرية التصرف - المساءلة

والمساءلة أنواع ، المساءلة الذاتية (متعلقة بأخلقة الأداء الوظيفي بقيم والمعتقدات الحضارية)، المساءلة المجتمعية (وتكون حين تتوفر المبادئ والقيم الديمقراطية)، المساءلة الداخلية (الضوابط التي تحكم الاداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات، التوظيف، التدريب، الشفافية...). وقد تم إضافة متغيرات أخرى فأصبحت المعادلة : الفساد=(الاحتكار + حرية التصرف)- المساءلة + النزاهة + الشفافية.³

فالحكم الراشد جاء ليصحح مسار التسيير ويعالج الاختلال في توزيع السلطات والصلاحيات مع إشراك الفاعلون الذين ميزوا بين أربع أصناف خارج المجتمع السياسي حتى يساهم في تدبير الشؤون العامة.

¹ Hocine benissad , "L'ajustement structurel :L'expérience du Maghreb", op cit, 1999, p59

² Salah mouhoub , " L'Algérie à l'épreuve des réformes économiques ", OPU, 1995,p34.

³ بوزيد السايح، " تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 65.

لقد قدم من العوامل: نظام التحليل - الخصائص العامة - المخاطر - ومرجع المؤقت.

و النظام يمكن أن تكون الدولة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات الاقتصادية، و يرى البعض أن نظام الحكم الراشد أدرج السلطة والسياسة في التحليل الاقتصادي وجعل الدولة في مأزق مع السوق.¹

لقد تضافرت عوامل كثيرة التي كانت مناخا خصبا لظهور آفة الفساد في الجزائر أين تتحمل السلطة السياسية الجزء الكبير من المسؤولية، حيث ساهمت في إشباع ثقافة البحث عن المناصب الإدارية التي تستغل في مقايضة القيم بفضل المنصب أو استغلاله للكسب غير المشروع، وقد تفاقمت ظاهرة الفساد واستفحلت مع بداية الألفية الثانية، بسبب شروع الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامج التنمية وفق سياسة المراحل، فأفردت لها مبالغ مالية كبيرة أين كان الجهاز البيروقراطي، الممثل للدولة، الفاعل الحقيقي في تنفيذ كل السياسات العمومية.

5- البيروقراطية و الحوكمة اتجاهان متعاكسان في التنظيم الإداري الجزائري:

حسب ما ورد من حقائق حول الدور الذي لعبه الجهاز البيروقراطي الذي كان العائق أمام تحقيق التنمية فهل يمكن أن نجد صيغ ديمقراطية لتطبيق آليات الحوكمة، بالرغم من أن الجهاز البيروقراطي الجزائري يرفض التخلي على أدواره السياسية بسبب عدم تخلي الدولة الجزائرية على وظيفتها الاجتماعية، أضف إلى ذلك أن الحوكمة تفرض تبسيط الإجراءات والانفتاح على البيئة، مما يجعلها جهاز رخو أما المجتمع المدني.

وهذا الأمر ليس في صالح البيروقراطيين والبيروقراطية بدليل أن الشفافية والنزاهة والمساءلة لم نجد لها وجودا في التطبيق الواقعي بفعل السرية المهنية.

قد ينجح الأمر مع الدول التي تتبنى نظام المانجمنت العمومية (management) التي تستوحي آليات العمل من تقنيات القطاع الخاص.

وهناك من يرى أن الحوكمة الحقيقية تعزل دور الدولة وتقوي دور الفواعل الاجتماعية والسياسية.

وهذا الذي لم يتحقق في النظام الإداري الجزائري إذ من المؤشرات التي دلت على قوة الجهاز البيروقراطي في التنظيم الحكومي الجزائري هو استحداث وزارات ذات بعد استراتيجي والتوجه للإصلاح الشامل و بعدها

¹ Darrin Bakkour, " *Un essai de définition du concept de gouvernance* ", étude et synthèse, France, 2013, p 05.

تلغى دون سبب وجيه مما جعل الكثير يتساءل عن أهداف السلطة من هذا الإلغاء، مثل وزارة الإحصاء والاستشراف وكذلك وزارة الإصلاح الخدمة العمومية.¹

من جانب آخر تم إلغاء وزارة إصلاح الخدمة المدنية والتي كانت ضرورية لتفويض من سلطة التنظيم البيروقراطي، حيث ظهرت بوادر وثمار الإصلاح الإداري خاصة ما تعلق بترقية وتجويد الخدمة العمومية وما انعكس فعلا على علاقة الإدارة مع المواطن، كما يلاحظ على التعديلات الحكومية منذ 2014 هو غياب تصور استراتيجي في اختيار الوزارات الضرورية لمسايرة برامج التنمية، بينما نلاحظ أن السلطة السياسية إما أنها تعتمد أسلوب الإلغاء والاستحداث وإلا أسلوب الدمج والتي لم تراعي التوافق بين الوزارات الجديدة بعد الدمج واللجان البرلمانية التي تعكس التركيبة الجهاز الحكومي، كلجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، ولجنة الثقافة والاتصال والسياحة ولجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية، في حين ألحقت وزارة السياحة بالتهيئة العمرانية وألحقت وزارة البيئة بوزارة الموارد المائية. في تقدير هذه التعديلات المتعلقة بإلغاء وزارات مهمة، مثلت عائقا أمام النشاط البيروقراطي وقوضت من سلطانه، لذلك كان من الضروري إزاحة كل ما يعيق ويقيد الجهاز البيروقراطي. إضافة إلى ذلك إسناد بعض من الوزارات إلى ولاية وموظفين ذوى الكفاءة العالية مثل وزارة المالية والطاقة والصناعة.. الخ.²

ثالثا- الاقتصاد الجزائري بعد 1998 والإصلاحات المؤسسية باعتماد قاعدة الحكم الرشيد:

لقد فرضت التغيرات الداخلية والتحويلات الدولية على الاقتصاد الجزائري اتباع نهج الإصلاحات الاقتصادية وهذا من أجل الدخول الحقيقي في اقتصاد سوق فعال يعتمد على عنصرين مهمين: الإطار المؤسسي وإعادة تأهيل الاقتصاد، لذا شرعت الجزائر في مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتي شملت: حقوق الانسان والتي كرستها معظم النصوص والمراسيم، فصل السلطات وتكريس التعددية الديمقراطية من خلال دستور 1989 الذي اقر التعددية الحزبية ودستور 1996 الذي أدى لإنشاء الغرفة الثانية للبرلمان، تأسيس نظام الانتخابات التعددية، حرية الصحافة، إصلاح الإدارة والوظائف العمومية. حيث بدأ هذا الإصلاح بجدية مع نهاية التسعينات وذلك من أجل ملائمة الهياكل والمهام الادارية وهذا بالتركيز على الحكم الرشيد.

¹ OECD, "Value for Money in Government: Public Administration after "New Public Management"", Paris: OECD, 2010, p 15.

² B.Guy , Peters , John Pierre," *Gouvernance without gouvernement : Rethinking public administration* ", journal of public administration research and theory, vol 8 ,n° 2, April 1998, p 223-243.

ولكن رغم كل الإصلاحات المؤسسية التي طبقتها الجزائر ولازالت، والتي كانت مدعمة أحيانا من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتماد قاعدة الحكم الرشيد فإنه مازالت هناك نقائص تعترض هذه الإصلاحات وهذا ما تدل عليه مؤشرات الحكم الرشيد.

المبحث الرابع: جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الرشيد

نص إعلان الأمم المتحدة على أن "الحكومات لن تدخر مجهوداتها لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على المستوى الدولي، مع ضرورة تحقيق التنمية والنمو، ويعتمد نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية البشرية أو حتى أن احتمال توجيهها نحو هذا النهج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الحكم وجودته".

تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الابتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان.¹

المطلب الأول: مكافحة الفساد

أولا- تعريف الفساد في الجزائر:

في الجزائر فقد عرفه قانون 01 - 06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته لسنة 2006 بأنه: "الامتيازات غير المبررة والرشوة في مجال الصفقات العمومية ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية واختلاس الممتلكات من قبل وظيف عمومي استعمالها على نحو غير شرعي والغدر والإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، واستغلال النفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة أو تعارض المصالح أو أخذ فوائد بصفة غير قانونية، وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، والإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب السياسية والرشوة، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص،

¹ I.Lacroix ,P.O. Arnaud, "La gouvernance: tenter une définition", Cahiers de recherche en politique appliquée, Université de Sherbrooke, Canada, Vol. 04, N° 3, Automne 2012, p154.

تبييض أو إخفاء العائدات الإجرامية، وإعاقة السير الحسن للعدالة، والبلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم".¹

أصدرت المنظمة الدولية للشفافية تقريرا حول الفساد في العالم يشير فيما يتعلق بالجزائر أن من بين 75 بالمئة من المؤسسات الجزائرية التي شملها الاستطلاع حول الفساد نجد أن 6% من رقم أعمال هذه المؤسسات يوجه للعمولات والرشاوي، ووضعت المنظمة الجزائر من بين دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط الأكثر تعرضا لظاهرة الفساد كما يبين مؤشر الشفافية أن الفساد الإداري لا يزال مشكلة قائمة ومزمنة رغم ما تقوم به من جهود في سبيل إرساء مبادئ الحكم الرشيد.

حيث ظهر الاهتمام السلطة الجزائرية بموضوع الحكم الرشيد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الرشيد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية والدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية كاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية؛ ومكافحة ظاهرة الفساد عن طريق إصدار مختلف التشريعات الردعية المتمثلة في:²

ثانيا- التنظيمات القانونية والدستورية مرتبطة بمكافحة الفساد :

تلعب النصوص التشريعية والأجهزة الرسمية التي تقوم الدولة بإنشائها وإرساء دعائمها دورا مهما في مكافحة الفساد، خاصة ما تعلق منها بالرشوة وممارسة الفساد والتهريب وتبييض الأموال، ولكن بشرط توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تطبيق هذه القوانين، وإعطاء الصلاحيات الواسعة والدعم اللازم للمؤسسات والهيئات الخاصة بمكافحة الفساد.

من أجل مكافحة الفساد تم استحداث ووضع التشريعات والإعلان عن حملات رسمية مرتبطة بإصلاح أجهزة الدولة، حيث كانت جريمة الفساد تدرج في قانون العقوبات في الأمر 01/97 بتاريخ 11 جانفي 1997، والقانون رقم 66 / 09 بتاريخ 08 جوان 1966، ثم المرسوم الرئاسي 156 / 04 / المؤرخ في 26 جوان 2001، ثم قامت السلطة بتقنين آلية للوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بموجب نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، الذي تمت المصادقة عليه في نهاية الدورة الخريفية لسنة 2005، من طرف الهيئات التشريعية، 06/01 الصادر في 20 فيفري 2006، والذي جاء بالتدابير القانونية للتصدي للفساد

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، "قانون رقم 06 - 01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته"، الطبعة الأولى، 2006.

² مجلس الأمة، "دور البرلمان في الوقاية من الفساد"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر، جانفي 2006، ص 217.

ودعم النزاهة والشفافية / والأمر رقم 01 وتسهيل وتدعيم التعاون الدولي وتبادل المساعدات التقنية من أجل معالجة مراحل الفساد، وقد حدد القانون الأشخاص المعنيين به.¹

كما تضمن القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته مادة خاصة بتدابير منع تبييض الأموال ركزت على ضرورة إخضاع المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة، لنظام مراقبة داخلي من أجل كشف ومنع جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار مرسوم من طرف وزارة المالية في 18 مايو 2008 يفصل الإجراءات المعتمدة لتتبع حركة ومسار تنقل الأموال المشبوهة.

1- في مجال إبرام الصفقات العمومية:

بما أن أبرز مجالات الفساد التي أثرت على القطاع العام في الجزائر هي المشتريات العامة حيث أنها عقود ممولة من موازنة الدولة، حيث كانت هناك انتهاكات عديدة للقانون في إبرام العقود العامة، مما أدى إلى هدر وإهدار. كل هذا دفع المشرع الجزائري إلى إصدار قوانين خاصة بتنظيم العقود العامة، وقام بتعديلها أكثر من مرة من أجل تعزيز آليات منع الفساد، تنص المادة 09 من قانون مكافحة الفساد على أنه من الضروري توفير قواعد الشفافية والمنافسة العادلة والاختيار على أساس معايير موضوعية. ومن المفترض أيضاً أن تخضع المشتريات العامة لقانون المشتريات العامة وليس لاتفاقيات محددة التي حضرها الرئيس بوتفليقة في خطاب ألقاه في أبريل 2005.

طلب المشرع من الإدارة العامة اتباع إجراءات محددة عند الانتهاء من العمليات العامة من أجل منع الفساد. هذه الإجراءات هي كما يلي:

- إعداد المواصفات التي تحتوي على شروط المشاركة في المسابقة وقواعد اختيار المقاول.
- تحديد شروط اختيار المقاول، بشكل عام عن طريق فتح دعوة لتقديم عطاءات للحصول على عدة عروض منافسة يتم اختيار الأفضل منها.
- الإعلان عن إرادة التعاقد من خلال الإعلانات الصحفية في الصحف الوطنية وكذلك في نشرة المشتريات العامة الرسمية.

¹ القانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مارس 2006 ، العدد 14.

• تنظيم إجراءات منح الصفقة، على سبيل المثال إعطاء كل مشارك في الصفقة الحق في إنشاء هيئة لممارسة عملية الرقابة وفقا للقانون المنظم لتسيير المعاملات العامة.¹

2- في مجال مكافحة التهريب:

من أجل محاربة ظاهرة التهريب والتي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني تم إصدار القانون رقم 05-06 المؤرخ في 2003، والذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب وذلك من خلال وضع تدابير وقائية، وتحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات، إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة والقمع، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب.

3- في مجال مكافحة غسيل الأموال:

صدر القانون رقم 01-05 في فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر وتم نشره في الجريدة الرسمية، ويجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي، ومن البنك الدولي، ويندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود والاتفاقيات التي أبرمتها مع المجموعة الدولية، خاصة في ظل تزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة وارتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات والإرهاب، وتختلف المنظومة البنكية في الجزائر التي ما زالت بعيدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه هذه الظاهرة، منها على وجه الخصوص تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج.

ثالثا- إنضمام الجزائر والتوقيع على الاتفاقيات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد :

ومن أبرز هذه الإجراءات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن وقعت في 12 ديسمبر 2000 وصدقت مع التحفظات في 7 أكتوبر 2002، والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2004، كما انضمت الجزائر، بمرسوم رئاسي رقم 128 المؤرخ في 19 أبريل 2004 كعضو مؤسس للرابطة الإقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عملا بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.²

إضافة إلى الآليات المذكورة تم تأسيس بعض الآليات الأخرى للحد من انتشار الفساد مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد، وكذا قانون مكافحة غسل الأموال تعمل بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي والبنك

¹ خضري حمزة، "الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية"، مجلة دفتار السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012، ص 176-180.

² المرسوم الرئاسي رقم 04-137 المؤرخ في 19 أبريل 2004 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الجريدة الرسمية، العدد 26.

الدولي، إضافة إلى التدابير المتخذة على المستوى الدولي، والمتمثلة في إقامة تعاون قضائي مع الدول المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذا اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربه.

رابعا- الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد :

يبقى التأكيد على مسألة الحد من الفساد بالتجسيد الفعلي للقانون، وضرورة إشراك المجتمع المدني بغرض إضفاء الشفافية والمساءلة في التعامل مع قضايا الفساد عبر كافة الهيئات من أهمها:¹

1- اللجنة الوطنية للحكم الرشيد: والتي تم تشكيلها في مارس 2005 وتتكون من 100 ممثل عن القطاعين

العام والخاص والمجتمع المدني، وتم تشكيل أربع مجموعات عمل على المحاور التالية:

- محور الحكم الرشيد والديمقراطية.

- محور الحكم والتسيير الاقتصادي.

- محور تسيير المؤسسات.

- محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- الرابطة الجزائرية لمكافحة الفساد هي الصلة الوطنية مع منظمة الشفافية العالمية.

2- مجلس المحاسبة:

يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر، وهو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة، سواء كانت أموال الدولة أو الولاية أو البلدية، أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية، وقد أنشأ سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية وقضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني.

ويعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية. وهي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم الصفقات العمومية، ومن ثم يمكن القول أن رقابة مجلس المحاسبة على الصفقات العمومية تندرج في إطار مكافحة الفساد، إذ أن المجلس يتمتع بالصلاحيات التالية:

- مراجعة وتدقيق حسابات الهيئات العمومية والتأكد من سلامة وصحة الأرقام والحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية إدارية كانت أم اقتصادية.
- مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته.

¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السابح، "فاعلية سياسات الحكم الرشيد في الحد من الفساد"، مرجع سبق ذكره، ص48.

- ضبط وكشف المخالفات المالية ومختلف ممارسات الفساد المالي مثل الاختلاس والرشوة، تبديد المال العام، والمخالفات المالية، والتحقيق فيها، ومساءلة ومحاسبة مرتكبيها.¹
- رغم هذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس المحاسبة، إلا أنه لم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:
- حساسية السلطة التنفيذية اتجاه الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الجهاز.
- عدم استقلاليته وتبعيته للسلطة التنفيذية ما يعيق أداء مهامه بالنزاهة والشفافية المطلوبة.
- عدم فعالية الأدوات التي يملكها، إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الأجر الذي يتلقاه المسئول عن المخالفة.²

3- المفتشية العامة للمالية:

- لقد أنشأت المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب المرسوم رقم 35/80 المؤرخ في 1980/03/01 وأعيد تنظيمها في العديد من المرات، حيث أصدر المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها ومن أهمها المرسوم التنفيذي 272/08 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008، المتعلق بصلاحيات المفتشية العامة للمالية، والذي أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة والجماعات العمومية اللامركزية، وكل المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي.
- وتتمثل مهمة المديرية العامة للمالية العامة في مكافحة الفساد من خلال ممارسة دور رقابي على اختتام وتنفيذ العملية العامة من خلال:³
- جمع المعلومات عن الصفة والاستفسار عن الطريقة التي حددت بها الحاجات العامة.
 - البحث في طريقة إبرام الصفقة، فإذا أبرمت عن طريق التراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية والاستثنائية والتي تجعل الأمر بالصرف يتجنبها عدا في الحالات التي نص عليها القانون نظرا لما يترتب عليها من نتائج سلبية كالحجابه واستغلال النفوذ والرشوة والإضرار بالمصلحة العامة

¹ Minh Quang Dao, "Government expenditure and growth in developing countries", Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012,p56.

² هاني عيسوي السبكي، "مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص36.

³ أحمد محمود نهار أبو سويلم، "مكافحة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص32.

- تحديد الأهداف المتوخاة من الصفقة حتى لا ترصد اعتمادات مالية ضخمة لصفقة لا تعود بالفائدة على الصالح العام.
- فحص دفاتر الشروط للوقوف على مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها بالإضافة إلى مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية من خلال:
- معاينة محضر لجنة الصفقات المختصة والتأكد من قرار تعيين هذه اللجنة وشرعية اجتماعاتها.
- إذا كان هناك بند في المعاملة ينص على مراجعة الأسعار أو تحديثها، فسيتم التحقق من تنفيذ هذا البند وامتناله للمتطلبات القانونية.

4- المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والرقابة منها:

أنشئ من أجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية والإجراءات العمومية والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهو مكلف برفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطاته ومقترحاته بشأن التدابير الملائمة.

أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها في فترة حكم الرئيس "اليمين زروال" وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1996، وهو يضم موظفين سامين في الدولة ورجال القانون والأمن، مهمته الأساسية تقصي فضائح الفساد والرشوة واختلاس المال العام والخاص، ولذا فإن المرصد منذ بدء عمله اهتم بالعديد من قضايا الفساد في الجزائر، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية.¹

5- اللجنة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته :

تمتع بسلطة إدارية واستقلالية مالية وبالشخصية المعنوية وتقع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتضطلع بالمهام التالية² :

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تحجب مبادئ سيادة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الأعمال والمال العام.
- التعاون مع مختلف الهيئات العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة وبرامج التوعية والتحسيس بسلبيات الفساد.

¹ Les bases conceptuelles de la lutte contre la corruption, Conseil d'Europe, 2012, page 173.

² موسى بودهان، "النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر"، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009، ص13.

- طلب المساعدة من النيابة العامة في جمع الأدلة والتحقيق في الوقائع المتعلقة بالفساد.

* لجنة إصلاح هياكل الدولة :

تم إنشاءها للنظر في جميع الاختلالات والمشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة وتشخيصها و اقتراح حلول مناسبة لها. حيث نص إعلان الأمم المتحدة على أن " الحكومات لن تدخر جهدا في تعميم سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليًا، بما فيها الحق في التنمية".

كما نص على: إنشاء مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية تؤدي عملها بكفاءة وتضع للمساءلة، ويعتبرها المواطنون مؤسسات شرعية يمكنها عن طريق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. "تعمل المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ومن جملة الحقوق المضمونة دستوريا، حرية المعتقد، الابتكار، حرية التجارة والصناعة في إطار القانون، حرية التعبير، حرية الرأي، الحق في الانتخاب والترشح، كما يضمن الدستور الحق في التعلم والرعاية الصحية، وعدم انتهاك حرمة الإنسان عن طريق توفير فرص العمل وتحقيق الأمان.¹

6-البرلمان:

يملك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا، والتي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة، كالحق في طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام، بل إن البرلمان له الحق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاكا لحقوق الشعب. ومن الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج وتقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد، وإحالة المتورطين فيها على العدالة.

إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترق بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك بسبب الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليها، ويتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي

¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح، "فاعلية سياسات الحكم الرشيد في الحد من الفساد بالجزائر"، مرجع سابق، ص102.

الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين، والتي لم تتعد نسبة 0.02% من مشاريع القوانين، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 شهرا لاستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له. إن هذا الضعف الذي يعاني منه البرلمان الجزائري في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى عدة أسباب أبرزها:

- ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي، حيث توجد تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب، لكن الأغلبية غالبا ما يحوز عليها حزب واحد.
- ضعف المستوى العلمي والمعرفي لأغلبية النواب، حيث أن معظمهم لا يتمتع بالثقافة السياسية والقانونية التي تؤهلهم لوضع برامج وسياسات خاصة بمكافحة الفساد، وعليه أصبحت هذه الهيئة مكانا للثراء أكثر منه للتشريع ومناقشة القضايا الهامة التي تهم المجتمع ككل.
- تورط الكثير من النواب أنفسهم في قضايا الفساد، لكون وصولها إلى النيابة في البرلمان أصلا ناتج عن اتباع أساليب فاسدة ودفعهم للرشاوى، بالإضافة إلى أن أغلبهم يرفض التصريح بممتلكاته أثناء توليه مهامه وبعد الانتهاء.

المطلب الثاني: إرساء مبدأ الشفافية

كما أنه من الواضح عند غياب الشفافية يظهر الفساد وينتشر، ولذا يجب أن تكون الشفافية في الجزائر هي السلاح الأول الذي يحول دون انتشار الفساد من خلال تسطير القوانين والإجراءات الصارمة وتسخير الكفاءات البشرية التي تضمن تطبيق القوانين مع تعزيز في المقام الثاني المساءلة والرقابة البعدية وتنفيذ نتائجها مهما كانت ولكن نشير هنا إلى أن الشفافية هي كذلك تلك الثقافة التي يجب اكتسابها من كل الأطراف للمساهمة في العملية التنموية خاصة وأن للوازع الديني الأثر الكبير في نشر ثقافة الشفافية والتحذير من عواقب ممارسة الفساد.¹

المطلب الثالث: تكريس الديمقراطية

مفهوم الديمقراطية لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغياهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات

¹ فلاق مجّد، حدو سميرة، " دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 01، الجزائر 2015، ص19.

المسؤولية تكتفي بتقديم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان.¹

ويكمن تعزيز دور الحكم الراشد تطوير نظام العمل المشترك لبناء دولة ديمقراطية وعادلة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال:²

- قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة للمواطنين؛
- تخفيف هيمنة السلطة التنفيذية على إدارة الدولة؛
- بناء الثقة بين المواطن والحكومة؛

المطلب الرابع: إقامة دولة القانون

تمكين الحكم الراشد بالجزائر لن يتسنى إلا بإقامة دولة الحقوق والقانون، واعتماد المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة حكم القانون، وتختلف الرؤى المختلفة والآراء المتعددة والمتنوعة على ضوء المعطيات السياسية، فهناك من يرى تعذر قيام الحكم الراشد في ظل الظروف الحالية، وآخرين يعتقدون أن الوقت مناسب جداً لتطبيق ذلك ولأنه يمثل حلاً ومطلباً هاماً للخروج من الأزمة الحالية [الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي...]، وأكد البعض على أهمية التركيز على شرعية الانتخابات ونزاهتها ومصداقية المنظومة القانونية، حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى الإصلاح السياسي والإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض؛ لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون واحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يسهم في تكريس دولة القانون.³

المطلب الخامس: تطوير القطاع الخاص

إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بغرض أن يعكس تحويل

¹ العياشي عنصر، "التعددية السياسية في الجزائر الواقع والأفاق"، الموقع الإلكتروني: <http://faculty.qu.edu.qa/louser/files/political>

² طاشمة بومدين، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول: "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 17 ديسمبر 2008، ص 54.

³ ناجي عبد النور، "أزمة المشاركة السياسية في الجزائر"، الموقع الإلكتروني: <http://nadjabdounour.maktoobblog.com/43673>

دور الدولة، حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية، كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على المؤشرات الاقتصادية ومختلف النواحي الاجتماعية والسياسية في الجزائر، كما أدى إلى تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة اقتصادية، اجتماعية وثقافية أي تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة، فمن خلال رصد أهم الإصلاحات والاستراتيجيات التي باشرتها الدولة الجزائرية لدعم القطاع الخاص، يتطلب رؤية استراتيجية للتنمية من خلال تهيئة مناخ اقتصادي يتطور بمعدل مستدام وأوضاع اجتماعية تتحسن باستمرار، إضافة إلى نوعية الخدمات التي تقدم إلى المواطن، وبهذا تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص تتحدد بذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال:¹

- استرجاع ثقة المستثمرين بتوفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن الإقبال الواسع على الاستثمار؛
 - تكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة بتكلفة أقل في وقت قصير؛ نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الخاص كشريك اقتصادي في دفع عجلة التنمية ونتيجة توجه معظم دول العالم نحو الاعتماد عليه كان لزاما على الجزائر تهيئة البيئة المناسبة لعمل هذا القطاع والذي يشمل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات، ويتم تطوير القطاع الخاص وإدامته من خلال تدخل الدولة من أجل خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة وإيجاد سوق تنافسية وتسهيل الحصول على القروض وتعزيز المؤسسات لخلق فرص عمل وجلب استقطاب الاستثمارات والمساعدة على نقل التكنولوجيا، وتقوية دولة القانون والمحافظة على البيئة و الموارد البشرية. وفي ظل التشريعات التي جاءت من أجل تحفيز الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، لزم تهيئة بيئة مواتية لجلب أكبر عدد من الاستثمارات وعليه يجب الاهتمام ب:²

- تشريع منظومة قوانين محفزة لعملية الاستثمار؛
- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي ؛
- إيجاد حل لشكل العقار بالجزائر الذي يعتب من أبرز العراقيل التي تعيق عملية الاستثمار.
- ضرورة الإصلاح المالي والضريبي من أجل إضفاء الشفافية تفعيل الرقابة ومكافحة الفساد.

¹ البنك الدولي، "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة"، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، 2003، ص 10.

² فوكة سفيان، "الحكم الرشيد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008.

وعليه بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية يستلزم إصلاح دور الدولة وتمكين قوى السوق وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة بدعم القطاع الخاص لما له من دور جوهري في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة تستقطب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات والتشريعات، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد.

المطلب السادس: إصلاح قطاع العدالة

لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون، ونظرا لما يتمتع به جهاز القضاء من دور رئيسي في تعزيز دولة القانون واحترام التشريعات وفي إطار العمل على ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لتحقيق ودعم الشرعية والديمقراطية في تطبيق القانون. حيث بادرت الدولة بإصلاح وعصرنة قطاع العدالة من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع المؤسسات القضائية، من أجل تبسيط الإجراءات والتسريع في تنفيذها، واستقلال القضاء لضمان حيادته ونزاهته وتدريب القضاة وتأهيلهم.

المطلب السابع: تفعيل المجتمع المدني:

للمجتمع المدني دور فاعل ورئيسي في بناء دولة عصرية، وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعيم آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائح الفساد ومكافحته، وتعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية التشاركية، والمساهمة في التنمية الشاملة.

المطلب الثامن: حرية الإعلام و الصحافة

أما على صعيد تكوين إعلام حر فهذا يتطلب التحسين من وضعية الصحافة والإعلام المكتوب وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في المجال السمعي البصري ورفع احتكار الدولة عليه.

وجاء وفق دستور 23 فيفري 1989 الذي أقر بفصل السلطات وصادق بتكوين سلطة رابعة مستقلة وهي الاعلام والصحافة، و انطلاقا من هذا القانون بادرت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير ترمي إلى تجسيد حرية الرأي والتعبير ورفع احتكار الدولة لميدان الاتصال ووضع وسائل تنظيمية جديدة للتكفل بصلاحية السلطة العمومية و ضمان استقلالية الاعلام.¹

¹ قويدر سيكوك، *السيرورة الصحافة المكتوبة في الجزائر وواقع الصحفيين بين التحولات الهيكلية والاختلافات الوظيفية*، حوصلة للإنتاج العلمي في مجال علم الاجتماع، جامعة وهران، 1999، ص 23-25.

المبحث الخامس: علاقة عناصر الحكم الراشد بالنمو في الجزائر

من خلال تشخيص هذا التحليل، نستخلص وجود العوامل المؤسسية التي تشكل عقبة أمام الإصلاح الفعلي للاقتصاد الذي يحوله إلى اقتصاد إنتاجي وتنافسي، وبالتالي يحقق الديناميكية الاقتصادية التي تخلق التراكم والنمو، وتتكون أساسا من ثلاث عوامل رئيسية هي التي تخلق هذه العقبات المؤسسية التي تعيق انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد إنتاجي وتنافسي:

- التدخل الكبير للدولة (اقتصاد ريعي وتوزيعي)

- إزدواجية السلطة

- الفساد (الفساد السياسي و الاقتصادي)

كل هذه العوامل تتطلب تفعيل مبدأ الحكم الراشد من أجل تجاوز هذه العقبات المؤسسية التي أدت إلى منع خلق التراكم والنمو، وتتمثل هذه العقبات في:

المطلب الأول: الديمقراطية و النمو

إن الجزائر تواجه مجموعة من العقبات المؤسسية الرئيسية ترتبط بالديمقراطية، وأهمها يتمثل في نمط الدولة النيوباتريموالية (Néo-patrimonialisme) التي تستند على نظام من القيم والعلاقات يعتمد هذا النظام ليحافظ على نفسه ويجدد هذه الدولة. ويتميز هذا النظام بخصائص سلبية تشوه نمط الحكامة هو ظاهرة انتشار الفساد العنصرية (Fractionnisme) والزبونية السياسة (clientélisme politique) بالإضافة إلى الجهوية والمحابة، وهناك عاملين أساسيين أترا في طبيعة الدولة والحكامة في الجزائر هما:¹

1- اعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الأيديولوجي، وفي تعاملها مع المجتمع بجميع قواه الاجتماعية، الثقافية والسياسية انطلاقا من فكرة الشعبوية، مما نتج عنها غلق المجال السياسي وتثبيت محفزات المنافسة الحقيقية بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم إعطاء الفرصة للقوى الرجعية لتفرقة الشعب وتشتت الوحدة الوطنية تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الريع من مداخيل المحروقات، وبالتالي المجتمع لا يمكن أن يكون قوة منتجة تساهم في البناء الصحيح والفعلي لمؤسسات الدولة، مالم يستطع حتى الآن أن يمثل قوة اقتصادية يمكن عن طريقها أن ينتج ما يستهلك أولا، ثم يساهم بجزء من إنتاجه في بناء المصلحة العامة.

¹ محمد قدوسي، "الدولة وظاهرة النيوباتريموالية في الجزائر بعد دستور 1989: إستراتيجية، تطور أم تقطعات محلية"، مجلة العلوم الإنسانية، 2008، ص78.

2- أما العقبة المؤسسية الثانية المرتبطة بمتغير الديمقراطية هي أم عملية التحول الديمقراطي جاءت نتيجة لقرارات فوقية وبمبادرة النخبة الحاكمة، وليس كنتيجة لقناعة سياسة واضحة لدى معظم فعاليات السلطة الحاكمة بالديمقراطية بصفة نهائية واعتمادها كخيار استراتيجي، بل لجأت إلى استغلال مفهوم التحول الديمقراطي كمخرج لأجل تحقيق مصالحها الضيقة وتأمين قدرتها على الاستمرار في السلطة وإعادة إنتاج أنماطها ونقائصها.¹

بعد الاصلاحات المؤسسية التي طبقتها الجزائر في إطار تكريس الديمقراطية، فهي لم تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية نتيجة لأعمال العنف والفوضى السياسية والاجتماعية، وليس في سياق تطور اجتماعي سياسي، كذلك إذا كانت الديمقراطية تستند على المشاركة السياسية والتفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن الحكومة لم تستطع أن تكون مجتمع مدني فعال لا من خلال المشاركة السياسية، ولا من حيث الحركات التنظيمية (النقابات، المنظمات غير الحكومية....)، كما أن القطاع الخاص الذي يؤثر في العملية السياسية فهو غير مستقل عن النظام، فهو يشكل في إطار خدمة مصالح سياسية على حساب مصالح شخصية وليس على حساب المصلحة العامة، و هذا يتجلى في معظم الاستثمارات الخاصة التي تتوزع على مستوى القطاعات التي تحوي الربح.

المطلب الثاني: المساءلة و النمو

من جانب المساءلة لا يوجد جهاز تنفيذي فعال أو تطبيق للنصوص التي تخضع المسؤولين للمساءلة، فتشابك السلطة التنفيذية مع سلطة البرلمان بغرفته، يفقد مصداقية الجهاز التنفيذي. وهذا ما يؤدي إلى إخلال مبدأ استقرارية السلطات وحتى السلطة القضائية هي ليست مستقلة كما ينص عليها الدستور ، فهي في خدمة النظام السياسي ولا تفرض المساءلة والعدالة والخضوع للقانون، فالدولة فقدت شرعيتها حتى يصل الأمر إلى أبسط مواطن يتحدث عن عدم وجود سيادة القانون. وهذا الأمر يعمل على تشويه السياسات التشريعية.

المطلب الثالث: عدم الاستقرار السياسي و النمو

إن فشل برامج التنمية وعدم فاعلية الحكومة في تنفيذ السياسات، فضلا عن التوزيع الغير عادل للثروة وتفشي ظاهرة الفساد وتوسع الاقتصاد الغير رسمي، أدى إلى أزمات اقتصادية واجتماعية ترجمت بصراعات داخلية متمثلة في مظاهرات وأعمال شغب وعنف، حيث وصلت حدتها إلى العنف الارهابي الذي مازالت

¹ B.Stora, "l'Algérie en 1995; la guerre l'histoire, la politique", Essai, collection idées et controverses, Paris, Micherlon, 1995,p101.

تعاني منه الجزائر إلى حد اليوم، ودمج العنصر الديني في الحياة العامة على المستوى السياسي والاجتماعي، فمنذ الاستقلال مازالت الجزائر تتعرض لصراعات داخلية سواء كانت لأسباب سياسية أو اقتصادية، إلا أنها أثرت لازالت تؤثر على التنمية، وتشكل خطر سياسي يعيق الجهود الحكومية.

فاستقرار الحكومة يرتبط بالسياسة التي هي مسؤولة عن تحديد الأهداف الجماعية الكبيرة، وبالتالي تحديد قواعد اللعبة التي يفترض أنها قبلت الإجماع، وتصح السلطة في ظل هذه الظروف مسألة تقنية ومقيدة بمجموعة من اللوائح التنظيمية مرتبطة بكفاءة أفضل من جانب السياسات الحكومية في الجزائر.

حيث أن استقرار السياسات الحكومية في الجزائر مرتبط بالوفرة المالية للدولة المرتبط بقوة عائدات المحروقات، فكما انخفضت المداخل كلما دعت إلى سياسات إصلاحية ومؤسسية، وإذا تحسنت الأوضاع المالية تغفل عنها لدوافع سياسية اقتصادية.¹

المطلب الرابع: النظام السياسي والنمو

وسوف نحاول تحليل أهم العقبات السياسية التي تميزت بها مختلف مراحل التنمية في الجزائر كما يلي:

أ- لقد تكون الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من اقتصاد ريعي وتوزيعي والذي نتج مباشرة من خلال الممارسات الاقتصادية للدولة. فهذه النتيجة لم تكن متوقعة، لكن تصور إيديولوجي فعال الذي ولّد الممارسات الاقتصادية التي أعاقت آليات خلق الثروة وديناميكيات التراكم. كذلك، انتشار الريع والمواقف الريعانية التي أدخلت طبيعة البيان الذي فرضه النظام السياسي بين علاقات السلطة سياسية، اجتماعية ورمزية والعلاقات الاقتصادية، جعلت المنطقة الاقتصادية الجزائرية منطقة محدودة وليست محددة و حاسمة.²

ب- في ظل الاقتصاد المخطط في الجزائر، كانت الأجور والأسعار هي من مسؤولية السلطة السياسية. وكان المبرر الإيديولوجي لهذه السياسة هو تحقيق العدالة الاجتماعية. فالدولة خلقت سوق اصطناعية حيث لا الأجور ولا الأسعار هي في اتصال مع الواقع الاقتصادي. هذين المتغيرين الذين لهما دور حاسم في تخصيص الموارد ومكافأة عوامل الانتاج، تطورت في النظام الجزائري وفقا لمعايير التي جعلتهم يفقدون أهميتهم بالكامل. فالرواتب محددة سياسيا، تظهر غير كافية لإعادة انتاج قوة العمل بسبب تأكلها بفعل التضخم. ونظام الأسعار المحدد كذلك إداريا، تغيرت ليتضاعف السعر الرسمي، أما السعر الحقيقي فيتحدد في السوق الموازية.

¹ A. Coora., Dutta,N. Mallick , "Trade openness and labor force participation in Africa: the role of political institutions.

Industrial Relations", A Journal of Economy and Society, Vol 56 (2), 2017, p319-350.

² Athmane Cheriet, "Mondialisation Et Stratégies Industrielles : Cas de l'Algérie", Thèse doctorat en Sciences Economiques, Université de Constantine, 2007, p 108-109.

ج- بعد أزمة 1986، تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى حدوث مظاهرات عرفت بأحداث أكتوبر 1988، فتدخلت الحكومة بتنفيذ سياسات اقتصادية عاجلة في محاولة كسب السخط الاجتماعي.

منذ أزمة 1986، تشكل وعي نتج عن تبعية الاقتصاد الوطني للريع البترولي وانتشاره في جميع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ومع بداية سنة 1987، أطلق فريق الاصلاحات مشروع لتقرير مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية والقطاع الفلاحي بدافع زيادة المردودية لهم. هذا المشروع كان محدود بسبب البيئة المؤسسية الاقتصادية المقيدة بقوة وتم وضع حجر الأساس للآليات الربعية في الاقتصاد المخطط مركزيا لكن مشروع الاصلاحيين الذي اقتصر في البداية وبدقة على الجانب الاقتصادي، تحول، إلى مشروع تحول سياسي واقتصادي حيث الهدف منه هو كسر الارتباط بنظام الحزب الواحد وبناط التخطيط المركزي. وبشكل ملموس، هذه التجربة أدت إلى تغيير جذري في البيئة السياسية الإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي للبلد.¹

د- المؤسسات الاقتصادية الكبيرة على غرار البنك المركزي والنظام البنكي، لم تستند على أي نظرية اقتصادية، بل كانت تحركها السلطة السياسية وكانت محتكرة في يد الدولة، والشركات الحكومية، غرف التجارة والصناعة... الخ كلها كانت تسيّر وتنظم مثل أي إدارة عامة، حيث كانت أدوارهم تتشكل في تنفيذ القرارات التي اتخذت في إطار الخطة المعتمدة على رأس الدولة.²

كنتيجة فإن أثر العوامل السياسية في عملية النمو ظهرت منذ ملامح الثورة الجزائرية وبدأت المفاوضات بشكل رسمي متمثل في السلطة الجزائرية المؤقتة. وارتبطت البرامج بالنظام السياسي القائم في كل مرحلة. فهذا النظام أثر بشكل مباشر في عملية تحديد التنمية في الجزائر من خلال رسم السياسات الاقتصادية بناء على قرارات ومصالح سياسية عوض أن تكون ذو دوافع اقتصادية بحتة. كما أن عدم استقرار النظام السياسي أثر كذلك في حسابات مشرعي التنمية الاقتصادية في الجزائر.

¹ Fatiha Talahite, "Réformes et transformations économiques en Algérie", Economies and Finances, Université Paris-Nord - Paris 13, 2010, p 10-12.

² Mourad Ouchichi, 2011, op. cit, p 46-47.

خاتمة الفصل الثالث:

بعد عرضنا لمؤشرات الحوكمة في الجزائر خلصنا بأنه هناك قصور كبير في هذه المؤشرات حيث أن كل القيم المسجلة لجميع المؤشرات كانت سالبة طول الفترة الملاحظة، وهذا ما يشير وبشكل واضح إلى أن الجزائر تعاني من اختلالات مؤسسية واضحة وهو ما يؤثر على سياسة الإنفاق العام وهذا ما قد يفسر جانباً من فشل بعض السياسات الإصلاحية التي باشرت فيها الجزائر ووفرت لضمان نجاحها الموارد المالية اللازمة لذلك و عجزها عن تنويع وتوسيع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، لكننا نستطيع القول ووفق التحليل الذي جاءت به المدرسة المؤسسية الجديدة أنهما لم تتمكن من قميئة الأرضية الصلبة الملائمة والظروف العامة المواتية لنجاح هذه السياسات وذلك إما بسبب عدم تمكنها من الفصل بين تداخل وظائف وصلاحيات السلطات التنفيذية و التشريعية والقضائية والقضاء على الضغط الذي يمكن أن تمارسه إحداها على الأخرى، أو بسبب انتشار مظاهر العنف وعدم الاستقرار ونقص الاعتماد على الآليات الديمقراطية، أو ضعف صياغة القوانين أو تعارضها أحيانا مما يمكن من الالتفاف حولها أو التلاعب بها، أو عدم تمكنها من تطبيق قوانين الردع و المحاسبة و المساءلة والعقاب والجزاء إلى حد كبير، أو قلة الثقة وانعدامها أحيانا بين مختلف المتعاملين بسبب انتشار مظاهر الفساد والبيروقراطية واستغلال النفوذ والمناصب، أو عدم كفاية تكوين و توعية وتدريب مختلف الموظفين والمواطنين لقبول بعض السياسات والمساهمة في نجاحها بسبب ضعف آليات المشاركة والحق في التعبير أو المعارضة السلمية مما ينتج عنه ظاهرة مقاومة التغيير، ومع ذلك فإننا لا ننكر أن الجزائر سعت إلى تحسين وضعية محيطها المؤسسي و يتضح ذلك من خلال انخفاض قيمة كل المؤشرات في السنوات الأخيرة.

وبناء على ذلك فإنه يمكننا القول أن الاهتمام بالجانب المؤسسي وإصلاحه يجب أن يكون أولوية تسبق باقي الإصلاحات السياسية والاقتصادية لأن قميئة الظروف العامة التي تضمن انسياب السياسات وتطبيقها بالشكل المراد يساعد على نجاح الخطط والاستراتيجيات الموضوعة، خاصة من جانب النفقات العامة التي تعتبر محرك هام لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر العوامل
المؤسسية على النفقات
العمومية والنمو الإقتصادي
في الجزائر للفترة
الممتدة ما بين (1990-2020)

تمهيد:

تهدف الدراسات القياسية و التي تستخدم النماذج الرياضية و الأساليب الإحصائية و الكمية إلى اثبات صحة الفرضيات المطروحة أو رفضها، وأصبح من الضروري في وقتنا الحالي الربط بين المجال الاقتصادي النظري و مجال القياس الاقتصادي المتمثل في الاقتصاد القياسي الذي يدرس ويحلل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية. فيتطلب الامام الواسع بالجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى استعمال الأدوات القياسية من أجل تسهيل الوصول إلى النتائج الدقيقة في هذا المجال.

وسوف نستعين بهذا المنهج في دراستنا لإثبات إن كان لهذه العوامل المؤسسية علاقة بالنمو الاقتصادي و النفقات العامة في الجزائر وفق ما استنتجناه من التحليل المؤسسي للنمو و النفقات العامة، بالاستناد على أدوات التقدير العددي والكمي للمتغيرات المدروسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء، ملتصقين دراسة العلاقة بالمتغيرات المدروسة، أي دراسة الأثر على المدى القصير والطويل. ومن بين الأساليب التي يعتمد عليها هذا التحليل القياسي هي تحليل السلاسل الزمنية التي تعتبر إحدى الوسائل الإحصائية التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة.

وبالتالي، فقد ركزنا في هذا التحليل على العوامل المؤسسية المتعلقة بالفساد، سيادة القانون و البيروقراطية والتي تؤثر بشكل أو آخر على الإنفاق و النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية. إلا أن السلاسل الزمنية شملت الفترة من 1990 إلى غاية 2020.

ومن أجل مصداقية و صحة هذا التحليل القياسي، سنحاول دراسة أثر العوامل المؤسسية على مستويات النمو الاقتصادي و الإنفاق العام في المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وهذا بالاستعانة بنموذج التكامل المشترك المتمثل في منهجية التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). وهذا الأخير يتطلب مجموعة من الخطوات الرئيسية أولها استقرار السلاسل الزمنية لكل سلسلة مدروسة؛ ثم دراسة امكانية وجود تكامل مشترك في الأجل الطويل، وفي الأخير تقدير معادلة التكامل في هذا الأجل وإجراء بعض الاختبارات الرئيسية.

المبحث الأول: أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك

قبل بدأ أي دراسة قياسية البد من التعرف أولاً على أساسيات النموذج المتبع ومتطلباته. والنموذج الذي سوف نستعمله يتطلب معرفة السلاسل الزمنية واستقرارها أو دراسة اختبارات جذر الوحدة.

المطلب الأول: السلسلة الزمنية و إختبارات الإستقرارية

أولاً- السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية المتعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل (t) والذي يعود إلى مجموعة دليلية (T) ويرمز لها عادة $Y(t)$, $t \in T$ وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن، والآخر هو متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة، وتكتب رياضياً كالآتي: $Y = f(t)$ ، كما نؤكد أن السلسلة الزمنية يجب أن تكون تتميز بوحدة قياس موحدة لجميع المستويات، وعادة ما تكون السلسلة غير قابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر غالباً اجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة.

و يعد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية Series Analysis Time من الأساليب الإحصائية الجديدة بالاهتمام، والتي تطورت كثيراً، ويعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على تتبع الظاهرة (أو المتغير) على مدى زمني معين ، ثم يتوقع للمستقبل بناءً على القيم المختلفة التي ظهرت في السلسلة الزمنية وعلى نمط النمو في القيم. و من أهم مكونات السلسلة الزمنية مايلي:

- الاتجاه العام (Secular Trend)

- التغيرات الموسمية (Seasonal Variations)

- التغيرات الدورية (Cyclical Variations)

- التغيرات العشوائية أو العرضية (Irregular Variations)

والسلسلة الزمنية يجب أن تكون مستقرة، حيث توجد سلاسل زمنية غير مستقرة، وهذا ما يعطي نتائج ضالة وزائفة، وهذا ما يسمى بالانحراف الزائف في عملية النمذجة. فالتحليل القياسي يتطلب أولاً التأكد من إستقرارية السلسلة ووجود اتجاه عام. والسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها عبر الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان.

ثانياً- اختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة):

إن أول خطوة بعد تحديد النموذج (التكامل المشترك) هي فحص درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة. وللتعرف على ما إذا كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، بإعتبار أن طبيعة هذه السلاسل تكون غري ساكنة مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحراف الزائف. وهذا يعين أن وجود اتجاه عام (trend) في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك .

و بما أن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك نقوم أولاً باختبار استقرار هذه السلاسل وتحديد درجة استقرارها، حيث يتم ذلك باستخدام اختبارات ديكي-فولر (Fuller-Dickey) أو ديكي فولر الموسع (Augmented-Dickey-Fuller) و يعرف باختصار (ADF) و كذا إختبار بريون – فيليبس و (Phillips – Perron Test) و يعرف باختصار (PP).

المطلب الثاني: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL):

في إطار العالقات الاقتصادية، قد جند بعض التأثيري الناتج في طبيعة هذه العلاقات. ففي نماذج السلاسل الزمنية توجد فترة معينة قد تكون طويلة نسبياً تؤثر في متجه المتغير. فالتعديل في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المستقلة تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن. فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة و التأثير كافية أو طويلة نسبياً، فإن المتغيرات المستقلة المتباطئة يجب دمجها في النموذج.

و تطورت البحوث القياسية لتستجيب لهذه المناهج، فنجد إحدى الأساليب في بناء نماذج الاستجابة الديناميكية. تكون بدمج المتغيرات المتباطئة ل (X) كمتغيرات مفسرة أي يكون باستخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) ودمجها بنماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive models)، فتكون لدينا ما يعرف بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

و لتقدير مختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية)، النفقات العامة و النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث يعتبر منهجية حديثة طورها كل من (PESARAN, 1998)، (SHINAND AND SUN)، وكل من (PESARAN ET AL 2001).

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. ويرى PESARAN أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$. كما أن طريقة PESARAN تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (ENGLE GRANGER 1987) ذات المرحلتين أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن JOHANSEN COINTEGRATION TEST في إطار نموذج VAR . إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات نموذج الإطار العام (LAURENCESON AND CHAI 2003)، كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل و أن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (1998 GERRARD AND GODFREY).

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من PESARAN ET AL (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (BOUNDS TESTING APPROACH) أي طريقة اختبار الحدود. ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k_1} \beta_1 \Delta x_{t-j} + \sum_{j=1}^{k_2} \beta_2 \Delta y_{t-j}$$

- تمثل α_0 ، α_1 معاملات العلاقة طويلة الأجل ، بينما تعبر معاملات الفروق الأول (B_1, B_2) معاملات الفترة القصيرة الأجل.

المبحث الأول - دراسة قياسية لأثر التحليل المؤسسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) والنمو الاقتصادي في الجزائر.

1. النموذج القياسي:

سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية :

$$GDP = \alpha + \beta_1 COR_t + \beta_2 LO_t + \beta_3 DE_t + \varepsilon_t$$

$$t=1, 2, \dots, T$$

حيث:

t = الفترة الزمنية؛

T = عدد المشاهدات؛

النمو الاقتصادي (GDP) : مقاسا بمعدل الناتج المحلي الإجمالي و يمثل المتغير التابع .

الفساد (COR) : Corruption و يمثل المتغير المستقل الرئيسي .

سيادة القانون (LO) : Law and Order

الديمقراطية (DE) : Democratic Accountability

ε_t = حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛

α = الحد الثابت؛

2. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية)

والنمو الاقتصادي في الجزائر، هي بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020)، والتي تم اعتمادها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) و النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. و أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين.

الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I. إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) ، ويأخذ النموذج

الصيغة التالية:

$$\Delta GDP_t = \alpha + B_1 GDP_{t-1} + B_2 COR_{t-1} + B_3 LO_{t-1} + B_4 DA_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta GDP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta COR_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta LO_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta DA_{t-p}$$

4. تقدير النموذج القياسي :

1-4 - اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey - Fuller و كذا اختبار PHILLIP . PERRON

أ- اختبار ديكي فالر المطور (Augmented Dickey-Fuller test)

قمنا بإجراء اختبار ديكي فالر المطور بالاستعانة ببرنامج (10) Eviews فأعطت لنا النتائج من

خلال الجدول التالي :

الجدول (04): نتائج إختبار جذر الوحدة لديكي فالر (ADF) لمتغيرات الدراسة

القرار	At First Difference (الفرق الأول)			Level (المستوى)			متغيرات الدراسة
	None	Trend et constant	Constant	None	Trend et constant	Constant	
I(0)	-8.5440	-8.4002	-8.4467	-0.6767	-3.4185	-3.2073	t-Statistic
	0.0000***	0.0000***	0.0000***	0.4137n0	0.0707*	0.0310**	Prob.
I(1)	-4.0890	-4.0936	-4.1253	0.1081	-2.9721	-1.6574	t-Statistic
	0.0002***	0.0183**	0.0039***	0.7083n0	0.1605n0	0.4402n0	Prob.
I(0)	-3.3471	-5.1002	-3.6030	-2.5178	-1.1588	-2.7344	t-Statistic
	0.0018***	0.0021***	0.0132**	0.0140**	0.8983n0	0.0819*	Prob.
I(1)	-5.8351	-5.8438	-5.7289	-0.8002	-2.9650	-2.6977	t-Statistic
	0.0000***	0.0004***	0.0001***	0.3596n0	0.1603n0	0.0879*	Prob.

نلاحظ من خلال نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews) الظاهرة في الجدول رقم أعلاه و المتعلقة بإختبار إستقرار السلاسل الزمنية أن بعض المتغيرات هي ساكنة عند المستوى ومعظمها ساكنة عند الفرق الأول. فالمتغيرات التالية النمو الإقتصادي (GDP) و الفساد (COR) مستقرة في المستوى أي لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى هي غير مستقرة عند المستوى وتحتوي على جذر الوحدة. ولكن بعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول، أصبحت هذه السلاسل تحوي على جذر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد.

و حتى يتسنى لنا التأكد من صحة نتائج الإستقرارية لديكي فالر، نقوم باختبار آخر يسمى اختبار فيليب بريون لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

ب- اختبار فيليب و بيرون (Philips et Perron)

قمنا بإجراء اختبار فيليب و بيرون لدراسة الإستقرارية و بالاستعانة ببرنامج Eviews (10) فأعطت لنا النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول (05): نتائج اختبار جدر الوحدة اختبار فيليب و بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة

القرار	At First Difference (الفرق الأول)			Level (المستوى)			متغيرات الدراسة
	None	Trend et constant	Constant	None	Trend et constant	Constant	
I(0)	-9.8179	-20.8521	-10.7201	-1.1712	-3.3508	-3.0966	t-Statistic
	0.0000***	0.0000***	0.0000***	0.2140 no	0.0804 *	0.0393 **	Prob.
I(1)	-4.0890	-4.0936	-4.1253	0.1081	-2.4262	-1.6574	t-Statistic
	0.0002***	0.0183**	0.0039***	0.7083 no	0.3587 no	0.4402 No	Prob.
I(0)	-3.3615	-5.1678	-3.6357	-2.3324	-0.9381	-2.9040	t-Statistic
	0.0017***	0.0017***	0.0122**	0.0217**	0.9358 no	0.0585 *	Prob.
I(1)	-5.8150	-5.8057	-5.7094	-0.7473	-2.9650	-2.6822	t-Statistic
	0.0000***	0.0004***	0.0001***	0.3829 no	0.1603 no	0.0906 *	Prob.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج اختبار فيليب و بيرون لدراسة الإستقرارية الظاهرة في الجدول رقم أعلاه و المتعلقة بإختبار إستقرار السلاسل الزمنية أن بعض المتغيرات هي ساكنة عند المستوى ومعظمها ساكنة عند الفرق الأول. فالمتغيرات التالية النمو الإقتصادي (GDP) و الفساد (COR) مستقرة في المستوى أي لا تحتوي على جدر الوحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى هي غير مستقرة عند المستوى وتحتوي على جذر الوحدة. ولكن بعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول، أصبحت هذه السلاسل تحوي على جذر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد.

و منه إنطلاقاً من نتائج (اختبار ADF و PP) تبين أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات (GDP, LO, COR, DE) بما جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1990 إلى 2020.

4-2- تقدير النموذج (تقدير العلاقة في المدى الطويل):

أ- تحديد مكونات النموذج و درجات الإبطاء (رتبة النموذج):

وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (INFORMATION CRITERION AKAIKE).

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 11/05/21 Time: 16:56
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): COR LO DA
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 500
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.095217	0.269376	-0.353472	0.7294
COR	-4.073382	2.971818	-1.370670	0.1937
COR(-1)	-2.575444	3.508911	-0.733973	0.4760
COR(-2)	5.946229	3.549870	1.675055	0.1178
COR(-3)	-6.519875	3.059710	-2.130880	0.0528
COR(-4)	3.690890	2.112262	1.747363	0.1041
LO	1.425692	1.722541	0.827668	0.4228
LO(-1)	1.540462	1.374227	1.120966	0.2826
LO(-2)	-0.559516	1.220213	-0.458540	0.6541
LO(-3)	2.452800	1.381702	1.775201	0.0993
LO(-4)	-2.855187	1.353948	-2.108786	0.0549
DA	0.033515	0.953426	0.035152	0.9725
DA(-1)	-2.471818	0.940936	-2.626977	0.0209
C	12.48590	6.050219	2.063711	0.0596

من خلال نتائج و مخرجات Eviews 10 تبين أن رتبة النموذج ARDL هي (1.4.4.1)

ب- تقدير النموذج:

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول رقم (06).

الجدول (06): مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COR	-3.224551	1.191882	-2.705428	0.0180
LO	1.830003	2.430475	0.752941	0.0449
DA	-2.226320	1.060612	-2.099089	0.0159
C	11.40039	4.563699	2.498060	0.0267

EC = GDP - (-3.2246*COR + 1.8300*LO - 2.2263*DA + 11.4004)

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 10

المتغير التابع GDP				
الإحتمال	إحصائية T	المعلمات	المتغيرات التفسيرية	
0.01	-2.70	-3.22	COR	
0.04	0.46	1.83	LO	
0.01	-2.09	-2.22	DA	
0.02	2.49	11.40	C	

نلاحظ من الجدول أن جل نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة العكسية والمعنوية التي تربط ما بين COR و GDP بحيث الزيادة بـ 01 وحدة من COR تقابلها الانخفاض بـ 3,22 % من GDP في المدى الطويل ، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين LO و GDP بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من LO تقابلها الزيادة بـ 1.83 % من GDP في المدى الطويل، وكذلك العلاقة العكسية والمعنوية عند مستوى معنوية

5% التي تربط ما بين DE و GDP بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من DE تقابلها الانخفاض بـ 2,22% من GDP .

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL:

يلاحظ من الجدول رقم (07) أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-1,09) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة أو سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، معناه 1.09 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(07): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDP)

Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 11/09/21 Time: 17:19

Sample: 1990 2020

Included observations: 27

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COR)	-4.073382	1.987214	-2.049795	0.0611
D(COR(-1))	-3.117243	1.803997	-1.727965	0.1077
D(COR(-2))	2.828986	1.728174	1.636979	0.1256
D(COR(-3))	-3.690890	1.510098	-2.444139	0.0295
D(LO)	1.425692	0.821620	1.735220	0.1063
D(LO(-1))	0.961903	0.733388	1.311588	0.2124
D(LO(-2))	0.402387	0.758653	0.530396	0.6048
D(LO(-3))	2.855187	0.890674	3.205649	0.0069
D(DA)	0.033515	0.595735	0.056258	0.9560
CointEq(-1)*	-1.095217	0.203584	-5.379690	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 10

4-3- إختبارات تشخيص المعلمات (coefficient diagnostics)

أ- إختبار WALS (Wald test):

و يعتمد على إختبار معالم المتغيرات ذات المدى الطويل و التي تتصف بفترة إبطاء واحدة. لأجل التأكد من وجود العلاقة، و ذلك بحساب إحصائية (F) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Wald Test
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.161152	(4, 13)	0.0208
Chi-square	8.644606	4	0.0406

Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(8)=C(13)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-0.095217	0.269376
C(3)	-2.575444	3.508911
C(8)	1.540462	1.374227
C(13)	-2.471818	0.940936

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول يتضح أن قيم الإحتمالات معنوية عند مستوى 5 % و بالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة و بالتالي هنا نقول أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى أي وجود تكامل متزامن .

ب- إختبار الحدود لوجد تكامل المشترك (bounds test):

يستخدم هذا الإختبار من أجل نفي أو تأكيد نتائج إختبار wald لوجود علاقة توازنية طيلة الأجل و الجدول رقم 08 يوضح ذلك :

الجدول(08): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.571841	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

النتيجة	F-statistic المحسوبة*		الإصدار
	6.57		النموذج
	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القيم الحرجة:
وجود علاقة تكامل مشترك	3.2	2.37	عند مستوى معنوية 10%
	2.79	3.67	عند مستوى معنوية 5%
	3.65	4.66	عند مستوى معنوية 1%

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

بحيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة لاحصاءة (F) مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط ، حيث $K=3$ فنجد أن القيمة المحسوبة لـ $F(6.57)$ اكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 1% . 5% ، 10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

4-4 - إختبارات تشخيص بواقي النموذج (Residual diagnostics):

أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار

ARCH واختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 09: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.576870	Prob. F(1,21)	0.4560
Obs*R-squared	0.614918	Prob. Chi-Square(1)	0.4329

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول (09) يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.57 باحتمال (0.45) وهو أكبر من 5 % وتعودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية عدم لثبات تباين سلسلة حد الخطأ. وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.43) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم التباين على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين. ب. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا. والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرا نجر (Breusch-Godfrey Serial correlation LM).

الجدول 10: نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.757277	Prob. F(2,8)	0.4990
Obs*R-squared	9.378649	Prob. Chi-Square(2)	0.1474

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول (10) نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.75 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.49) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

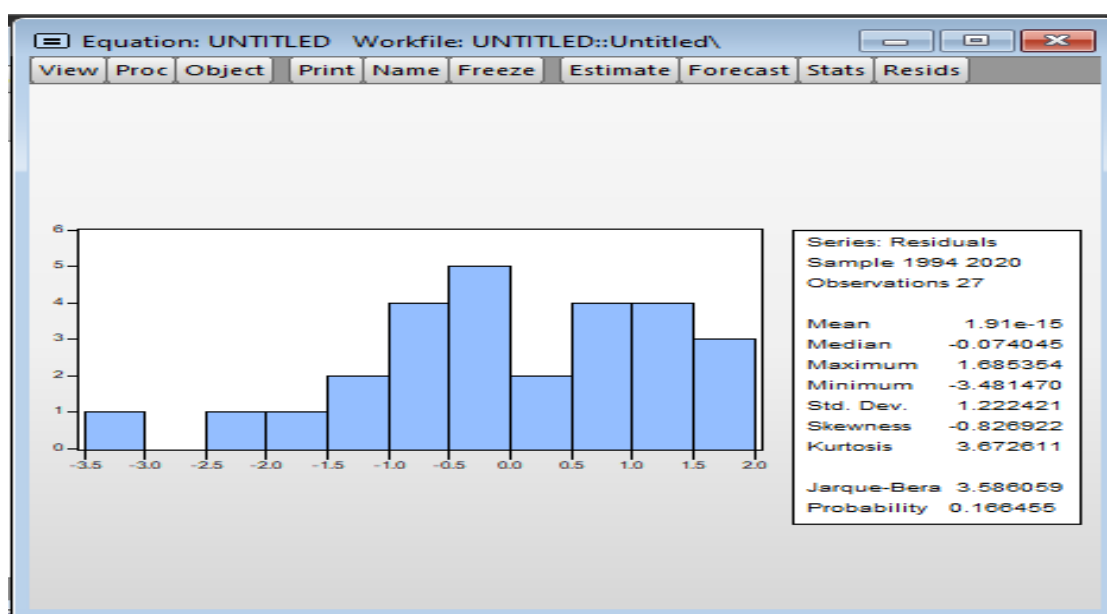
وطالما أن احتمال R^2 المحسوبة يساوي (0.14) وهو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

ج. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

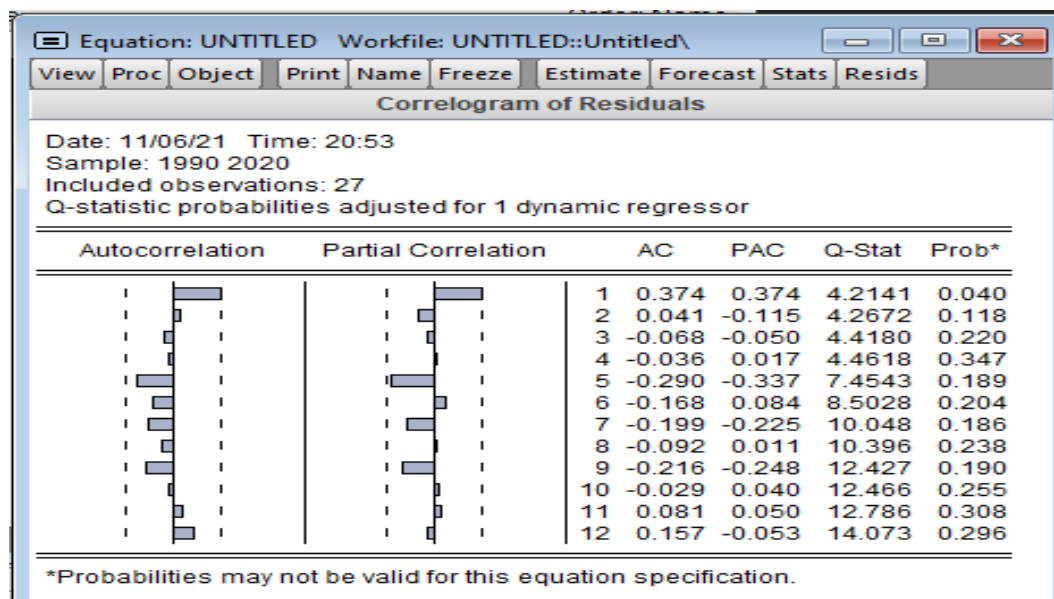
وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews. 10) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل (11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.16) وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

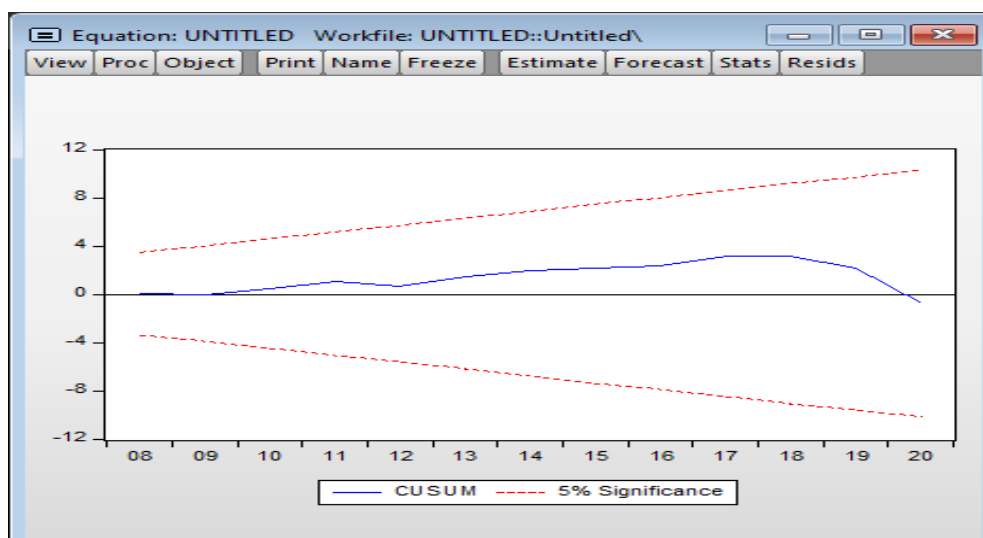


نلاحظ من خلال النتائج أن البواقي داخل مجالات الثقة و بالتالي فإن النموذج مثالي و جيد

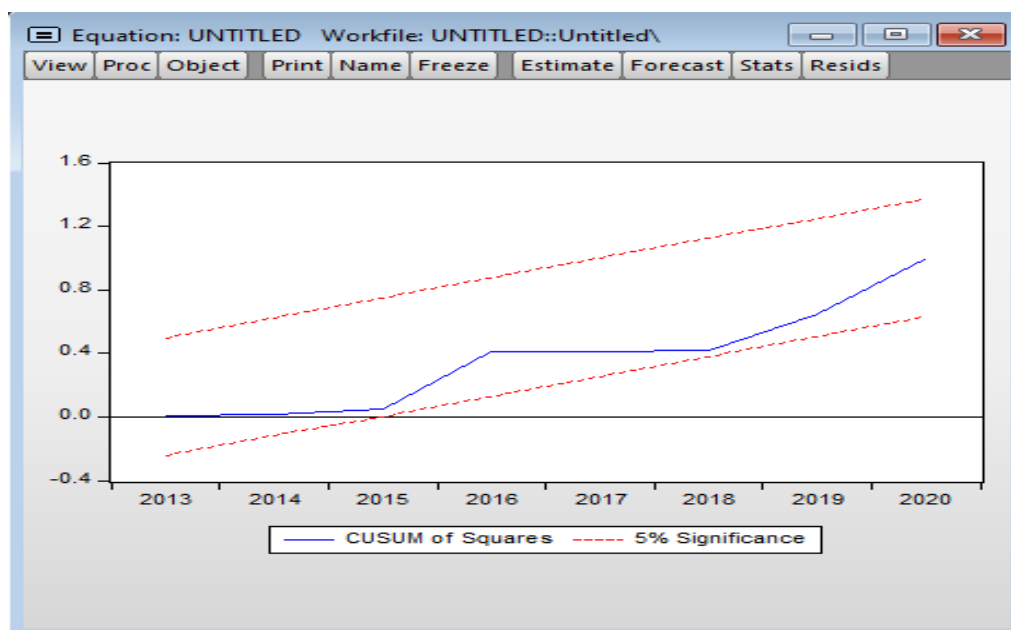
4-5- إختبارات استقرارية النموذج (stabilité diagnostics):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ). و همامن أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL .

الشكل (12): إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة



الشكل (13): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلية عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير و بالتالي فنموذج ARDL هو نموذج أمثل.

تحليل النتائج:

- هناك علاقة سلبية قوية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سينخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد بنسبة 3,69% في المدى القصير و بـ 3,22% من GDP في المدى الطويل ،بحيث يعتبر الفساد في الجزائر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا ملا له من تداعيات سلبية. والفساد انتشر في الجزائر منذ الاستقلال، أي سواء في النظام الاشتراكي أو الليبرالي. واشتدت درجة الفساد بسبب ضعف النظام المؤسساتي القائم والذي لم يتحسن على الرغم من الإصلاحات الدائمة.

- بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فتبين من خلال النتائج الإحصائية أنه توجد علاقة طردية موجبة بين معدل النمو و سيادة القانون ، بحيث إذا زاد مؤشر سيادة القانون بنقطة واحدة، سيرتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 2.85 % في المدى القصير و بـ 1.83 % من GDP في المدى الطويل و هذا ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية القائلة بأن الدول إن أرادت أن تصعد سلم النمو الاقتصادي، فإن عليها تأسيس نظام قانوني قوي يتضمن قوانين شاملة للملكية والعقود والعمل وأحكام خاصة بالإفلاس والقوانين التجارية وقوانين الحقوق الشخصية، على أن ينظم هذه القوانين ويشرف عليها نظام قضائي عادل ونزيه.

فإذا تعثر الوصول إلى هذا الشكل من القضاء النزيه، فلا يمكن للمؤسسات الاقتصادية الهامة مثل البنوك والشركات ونقابات العمال أن تعمل بكفاءة ولا بالشكل المنوط بها. علاوة على ذلك، فإن النظم القانونية التي تصدر قرارات قضائية غير عادلة وغير كفؤة سوف تلحق الضرر المالي بالمتقاضين، وتضر بالمساهمين، وتقضي على الوظائف، كما ستعرق قدرة السوق المحلية على إنتاج السلع والخدمات. أضف إلى أنه في ظل هذا الوضع تكون مشاركة الدولة في الاقتصاد وغيرها من مجالات الحكم غير فعالة وتعسفية وجائرة أيضا.

فالجزائر رغم ما عاتته من تقلبات سياسية و عشرية سوداء إلا انها لا زالت تعمل على توطيد و تكريس دولة القانون وإحلال نظام سيادي في المجتمع الجزائري من أجل بناء نظام إقتصادي قوي.

و أخير بالنسبة لمؤشر الديمقراطية و الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية مدعوما بأطروحة الحوكمة الرشيدة التي تركز أكثر على المعطى الديمقراطي كمقاربة لتحقيق التنمية البشرية ومكافحة الفقر . فقد أفضت النتائج الإحصائية بأنه توجد علاقة العكسية و المعنوية عند مستوى معنوية 5% بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من DE تقابلها إنخفاض بـ 2,22 % من GDP في المدى الطويل و هو أمر ممكن الوقوع لأن بعض التجارب كشفت على أن الانتقال الديمقراطي ليس له علاقة بالتطور الاقتصادي، ونموذجا الهند والأرجنتين مثالان في الذاكرة، كما أن تجربة منغوليا الفقيرة اقتصاديا في الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية تعزز عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، بحيث أن الأولى لا تؤدي إلى الثانية، لكن العكس هو صحيح، أي أن وجود نظام ديمقراطي ليبرالي على المستوى السياسي يفسح المجال للبناء الاقتصادي الحر والقوي.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر التحليل المؤسسي على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) و الإنفاق العام في الجزائر.

1. النموذج القياسي:

سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية :

$$G = \alpha + \beta_1 COR + \beta_2 LO + \beta_3 DA + \varepsilon_t$$

$$t=1, 2, \dots, T$$

حيث:

t = الفترة الزمنية؛

T = عدد المشاهدات؛

الإنفاق الوطني (G) نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي: و هو المتغير التابع

الفساد (COR) : Corruption و يمثل المتغير المستقل الرئيسي

سيادة القانون (LO) : Law and Order .

الديمقراطية (DE) : Democratic Accountability

ε_t = حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛

α = الحد الثابت؛

2. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) والإنفاق الوطني في الجزائر، هي بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020)، والتي تم اعتمادها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

3. الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) والإنفاق العام في الجزائر. تم استخدام نفس المنهجية و هي الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. و أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين.

الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I. إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل

نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) ، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta G_t = \alpha + B_1 G_{t-1} + B_2 COR_{t-1} + B_3 LO_{t-1} + B_4 DE_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta G_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta COR_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta LO_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta DA_{t-p}$$

4. تقدير النموذج القياسي :

4-2 - اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey - Fuller و كذا اختبار PHILLIP . PERRON

أ- اختبار ديكي فالر المطور (Augmented Dickey-Fuller test)

قمنا بإجراء اختبار ديكي فالر المطور بالاستعانة ببرنامج (10) Eviews فأعطت لنا النتائج من خلال الجدول التالي :

الجدول (11): نتائج إختبار جذر الوحدة لديكي فالر (ADF) لمتغيرات الدراسة

القرار	At First Difference (الفرق الأول)			Level (المستوى)			متغيرات الدراسة
	None	Trend et constant	Constant	None	Trend et constant	Constant	
I(0)	-8.5440	-8.4002	-8.4467	-0.6767	-3.4185	-3.2073	t-Statistic
	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.4137 n0	0.0707 *	0.0310 **	Prob.
I(1)	-4.0890	-4.0936	-4.1253	0.1081	-2.9721	-1.6574	t-Statistic
	0.0002 ***	0.0183 **	0.0039 ***	0.7083 n0	0.1605 n0	0.4402 n0	Prob.
I(0)	-3.3471	-5.1002	-3.6030	-2.5178	-1.1588	-2.7344	t-Statistic
	0.0018 ***	0.0021 ***	0.0132 **	0.0140 **	0.8983 n0	0.0819 *	Prob.
I(1)	-5.8351	-5.8438	-5.7289	-0.8002	-2.9650	-2.6977	t-Statistic
	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0001 ***	0.3596 n0	0.1603 n0	0.0879 *	Prob.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews) الظاهرة في الجدول أعلاه و المتعلقة بإختبار إستقرار السلاسل الزمنية أن بعض المتغيرات هي ساكنة عند المستوى ومعظمها ساكنة عند الفرق الأول. فالمتغيرات التالية الإنفاق الحكومي (G) و الفساد (COR) مستقرة في المستوى أي لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى هي غير مستقرة عند المستوى وتحتوي على جذر الوحدة. ولكن بعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول، أصبحت هذه السلاسل تحوي على جذر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد.

و قصد التأكد من صحة نتائج الإستقرارية لديكي فالر، نقوم باختبار آخر يسمى اختبار فيليب بيرون لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

ب- اختبار فيليب و بيرون (Philips et Perron)

قمنا بإجراء اختبار فيليب و بيرون لدراسة الإستقرارية و بالاستعانة ببرنامج Eviews (10) فأعطت

لنا النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول (12) : نتائج إختبار جذر الوحدة إختبار فيليب و بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة

القرار	At First Difference (الفرق الأول)			Level (المستوى)			متغيرات الدراسة
	None	Trend et constant	Constant	None	Trend et constant	Constant	
I(1)	-2.3811	-3.8282	-3.8007	5.7533	-1.9758	0.4663	t-Statistic
	0.0091 ***	0.0023 ***	0.0075 ***	1.0000 n0	0.5896 n0	0.9825 n0	Prob.
I(1)	-4.0890	-4.0936	-4.1253	0.1081	-2.4262	-1.6574	t-Statistic
	0.0002 ***	0.0183 **	0.0039 ***	0.7083 n0	0.3587 n0	0.4402 n0	Prob.
I(0)	-3.3615	-5.1678	-3.6357	-2.3324	-0.9381	-2.9040	t-Statistic
	0.0017 ***	0.0017 ***	0.0122 **	0.0217 **	0.9358 n0	0.0585 *	Prob.
I(1)	-5.8150	-5.8057	-5.7094	-0.7473	-2.9650	-2.6822	t-Statistic
	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0001 ***	0.3829 n0	0.1603 n0	0.0906 *	Prob.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج إختبار فيليب و بيرون لدراسة الإستقرارية الظاهرة في الجدول رقم أعلاه و المتعلقة بإختبار إستقرار السلاسل الزمنية أن بعض المتغيرات هي ساكنة عند المستوى ومعظمها ساكنة عند الفرق الأول. فسليلة متغير الفساد (COR) مستقرة في المستوى أي لا تحتوي على جذر الوحدة أي أنها متكاملة من الدرجة صفر.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى هي غير مستقرة عند المستوى وتحتوي على جذر الوحدة. ولكن بعد إجراء الإختبار عند الفرق الأول، أصبحت هذه السلاسل تحوي على جذر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد.

وبالتالي يتضح من (إختبار ADF و PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات (G , LO, COR, DE) بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I (1) ، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة لمتغير العمالة عند

المستوى ، مما يعني أن سلسلة العمالة متكاملة من الرتبة $I(0)$ ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1990 إلى 2020.

4-2- تقدير النموذج (تقدير العلاقة في المدى الطويل):

أ- تحديد مكونات النموذج و درجات الإبطاء (رتبة النموذج):

وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار (INFORMATION CRITERION AKAIKE).

Dependent Variable: G

Method: ARDL

Date: 11/08/21 Time: 16:50

Sample (adjusted): 1994 2020

Included observations: 27 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): COR LO DA

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 500

Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.928929	0.029252	31.75584	0.0000
COR	-0.035295	0.220320	-0.160199	0.8746
COR(-1)	0.106347	0.259953	0.409102	0.6876
COR(-2)	-0.045098	0.246957	-0.182616	0.8573
COR(-3)	0.319664	0.242736	1.316920	0.2053
COR(-4)	0.308954	0.219823	1.405465	0.1779
LO	0.347741	0.145979	2.382137	0.0292
DA	-0.134492	0.067990	-1.978100	0.0644
DA(-1)	-0.129724	0.069797	-1.858582	0.0805
C	0.732015	0.199122	3.676208	0.0019

من خلال نتائج و مخرجات Eviews 10 تبين أن رتبة النموذج ARDL هي (1.4.0.1)

أ- تقدير النموذج:

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات

المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجداول رقم (13).

الجدول رقم 13: مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COR	9.210057	2.848626	3.233157	0.0049
LO	4.892837	2.504115	1.953918	0.0674
DA	-3.717607	1.889167	-1.967855	0.0656
C	10.29971	2.140696	4.811385	0.0002

EC = G - (9.2101*COR + 4.8928*LO - 3.7176*DA + 10.2997)

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول أن جل نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة إلى حد كبير لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة الإيجابية و المعنوية التي تربط ما بين COR و G بحيث الزيادة ب 01 وحدة من COR تقابلها الانخفاض ب 9,21 % من G في المدى الطويل ، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين LO و G بحيث الزيادة ب 1 وحدة من LO تقابلها الزيادة ب 4.89 % من G في المدى الطويل، وكذلك العلاقة العكسية و المعنوية عند مستوى معنوية 5% التي تربط ما بين DE و G بحيث الزيادة ب 1 وحدة من DE تقابلها الانخفاض ب 3,71 % من G .

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL – ECM:

الجدول (14): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(G)
Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/08/21 Time: 16:52
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COR)	-0.035295	0.170335	-0.207209	0.8383
D(COR(-1))	-0.583520	0.187318	-3.115132	0.0063
D(COR(-2))	-0.628618	0.180155	-3.489320	0.0028
D(COR(-3))	-0.308954	0.176336	-1.752080	0.0978
D(DA)	-0.134492	0.044975	-2.990383	0.0082
CointEq(-1)*	-0.071071	0.008260	-8.604370	0.0000

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-0.07) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل الإنفاق العام يستغرق فترة أو سنة حتى يعود إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، معناه أن 7% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها تلقائياً من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل كما هو موضح في الجدول التالي:

4-3- إختبارات تشخيص المعلمات (coefficient diagnostics)

أ- إختبار WALS (Wald test):

و يعتمد على إختبار معالم المتغيرات ذات المدى الطويل و التي تتصف بفترة إبطاء واحدة. لأجل التأكد من وجود العلاقة، و ذلك بحساب إحصائية (F) حيث يتم إختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

Wald Test:

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	350.2410	(3, 17)	0.0000
Chi-square	1050.723	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(9)=0

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.928929	0.029252
C(3)	0.106347	0.259953
C(9)	-0.129724	0.069797

من خلال نتائج الجدول يتضح أن قيم الاحتمالات معنوية عند مستوى 5% و بالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة و بالتالي هنا نقول أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى أي وجود تكامل مترامن.

ب- إختبار الحدود لوجد تكامل المشترك (bounds test):

يستخدم هذا الإختبار من أجل نفي أو تأكيد نتائج إختبار wald لوجود علاقة توازنية طيلة الأجل و الجدول رقم (15) يوضح ذلك :

الجدول رقم 15: اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.98665	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10 .

من خلال النتائج يتضح أن القيمة المحسوبة لاحصاء (F)، حيث $K=3$ فنجد أن القيمة المحسوبة لـ F (11.98) أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%، مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

4-4 - إختبارات تشخيص بواقي النموذج (Residual diagnostics):

أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار *Breusch-Pagan-Godfrey* والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (16): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.087871	Prob. F(1,24)	0.7695
Obs*R-squared	0.094847	Prob. Chi-Square(1)	0.7581

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.08 باحتمال (0.76) وهو أكبر من 5% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية عدم ثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.75) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

ب- إختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

توجد العديد من الاختبارات للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ومن بين أهم هذه الاختبارات نذكر: اختبار Durbin Watson، اختبار Durbin h test وأخيرا اختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM وهو الاختبار الذي قمنا بإجرائه على نموذجنا. والسبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرا نجر (Breusch-Godfrey Serial correlation LM).

الجدول 17: نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.819315	Prob. F(2,15)	0.4595
Obs*R-squared	2.659055	Prob. Chi-Square(2)	0.2646

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 11/10/21 Time: 01:14

Sample: 1994 2020

من خلال الجدول (17) نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0.81 أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.45) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

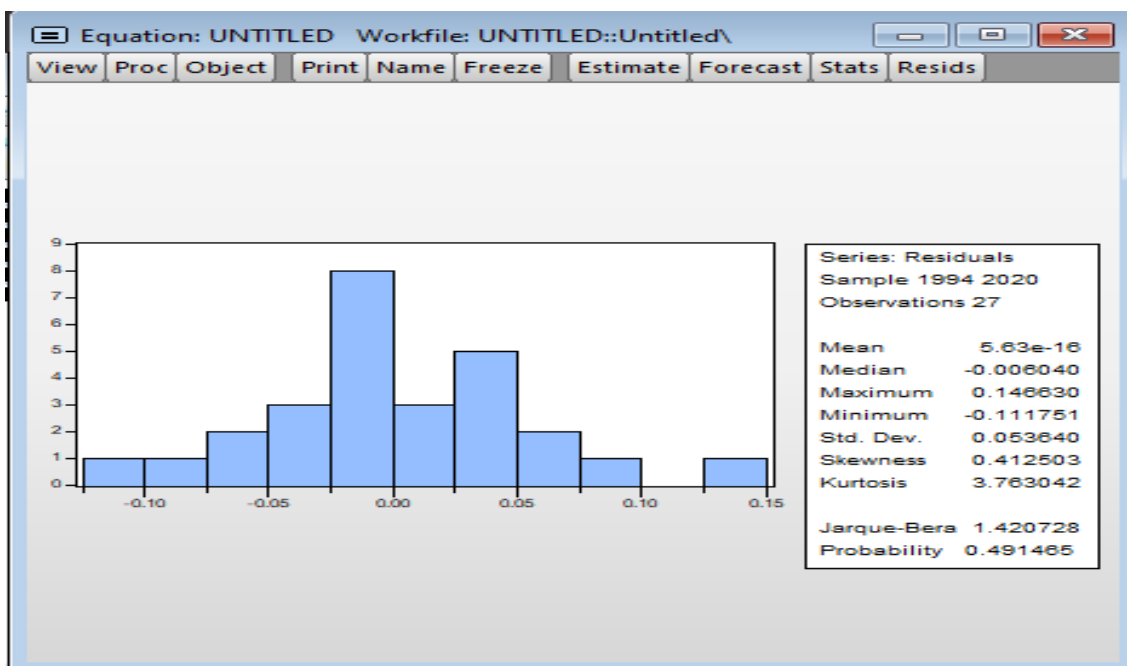
وبما أن احتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0.26) وهو أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

أ. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

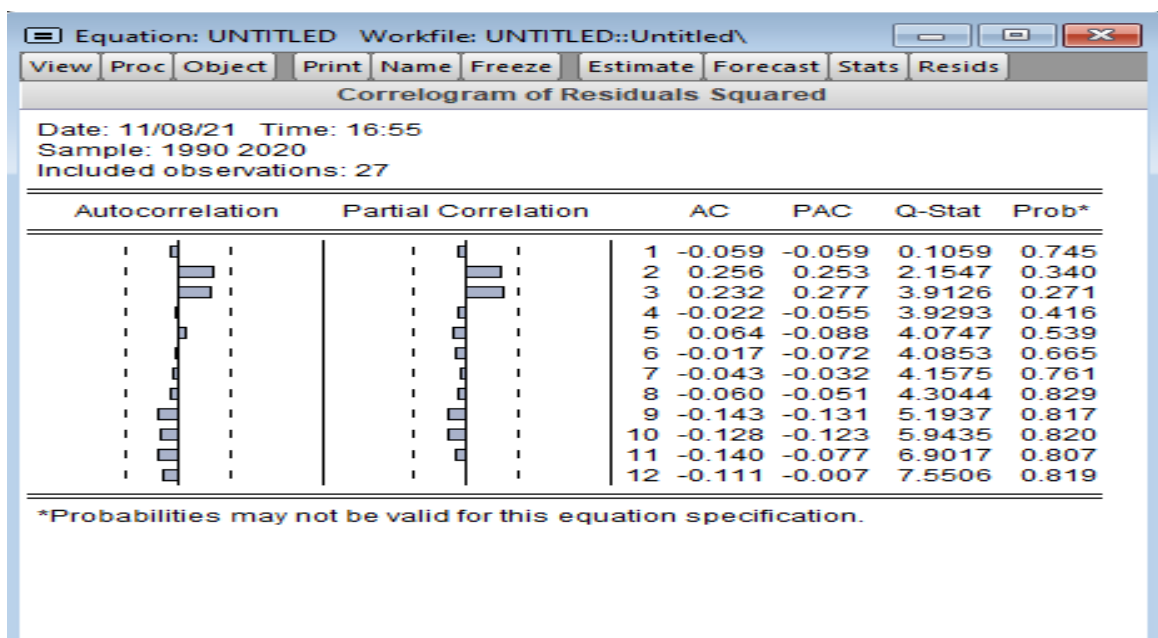
تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (10 Eviews) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Jarque-Bera والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل (14): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار Jarque-Bera قد بلغت (0.49) و أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

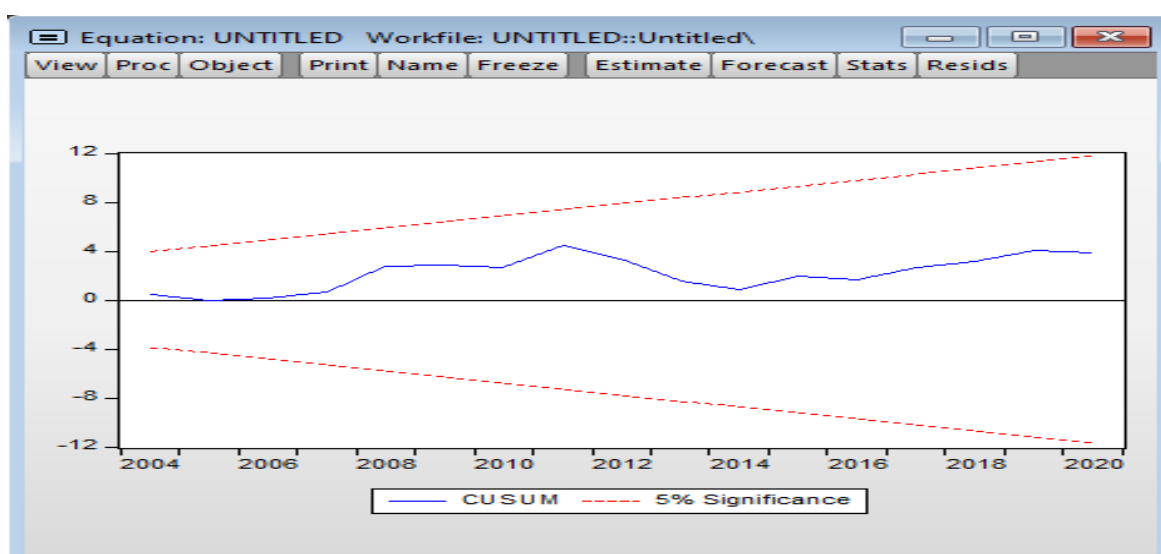


نلاحظ من خلال النتائج أن البواقي داخل مجالات الثقة و بالتالي فإن النموذج مثالي و جيد .

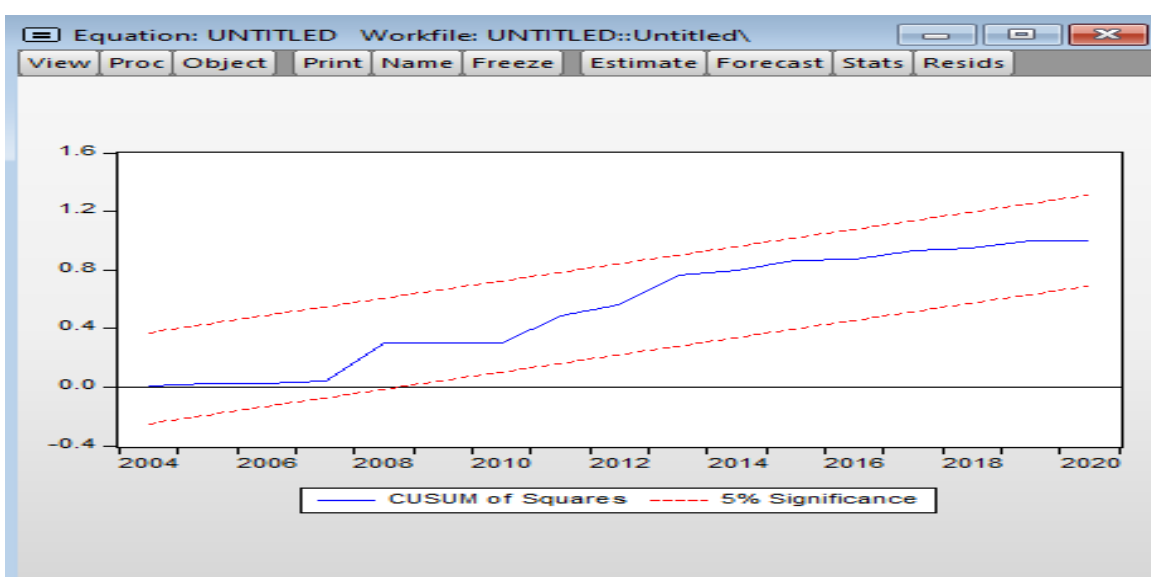
4-5- إختبارات استقرارية النموذج (stabilité diagnostics):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM) و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUMSQ) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL .

الشكل (15): إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة



الشكل (16): إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير و بالتالي فنموذج ARDL هو نموذج أمثل.

تحليل النتائج:

- توجد علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام G ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ففي هذه الحالة، إذا زاد مؤشر الفساد بنقطة واحدة، سيرتفع الإنفاق الحكومي نسبة للنتائج الداخلي الخام للفرد الواحد بنسبة 0.3% في المدى القصير و ب 9.21% من G في المدى الطويل .
فيظهر تأثير الفساد على الإنفاق الحكومي من خلال تشويه وتخصيص الموارد الحكومية ، فالفساد يؤدي إلى زيادة الاستثمار العام في المناطق على أساس الأفضلية للمشاريع التي يمكن منها استخلاص رشاوى كبيرة، لا على أساس المشاريع التي يتحقق منها الرعاية الاجتماعية للمجتمع، كما يترتب على انتشار الفساد في القطاع الحكومي انخفاض انتاجية النفقة العامة من خلال تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك ، في مقابل إهمال الكثير من المشروعات والأنشطة الاقتصادية المهمة ، كالإنفاق على المشروعات الزراعية والصناعية. و هو ما ينعكس على حالة الجزائر التي لم تستغل فترة البحوث المالية و تفننت في الإفراط في الإنفاق العشوائي في المجالات الغير منتجة.

- بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فتبين من خلال النتائج الإحصائية أنه توجد علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي و سيادة القانون ، بحيث الزيادة ب 1 وحدة من LO تقابلها الزيادة ب 4.92% من G في المدى الطويل ، بحكم أن الجزائر تعاني في هذا المجال بسبب أن الحكومة لا تنتهج سياسات اقتصادية فعالة و التي تخدم سوى مصالح أصحاب القرار ، حيث ان الاستقرار السياسي له تأثير سلبي على الإنفاق الحكومي إلا أنه يعتبر احد أهم مقومات التنمية على المستويين الكلي و الجزئي، اما بالنسبة لفعالية الحكومة فإن معظم الدول الإفريقية هذا المشكل بسبب عدم امتثال الأفراد إلى القوانين التي لها تأثير مباشر على الإنفاق العام و كذا غياب الثقافة الإستهلاكية للمواطن .

و بالتالي على الدول الإفريقية اذا ما أرادت للحاق بركب الدول المتقدمة و تحسين مستوى معيشة سكانها، ما عليها الاهتمام بمستويات اتخاذ القرار على المستوى الكلي و الجزئي و اتخاذ تدابير لمحاربة الفساد، وحسن

اختيار الأشخاص المناسبين في المناصب العليا للرقابة المالية على المال العام ، و كذا تحسين مستوى العدالة في تطبيق القانون و توزيع الثروة من شأنه جعل المواطنين يتحلون بالمسؤولية اتجاه اوطانهم و اقتصاديات بلدانهم .
 - و أخير بالنسبة لمؤشر الديمقراطية أفضت النتائج الإحصائية بأنه توجد علاقة عكسية و المعنوية عند مستوى معنوية 5% التي تربط ما بين DA و G بحيث الزيادة ب 1 وحدة من DA تقابلها الانخفاض ب. 71 , 3% من G في المدى الطويل. في المدى القصير .

و ما هذا ما أملته الهيئات المالية الدولية مدعوما بأطروحة الحوكمة الرشيدة التي تركز أكثر على المعطى الديمقراطي كمقاربة لتحقيق التنمية البشرية .

لكن بعض التجارب أفضت على أن الانتقال الديمقراطي ليس له علاقة باتخاذ القرارات الإقتصادية و التسيير الأمثل العقلاي للنفقات العامة، و خير مثال على ذلك الولايات المتحدة و الإنفاق الفيدرالي المفرط الذي خلق مخاطر جسيمة على الصعيد الإقتصادي .

المبحث الرابع : دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسسية و الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية)، النفقات العامة و النمو الإقتصادي في الجزائر.

1. النموذج القياسي:

سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية :

$$GDP = \alpha + \beta_1 G + \beta_2 COR + \beta_3 LO + \beta_4 DA + \varepsilon_t$$

$$t=1, 2, \dots, T$$

حيث:

t = الفترة الزمنية؛

T = عدد المشاهدات؛

النمو الإقتصادي (GDP) : مقاسا بمعدل الناتج المحلي الإجمالي و يمثل المتغير التابع
 الإنفاق الوطني نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (G) : و يمثل المتغير المستقل الرئيسي .
 الفساد (COR) : Corruption و يمثل المتغير المستقل الثانوي.

سيادة القانون (LO) : Law and Order

الديمقراطية (DE) : Democratic Accountability

ε_t = حد الخطأ العشوائي أو البواقي؛

α = الحد الثابت؛

2. البيانات المستخدمة في تقدير النموذج:

البيانات المستخدمة في تقدير العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) والإنفاق الوطني في الجزائر، هي بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2020)، والتي تم اعتمادها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

3- الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير العلاقة بين العوامل المؤسسية (الفساد، سيادة القانون، الديمقراطية) و النمو الاقتصادي في الجزائر، تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. وأن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) I أو خليط من الاثنين.

الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) I. إن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات كما أن نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل تقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta GDP_t = & \alpha + B_1 GDP_{t-1} + B_2 G_{t-1} + B_3 COR_{t-1} + B_4 LO_{t-1} + B_5 DA_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta GDP_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta G_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta COR_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta LO_{t-p} \\ & + \sum_{i=1}^p y_5 \Delta DA_{t-p} \end{aligned}$$

4- تقدير النموذج القياسي :

3-4 - اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها، رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار Augmented Dickey - Fuller و كذا اختبار PHILLIP . PERRON

أ- اختبار ديكي فالر المطور (Augmented Dickey-Fuller test)

قمنا بإجراء اختبار ديكي فالر المطور بالاستعانة ببرنامج (10) Eviews فأعطت لنا النتائج من خلال الجدول التالي :

الجدول (18) : نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فالر (ADF) لمتغيرات الدراسة

القرار	At First Difference (الفرق الأول)			Level (المستوى)			متغيرات الدراسة
	None	Trend et constant	Constant	None	Trend et constant	Constant	
I(0)	-8.5440	-8.4002	-8.4467	-0.6767	-3.4185	-3.2073	t-Statistic
	0.0000 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	0.4137 n0	0.0707 *	0.0310 **	Prob.
I(1)	-2.3811	-3.8282	-3.8007	5.7533	-1.9758	0.4663	t-Statistic
	0.0091 ***	0.0023 ***	0.0075 ***	1.0000 n0	0.5896 n0	0.9825 n0	Prob.
I(0)	-3.3471	-5.1002	-3.6030	-2.5178	-1.1588	-2.7344	t-Statistic
	0.0018 ***	0.0021 ***	0.0132 **	0.0140 **	0.8983 n0	0.0819 *	Prob.
I(1)	-4.0890	-4.0936	-4.1253	0.1081	-2.9721	-1.6574	t-Statistic
	0.0002 ***	0.0183 **	0.0039 ***	0.7083 n0	0.1605 n0	0.4402 n0	Prob.
I(1)	-5.8351	-5.8438	-5.7289	-0.8002	-2.9650	-2.6977	t-Statistic
	0.0000 ***	0.0004 ***	0.0001 ***	0.3596 n0	0.1603 n0	0.0879 *	Prob.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

نلاحظ من خلال نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews) الظاهرة في الجدول أعلاه و المتعلقة بإختبار إستقرار السلاسل الزمنية أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى (GDP.COR) ولكن بعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول، أصبحت كل السلاسل تحوي على جذر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد.

ب- إختبار فيليب و بيرون (Philips et Perron):

قمنا بإجراء إختبار فيليب و بيرون لدراسة الإستقرارية و بالاستعانة ببرنامج (10) Eviews فأعطت

لنا النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول 19: نتائج إختبار جذر الوحدة إختبار فيليب و بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة

القرار	At First Difference (الفرق الأول)			Level (المستوى)			متغيرات الدراسة
	None	Trend et constant	Constant	None	Trend et constant	Constant	
I(0)	-9.8179	-20.8521	-10.7201	-1.1712	-3.3508	-3.0966	G DP
	0.0000***	0.0000***	0.0000***	0.2140no	0.0804*	0.0393**	
I(1)	-2.2440	-3.8025	-3.7773	4.6803	-1.6146	0.2827	G
	0.0063***	0.0010***	0.0079***	1.0000	0.7630	0.9733	
I(0)	-3.3615	-5.1678	-3.6357	-2.3324	-0.9381	-2.9040	COR
	0.0017***	0.0017***	0.0122**	0.0217**	0.9358no	0.0585*	
I(1)	-4.0890	-4.0936	-4.1253	0.1081	-2.4262	-1.6574	LO
	0.0002***	0.0183**	0.0039***	0.7083no	0.3587no	0.4402no	
I(1)	-5.8150	-5.8057	-5.7094	-0.7473	-2.9650	-2.6822	DE
	0.0000***	0.0004***	0.0001***	0.3829no	0.1603No	0.0906*	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

نلاحظ من خلال نتائج إختبار فيليب و بيرون لدراسة الإستقرارية أن بعض المتغيرات (GDP.COR) هي ساكنة عند المستوى، أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى هي غير مستقرة عند المستوى وتحتوي على جذر الوحدة. ولكن بعد إجراء الاختبار عند الفرق الأول، أصبحت هذه السلاسل تحوي على جذر وحدة ومنه فهي مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة واحد.

و منه إنطلاقاً من نتائج (اختبار ADF و PP) تبين أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائلة بأن المتغيرات (GDP, G, LO, COR, DE) بها جذر للوحدة، إلا انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (TEST BOUNDING) و يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و الممتدة من عام 1990 إلى 2020.

4-2- تقدير النموذج (تقدير العلاقة في المدى الطويل):

أ- تحديد مكونات النموذج و درجات الإبطاء (رتبة النموذج):

Dependent Variable: GDP

Method: ARDL

Date: 11/08/21 Time: 23:15

Sample (adjusted): 1994 2020

Included observations: 27 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): G COR LO DA

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-2.627302	0.202459	-12.97694	0.0059
GDP(-2)	-0.514746	0.132758	-3.877318	0.0605
GDP(-3)	-0.597042	0.121617	-4.909214	0.0391
GDP(-4)	-2.111519	0.194333	-10.86548	0.0084
G	46.02145	4.350164	10.57924	0.0088
G(-1)	-30.59321	3.353376	-9.123109	0.0118
G(-2)	-58.36261	5.658857	-10.31350	0.0093
G(-3)	57.11718	5.552972	10.28588	0.0093
G(-4)	-17.14829	1.450911	-11.81898	0.0071
COR	13.53586	1.836448	7.370671	0.0179
COR(-1)	-24.64805	1.979379	-12.45241	0.0064
COR(-2)	1.595112	0.981177	1.625713	0.2455
COR(-3)	21.09371	2.353351	8.963265	0.0122
COR(-4)	-18.23482	2.081216	-8.761617	0.0128
LO	-4.017454	0.565609	-7.102886	0.0193
LO(-1)	-1.274341	0.411476	-3.097003	0.0904
LO(-2)	3.825415	0.416415	9.186539	0.0116
LO(-3)	9.855677	0.728600	13.52688	0.0054
LO(-4)	-0.977166	0.442568	-2.207945	0.1579
DA	8.342080	0.721099	11.56857	0.0074
DA(-1)	-2.411438	0.254357	-9.480514	0.0109
DA(-2)	-5.901152	0.538433	-10.95986	0.0082
DA(-3)	-5.009622	0.454754	-11.01610	0.0081
DA(-4)	-3.511299	0.352172	-9.970414	0.0099
C	48.02355	4.515243	10.63587	0.0087

من خلال نتائج و مخرجات 10 Eviews تبين أن رتبة النموذج ARDL هي (4.4.4.4)

ب- تقدير النموذج:

نقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول .

الجدول رقم (20): مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	-0.432878	0.043589	-9.930853	0.0100
COR	-0.971912	0.095036	-10.22682	0.0094
LO	1.081967	0.167683	6.452456	0.0232
DA	-1.239515	0.122182	-10.14479	0.0096
C	7.010114	0.330523	21.20915	0.0022

$$EC = GDP - (-0.4329 * G - 0.9719 * COR + 1.0820 * LO - 1.2395 * DA + 7.0101)$$

نلاحظ من الجدول (20) أن جل نتائج التقدير المتحصل عليها جاءت موافقة إلى حد كبير لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال العلاقة العكسية و المعنوية التي تربط ما بين COR و GDP بحيث الزيادة بـ 01 وحدة من COR تقابلها الانخفاض بـ 0.97 % من GDP في المدى الطويل ، وكذلك العلاقة الطردية والمعنوية التي تربط ما بين LO و GDP بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من LO تقابلها الزيادة بـ 1.08 % من GDP في المدى الطويل، وكذلك العلاقة العكسية و المعنوية عند مستوى معنوية 5% التي تربط ما بين DE و GDP بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من DE تقابلها الانخفاض بـ 1.23 % من GDP ، أما العلاقة الأهم و التي تربط ما بين G و GDP فجاءت عكسية بنسبة ليست بالكبيرة بحيث الزيادة بـ 01 وحدة من G تقابلها الانخفاض بـ 0.43 % من GDP في المدى الطويل و التي كانت تتميز بالإيجاب في المدى القصير بنسبة 7.14% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المرتبطة بأن زيادة حجم الإنفاق العمومي يؤدي إلى الرفع من مستويات الناتج المحلي للبلد .

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM – ARDL:

يلاحظ من الجدول رقم (21) أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب (-1,85) ومعنوي، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة أو سنة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، معناه أن 1.85 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في واحدة الزمن (سنة واحدة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل .

الجدول (21): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/08/21 Time: 23:17
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 27

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	3.223307	0.108573	29.68802	0.0011
D(GDP(-2))	2.708561	0.098789	27.41771	0.0013
D(GDP(-3))	2.111519	0.069835	30.23597	0.0011
D(G)	46.02145	1.583293	29.06693	0.0012
D(G(-1))	18.39372	0.753314	24.41706	0.0017
D(G(-2))	-39.96888	1.314384	-30.40884	0.0011
D(G(-3))	17.14829	0.615365	27.86685	0.0013
D(COR)	13.53586	0.584166	23.17125	0.0019
D(COR(-1))	-4.454002	0.284056	-15.68003	0.0040
D(COR(-2))	-2.858890	0.297341	-9.614853	0.0106
D(COR(-3))	18.23482	0.631926	28.85592	0.0012
D(LO)	-4.017454	0.149270	-26.91395	0.0014
D(LO(-1))	-12.70393	0.393686	-32.26919	0.0010
D(LO(-2))	-8.878511	0.286102	-31.03272	0.0010
D(LO(-3))	0.977166	0.116159	8.412288	0.0138
D(DA)	8.342080	0.226868	36.77071	0.0007
D(DA(-1))	14.42207	0.449633	32.07520	0.0010
D(DA(-2))	8.520921	0.278757	30.56759	0.0011
D(DA(-3))	3.511299	0.136402	25.74222	0.0015
CointEq(-1)*	-1.850609	0.187027	-36.62903	0.0007

3-4- إختبارات تشخيص المعلمات (coefficient diagnostics)

أ- إختبار WALS (Wald test):

و يعتمد على إختبار معالم المتغيرات ذات المدى الطويل و التي تتصف بفترة إبطاء واحدة. لأجل التأكد من وجود العلاقة، و ذلك بحساب إحصائية (F) حيث يتم إختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

Wald Test:

Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	64.17177	(5, 2)	0.0154
Chi-square	320.8588	5	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(6)=C(11)=C(16)=C(21)=0

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-2.627302	0.202459
C(6)	-30.59321	3.353376
C(11)	-24.64805	1.979379
C(16)	-1.274341	0.411476
C(21)	-2.411438	0.254357

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول يتضح أن قيم الاحتمالات معنوية عند مستوى 5 % و بالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة و بالتالي هنا نقول أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى أي وجود تكامل مترامن .

ب- إختبار الحدود لوجود تكامل المشترك (bounds test):

يستخدم هذا الإختبار من أجل نفي أو تأكيد نتائج إختبار wald لوجود علاقة تكامل مشترك .

الجدول رقم (22): إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	6.88980 4	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
		Asymptotic: n=1000		

من خلال نتائج الجدول يتضح أن القيمة المحسوبة لاحصاءة (F) مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل (pesaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط ،حيث

K=4 فنجد أن القيمة المحسوبة ل F (6.88) أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأدنى والحد الأعلى وعند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل مشترك أي هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

4-4 - إختبارات تشخيص بواقي النموذج (Residual diagnostics):

أ. اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:

من أهم الاختبارات للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ العشوائي اختبار ARCH واختبار Breusch-Pagan-Godfrey والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول (23): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.219168	Prob. F(2,26)	0.8047
Obs*R-squared	0.480807	Prob. Chi-Square(2)	0.7863

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/02/21 Time: 18:14

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.397782	1.708247	2.574442	0.0161
RESID^2(-1)	-0.009413	0.367114	-0.025639	0.9797
RESID^2(-2)	-0.238746	0.371371	-0.642878	0.5259
R-squared	0.016580	Mean dependent var	3.716664	
Adjusted R-squared	-0.059068	S.D. dependent var	5.995169	
S.E. of regression	6.169691	Akaike info criterion	6.574872	
Sum squared resid	989.6922	Schwarz criterion	6.716316	
Log likelihood	-92.33564	Hannan-Quinn criter.	6.619170	
F-statistic	0.219168	Durbin-Watson stat	1.350281	
Prob(F-statistic)	0.804656			

من خلال الجدول (23) يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت 0.57 باحتمال (0.80) وهو أكبر من 5

% وتقودنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية عدم ثبات تباين سلسلة حد الخطأ.

وطالما أن احتمال Obs*R-squared هو (0.78) وهو أكبر من 5% فإنه لا يمكننا رفض فرضية عدم

التي تنص على عدم اختلاف التباين، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين.

ب- اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

السبب في تفضيل إجراء هذا الاختبار كون جودة نموذج ARDL تستوجب خلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي والذي قد يعجز معامل DW على كشفه مما يتطلب فحصه استخدام اختبار مضاعف جرا نجر (Breusch-Godfrey Serial correlation LM).

الجدول 24: نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.204336	Prob. F(2,24)	0.8166
Obs*R-squared	0.519031	Prob. Chi-Square(2)	0.7714

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 11/02/21 Time: 18:10

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	-0.085935	0.613789	-0.140007	0.8898
COR	-0.013939	0.646151	-0.021572	0.9830
DA	-0.060842	0.510799	-0.119112	0.9062
LO	0.127482	0.980198	0.130057	0.8976
C	0.090583	2.919503	0.031027	0.9755
RESID(-1)	0.160911	0.254375	0.632574	0.5330
RESID(-2)	-0.031759	0.248315	-0.127898	0.8993

R-squared	0.016743	Mean dependent var	1.15E-16
Adjusted R-squared	-0.229071	S.D. dependent var	1.912611
S.E. of regression	2.120387	Akaike info criterion	4.536754
Sum squared resid	107.9050	Schwarz criterion	4.860557
Log likelihood	-63.31968	Hannan-Quinn criter.	4.642306
F-statistic	0.068112	Durbin-Watson stat	1.729974
Prob(F-statistic)	0.998512		

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة (0.20) أصغر من الجدولية باحتمال يساوي (0.81) وهو أكبر من (5%) أي عدم معنوية قيمة F المحسوبة وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية العدمية أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

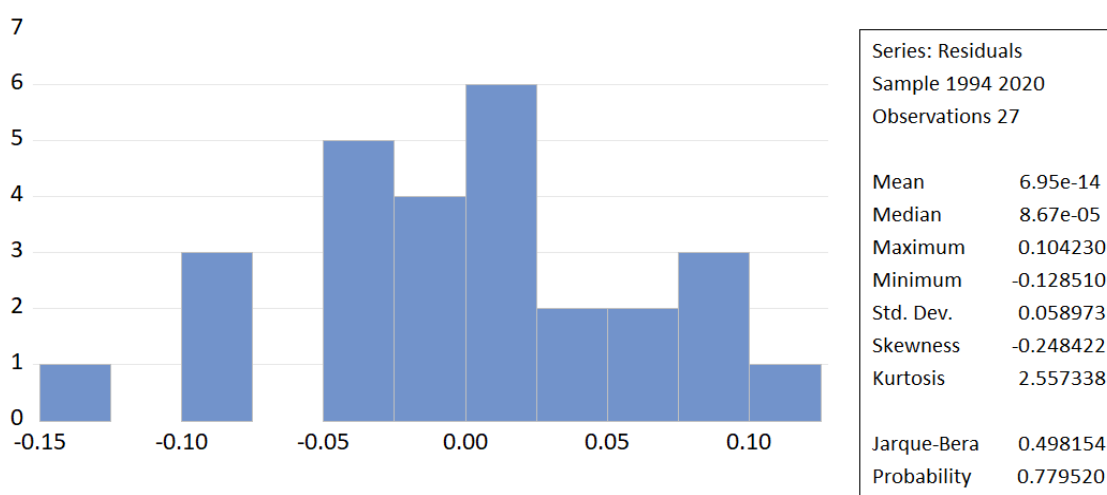
وطالما أن احتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0.77) و أكبر من (5%) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء ومنه النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي.

ج- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

تتضمن هذه المرحلة اختبار طبيعة توزيع البواقي فيما إذا كانت تتوزع بشكل طبيعي أم لا مستعينين باختبار Jarque-Bera الذي جاء به كل من Jarque et Bera سنة 1987 والذي يعتمد على معامل التفلطح Kurtosis والتناظر Skewness، حيث يتم اختبار فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي.

وبالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews. 10) تحصلنا مباشرة على قيمة إحصائية Bera Jarque- والاحتمال المرافق لها والنتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الشكل البياني التالي:

الشكل (17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

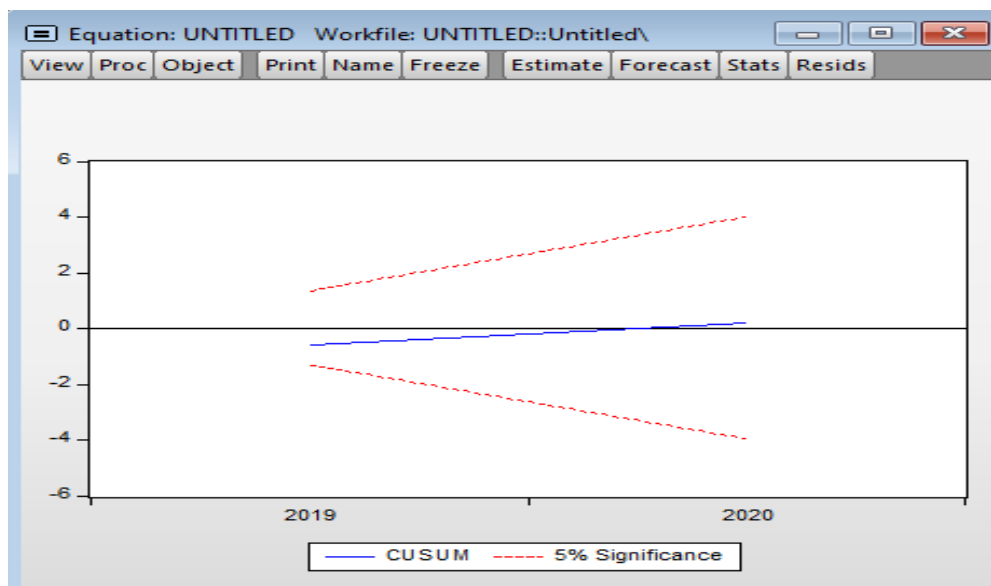


من خلال الشكل البياني والنتائج نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة قد بلغت (0.77) وهي أكبر من (5%) ومنه لا يمكننا رفض الفرضية العدم ومنه نستنتج أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

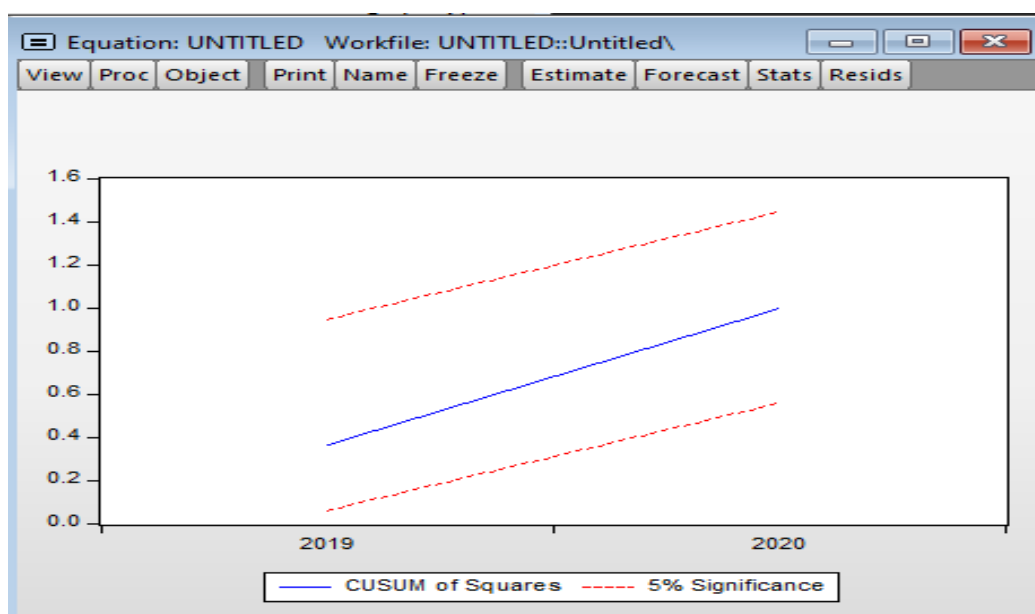
4-5- إختبارات استقرارية النموذج (stabilité diagnostics):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) و إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMSQ). ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

الشكل (18): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة



الشكل (19): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة



نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلية عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير و بالتالي فنموذج ARDL هو نموذج أمثل.

تحليل النتائج:

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نلاحظ أنها جاءت موافقة إلى حد كبير لتوقعات النظرية الاقتصادية:

- هناك علاقة سلبية تربط ما بين G و GDP بحيث الزيادة ب 01 وحدة من G تقابلها الانخفاض ب 0.43 % من GDP في المدى الطويل و التي كانت تتميز بالإيجاب في المدى القصير بنسبة 7.14 % .

و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية المرتبطة بأن زيادة حجم الإنفاق العمومي يؤدي إلى الرفع من مستويات الناتج المحلي للبلد .

بالمقابل العلاقة السلبية بين الإنفاق العام و النمو الإقتصادي تفسر وجود بعض الاختلالات المتمثلة في :

- نقص التخطيط وغياب الرشاد في توجيه و تسيير النفقات العامة إلى القطاعات المنتجة الخلاقة للثروة .

- انعدام التنسيق والتعاون بين القطاعين العام و الخاص .

- عدم فاعلية وسائل الرقابة الموجودة من جهة و نقص القوانين الرادعة للتبذير و سوء تسيير المال العام .

- هناك علاقة سلبية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية و النتائج المحصل

عليها في معادلة التكامل المشترك الخاصة بتقدير النموذج رقم 01 . بحيث الزيادة ب 01 وحدة من COR

تقابلها الانخفاض ب 0.97 % من GDP في المدى الطويل ، بحيث يعتبر الفساد في الجزائر عامل مهم في

تثبيط النمو الاقتصادي نظرا ملا له من تداعيات سلبية .

- بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فتبين من خلال النتائج الإحصائية أنه توجد علاقة طردية موجبة بين معدل

النمو و سيادة القانون ، بحيث إذا زاد مؤشر سيادة القانون بنقطة واحدة، سيرتفع معدل نمو الناتج الداخلي

الخام للفرد الواحد . 1.08 % من GDP في المدى الطويل و هذا ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية

القائلة بأن الدول إن أرادت أن تصعد سلم النمو الاقتصادي، فإن عليها تأسيس نظام قانوني .

و أخير بالنسبة لمؤشر الديمقراطية و الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية مدعوما بأطروحة الحوكمة الرشيدة

التي تركز أكثر على المعطى الديمقراطي كمقاربة لتحقيق التنمية البشرية ومكافحة الفقر . فقد أفضت النتائج

الإحصائية بحيث الزيادة بأنه توجد علاقة العكسية و المعنوية عند مستوى معنوية 5 % ب 1 وحدة من

DE تقابلها الانخفاض ب 1.23 % من GDP ، لأنه كما ذكرنا في النموذج الأول أن بعض التجارب

كشفت على أن الانتقال الديمقراطي ليس له علاقة بالتطور الاقتصادي .

خاتمة الفصل:

إن عدم تحقيق نمو اقتصادي مستمر في الجزائر يعني هناك خلل أو ضعف في تكوين المؤشرات المحددة للنمو الاقتصادي. والأدبيات الاقتصادية ركزت على متغيرات الاقتصاد الكلي وعوامل الإنتاج التي تحقق التراكم والديناميكية الاقتصادية. لكن، هذه المتغيرات حتى إذا كانت متوفرة ستتطلب عوامل لتجميعها وتفعيلها.

وكما نعلم، أن الجزائر عرفت إصلاحات مؤسساتية واقتصادية جذرية في قواعد اللعبة الاقتصادية والسياسية في البلد لذلك، تطلبت الدراسة إدراج المؤشرات المؤسساتية (الفساد- سيادة القانون- الديمقراطية) ومدى تأثيرها على النمو الإقتصادي و الإنفاق الحكومي.

و لقد أفضت نتائج الدراسة القياسية بإستعمال منهجية ARDL، بحيث توضح معادلة هذا النموذج أن معظم المتغيرات تؤثر في النمو الاقتصادي. وهذا ما يتطلب تدخل الدولة من أجل إصلاح وتحسين مؤسساتها. ونجد أن العلاقات القوية بين مؤشرات الحوكمة الجيدة والنمو في الجزائر تكمن في مؤشر الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو. بحيث يعتبر الفساد في الجزائر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا ملا له من تداعيات سلبية. والفساد انتشر في الجزائر منذ الاستقلال، أي سواء في النظام الاشتراكي أو الليبرالي. واشتدت درجة الفساد بسبب ضعف النظام المؤسساتي القائم والذي لم يتحسن على الرغم من الإصلاحات الدائمة، وهذا ما أثر سلبيا على التعبئة الفعالة لعوامل الإنتاج.

كذلك، غياب سيادة القانون الذي يحارب مثل هذه الظواهر سيؤثر على النمو، وهذا ما تجلّى في هذه الدراسة من خلال أثره السلبي على النمو. فعلى الدولة أن تعمل على إصلاح مؤسساتها القضائية وتعمل على تحقيق سيادة وقوة القانون. والجانب الأكثر تأثير هو غياب الديمقراطية الحقيقية نتيجة الصراعات الداخلية .

أما بالنسبة لعلاقة العوامل المؤسساتية بالإنفاق الحكومي، فإن انتشار الفساد في القطاع الحكومي يؤدي إلى انخفاض انتاجية النفقة العامة من خلال تخصيص النفقات العامة نحو الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية ووسائل الإعلام ونحو ذلك ، في مقابل إهمال الكثير من المشروعات والأنشطة الاقتصادية المهمة ، كالإنفاق على المشروعات الزراعية والصناعية. و هو ما ظهر جليا في نتائج تقدير النموذج رقم (03)، بحيث أن التأثير السلبي للعوامل المؤسساتية على الإنفاق العام إنعكس بالسلب على النمو الإقتصادي في الجزائر نتيجة عدم الإستغلال الأمثل للبحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر في الإنفاق الإستثماري المنتج.

الخاتمة العامة

إن تحليل النفقات العامة والنمو الاقتصادي يتطلب دراسة الموضوع من جميع جوانبه، والدراسات الحديثة بينت أن الجوانب المؤسساتية تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الانفاق العام وتحقيق النمو في البلد، لهذا اعتمدنا خلال الدراسة على المقاربة المؤسساتية.

ومن خلال هذه الدراسة، كان هدفنا هو التحليل المؤسساتي للنفقات العامة و النمو الإقتصادي ، بحيث يمكن اعتبار النفقات العامة احدى أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي فلا بد من تطبيق مبادئ الاقتصاد المؤسساتي الجديد في اقتصاديات الإصلاح لأنه يؤدي الى تخفيض تكاليف المعاملات، لهذا ليس من المستغرب أن نجد انتشار متزايد للفكر المؤسساتي في مجالات التنمية و بالتالي يمكن بوضوح تفسير التحول الملحوظ نحو النهج المؤسساتي في الاقتصاديات النامية بصفته بديل أكثر ملاءمة لتفسير و فهم ظواهر العالم الحقيقي و التي تناولتها النماذج النيوكلاسيكية بشكل غير كاف ،بالإضافة الى التزايد السريع في توفير قواعد البيانات و تنوعها مثل: مؤشرات البنك الدولي ،مؤشرات الحرية الاقتصادية ،قاعدة البيانات الخاصة بدليل المخاطر القطري الدولي.... الخ

وعليه يجب أن تكون مسؤولية أي حكومة بناء البنية التحتية المؤسساتية لان غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة لأصحاب القرار وتفشي الفساد واهدار المال العمومي وغياب الشفافية يثبط من عملية النمو. ان إعادة رسم توجيه إداري سليم للانتقال من هذه النتيجة الى صياغة السياسات فيما يتعلق بالإصلاح المؤسساتي تحيط به العديد من المحاذير، فالحلول المؤسساتية التي تؤدي الى اداء اقتصادي جيد في بيئة معينة ربما كانت غير ملاءمة في بيئة اخرى إذا لم تتوفر الأعراف والمؤسسات المكتملة وآليات التطبيق (مثل النجاح الصيني والاختراق الروسي)، وكما يقول دوغلاس نورث (ان نقل القوانين السياسية والاقتصادية للاقتصاديات الغربية المتطورة الى اقتصاديات العالم الثالث وشرق اوروبا ليس شرطا أساسيا للأداء الاقتصادي الجيد) من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين أنه يمكن للدولة الخروج من أزمتها من خلال اصلاح هياكلها و مؤسساتها السياسية و الاقتصادية، بمعنى أن الارتقاء بمستوى المؤشرات المؤسساتية في الجانب السياسي المتمثلة في سيادة دولة القانون و حرية التعبير و الاستقرار السياسي و استقلالية السلطة القضائية و التشريعية و حرية مشاركة المجتمع المدني في القرارات المتخذة يسمح بتحسين المؤشرات الاقتصادية كتصحيح الاختلالات في المنظومة المالية و ترشيد النفقات العامة، و إيجاد مصادر أخرى للثروة التي بدورها تؤدي الى تحسن المؤشرات الاجتماعية كالقضاء على الفقر و البطالة.

وفي سياق تحليلات الاقتصاد الجزائري بالرجوع إلى تاريخه الاقتصادي، وفي سياق التطورات الأخيرة، تبين تشابك المجال المؤسساتي والاقتصادي وظهر الغموض حول عملية تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ووصلنا من خلال دراستنا إلى عدة استنتاجات التي تفسر لماذا الدولة الجزائرية على الرغم من ارتفاع حجم النفقات العامة و توفرها على الموارد الطبيعية و المالية الا أنها لم تصل الى تحقيق المستوى المطلوب من النمو الاقتصادي و فشلت في الوصول اصلاح اقتصادها.

هذه الرسالة وفي جانبها النظري التحليلي على الوضعية الجزائرية، سمحت لنا بالوصول إلى نقاط

رئيسية وهي:

-لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي طبقتها الحكومة الجزائرية من أجل إعادة التوازن على المستوى الكلي وبعث حركة النمو إلى نتائج إيجابية، ولكن ليس بالقدر الذي كان مسطر لها، وتبقى هذه النتائج سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وحتى السياسي والتنظيمي ضعيفة بالمقارنة بالإمكانات التي تتوفر في أيدي السلطات من وفرة مالية ورأس مال بشري... الخ، و هذا ما يثبت نسبيا صحة الفرضية الأولى القائلة أن الإصلاحات المؤسسية المطبقة في الجزائر عملت على تحسين الأداء الاقتصادي.

- عدم وجود بيئة مؤسسية مواتية للتغييرات المنهجية التي تفرضها عملية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تعد عقبة الرئيسية أمام التحول الاقتصادي الناجح في الجزائر هي مؤسسية في المقام الأول وتكمن في خصائص مؤسسية تتعلق ببنية الدولة التي تفرض حكاما سياسية واقتصادية جيدة.

- أدت برامج الانفاق العمومية المتبعة منذ 2001 الى رفع فاتورة الاستيراد، لأن القطاع الصناعي غير قادر على تلبية متطلبات هذه المشاريع وهو ما تكفل به القطاع الخارجي.

-لا بد من إصلاح القاعدة المؤسسية التي تحكم سياسة الانفاق العام في الجزائر عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات وتسهيل الاجراءات والقضاء على البيروقراطية والرشوة.

-لا مناص للجزائر من حوكمة سياسات الإنفاق العمومي للحفاظ على الموارد المالية من جهة وتعزيز الرقابة من على النفقات رغم ان ذلك قد ينجر عنه سلبيات مرتبطة بترادف سياسات الترشيد الصارم(التقشف) مع تراجع مستويات النشاط الاقتصادي ما ينعكس سلبا على التوظيف، المستوى المعيشي والمشاريع الاقتصادية.

- معالم الاقتصاد الجزائري محددة بأهمية الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في نمو الدخل الوطني باعتبار انه المصدر الرئيسي لمداخيل البلد.

- تعاني الجزائر من الاداء السيء لمؤسساتها الذي يرتبط بالطابع الريعي للدولة، حيث تحولت وفرة الموارد الطبيعية من نعمة الى نقمة على الاقتصاد.

- النمو الاقتصادي يحتاج الى الزيادة في المراقبة والسيطرة على الفساد إضافة الى ضرورة تحسين جودة الأداء المؤسساتي خاصة فيما يخص القوانين والتشريعات.

- ان التدهور الذي شهدته الجزائر من انخفاضات متتالية لمؤشرات سيادة القانون والاستقرار السياسي وكثرة الفساد قلل من فرص الاستفادة من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل سوء استخدام الفرص التنموية.

- عدم مشاركة المجتمع المدني في العمليات السياسية بقوة من خلال كل أنواع مؤسساتها وقوة الصعوبات التي تواجه المجتمع من دخول العالم السياسي وأمام هذا الوضع، على الحكومة أن تفسح المجال أكثر لمبدأ الحرية السياسية، بالإضافة إلى إصلاحها التام والشامل لكل مؤسسات الدولة من اجل تعزيز الديمقراطية والشفافية لمحاربة كل أنواع الفساد الذي يعتبر أهم معوقات النمو.

- ضرورة العمل على تحسين بعض المؤشرات الرئيسة مثل حماية حقوق الملكية و اليقين القانوني و ضمان العقود الموقعة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي المتمثل في الدراسة القياسية و المتعلق بتأثير العوامل المؤسساتية على النفقات العامة والنمو الاقتصادي، أثبت هذا التحليل من خلال نماذج إحصائية شملت المتغيرات المؤسساتية الأكثر تأثيرا على النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

هذا النموذج متمثل في منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، حيث سمح لنا بدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع في الأجل الطويل والقصير، كما يأخذ قيم المتغير في السنوات السابقة كمتغير مستقل. وقد شملت الدراسة المتغيرات المؤسساتية الأهم في التحليل المؤسساتي للنمو والنفقات العامة في الجزائر.

هذه المتغيرات مأخوذة من قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي وتتمثل في: الفساد، الديمقراطية وسيادة القانون.

و هذه القاعدة تمثل بيانات سنوية وشملت الفترة 1990 - 2020،

حيث توصلنا من خلال دراستنا التطبيقية الى النتائج التالية:

- هناك علاقة سلبية قوية بين معدل النمو ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، بحيث يعتبر الفساد في الجزائر عامل مهم في تثبيط النمو الاقتصادي نظرا ملا له من تداعيات سلبية. و هو ما يثبت صحة الشق الأول من الفرضية الثانية للدراسة.

- توجد علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام G ومؤشر الفساد وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ويؤكد صحة الشق الثاني من الفرضية الثانية للدراسة.

فهاذين النتيجة في الحقيقة مترابطين و تقودنا إلى نتيجة واحدة و هي أن مؤشر الفساد يؤثر سلبا و قوي على إنتاجية النفقة النفقات العامة من خلال تخصيص النفقات العامة نحو المجالات الغير منتجة و الذي ينعكس بالسلب على معدلات النمو الإقتصادي في البلد.

- بالنسبة لمؤشر سيادة القانون فتبين من خلال النتائج الإحصائية أن له علاقة عكسية مع الإنفاق الحكومي و له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي ، فسيادة القانون تؤدي إلى الاستقرار السياسي و إرساء الديمقراطية بإعتباره أحد أهم مقومات التنمية على المستويين الكلي و الجزئي.

و هذا ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية القائلة بأن الدول إن أرادت أن تصعد سلم النمو الاقتصادي، فإن عليها تأسيس نظام قانوني قوي وفعال و هو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة من الدراسة.

- وأخيرا بالنسبة لمؤشر الديمقراطية أفضت النتائج الإحصائية بأنه توجد علاقة طردية على المدى القصير مع النمو الإقتصادي و الإنفاق العام وهذا ما فرضته المؤسسات المالية الدولية مدعوما بأطروحة الحوكمة الرشيدة التي تركز أكثر على المعطى الديمقراطي كمقاربة لتحقيق التنمية الاقتصادية.، لكن سرعان ما تصبح العلاقة سلبية في المدى الطويل و هو أمر ممكن الوقوع لأن بعض التجارب كشفت على أن الانتقال الديمقراطي ليس له علاقة بالتطور الاقتصادي و تجربة الهند والأرجنتين خير دليل على ذلك، كما أن تجارب الدول الفقيرة إقتصاديا و التي حاولت الانتقال تدريجيا نحو الديمقراطية تعزز عدم وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية.

الكتب:

أ- الكتب باللغة العربية:

- 1- أحمد محمود نهار أبو سويلم، "مكافحة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
- 2- أعاد محمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، "تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2014 .
- 4- كايد كريم الركيبات، "الفساد الإداري والمالي" مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته"، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 5- داود ابراهيم، "الرقابة المالية على النفقات العامة"، دار الكتاب الحديث، 2010.
- 6- س.ن. ايزنستين، "تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرارية و التغيير"، ترجمة مها بكر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 2002.
- 7- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2009.
- 8- عادل أحمد حشيش، "أصول الفن المالي للاقتصاد العام: مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2001.
- 9- عادل فليح العلي، "المالية الدولية"، دار وهران للنشر، عمان، 2008 .
- 10- علي خليل سليمان أحمد اللوزي، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 11- غربي مُجّد و آخرون، "التحولات السياسية وإشكالية التنمية"، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الروافد الثقافية للنشر، 2014.
- 12- محرزى مُجّد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 13- مُجّد أحمد بدر الدين، "إستراتيجيات النمو الاقتصادي"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
- 14- مُجّد البناء، "مدخل حديث في اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، بدون طبعة، 2009.
- 15- مُجّد حسن دخيل، "إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة"، منشورات حلبي الحقيقية، الطبعة الأولى، 2009.
- 16- مصطفى يوسف كافي، "الأزمات المالية الاقتصادية العالمية و حوكمة الشركات" مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013 .
- 17- نزيه عبد المقصود مُجّد مبروك، "الفساد الاقتصادي أساليبه أشكاله وأثاره أليات مكافحته"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013 .

18- هاني عيسوي السبكي، "مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

ب- الكتب باللغة الاجنبية:

- 1- D. Acemoglu, S. Johnson and Robinson, *"Institutions as the Fundamental Cause of LongRun Growth"*, Handbook of Economic Growth. Amsterdam: North-Holland, 2003.
- 2- B. Dan Wood , *"Agency theory and the Bureaucracy in the Oxford "* Hand Book of American, edited by Robert F. Durant , 2010.
- 3- D. Benjamin, O. Weinstein , *"Les nouvelles théories de l'entreprise, librairie générale Française"*, Paris, 1995.
- 4- Brahim Elmorchid, *"Ajustement des reformes en Afrique : la condition d'un développement réussi"* , 2009.
- 5- G. Charreux, *le gouvernance des entreprises*, Économica, Paris, 1997.
- 6- Chavance Bernard, *" L'économie institutionnelle"* , Paris, 2007.
- 7- Chen Huiling , *"The Study on the Risk of local treasury Bonds based on New Institutional Economics"* , Editor in Chief: J. Kacpreyk, Springer- Verlag Berlin Heideberg, 2012.
- 8- D .C. North, *" Processus du développement economique "*.edition organisation Collection Livres outils ,paris , 2005.
- 9- Fatima taib, *"structure financière de l'entreprise"* , Economica, Paris, 2002
- 10- François Coulomb, *"Management des entreprises "*, edellipes , Paris, 2007.
- 11- Gabriel Rufyiri , *" Corrompus et corrupteurs sont devenus plus forts que l'État "* , Elyse Ngabire, iwacu burundi, 2012.
- 12- Gérard charreaux, Jean pierre pitol belin, *" les théories des organisations "*, paris : vuibert, 1992.
- 13- Hill Charles , Jones Gareth , *"Strategic Management"* , 8th edition , Boston, 2008.
- 14- Hla Myint, O. Krueger and Anne, *"Economic development "*, britannica, Retrieved. Edited, 2017.
- 15- Isakhan, Ben and Stockwell, Stephen (co-editors), *"The Secret History of Democracy"*, Palgrave MacMillan, 2011.
- 16- Mohamed cherkaoui, *"Le paradoxe des congruences"*, Essai sur une théorie Weberienne des effets inattendus et voulus des actions , Genève , librairie DROZ , Paris, 2006.
- 17- Mohamed MOINDZE, *" Les standards internationaux de la bonne gouvernance des Finances Publiques"*, paris , 2010.
- 18- J. Nicol Sam. *" Economics approchs to management consulting in the oxford "* , hand book USA, 2012.
- 19- D. North, *"Processus du développement économique "*.édition d'organisation, Paris 2005.
- 20- M. Paul Romer, *"Economic Growth"*, challenge, volume 39, 1996.
- 21- R. Lakshmanan and Ken. J. Button, *"institutions and regional Developement"* , 2009.

- 22-** V.Simoulin, "*La gouvernance et l'action publique : le succès d'une forme simmelienne*", *Droit et Société*, 2003.
- 23-** B.Stora, "*l'Algérie en 1995; la guerre, l'histoire, la politique*"; Essai, collection "idées et controverses. Paris, Micherlon, 1995.
- 24-** T.R Lakshmanan and KenJ. Button, "*Institutions and regional development* "Handbook of Regional Growth and Development Theories", 2019.

المجلات والدوريات:

أ- باللغة العربية:

- 1-** إبتهاش مُجَد رضا داود، "الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة الى تجربة العراق في الفساد"، مجلة دراسات دولية، العدد 48، بغداد، 2016.
- 2-** بلغنو سمية، " واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد العاشر، جامعة شلف، الجزائر، 2017.
- 3-** بن اسماعيل حياة، وزير ريان، " الصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 12، جوان 2017.
- 4-** بن عزوز مُجَد، "الفساد الاداري والاقتصادي آثاره وآليات مكافحته حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.
- 5-** بوزيد السايح، " سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الرشيد في الدول العربية و النامية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث، ع 10، 2012.
- 6-** حاييد حميد والبشير عبد الكريم، " دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
- 7-** حواس أمين و زرواط فاطمة الزهراء، " المؤسسات و النمو الاقتصادي ". مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة المسيلة، الجزائر، 2015.
- 8-** خضري حمزة، "الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصنفقات العمومية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، جوان 2012.
- 9-** زاوي أحمد صادق وخديرة أسامة، "الإصلاحات المؤسساتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 04، أكتوبر 2013.
- 10-** زرواط فاطمة، مناد مُجَد، " تطور النفقات العامة في الجزائر و اثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة المالية والأسواق، 2015.
- 11-** سراج وهيبية، " دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 19، جانفي 2018.

- 12- شقبق.ع، عدلي.إ، " الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد06، 2016.
- 13- شهيدة قادة، "التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد آليات إنفاذه"، مجلة مركز حكم القانون و مكافحة الفساد، 2019.
- 14- صحراوي جمال الدين و عدوكة لخضر، "الابعاد المؤسسية و سوق العمل"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018.
- 15- طاشمة بومدين "الوسع البيروقراطي الحلقة المفقودة في عملية التنمية في الوطن العربي"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، العدد 07، 2012.
- 16- طكوش صبرينة،فاضل صباح،" واقع الحكم الراشد في الجزائر"، مجلة العلوم التجارية، العدد 1، ديسمبر، 2018.
- 17- عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح، "فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2017.
- 18- علي سايح جبور، د. صفية يخلف، "الحوكمة و دورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04، العدد01، 2020 .
- 19- عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشدوح،" أثر مؤشرات الحاكمية الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، المناورة للبحوث و الدراسات، المجلد 21، العدد 3، 2015 .
- 20- غربي أحمد "أبعاد تنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 04، جامعة المدية، 2010.
- 21- فلاق مُجَّد، حدو سميرة، " دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري"، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، العدد 01، الجزائر 2015.
- 22- قاسم ميلود، "الفساد والبيروقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 29، جوان 2017 .
- 23- كريفار مراد، بربري مُجَّد أمين، "دور وأهمية الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، 2017.
- 24- مختاري ملوكة، " أهمية العوامل المؤسسية في نجاح عملية التحول الاقتصادي"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، مارس 2017 .
- 25- مطهري حنان، بونوة شعيب، "واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر"، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 16، العدد 02، ديسمبر 2020.

- 26-** معيزي قويدر، " تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق "، مجلة الاقتصاد الجديد ، جامعة البليدة ، العدد 08، ماي 2013
- 27-** مفتاح فاطمة، " المبادرات الدولية لقياس أداء الميزانية العامة"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2017، 26.
- 28-** مكاوي مكي، " أزمة التنمية و الأداء المؤسساتي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، العدد 08، 2016 .
- 29-** نريمان رقوب، "دور حوكمة سياسة الانفاق العمومي في الحد من العجز الموازنتي في الجزائر"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 30، 2018 .
- 30-** وافي ناجم، جلايلة عبدالجليل، "ظاهرة تزايد النفقات العامة و واقعها في الجزائر"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2020.
- ب- باللغة الأجنبية:**

- 1-** Abdoul Ganiou Mijiyawa, "*Institutions Et Développement :Analyse Des effets macroéconomiques des institutions et de réformes institutionnelles dans les pays en développement. Sciences de l'Homme et Société*", Université d'Auvergne - Clermont-Ferrand I, 2010.
- 2-** Ahmad Silem, "*l'hétérodoxie institutionnaliste et néo-institutionnaliste*", économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°4, 2006.
- 3-** Antoine Berort , "*Pour une démocratie participative*", presse de science, Paris ;2014.
- 4-** Aoki .M, "*Toward a Comparative Institutional Analysis*", Massachusetts Institute of Technology Press, 2001.
- 5-** M.Aoki " *Fondements d'une Analyse Institutionnelle Comparée*" , Bibliothèque Albin Michel Economie. Traduction de la version anglaise de Toward a Comparative Institutional Analysis, Massachusetts Institute of Technology, 2006.
- 6-** M.AOKI, " *Information, Corporate Governance, and Institutional Diversity*" , Oxford University Press, Oxford, New-York, 2000.
- 7-** Arnaud Fossier , Éric Monnet, " *Les institutions, mode d'emploi, Tracés*" . Revue de Sciences humaines, n° 17, 2009.
- 8-** Arnold J Heidenreiner, Michael Johnston, " *Political Corruption Concepts and Contexts*", Transaction Publishers, VSA, 2002.
- 9-** Benoît Prévost, Douglass North, " *hétérodoxie néo-institutionnelle versus néolibéralisme?*" , Revue de la régulation , N^o 7 , 1er semestre 2010.
- 10-** Carbonnier, G., & Wagner, N, " *Oil, gas and minerals: The impact of resource-dependence and governance on sustainable development* ", The Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva, Switzerland , January 18, 2012.
- 11-** Chang H.-J, " *Institutions and Economic Development: theory, policy and history*" , Journal of Institutional Economics, vol. 7, n° 4, 2011.

- 12-** Christian Bessy, Olivier Favereau, "*Institutions et économie des conventions*" , Cahiers d'économie Politique, Papers in Political Economy ,vol 1 , n° 44, 2003.
- 13-** Christopher Walker, " *From New Public Management to Public Value: An examination of how programs of voluntary self-regulation build public value and contribute to regulatory growth* ", Paper presented at the:" Regulation in the Age of Crisis, Third Biennial Conference of the Standing Group on Regulation and Governance", University College, Dublin, Ireland, June 17 to 19, 2010.
- 14-** Claude Didry, Caroline Vincensi, "*Au-delà de la dichotomie marché-institutions :l'institutionnalisme de Douglass North face au défi de Karl Polanyi*" , Revue Française de Socio-Économie , n° 5 , 2010.
- 15-** Claude Menard, Shirley Mary.M, "*The Contribution of Douglass North to new Institutional Economic's*" , Forthcoming in: Economic Institutions, Rights, Growth, and Sustainability: The Legacy of Douglass North. Cambridge University Press: Cambridge. Chap01 , 2011.
- 16-** Cling Jean-Pierre, Razafindrakoto Mireille, Roubaud François "*La Banque mondiale et la lutte contre la pauvreté : tout changer pour que tout reste pareil ?* ", revus Politique africaine, N° 87, 2002.
- 17-** Cooray, A., Dutta, N., & Mallick, S. ,"*Trade openness and labor force participation in Africa: the role of political institutions. Industrial Relations*", A Journal of Economy and Society, 56(2), 2017.
- 18-** Dani Rodrik, Arvind Subramanian, "*the primacy of institutions*" , , Finance et Development, June 2003.
- 19-** Darine Bakkour, "*L'approche contractuelle du concept de gouvernance*", Revue d'études et Synthèses, Laboratoire Montpellierain d'Economie théorique et Appliquée, Université Montpellier, France, 2013.
- 20-** Daron Acemoglu, " *Causes profondes de la pauvreté, Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique*" , revus Finances & Développement, Juin 2003.
- 21-** Darrin Bakkour, "*Un essai de définition du concept de gouvernance* ", étude et synthèse, monpelier, France, 2013.
- 22-** David Graeber, "*la démocratie des interstice* ", Revue de MAUSS, n° 26, 2005.
- 23-** Didier Chabaud, Claude Parthenay, Yannick Perez , "*Évolution de l'analyse northienne des institution*" *revue économique*" , vol. 56, N° 3, mai,2005.
- 24-** Douglass C. North , "*Local knowledge and institutional Reform* ",Brazil, center of on international Private Entreprise, Translated from A conference on institutional Development,2005.
- 25-** Douglass C.North, "*institutions, institutional change and Economic Performance*" , London, Cambridge university Press,1990 .
- 26-** Eric Magnin," *La diversité des capitalismes à la lumière du développement durable*" , université Paris Diderot , juillet 2013.
- 27-** Erős Adrienn, "*The Analysis of Long Run Growth Oriented Fiscal Policy*", economic analysis revue, Vol. 43 No. 1-2, SP Print, Novi Sad, Belgrade, 2010.

- 28-** F. Block, "Swimming Against the Current: *The Rise of a Hidden Developmental State in the United States, Politics and Society* ", İstanbul Üniversitesi Sosyoloji Dergisi ,40(2) , 2008.
- 29-** Fatiha Talahite, "*Réformes et transformations économiques en Algérie*", Economies and Finances, Université Paris-Nord - Paris 13, 2010.
- 30-** Frobert Ludovic, Ferraton Cyrille, Albert Otto Hirschman , "*Les fondements d'une société démocratique de marché*" , L'Économie politique, N°20, 4/2003.
- 31-** Glaeser, E., La Porta, R., Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A, "*Do Institutions Cause Growth?*", Journal of Economic Growth, Vol.9,2004.
- 32-** Guy B. Peters et John Pierre, "*Gouvernance without gouvernement : Rethinking public administration* ", journal of public administration research and theory, vol 8 n° 2, April, 1998.
- 33-** Hali Edison, "*Qualité Des Institutions Et Résultats Economiques* ", Un Lien Vraiment Etroit ?, Finances & Développement, Juin 2003
- 34-** Hamel. P. Jouve. B, "*Un modèle québécois, Gouvernance et participation dans la gestion publique*", Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal,2006.
- 35-** Idrissa Diagne, "*Dépenses publiques : Besoin de rationalisation*", Echo de l'économie, N°110, Avril 2013.
- 36-** Jean-Pierre Oliver de sardon, "*Etat Bureaucratie, Gouvernance; Afrique de l'ouest francophone*", politique Africaine, n 96, 2004.
- 37-** Jérôme Maucourant, "*Nouvelle économie institutionnelle ou socio-économie des institution*" , Revue d'histoire des facultés de droit et de la culture juridique du monde des juristes et du livre juridique, 2012.
- 38-** Jim chappelow, "*Economic Growth*", journal la bisecoman , 2019.
- 39-** I. Lacroix, St-Arnaud et Pier-Olivier, "*La gouvernance: tenter une définition*", Cahiers de recherche en politique appliquée, Université de Sherbrooke, Canada, Vol. IV, N° 3, Automne 2012.
- 40-** M.Doorenbos, "*The good governance*", the metamorphosis of the policy metaphor, journal of international affairs ,New York, 2003.
- 41-** M. Violeta Cimpoeua , V. Cimpoeu, "*Budgetary Transparency An Improving Factor for Corrupyion*", Precedia Economics and Financial, vol 27, 2015.
- 42-** Mark S ,Mizruchi ,Berle and Means revisited, "*The gouvernance and power of large US corporations*" , university of Michigan, April 2004.
- 43-** Martin Gilles, "*La nouvelle économie institutionnelle*" , Idées économiques et sociales, N° 159, 2010.
- 44-** Mashali Behzad, "*Analyse de la corrélation entre grande corruption perçue et petite corruption dans les pays en développement*" : étude de cas sur l'Iran, Revue Internationale des Sciences Administratives, (Vol. 78),2012.
- 45-** Mehdi Abbas, "*Le consensus de Sao Paulo fondement et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développent ?*" , économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N °3, 2005.

- 46-** Mehrdad Vahabi, Douglass C. North, John Joseph Wallis et Barry R. Weingast, " *Violence et ordres sociaux* ", Revue de la régulation, Paris, éditions Gallimard, n° 9 , 1er semestre 2010.
- 47-** Meisel, N. et J. Ould Aoudia, " *L'insaisissable relation entre "bonne gouvernance" et développement* ", Revue Économique, vol. 59 (6), 2008..
- 48-** Melena Nchkouva, Tatiana Kostadinova, " *The effectiveness of Administrative reforme in new Democracies* ", USA , PAR ,vol 72/3,2012.
- 49-** Ménard Claude, " *L'approche néo-institutionnelle : des concepts, une méthode, des résultats* ", Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy vol 1, n° 44 , 2003.
- 50-** Mickaël Clevenot, " *Elsa Lafaye de Micheaux, Eric Mulot et Pepita Ould-Ahmed, La fabrique institutionnelle et politique des trajectoires de développement* ", Presses universitaires de Rennes, Association Recherche,Régulation , Revue de la régulation, n°7 , 2010.
- 51-** Minh Quang Dao, " *Government expenditure and growth in developing countries* ", Progress in Development Studies, SAGE Publications, 2012.
- 52-** Mohamed Nasser Hamidato, Baqaas Alssafiah, " *Economic Diversification In Algeria* ", Global Journal Of Economic And Business, Vol. 2, No.2, April 2017.
- 53-** Nicholas Mer Curo ,Steven G. Medema " *Economics and the Law: From Posner to Post Modernism* " Published By Princeton University Press, New Jersey, USA, 1997.
- 54-** Pinson Gilles, " *La gouvernance des villes françaises. Du schéma centre-périphérie aux régimes urbains* ", Pôle Sud, n° 32, 1/2010.
- 55-** Pollin J.P," *Théorie de la politique monétaire Esquisses d'une refondation* ", Revue économique, vol. 56, N° 3,2005.
- 56-** Raouf Boucekkine, Rafik Bouklia-Hassane, Rente, " *Corruption et violence: l'émergence d'un ordre nouveau dans les pays arabes* ", Revue Regards Économiques IRES-UCL, Institut de Recherches Economiques et Sociales, Numéro 92, Novembre 2011.
- 57-** Richard, S. et Rieu, T, " *Une approche historique de la gouvernance pour éclairer la gestion concertée de l'eau en France* ", Université de Montpellier, 2008.
- 58-** D.Rodrik, " *Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict and Growth Collapses* ", Journal of Economic Growth, 1999.
- 59-** D.Rodrik, Subramanian, A., and Trebbi," *Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development* ", Journal of Economic Growth, 9(2),2004.
- 60-** Shivdasani A, " *board composition, ownership structure and hostile takeovers* ", journal of accounting and economics, N°2,16,1993.
- 61-** Tahar Hamamda Mohamed, " *Privatisation des entreprises publiques en Algérie* ", Géo-économie, n° 56, 1/2021.
- 62-** Tooze Adam, " *Democracy and Its Discontents* ", *The New York Review of Books*, vol. 66, N° 10 ,2019.
- 63-** Victor Nee, " *New institutionalism, Economic and Sociological* ", University Press, 2003.

- 64- Wallace-Bruce, Nii Lante, "*Corruption and competitiveness in Global Business - The Dawn of a New Era*", Vol 24(2) Melbourne, 2012.
- 65- W. Gerard, A. Hilane, "*Ladaption Organisationnelle dans les Théories Managériales et Sociales*" Presses de l'université de Québec, Canada, 2011.
- 66- Washington Consensus, "*Center for International Development*", Harvard Kennedy School of Government, April 2003, Archived from the original on July 15, 2017.
- 67- Gerald W. Brock, "*the new institutional Economics*", Association of Christian Economists, Faith Economics, 2002.
- 68- Abdelkarim Yahyaoui, Atef Rahmani, "*Développement financier et croissance économique : Rôle de la qualité des institutions*", panoeconomicus, 2009
- 69- Elia Amstrong, integrity, "*Transparency and Accountability in Public Administration recent trends*", Regional and international development and emerging issue, Economic and social UN Affaire, August 2005.
- 70- Queloz Nicolas, "*Criminalité économique et criminalité organisée*", L'Économie politique, N°15, 3, 2002.

المؤتمرات والملتقيات:

أ- باللغة العربية:

- 1- صرامة عبد الوحيد، "الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين التسيير الحكومي"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم التسيير، 08-09 مارس 2005 .
- 2- طاشمة بومدين، "الحكم الرشيد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، ورقة مقدمة إلى الملتقى حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات"، جامعة الشلف، 17 ديسمبر 2008.
- 3- عبد الفتاح الجبالي، "المشاركة المجتمعية في صنع الموازنة العامة"، ورقة مقدمة لمؤتمر "دور الدولة في الاقتصاد المختلط"، مركز شركاء التنمية، للبحوث والاستشارات والتدريب، يومي 12 و 13 أبريل 2008، القاهرة.
- 4- فوكة سفيان، "الحكم الرشيد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17 ديسمبر 2008.
- 5- محمد محمود العجلوني، "أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، 2013.

ب- باللغة الأجنبية:

- 1- Annick Osmont, "*La gouvernance : un concept mou une politique ferme* ", Communication donnée à la 9ième Assemblée générale du Conseil pour le développement de recherche en sciences sociales en Afrique, sous le thème Globalisation et sciences sociales en Afrique, Dakar, Sénégal, 14-18 décembre 1998.
- 2- Bernard Billaudot, "*La science économique comme théorie du choix rationnel est une science morale et normative* ", Journées de l'Association Charles Gide "Justice et économie : doctrines anciennes et nouvelles théories", Jun 2011.
- 3- Bonnie Campbell, gouvernance, un concept apolitique ? Séminaire d'été du Haut Conseil de la Coopération Internationale, "*Le développement : pour un débat politique* ", Dourdan, France, 2000.
- 4- Chabaud, C Parthenay, Y Perez, **Oppositions et complémentarités dans la Nouvelle Economie Institutionnelle?** Working Papers du Groupe Reseaux Jean Monnet ,N° 14, 2005.
- 5- Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, "*Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2017*", Policy Research Working Paper 4654, World Bank 2008.
- 6- Douglass North, "*Local Knowledge and Institutional* ", Center for International Private Enterprise, Translated from A Conference on Institutional Development, Brazil, December 2003.
- 7- Economic and Social Commission For Western Asia, "*Survey Of Economic And Social Development In The ESCWA Region*" 2001-2002 :partII ,Reform Of Economic Institutions in ESCWA Member Countries With Egypt And The Syrian Arab Republic As Case Studies ”Published By United Nations ,Printed in ESCWA ,Beirut, Lebanon ,March, 2003.
- 8- Emmanuelle Lavalée, Mireille Razafindrakoto, François Roubaud, "*Les mécanismes à l'origine de la corruption* " : une analyse sur micro-données africaines, DIAL, Document de Travail 2008.
- 9- Kako Nubukpo, "*Droit, Économie et Développement : Du Néo Institutionnalisme à l'ancien Institutionnalisme ?*" , Congrès de Lomé : Le Rôle du droit dans le développement économique, 2008.
- 10- D.Kaufmann, Kraay, A. and Mastruzzi, M, "*The Worldwide Governance Indicators* ", World Bank Policy Research Working Paper N° 5430. Washington, D.C World Bank, 2010.
- 11- Mina Baliadoune-Lutz et Léonce Ndikumana, "*Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement*", Actes de la Conférence, Banque Africain de Développement, 2007.
- 12- Oman. C., S. Fries Et W. Buitter, "*La gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes*" , Cahier de politique économique No. 23, Centre de développement, OCDE, Paris, 2003.

- 13-** Philip Keefer, "*A review of the political economy of governance : From property tights to voice* ", Paper project on- the consequences of political institutions in democracy- Duke University, World Bank Policy Research Working Paper 3315, May 2004.
- 14-** Suzie Robichaud, "*Démocratie et gouvernance* ", Compte Rendu du Séminaire UQAC, Pavillon Principal Local, Québec, 2003.
- 15-** -Yan Wenwu, "*Advanced Technology in Teaching Proceeding* ", the 3rd international conference on teaching and competational science, 2009.
- 16-** De Long, J.B., and L. Summers, "*Fiscal Policy in a Depressed Economy*", Brookings Papers on Economic Activity, Economic Studies Program, The Brookings Institution, Vol 44(1), 2012.
- 17-** Seglaro Abel Somé, "*Économie des institutions et performances économiques nationales*" , Centre d'Analyse des Politiques Economiques et Sociales, Burkina Faso, Document de Travail, Décembre 2003.
- 18-** Ilkhom sharipov, "*Contemporary Economic Growth Models And Theories* ": A Literature Review", CES Working Papers Volume VII, Issue 3, 2019.

رسائل ماجستير ودكتوراه:

أ- باللغة العربية:

- 1-** أسامة البدوي، "الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2011.
- 2-** بكوش مليكة، "جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013.
- 3-** خنفري خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، أطروحة دكتوراه، الفصل الخامس، الجزء الحكم الراشد المحلي و محاربة الفساد، جامعة الجزائر، 2011.
- 4-** سايح بوزيد، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2012-2013.
- 5-** شعبان فرج، " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر"، دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 6-** صلاح الدين كروش، " البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري كالدور محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة شلف، 2016.
- 7-** معطى الله سهام، "النوعية المؤسساتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013.

8- ناويس أسماء، " أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 - 2011 " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2014.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Abdoul Ganiou mijiyawa, "institutions et développement " ,thèse de doctorat, université d'auvergne-Clermont I, CERDI, 2010.

2- Athmane Cheriet, "Mondialisation Et Stratégies Industrielles : Cas de l'Algérie", Thèse doctorat en Sciences Economiques, Université de Constantine, 2007.

3- elyas Salah, Yagoub Mohammed, "Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi " , l'investissement et la croissance économique politique budgétaire, Croissance Economique En Algérie1998-2013, Ecole Doctorale université Sétif 1, mars2013.

4- Lydia Atrouche, " L'efficacité dans l'aide publique au développement: La déclaration de Paris: Une aide efficace pour un Etat efficace", Mémoire En Science Politique, Université du Québec à Montréal, 2012.

5- M. Alexis Pokrovsky, " L'Entrepreneur Institutionnel et la Dimension Spatiale du Travail Institutionnel" , Thèse de Doctorat de l'Université Paris-Saclay préparée à l'Université Paris-Sud, Ecole Doctorale N°578 Sciences de l'homme et de la société Spécialité de doctorat en Sciences de Gestion, 2016.

6- A.Omar, " L'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014" , thèse du Doctorat en sciences économique. Faculté des sciences économiques, Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen,2016.

التقارير:

أ- باللغة العربية:

1- البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم :تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع" ، عرض عام، واشنطن، 2016

2- البنك الدولي، "الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحسين التضمينية والمساءلة، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" ، واشنطن، 2018

3- بيان صندوق النقد الدولي 2016.:

4- تقرير التنمية الإنسانية العربية ، "الشباب و أفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير"، 2016.

5- تقرير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر الميزانية المفتوحة لسنة 2016.

6- زوليك، " تمكين المواطنين وتعقيل الحكم الرشيد مفتاحات للتنمية في الشرق الأوسط" ، البنك الدولي، 2019.

7- عبد العزيز جمبل محييمر، " قياس الأداء المؤسساتي للأجهزة الحكومية" ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،ديسمبر 2011.

- 8- علي عبد القادر علي، " مؤشرات الفساد الإداري"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 7، 2008.
- 9- مكاي ليان، "محو ثقافة سيادة القانون"، معهد الولايات المتحدة للسلام، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، واشنطن، 2005.
- 10- موسى بودهان، "النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر"، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2009.
- 11- محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، "دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2018.
- 12- مجلس الأمة، "دور البرلمان في الوقاية من الفساد"، مجلة الفكر البرلماني، العدد الحادي عشر، جانفي 2006.

ب- باللغة الأجنبية:

- 1- Banque Mondiale. "*Voix et participation des pays en développement et des pays en transition*", Comité du Développement, document de base, 2005.
- 2- B.Campbell, "*Quelques enjeux conceptuels, idéologiques et politiques autour de la notion de gouvernance, dans Bonne Gouvernance et Développement : Actes du Symposium International*", Institut africain pour la Démocratie, Dakar, 1997.
- 3- D.Kaufman A.Kraay, "*Governance Indicators: Where Are We, Where Should We Be Going?*", The World Bank, 2007.
- 4- Dani Rodrik et Arvind Subramanian, "*La primauté des institutions*", Finances et Développement Juin, IMF, 2003.
- 5- DFID, "*Economic growth: the impact on poverty reduction, inequality, human development and jobs*" , 2017.
- 6- International Monetary Fund, "*Fiscal Monitor: Public Expenditure Reform, Making Difficult Choices*", April, 2014.
- 7- Jean Paul Marchal, "*Elements d'analyse économique de la firme*" , DIDACT économie, 1999.
- 8- José D, "*How Latin America Weathered the Global Financial Crisis?*", Peterson Institute for International Economics, 2013.
- 9- Larry Diamond, "*The Imperative of Good, Democratic Governance*", Center for International Private Enterprise, Washington, 2004.
- 10- M.Antoine Dilhac, C. Nadeau et Pierre-Yves Néron, "*Corruption, responsabilité collective et institutions démocratiques*", Groupe de recherche Corruption et Démocratie (CORDÉ) Centre de Recherche en Éthique, Université de Montréal, 2014.
- 11- Nadir Altinok, Tarik Lakhali, "*La Place de l'Etat en Afrique selon la Banque mondiale : De l'ajustement structurel à l'ajustement social. Les limites d'une politique néo-libérale amendée*", Les Documents de travail de l'IREDU 2007.

- 12- OECD, "Value for Money in Government: Public Administration after "New Public Management"", Paris: OECD, 2010.
- 13- ONS, "Rétrospective des Comptes Economiques de 1990 à 2018", Collections Statistiques N° 197 Série E : Statistiques Economiques N° 85, 2019.
- 14- A.Pereira , J. Andraz, "On the Long-Term Macroeconomic Effects of Social Security Spending", Evidence for 12 EU Countries, cefage-ue Working Paper, 2014.
- 15- Transparency International "Global Corruption", Cambridge university press., Repport 2007.
- 16- World Bank, "Building Institutions For Market", World Development Report 2012
- 17- "Les bases conceptuelles de la lutte contre la corruption ", Conseil d'Europe, 2012
- 18- Banque Mondiale, "Voix et participation des pays en développement et des pays en transition", 2005.
- 19- Pritchett L, "La quête continue, in Finances et développement ", FMI ,Washington, 2006.
- 20- World Bank, "Governance and Developement ", The World Bank Washington, 2015.

قوانين ومراسيم:

أ- باللغة العربية:

- 1- قانون رقم 06 - 01 يتعلق " بالوقاية من الفساد ومكافحته "، 2006.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 119 / 07 الصادر بتاريخ 23 أفريل 2007 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.
- 3- المرسوم الرئاسي رقم 04-137 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ب- باللغة الأجنبية:

- 1- Décret présidentiel n°93-225 du 05 octobre 1993 portant sur la création d'un "conseil national économique et social".
- 2- Décret présidentiel n°95-06 du 23 chaâban 1415correspondondant au 25 janvier 1995 portant "création du conseil de la concurrence".
- 3- Décret présidentiel n°96-101 du 11 Mars1996 portant création du "haut conseil de l'éducation".

مواقع الانترنت:

- 1- <http://info.worldbank.org/governance/wgi/>
- 2- <https://data.albankaldawli.org/>
- 3- <https://www.aljazeera.net>
- 4- <https://www.echoroukonline.com>

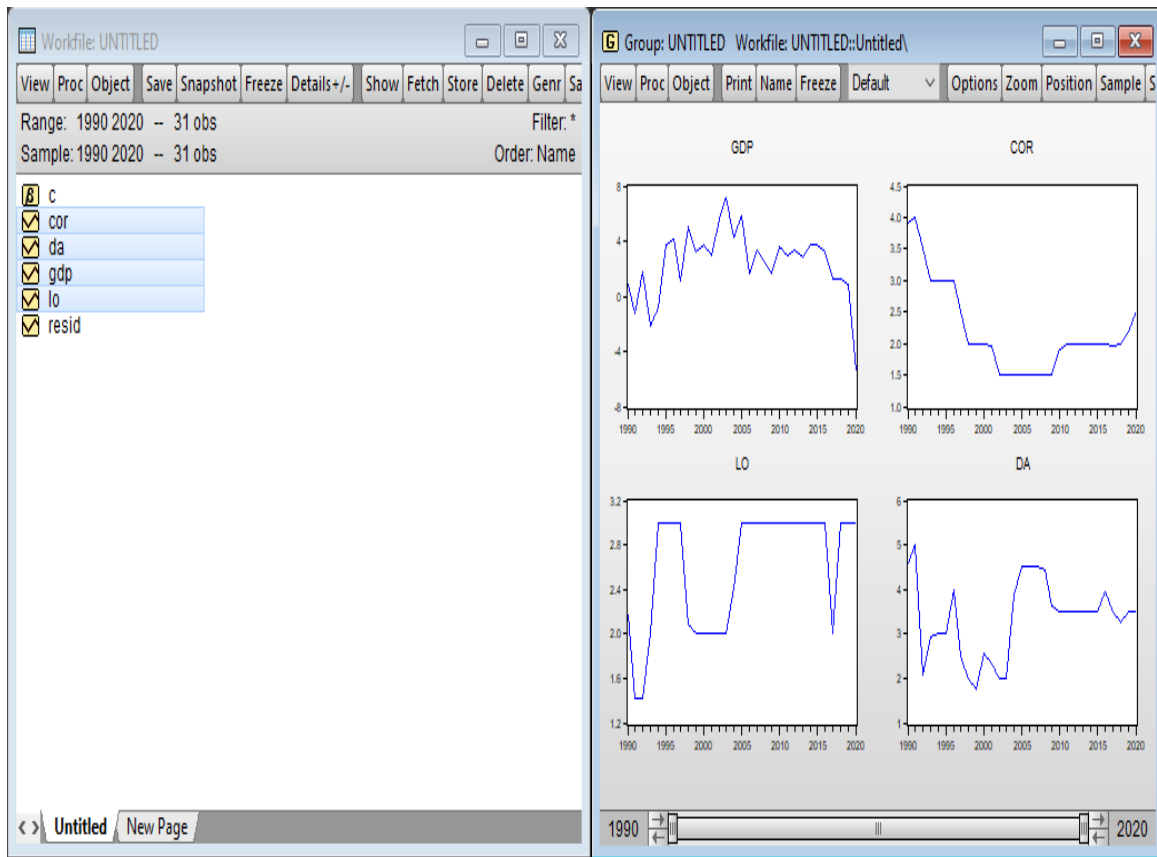
- 5- <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/pdf/gov.pdf>.
- 6- <http://www.zonescours.hec.ca/ca/document/1>
- 7- www.undp.org.
- 8- <http://www.dgpp-mf.gov.dz>.
- 9- <https://www.project-syndicate.org/>
- 10- www.fondation-res-publica.org
- 11- www.undp.org/governance/about.htm
- 12- www.egocognito.over-blog.com
- 13- www.developmentinstitute.org
- 14- www.elkhabar.com
- 15- <https://www.awforum.org/index.php>
- 16- <http://www.cipe.org>
- 17- <http://iefpedia.com>
- 18- www.fmi.com
- 19- www.ingdz.net
- 20- https://www.investdz.com/2019/02/andi_14.html?m,
- 21- <https://www.economicarab.com>
- 22- http://www.transparency-france.org/ewb_pages/i/indices-tranparency-international.php

الملحق رقم 01: تطور مؤشرات الحكامة (المؤشرات المؤسسية) في الجزائر (1990-2020)

	A	B	C	D	E	F	G
1	Année	voice and	political	coverment	regulatory	rule of	control of
2		accountability	stability	effectiveness	Quality	law	corruption
3	2000	-1.11	-1.43	-0.96	-0.71	-1.21	-0.94
4	2001	-1.72	-1.52	-0.75	-0.65	-0.92	-0.75
5	2002	-1.04	-1.63	-0.6	-0.58	-0.63	-0.86
6	2003	-1.08	-1.75	-0.61	-0.52	-0.59	-0.69
7	2004	-0.8	-1.36	-0.57	-0.54	-0.62	-0.68
8	2005	-0.72	-0.92	-0.47	-0.38	-0.75	-0.48
9	2006	-0.92	-1.13	-0.47	-0.57	-0.71	-0.52
10	2007	-0.98	-1.15	-0.57	-0.62	-0.77	-0.56
11	2008	-0.98	-1.09	-0.63	-0.79	-0.74	-0.59
12	2009	-1.04	-1.2	-0.58	-1.07	-0.79	-0.58
13	2010	-1.02	-1.26	-0.48	-1.17	-0.78	-0.52
14	2011	-1	-1.36	-0.56	-1.19	-0.81	-0.54
15	2012	-0.91	-1.33	-0.53	-1.28	-0.77	-0.5
16	2013	-0.89	-1.2	-0.53	-1.17	-0.69	-0.47
17	2014	-0.82	-1.19	-0.48	-1.28	-0.77	-0.6
18	2015	-0.85	-1.09	-0.5	-1.17	-0.86	-0.65
19	2016	-0.86	-1.1	-0.53	-1.17	-0.86	-0.68
20	2017	-0.9	-0.92	-0.59	-1.19	-0.86	-0.6
21	2018	-1	-0.84	-0.53	-1.23	-0.74	-0.66
22	2019	-1.06	-1.04	-0.52	-1.3	-0.82	-0.62
23	2020	-1.1	-0.86	-0.53	-1.29	-0.78	-0.64
24	source: The Worldwide Governance Indicators (WGI) - https://data.albankaldawli.org/						

الملحق 02: مخرجات النموذج رقم 01 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 10 eviews

س	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J
1	DA	LO	COR	GDP						
2	1990	-0.87	-1.19	-0.8	0.8		GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي (%)		
3	1991	-0.8	-1.62	-0.75	-1.2					
4	1992	-0.75	-1.6	-0.79	1.8		LO	سيادة القانون (قيم تقديرية [-2.5:2.5])		
5	1993	-1.2	-1.2	-0.81	-2.1					
6	1994	-1.1	-0.98	-0.82	-0.8		COR	الفساد (قيم تقديرية [-2.5:2.5])		
7	1995	-1.1	-0.95	-0.85	3.8					
8	1996	-0.85	-0.9	-0.87	4.1		DA	الديمقراطية (قيم تقديرية [-2.5:2.5])		
9	1997	-1.33	-0.9	-0.9	1.1					
10	1998	-1.5	-1.18	-0.91	5.1					
11	1999	-1.98	-1.2	-0.92	3.2					
12	2000	-1.11	-1.21	-0.94	3.8					
13	2001	-1.72	-0.92	-0.75	3					
14	2002	-1.04	-0.63	-0.86	5.6					
15	2003	-1.08	-0.59	-0.69	7.2					
16	2004	-0.8	-0.62	-0.68	4.3					
17	2005	-0.72	-0.75	-0.48	5.9					
18	2006	-0.92	-0.71	-0.52	1.7					
19	2007	-0.98	-0.77	-0.56	3.4					
20	2008	-0.98	-0.74	-0.59	2.4					
21	2009	-1.04	-0.79	-0.58	1.6					
22	2010	-1.02	-0.78	-0.52	3.6					
23	2011	-1	-0.81	-0.54	2.9					
24	2012	-0.91	-0.77	-0.5	3.4					
25	2013	-0.89	-0.69	-0.47	2.8					
26	2014	-0.82	-0.77	-0.6	3.8					
27	2015	-0.85	-0.86	-0.62	3.7					
28	2016	-0.86	-0.86	-0.65	3.5					
29	2017	-0.9	-0.86	-0.65	2.5					
30	2018	-1	-0.74	-0.68	1.5					
31	2019	-1.06	-0.82	-0.69	1					
32	2020	-1.1	-0.78	-0.7	0.2					



Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids

Dependent Variable: GDP
 Method: Least Squares
 Date: 11/05/21 Time: 16:54
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.848201	2.844061	3.462725	0.0018
COR	-1.992280	0.623534	-3.195145	0.0035
LO	-0.758305	0.884710	-0.857122	0.3989
DA	-0.306867	0.512773	-0.598446	0.5545

R-squared	0.316868	Mean dependent var	2.451613
Adjusted R-squared	0.240965	S.D. dependent var	2.500249
S.E. of regression	2.178283	Akaike info criterion	4.514865
Sum squared resid	128.1127	Schwarz criterion	4.699896
Log likelihood	-65.98041	Hannan-Quinn criter.	4.575180
F-statistic	4.174620	Durbin-Watson stat	1.302985
Prob(F-statistic)	0.014963		

Group: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

View Proc Object Print Name Freeze Sample Sheet Stats Spec

	GDP	COR	LO	DA
Mean	2.451613	2.208118	2.596774	3.350806
Median	3.000000	2.000000	3.000000	3.500000
Maximum	7.200000	4.000000	3.000000	5.000000
Minimum	-5.400000	1.500000	1.416667	1.750000
Std. Dev.	2.500249	0.710192	0.543095	0.877758
Skewness	-0.987254	1.130107	-0.793197	-0.150764
Kurtosis	4.738076	3.418670	2.127663	2.191753
Jarque-Bera	8.937802	6.824978	4.233588	0.961235
Probability	0.011460	0.032959	0.120417	0.618402
Sum	76.00000	68.45167	80.50000	103.8750
Sum Sq. Dev.	187.5374	15.13118	8.848566	23.11380
Observations	31	31	31	31

Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 11/05/21 Time: 16:56
 Sample (adjusted): 1994 2020
 Included observations: 27 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): COR LO DA
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 500
 Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.095217	0.269376	-0.353472	0.7294
COR	-4.073382	2.971818	-1.370670	0.1937
COR(-1)	-2.575444	3.508911	-0.733973	0.4760
COR(-2)	5.946229	3.549870	1.675055	0.1178
COR(-3)	-6.519875	3.059710	-2.130880	0.0528
COR(-4)	3.690890	2.112262	1.747363	0.1041
LO	1.425692	1.722541	0.827668	0.4228
LO(-1)	1.540462	1.374227	1.120966	0.2826
LO(-2)	-0.559516	1.220213	-0.458540	0.6541
LO(-3)	2.452800	1.381702	1.775201	0.0993
LO(-4)	-2.855187	1.353948	-2.108786	0.0549
DA	0.033515	0.953426	0.035152	0.9725
DA(-1)	-2.471818	0.940936	-2.626977	0.0209
C	12.48590	6.050219	2.063711	0.0596
R-squared	0.734336	Mean dependent var		2.840741
Adjusted R-squared	0.468671	S.D. dependent var		2.371669
S.E. of regression	1.728764	Akaike info criterion		4.238840
Sum squared resid	38.85214	Schwarz criterion		4.910756
Log likelihood	-43.22434	Hannan-Quinn criter.		4.438636
F-statistic	2.764148	Durbin-Watson stat		0.932728
Prob(F-statistic)	0.039021			

*Note: n-values and any subsequent tests do not account for model

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COR	-3.224551	1.191882	-2.705428	0.0180
LO	1.830003	2.430475	0.752941	0.0449
DA	-2.226320	1.060612	-2.099089	0.0159
C	11.40039	4.563699	2.498060	0.0267

$$EC = GDP - (-3.2246 * COR + 1.8300 * LO - 2.2263 * DA + 11.4004)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.571841	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

Asymptotic:
n=1000

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/09/21 Time: 17:19
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 27

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COR)	-4.073382	1.987214	-2.049795	0.0611
D(COR(-1))	-3.117243	1.803997	-1.727965	0.1077
D(COR(-2))	2.828986	1.728174	1.636979	0.1256
D(COR(-3))	-3.690890	1.510098	-2.444139	0.0295
D(LO)	1.425692	0.821620	1.735220	0.1063
D(LO(-1))	0.961903	0.733388	1.311588	0.2124
D(LO(-2))	0.402387	0.758653	0.530396	0.6048
D(LO(-3))	2.855187	0.890674	3.205649	0.0069
D(DA)	0.033515	0.595735	0.056258	0.9560
CointEq(-1)*	-1.095217	0.203584	-5.379690	0.0001

Estimation Equation:

$$GDP = C(1)*GDP(-1) + C(2)*COR + C(3)*COR(-1) + C(4)*COR(-2) + C(5)*COR(-3) + C(6)*COR(-4) + C(7)*LO + C(8)*LO(-1) + C(9)*LO(-2) + C(10)*LO(-3) + C(11)*LO(-4) + C(12)*DA + C(13)*DA(-1) + C(14)$$

Equation: UNTITLED Workfile: UNTITLED::Untitled\

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.161152	(4, 13)	0.0208
Chi-square	8.644606	4	0.0406

Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(8)=C(13)=0
Null Hypothesis Summary:

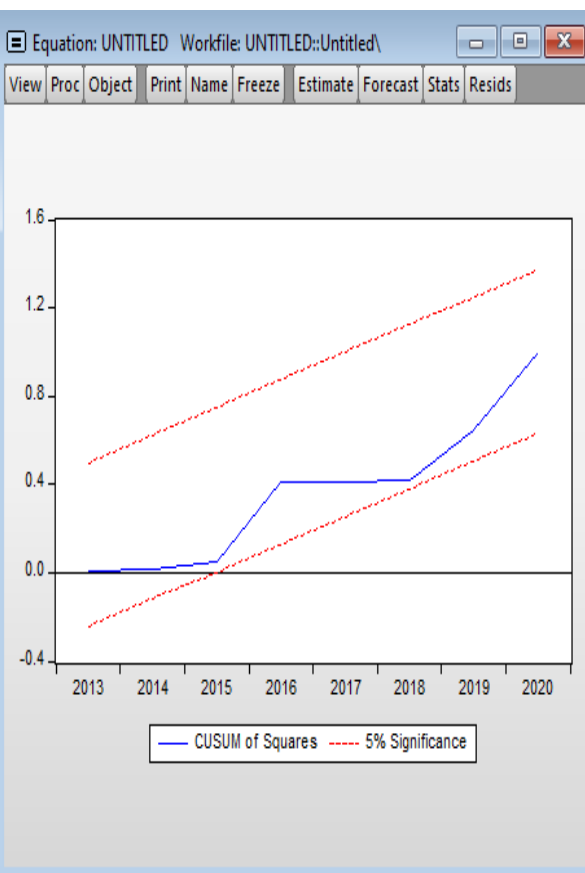
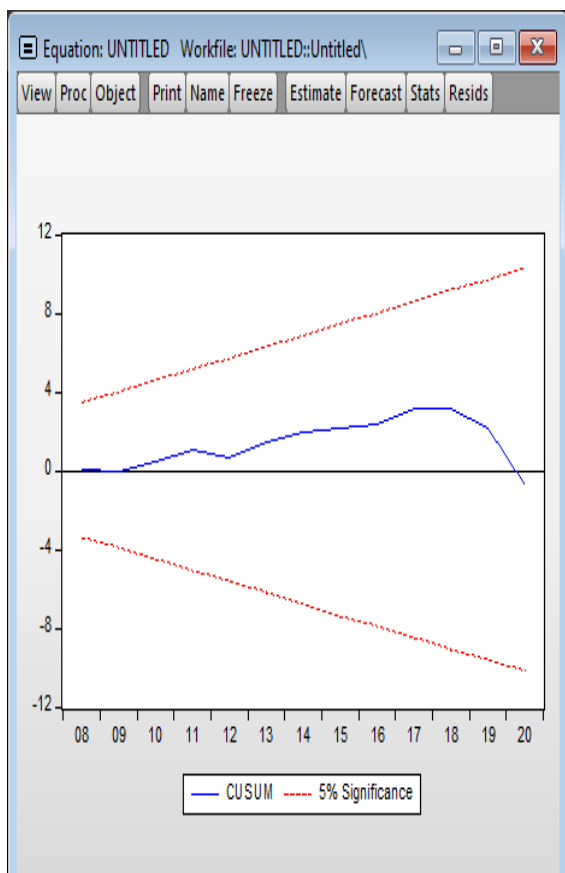
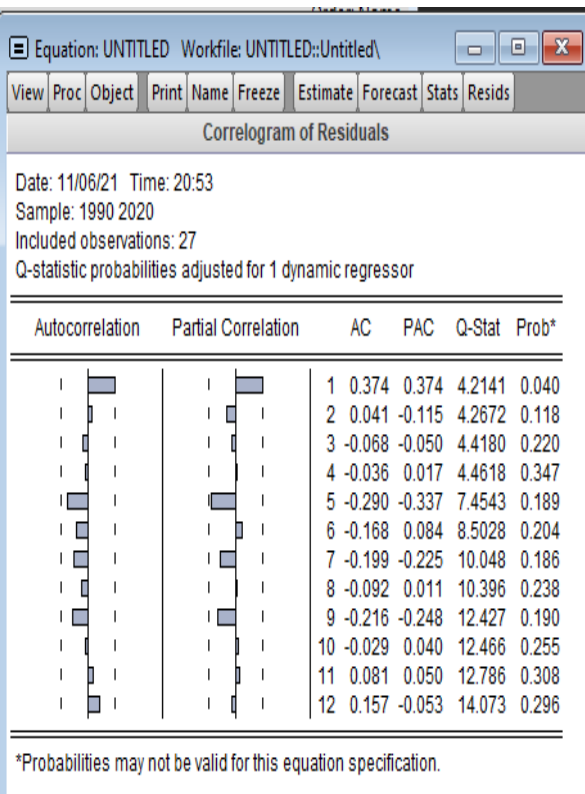
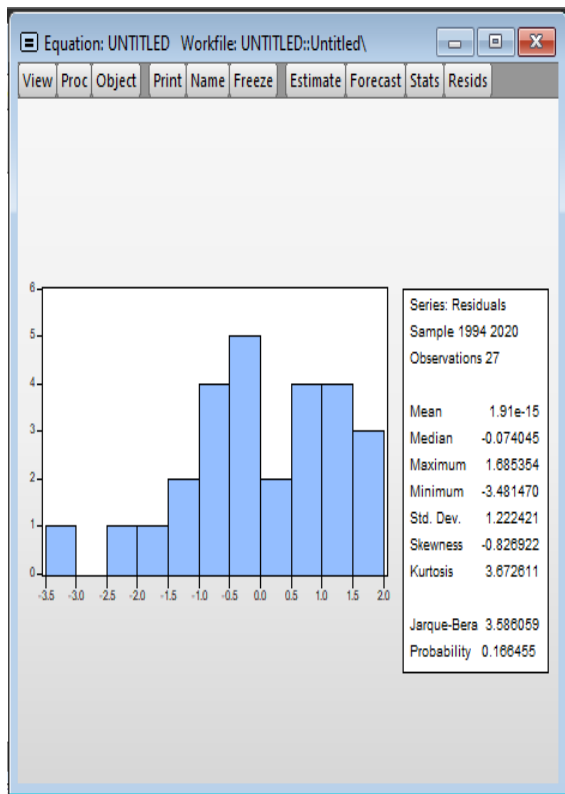
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-0.095217	0.269376
C(3)	-2.575444	3.508911
C(8)	1.540462	1.374227
C(13)	-2.471818	0.940936

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.759260	Prob. F(2,11)	0.4990
Obs*R-squared	9.378649	Prob. Chi-Square(2)	0.1474

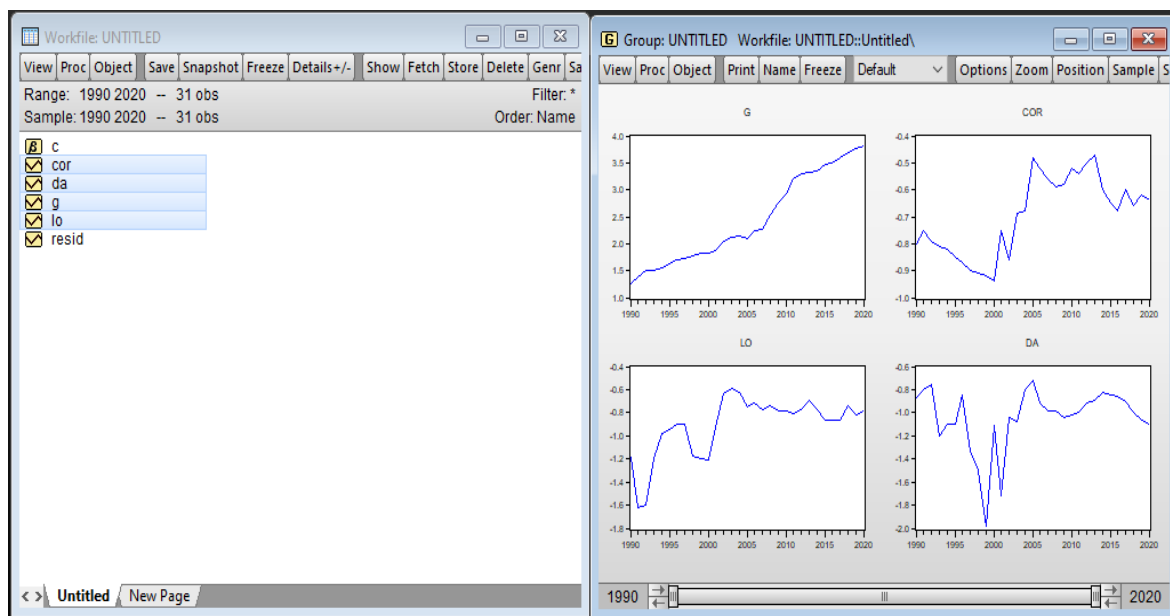
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.576870	Prob. F(1,24)	0.4560
Obs*R-squared	0.614918	Prob. Chi-Square(1)	0.4329



الملحق 03 : مخرجات النموذج رقم 02 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي 10 eviews

١	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J
1	DA	LO	COR	G						
2	1990	-0.87	-1.19	-0.8	1.2583451					
3	1991	-0.8	-1.62	-0.75	1.3778879					
4	1992	-0.75	-1.6	-0.79	1.5060314					
5	1993	-1.2	-1.2	-0.81	1.5000073		G	الإفلاق العام/ الناتج المحلي (%)		
6	1994	-1.1	-0.98	-0.82	1.5600076					
7	1995	-1.1	-0.95	-0.85	1.6239678		LO	سيادة القانون (قيم تقديرية [-2.5، 2.5])		
8	1996	-0.85	-0.9	-0.87	1.6889266					
9	1997	-1.33	-0.9	-0.9	1.7227052		COR	الفساد (قيم تقديرية [-2.5، 2.5])		
10	1998	-1.5	-1.18	-0.91	1.7743863					
11	1999	-1.98	-1.2	-0.92	1.8187328		DA	الديمقراطية (قيم تقديرية [-2.5، 2.5])		
12	2000	-1.11	-1.21	-0.94	1.8207104					
13	2001	-1.72	-0.92	-0.75	1.8745683					
14	2002	-1.04	-0.63	-0.86	2.0566403					
15	2003	-1.08	-0.59	-0.69	2.1256294					
16	2004	-0.8	-0.62	-0.68	2.1412873					
17	2005	-0.72	-0.75	-0.48	2.1004554					
18	2006	-0.92	-0.71	-0.52	2.2312462					
19	2007	-0.98	-0.77	-0.56	2.2693349					
20	2008	-0.98	-0.74	-0.59	2.5436968					
21	2009	-1.04	-0.79	-0.58	2.7592741					
22	2010	-1.02	-0.78	-0.52	2.9191491					
23	2011	-1	-0.81	-0.54	3.2037662					
24	2012	-0.91	-0.77	-0.5	3.2934717					
25	2013	-0.89	-0.69	-0.47	3.3198194					
26	2014	-0.82	-0.77	-0.6	3.3563374					
27	2015	-0.85	-0.86	-0.65	3.4603839					
28	2016	-0.86	-0.86	-0.68	3.5053689					
29	2017	-0.9	-0.86	-0.6	3.6035192					
30	2018	-1	-0.74	-0.66	3.6864002					
31	2019	-1.06	-0.82	-0.62	3.7564418					
32	2020	-1.1	-0.78	-0.64	3.806169					



Dependent Variable: G

Method: ARDL

Date: 11/08/21 Time: 16:50

Sample (adjusted): 1994 2020

Included observations: 27 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): COR LO DA

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 500

Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.928929	0.029252	31.75584	0.0000
COR	-0.035295	0.220320	-0.160199	0.8746
COR(-1)	0.106347	0.259953	0.409102	0.6876
COR(-2)	-0.045098	0.246957	-0.182616	0.8573
COR(-3)	0.319664	0.242736	1.316920	0.2053
COR(-4)	0.308954	0.219823	1.405465	0.1779
LO	0.347741	0.145979	2.382137	0.0292
DA	-0.134492	0.067990	-1.978100	0.0644
DA(-1)	-0.129724	0.069797	-1.858582	0.0805
C	0.732015	0.199122	3.676208	0.0019
R-squared	0.995292	Mean dependent var		2.593422
Adjusted R-squared	0.992799	S.D. dependent var		0.781747
S.E. of regression	0.066336	Akaike info criterion		-2.310051
Sum squared resid	0.074808	Schwarz criterion		-1.830112
Log likelihood	41.18569	Hannan-Quinn criter.		-2.167340
F-statistic	399.3152	Durbin-Watson stat		2.374801
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(G)

Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/08/21 Time: 16:51
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.732015	0.199122	3.676208	0.0019
G(-1)*	-0.071071	0.029252	-2.429608	0.0265
COR(-1)	0.654572	0.200214	3.269357	0.0045
LO**	0.347741	0.145979	2.382137	0.0292
DA(-1)	-0.264216	0.099486	-2.655803	0.0166
D(COR)	-0.035295	0.220320	-0.160199	0.8746
D(COR(-1))	-0.583520	0.247027	-2.362164	0.0304
D(COR(-2))	-0.628618	0.237726	-2.644291	0.0170
D(COR(-3))	-0.308954	0.219823	-1.405465	0.1779
D(DA)	-0.134492	0.067990	-1.978100	0.0644

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
 ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COR	9.210057	2.848626	3.233157	0.0049
LO	4.892837	2.504115	1.953918	0.0674
DA	-3.717607	1.889167	-1.967855	0.0656
C	10.29971	2.140696	4.811385	0.0002

$$EC = G - (9.2101 \cdot COR + 4.8928 \cdot LO - 3.7176 \cdot DA + 10.2997)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	11.98665	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(G)

Selected Model: ARDL(1, 4, 0, 1)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/08/21 Time: 16:52
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 27

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COR)	-0.035295	0.170335	-0.207209	0.8383
D(COR(-1))	-0.583520	0.187318	-3.115132	0.0063
D(COR(-2))	-0.628618	0.180155	-3.489320	0.0028
D(COR(-3))	-0.308954	0.176336	-1.752080	0.0978
D(DA)	-0.134492	0.044975	-2.990383	0.0082
CointEq(-1)*	-0.071071	0.008260	-8.604370	0.0000
R-squared	0.523869	Mean dependent var		0.085413
Adjusted R-squared	0.410505	S.D. dependent var		0.077736
S.E. of regression	0.059685	Akaike info criterion		-2.606348
Sum squared resid	0.074808	Schwarz criterion		-2.318384
Log likelihood	41.18569	Hannan-Quinn criter.		-2.520721
Durbin-Watson stat	2.374801			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Estimation Command:

=====

ARDL G COR LO DA @

Estimation Equation:

=====

$G = C(1)*G(-1) + C(2)*COR + C(3)*COR(-1) + C(4)*COR(-2) + C(5)*COR(-3) + C(6)*COR(-4) + C(7)*LO + C(8)*DA + C(9)*DA(-1) + C(10)$

Wald Test:

Equation: Untitled

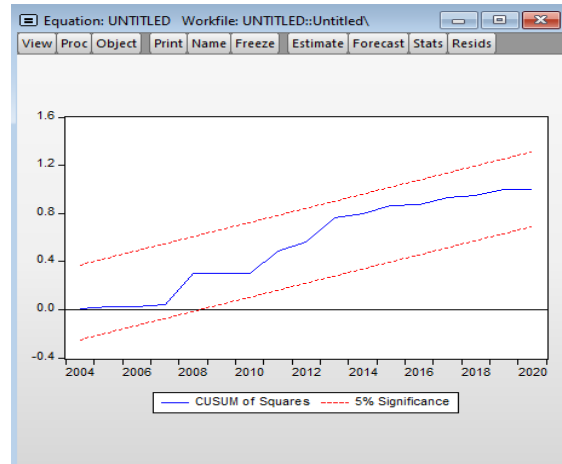
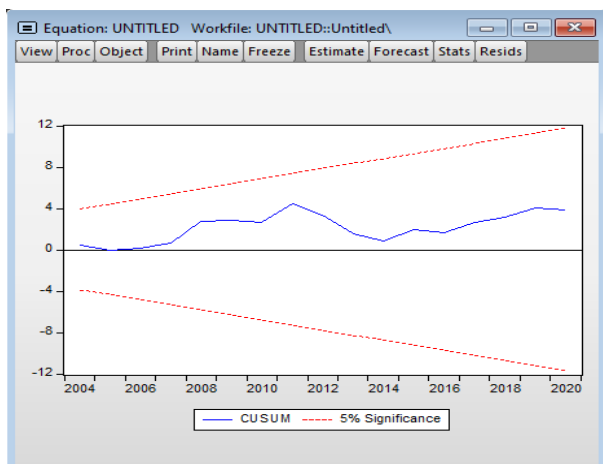
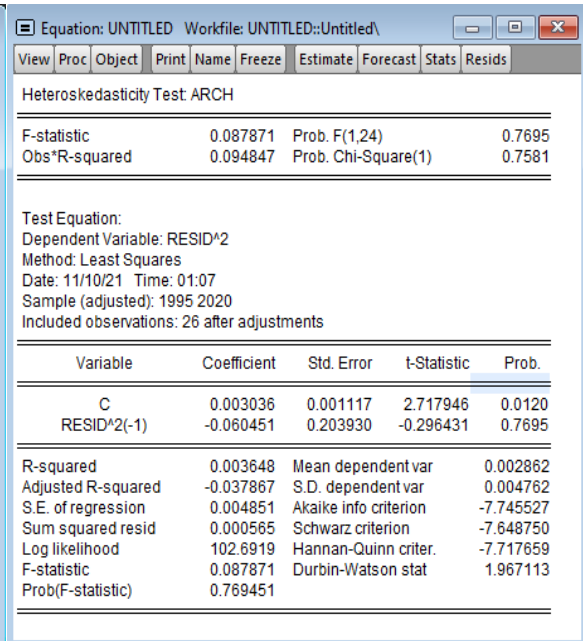
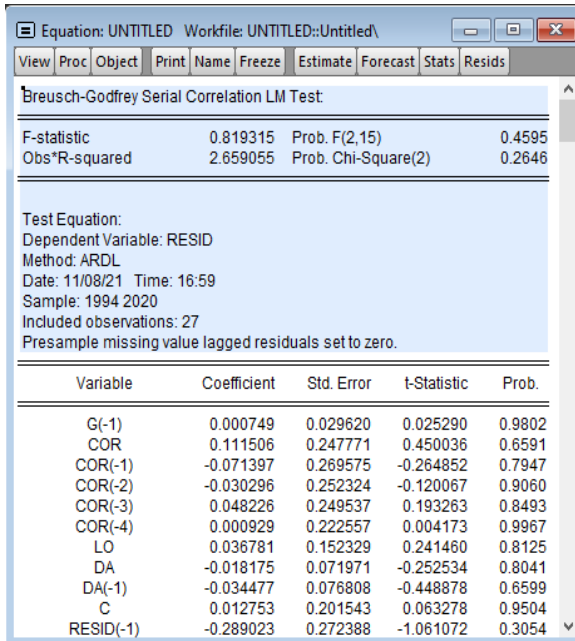
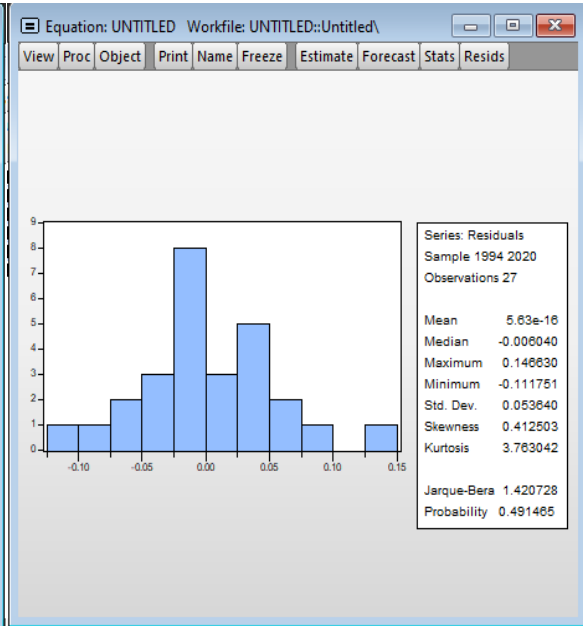
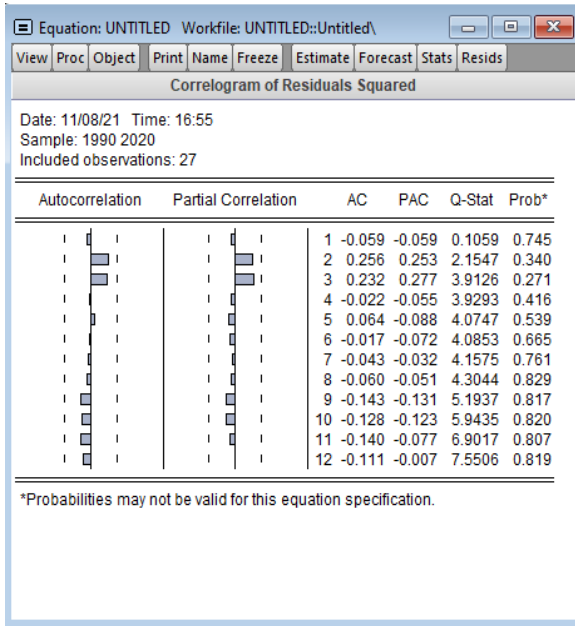
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	350.2410	(3, 17)	0.0000
Chi-square	1050.723	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(9)=0

Null Hypothesis Summary:

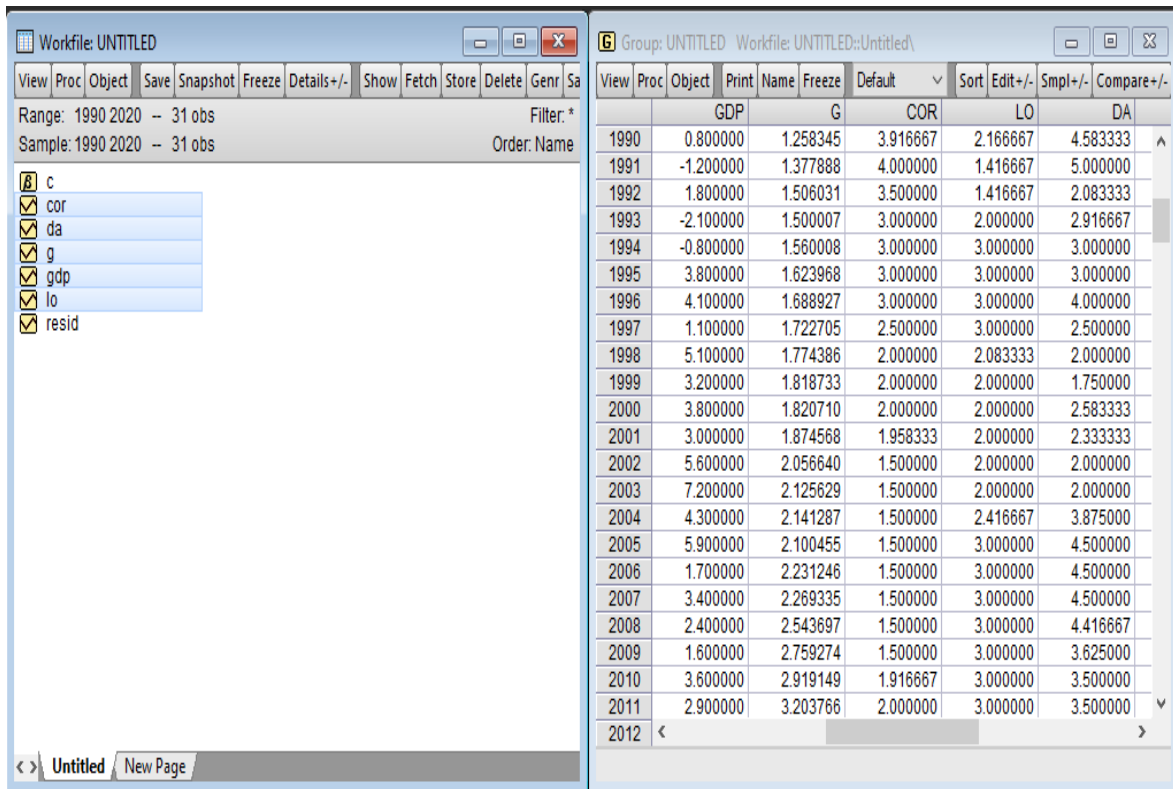
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.928929	0.029252
C(3)	0.106347	0.259953
C(9)	-0.129724	0.069797

Restrictions are linear in coefficients.

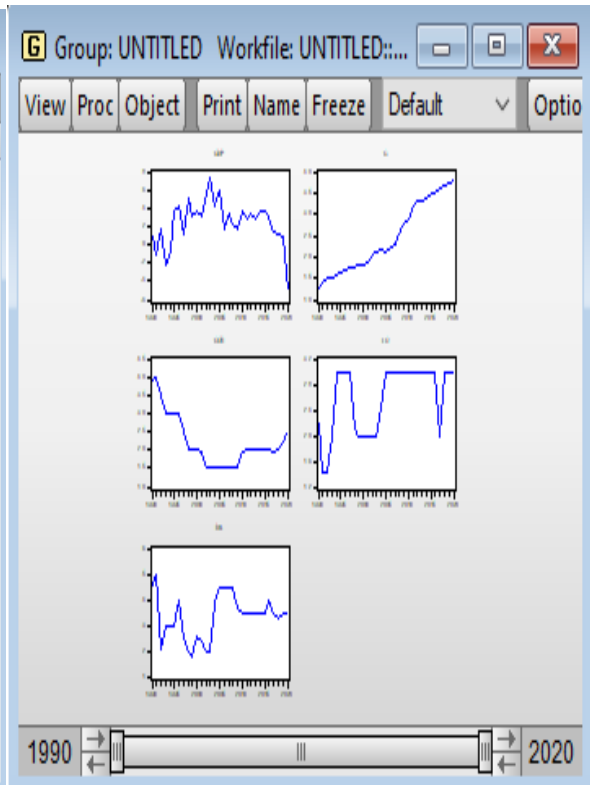


الملحق 04 : مخرجات النموذج رقم 03 بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews 10

	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K
1		GDP	G	COR	LO	DA					
2	1990	0.8	1.2583451	3.92	2.17	4.58					
3	1991	-1.2	1.3778879	4.00	1.42	5.00					
4	1992	1.8	1.5060314	3.50	1.42	2.08					
5	1993	-2.1	1.5000073	3.00	2.00	2.92		GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي (%)		
6	1994	-0.8	1.5600076	3.00	3.00	3.00					
7	1995	3.8	1.6239678	3.00	3.00	3.00		LO	سيادة القانون (قيم تقديرية [-2.5، 2.5])		
8	1996	4.1	1.6889266	3.00	3.00	4.00					
9	1997	1.1	1.7227052	2.50	3.00	2.50		COR	الفساد (قيم تقديرية [-2.5، 2.5])		
10	1998	5.1	1.7743863	2.00	2.08	2.00					
11	1999	3.2	1.8187328	2.00	2.00	1.75		DA	الديمقراطية (قيم تقديرية [-2.5، 2.5])		
12	2000	3.8	1.8207104	2.00	2.00	2.58					
13	2001	3	1.8745683	1.96	2.00	2.33		G	الإتفاق العام/ الناتج المحلي (%)		
14	2002	5.6	2.0566403	1.50	2.00	2.00					
15	2003	7.2	2.1256294	1.50	2.00	2.00					
16	2004	4.3	2.1412873	1.50	2.42	3.88					
17	2005	5.9	2.1004554	1.50	3.00	4.50					
18	2006	1.7	2.2312462	1.50	3.00	4.50					
19	2007	3.4	2.2693349	1.50	3.00	4.50					
20	2008	2.4	2.5436968	1.50	3.00	4.42					
21	2009	1.6	2.7592741	1.50	3.00	3.63					
22	2010	3.6	2.9191491	1.92	3.00	3.50					
23	2011	2.9	3.2037662	2.00	3.00	3.50					
24	2012	3.4	3.2934717	2.00	3.00	3.50					
25	2013	2.8	3.3198194	2.00	3.00	3.50					
26	2014	3.8	3.3563374	2.00	3.00	3.50					
27	2015	3.7	3.4603839	2.00	3.00	3.50					
28	2016	3.2	3.5053689	2.00	3.00	3.96					
29	2017	2.5	3.6035192	1.96	2.00	3.50					
30	2018	1.2	3.6864002	2.00	3.00	3.25					
31	2019	0.8	3.7564418	2.20	3.00	3.50					
32	2020	-1.9	3.806169	2.50	3.00	3.50					



View	Proc	Object	Print	Name	Freeze	Sample	Sheet	Stats	Spec	
				GDP		G		COR	LO	DA
Mean				2.467742		2.440796		2.208118	2.596774	3.350806
Median				3.000000		2.141287		2.000000	3.000000	3.500000
Maximum				7.200000		3.806169		4.000000	3.000000	5.000000
Minimum				-4.900000		1.258345		1.500000	1.416667	1.750000
Std. Dev.				2.448998		0.832769		0.710192	0.543095	0.877758
Skewness				-0.870598		0.328253		1.130107	-0.793197	-0.150764
Kurtosis				4.328234		1.601774		3.418670	2.127663	2.191753
Jarque-Bera				6.194797		3.081964		6.824978	4.233588	0.961235
Probability				0.045167		0.214171		0.032959	0.120417	0.618402
Sum				76.50000		75.66467		68.45167	80.50000	103.8750
Sum Sq. Dev.				179.9277		20.80514		15.13118	8.848566	23.11380
Observations				31		31		31	31	31



Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 11/08/21 Time: 23:15
 Sample (adjusted): 1994 2020
 Included observations: 27 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): G COR LO DA
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 2500
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-2.627302	0.202459	-12.97694	0.0059
GDP(-2)	-0.514746	0.132758	-3.877318	0.0605
GDP(-3)	-0.597042	0.121617	-4.909214	0.0391
GDP(-4)	-2.111519	0.194333	-10.86548	0.0084
G	46.02145	4.350164	10.57924	0.0088
G(-1)	-30.59321	3.353376	-9.123109	0.0118
G(-2)	-58.36261	5.658857	-10.31350	0.0093
G(-3)	57.11718	5.552972	10.28588	0.0093
G(-4)	-17.14829	1.450911	-11.81898	0.0071
COR	13.53586	1.836448	7.370671	0.0179
COR(-1)	-24.64805	1.979379	-12.45241	0.0064
COR(-2)	1.595112	0.981177	1.625713	0.2455
COR(-3)	21.09371	2.353351	8.963265	0.0122
COR(-4)	-18.23482	2.081216	-8.761617	0.0128
LO	-4.017454	0.565609	-7.102886	0.0193
LO(-1)	-1.274341	0.411476	-3.097003	0.0904
LO(-2)	3.825415	0.416415	9.186539	0.0116
LO(-3)	9.855677	0.728600	13.52688	0.0054
LO(-4)	-0.977166	0.442568	-2.207945	0.1579
DA	8.342080	0.721099	11.56857	0.0074
DA(-1)	-2.411438	0.254357	-9.480514	0.0109
DA(-2)	-5.901152	0.538433	-10.95986	0.0082
DA(-3)	-5.009622	0.454754	-11.01610	0.0081
DA(-4)	-3.511299	0.352172	-9.970414	0.0099
C	48.02355	4.515243	10.63587	0.0087
R-squared	0.998398	Mean dependent var	3.014815	
Adjusted R-squared	0.979179	S.D. dependent var	1.938815	
S.E. of regression	0.279759	Akaike info criterion	-0.460612	
Sum squared resid	0.156531	Schwarz criterion	0.739237	
Log likelihood	31.21826	Hannan-Quinn criter.	-0.103834	
F-statistic	51.94809	Durbin-Watson stat	3.538422	
Prob(F-statistic)	0.019051			

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/08/21 Time: 23:15
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	48.02355	4.515243	10.63587	0.0087
GDP(-1)*	-6.850609	0.522504	-13.11112	0.0058
G(-1)	-2.965481	0.426079	-6.959929	0.0200
COR(-1)	-6.658190	0.879096	-7.573909	0.0170
LO(-1)	7.412131	1.129322	6.563347	0.0224
DA(-1)	-8.491431	0.762528	-11.13589	0.0080
D(GDP(-1))	3.223307	0.379953	8.483426	0.0136
D(GDP(-2))	2.708561	0.286123	9.466432	0.0110
D(GDP(-3))	2.111519	0.194333	10.86548	0.0084
D(G)	46.02145	4.350164	10.57924	0.0088
D(G(-1))	18.39372	2.837865	6.481534	0.0230
D(G(-2))	-39.96888	4.483696	-8.914271	0.0124
D(G(-3))	17.14829	1.450911	11.81898	0.0071
D(COR)	13.53586	1.836448	7.370671	0.0179
D(COR(-1))	-4.454002	0.934485	-4.766265	0.0413
D(COR(-2))	-2.858890	1.095348	-2.610030	0.1208
D(COR(-3))	18.23482	2.081216	8.761617	0.0128
D(LO)	-4.017454	0.565609	-7.102886	0.0193
D(LO(-1))	-12.70393	1.175132	-10.81064	0.0084
D(LO(-2))	-8.878511	0.937859	-9.466788	0.0110
D(LO(-3))	0.977166	0.442568	2.207945	0.1579
D(DA)	8.342080	0.721099	11.56857	0.0074
D(DA(-1))	14.42207	1.241930	11.61263	0.0073
D(DA(-2))	8.520921	0.756606	11.26204	0.0078
D(DA(-3))	3.511299	0.352172	9.970414	0.0099

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	-0.432878	0.043589	-9.930853	0.0100
COR	-0.971912	0.095036	-10.22682	0.0094
LO	1.081967	0.167683	6.452456	0.0232
DA	-1.239515	0.122182	-10.14479	0.0096
C	7.010114	0.330523	21.20915	0.0022

$$EC = GDP - (-0.4329 * G - 0.9719 * COR + 1.0820 * LO - 1.2395 * DA + 7.0101)$$

F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.88980	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 11/08/21 Time: 23:17
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 27

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	3.223307	0.108573	29.68802	0.0011
D(GDP(-2))	2.708561	0.098789	27.41771	0.0013
D(GDP(-3))	2.111519	0.069835	30.23597	0.0011
D(G)	46.02145	1.583293	29.06693	0.0012
D(G(-1))	18.39372	0.753314	24.41706	0.0017
D(G(-2))	-39.96888	1.314384	-30.40884	0.0011
D(G(-3))	17.14829	0.615365	27.86685	0.0013
D(COR)	13.53586	0.584166	23.17125	0.0019
D(COR(-1))	-4.454002	0.284056	-15.68003	0.0040
D(COR(-2))	-2.858890	0.297341	-9.614853	0.0106
D(COR(-3))	18.23482	0.631926	28.85592	0.0012
D(LO)	-4.017454	0.149270	-26.91395	0.0014
D(LO(-1))	-12.70393	0.393686	-32.26919	0.0010
D(LO(-2))	-8.878511	0.286102	-31.03272	0.0010
D(LO(-3))	0.977166	0.116159	8.412288	0.0138
D(DA)	8.342080	0.226868	36.77071	0.0007
D(DA(-1))	14.42207	0.449633	32.07520	0.0010
D(DA(-2))	8.520921	0.278757	30.56759	0.0011
D(DA(-3))	3.511299	0.136402	25.74222	0.0015
CointEq(-1)*	-1.850609	0.187027	-36.62903	0.0007

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
 Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.204336	Prob. F(2,24)	0.8166
Obs*R-squared	0.519031	Prob. Chi-Square(2)	0.7714

Test Equation:
 Dependent Variable: RESID
 Method: Least Squares
 Date: 11/02/21 Time: 18:10
 Sample: 1990 2020
 Included observations: 31
 Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
G	-0.085935	0.613789	-0.140007	0.8898
COR	-0.013939	0.646151	-0.021572	0.9830
DA	-0.060842	0.510799	-0.119112	0.9062
LO	0.127482	0.980198	0.130057	0.8976
C	0.090583	2.919503	0.031027	0.9755
RESID(-1)	0.160911	0.254375	0.632574	0.5330
RESID(-2)	-0.031759	0.248315	-0.127898	0.8993

R-squared	0.016743	Mean dependent var	1.15E-16
Adjusted R-squared	-0.229071	S.D. dependent var	1.912611
S.E. of regression	2.120387	Akaike info criterion	4.536754
Sum squared resid	107.9050	Schwarz criterion	4.860557
Log likelihood	-63.31968	Hannan-Quinn criter.	4.642306
F-statistic	0.068112	Durbin-Watson stat	1.729974
Prob(F-statistic)	0.998512		

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.219168	Prob. F(2,26)	0.8047
Obs*R-squared	0.480807	Prob. Chi-Square(2)	0.7863

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/02/21 Time: 18:14

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.397782	1.708247	2.574442	0.0161
RESID^2(-1)	-0.009413	0.367114	-0.025639	0.9797
RESID^2(-2)	-0.238746	0.371371	-0.642878	0.5259
R-squared	0.016580	Mean dependent var		3.716664
Adjusted R-squared	-0.059068	S.D. dependent var		5.995169
S.E. of regression	6.169691	Akaike info criterion		6.574872
Sum squared resid	989.6922	Schwarz criterion		6.716316
Log likelihood	-92.33564	Hannan-Quinn criter.		6.619170
F-statistic	0.219168	Durbin-Watson stat		1.350281
Prob(F-statistic)	0.804656			

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.004271	Prob. F(4,26)	0.4232
Obs*R-squared	4.148625	Prob. Chi-Square(4)	0.3863
Scaled explained SS	3.839106	Prob. Chi-Square(4)	0.4282

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 11/02/21 Time: 18:15

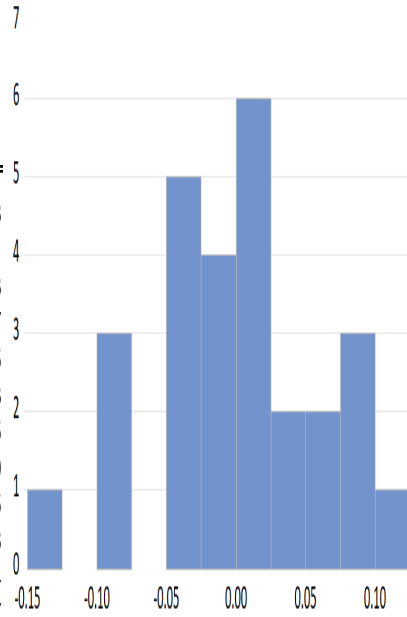
Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.57985	7.987120	-1.324614	0.1968
G	1.065128	1.603056	0.664436	0.5123
COR	3.029575	1.771051	1.710608	0.0991
DA	-1.015373	1.376129	-0.737847	0.4672
LO	3.170406	2.564088	1.236465	0.2273
R-squared	0.133827	Mean dependent var		3.540077
Adjusted R-squared	0.000569	S.D. dependent var		5.837128
S.E. of regression	5.835466	Akaike info criterion		6.512475
Sum squared resid	885.3694	Schwarz criterion		6.743764
Log likelihood	-95.94337	Hannan-Quinn criter.		6.587870
F-statistic	1.004271	Durbin-Watson stat		1.579995
Prob(F-statistic)	0.423227			

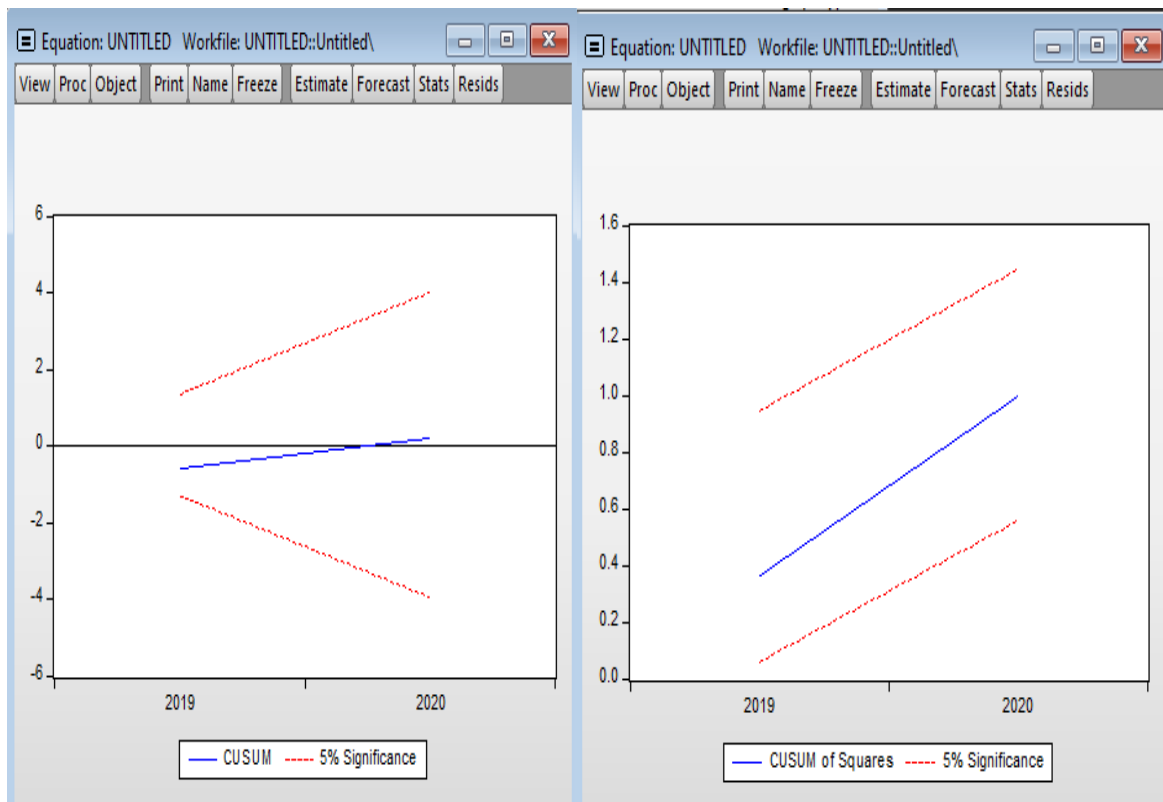
Date: 11/02/21 Time: 22:07
 Sample (adjusted): 1994 2020
 Included observations: 27 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
		1	0.431	0.431	5.5935	0.018
		2	0.011	-0.215	5.5972	0.061
		3	0.006	0.119	5.5983	0.133
		4	-0.243	-0.384	7.6031	0.107
		5	-0.425	-0.179	14.036	0.015
		6	-0.408	-0.292	20.232	0.003
		7	-0.055	0.304	20.350	0.005
		8	0.056	-0.239	20.482	0.009
		9	0.010	0.082	20.486	0.015
		10	0.276	0.033	23.990	0.008
		11	0.254	-0.032	27.153	0.004
		12	0.079	0.035	27.483	0.007



Series: Residuals	
Sample: 1994 2020	
Observations: 27	
Mean	6.95e-14
Median	8.67e-05
Maximum	0.104230
Minimum	-0.128510
Std. Dev.	0.058973
Skewness	-0.248422
Kurtosis	2.557338
Jarque-Bera	0.498154
Probability	0.779520

*Probabilities may not be valid for this equation specification.



الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
77	العلاقة و التفاعل بين المؤسسات والنمو الاقتصادي	شكل رقم (01)
100	أشكال الفساد	شكل رقم (02)
120	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2020	شكل رقم (03)
122	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2020	شكل رقم (04)
125	تطور مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	شكل رقم (05)
127	تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	شكل رقم (06)
128	تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	شكل رقم (07)
129	تطور مؤشر التنظيم والاجراءات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	شكل رقم (08)
130	تطور مؤشر سيادة و حكم القانون في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	شكل رقم (09)
131	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	شكل رقم (10)
190	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (النموذج 01)	شكل رقم (11)
191	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (النموذج 01)	شكل رقم (12)
192	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (النموذج 01)	شكل رقم (13)
203	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (النموذج 02)	شكل رقم (14)
204	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (النموذج 02)	شكل رقم (15)
204	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (النموذج 02)	شكل رقم (16)
	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (النموذج 03)	شكل رقم (17)
217	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (النموذج 03)	شكل رقم (18)
217	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (النموذج 03)	شكل رقم (19)

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
119	معطيات حول برامج التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	جدول رقم (01)
132	ترتيب الجزائر في مؤشر الاسراف في الإنفاق العام	جدول رقم (02)
134	مؤشر الميزانية المفتوحة (2010-2019)	جدول رقم (03)
182	نتائج اختبار جدر الوحدة لديكي فالر (ADF) لمتغيرات الدراسة (النموذج 01)	جدول رقم (04)
183	نتائج اختبار جدر الوحدة اختبار فيليب و بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة (النموذج 01)	جدول رقم (05)
185	مقدرات معلمات الأجل الطويل (النموذج 01)	جدول رقم (06)
186	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (النموذج 01)	جدول رقم (07)
188	إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (النموذج 01)	جدول رقم (08)
189	نتائج إختبار ARCH (النموذج الأول)	جدول رقم (09)
189	نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM (النموذج 01)	جدول رقم (10)
196	نتائج اختبار جدر الوحدة لديكي فالر (ADF) لمتغيرات الدراسة (النموذج 02)	جدول رقم (11)
197	نتائج اختبار جدر الوحدة اختبار فيليب و بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة (النموذج 02)	جدول رقم (12)
199	مقدرات معلمات الأجل الطويل (النموذج 02)	جدول رقم (13)
199	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (النموذج 02)	جدول رقم (14)
201	إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (النموذج 02)	جدول رقم (15)
201	نتائج إختبار ARCH (النموذج 02)	جدول رقم (16)
202	نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM (النموذج 02)	جدول رقم (17)

208	نتائج اختبار جدر الوحدة لديكي فالر (ADF) لمتغيرات الدراسة (النموذج 03)	جدول رقم (18)
209	نتائج اختبار جدر الوحدة اختبار فيليب و بيرون (PP) لمتغيرات الدراسة (النموذج 03)	جدول رقم (19)
211	مقدرات معلمات الأجل الطويل (النموذج 03)	جدول رقم (20)
212	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (النموذج 03)	جدول رقم (21)
213	إختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (النموذج 02)	جدول رقم (22)
214	نتائج إختبار ARCH (النموذج 03)	جدول رقم (23)
	نتائج إختبار Breusch-Godfrey Serial correlation LM (النموذج 03)	جدول رقم (24)

الصفحة	
1	المقدمة العامة
4	إشكالية البحث
5	فرضيات البحث
5	أهداف البحث
6	خطة البحث
7	الدراسات سابقة
الفصل الأول	
الاقتصاد المؤسسي الجديد، النفقات العمومية والنمو الاقتصادي	
11	تمهيد
12	المبحث الأول
12	الاقتصاد المؤسسي الجديد
12	ماهية الاقتصاد المؤسسي الجديد
13	أولا
13	إفتراضات النظرية المؤسسية الجديدة
15	ثانيا
15	أسباب ظهور النظرية المؤسسية الجديدة
19	ثالثا
19	ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات
20	المطلب الثاني
20	تعريف المؤسسات
21	أولا
21	تعريف المؤسسات بالقواعد و القيود
22	ثانيا
22	المؤسسات أداة للحوكمة
22	ثالثا
22	المؤسسات بلعبة التوازن
23	رابعا
23	تعريف Aoki للمؤسسات
24	خامسا
24	تعريف تقرير التنمية في العالم للمؤسسات
24	المطلب الثالث
24	دور و مهام المؤسسات
24	أولا
24	دور المؤسسات
25	ثانيا
25	وظائف المؤسسات
26	ثالثا
26	نظرية (North) للمؤسسات
27	المطلب الرابع
27	تصنيف المؤسسات
27	أولا
27	تصنيف (North) للمؤسسات
28	ثانيا
28	تصنيف المؤسسات حسب الاقتصادي (O.williamson)
30	ثالثا
30	تصنيف المؤسسات حسب (Rodrik)

31	المقاربات النظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد	المبحث الثاني
31	نظرية حقوق الملكية	المطلب الأول
31	ماهية نظرية حقوق الملكية	أولا
32	حقوق الملكية حسب "R.Coase":	ثانيا
32	حقوق الملكية حسب "Desetz" و "Alchian"	ثالثا
33	خصائص حقوق الملكية	رابعا
33	إنشاء حقوق الملكية	خامسا
35	نظرية الوكالة	المطلب الثاني
35	أصل نظرية الوكالة	أولا
37	مشاكل نظرية الوكالة	ثانيا
38	تكاليف الوكالة و أقسامها	ثالثا
39	نظرية تكاليف المعاملات	المطلب الثالث
39	تكاليف المعاملات حسب "North"	أولا
41	نظرية تكاليف المعاملات حسب "R.Coase"	ثانيا
41	تكاليف المعاملات من وجهة نظر John R.Commons	ثالثا
42	تكاليف المعاملات حسب وجهة نظر "O .Williamson"	رابعا
43	نظرية الألعاب	المطلب الرابع
45	المؤشرات المؤسسية	المبحث الثالث
45	مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي	المطلب الأول
47	مؤشر المخاطر السياسية	المطلب الثاني
48	مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية	المطلب الثالث
49	مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	المطلب الرابع
50	مؤشر المؤسسات لتقرير التنافسية العالمي	المطلب الخامس
52	النفقات العامة	المبحث الرابع
52	مفاهيم عامة حول النفقات	المطلب الأول
52	تعريف النفقة العامة و أركانها	أولا
53	تقسيم النفقات العامة	ثانيا

55	ظاهرة تزايد النفقات العامة	المطلب الثاني
55	الأسباب الحقيقية لنمو النفقات العامة	أولا
58	الأسباب الظاهرية لنمو النفقات العامة	ثانيا
58	النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة	ثالثا
60	مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	المبحث الخامس
60	تعريف النمو، قياسه ومصادره	المطلب الأول
60	مفهوم النمو الإقتصادي	أولا
61	قياس النمو الاقتصادي	ثانيا
62	مصادر النمو الاقتصادي	ثالثا
64	نظريات النمو الاقتصادي	المطلب الثاني
64	النمو الإقتصادي عند التجارين	أولا
64	النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	ثانيا
65	نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر	ثالثا
65	نظرية النمو الكينزية	رابعا
65	نظريات النمو الكلاسيكية الحديثة	خامسا
66	نظرية النمو الاقتصادي الداخلي	سادسا
66	أهمية النمو الاقتصادي	المطلب الثالث
67	دوافع النمو الاقتصادي	المطلب الرابع
68	إيجابيات وسلبيات النمو الاقتصادي	المطلب الخامس
69	أنواع النمو	أولا
69	النمو الاقتصادي و التنمية	ثانيا
70	خاتمة الفصل	
التحليل المؤسسي للنفقات العمومية و النمو الاقتصادي		الفصل الثاني
71		تمهيد
72	المقاربة المؤسسية للنمو	المبحث الأول
72	المفهوم المؤسسي للنمو	المطلب الأول
73	حقوق الملكية و النمو الاقتصادي	المطلب الثاني
74	العلاقة بين المؤسسات و تحقيق النمو	المطلب الثالث

74	الاتجاه الأول للعلاقة (المؤسسات - النمو)	أولا
75	الاتجاه الثاني للعلاقة (النمو - المؤسسات)	ثانيا
75	التفاعل بين المؤسسات و النمو	ثالثا
78	الاصلاح المؤسسي	المبحث الثاني
78	تعريف الاصلاح المؤسسي	المطلب الأول
80	مراحل الإصلاح المؤسسي	المطلب الثاني
81	الحكم الراشد كضرورة للإصلاح المؤسسي	المطلب الثالث
81	تعريف الحكم الراشد	أولا
83	الاستراتيجيات المحددة لملاحم الحكم الراشد	ثانيا
84	مبادئ الحكم الراشد	ثالثا
85	أبعاد الحكم الراشد	رابعا
87	الحكم الراشد و برامج التصحيح الهيكلي	المطلب الرابع
89	دور الهيئات الدولية في دعم برامج التصحيح الهيكلي	المطلب الخامس
89	إجماع واشنطن	أولا
90	إجماع واشنطن الموسع " Dani Rodrik "	ثانيا
91	حوكمة النفقات العامة	المبحث الثالث
91	إجراءات حوكمة النفقات	المطلب الأول
91	المساءلة	أولا
91	الشفافية المالية	ثانيا
91	المشاركة العامة	ثالثا
92	القدرة على التنبؤ	رابعا
92	متطلبات حوكمة سياسات الإنفاق العمومي	المطلب الثاني
92	ضبط تدخل الدولة في الاقتصاد	أولا
92	حوكمة اتجاهات السياسة الإنفاقية	ثانيا
93	تحديد أولويات وجوه الإنفاق	ثالثا
93	تفعيل الرقابة على الأموال العمومية	المطلب الثالث
94	من الجانب المالي	أولا
94	من الجانب الإداري	ثانيا

94	تطبيق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة	المطلب الرابع
95	مؤشر قياس شفافية المالية العامة	أولا
95	مؤشر الإنفاق العام والمساءلة المالية "PEFA"	ثانيا
96	ميزانية الإدارة بالأهداف و ترشيد الإنفاق العمومي	المطلب الخامس
96	أبرز المتغيرات المؤسسية المؤثرة في النفقات والنمو الاقتصادي	المبحث الرابع
96	الفساد	المطلب الأول
97	مفهوم الفساد و أشكاله	أولا
101	مظاهر الفساد المؤسسي	ثانيا
102	آثار الفساد على البيئة المؤسسية	ثالثا
103	الديمقراطية	المطلب الثاني
109	الشفافية	المطلب الثالث
109	المشاركة	المطلب الرابع
110	حكم القانون	المطلب الخامس
110	المحاسبة أو المساءلة	المطلب السادس
110	آليات المسائلة الخارجية	أولا
111	آليات المسائلة الداخلية	ثانيا
111	عدم الاستقرار السياسي	المطلب السابع
111	تعريف عدم الاستقرار السياسي	أولا
112	مظاهر عدم الاستقرار السياسي	ثانيا
115	مؤشرات عدم الاستقرار السياسي	ثالثا
117	خاتمة الفصل	
التحليل المؤسسي للنفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر		الفصل الثالث
118	تمهيد	
119	دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام و المؤشرات المؤسسية في الجزائر	المبحث الاول
119	مؤشر تزايد الإنفاق في الجزائر	المطلب الأول
119	تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر(1990-2020)	المطلب الثاني
120	نفقات التسيير	أولا
122	نفقات التجهيز	ثانيا

124	دراسة تحليلية للعوامل المؤسسية في الجزائر(مؤشرات الحوكمة)	المطلب الثالث
125	مؤشر التعبير عن الرأي والمساءلة في الجزائر	أولا
126	مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر	ثانيا
127	مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر	ثالثا
128	مؤشر نوعية التنظيم والاجراءات في الجزائر	رابعا
129	مؤشر سيادة و حكم القانون	خامسا
130	مؤشر ضبط الفساد في الجزائر	سادسا
132	مؤشر الإسراف في الإنفاق العام	سابعا
133	مؤشر الميزانية المفتوحة	ثامنا
136	تأثير الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في الجزائر	المطلب الرابع
136	على النمو الاقتصادي	أولا
137	على هيكل الاقتصاد	ثانيا
137	ترشيد النفقات العمومية دالة للحكم الراشد في الجزائر	المطلب الخامس
137	أحكام الرقابة على المال العام	أولا
138	تحديث أجهزة وأدوات الرقابة	ثانيا
138	تحدي تعزيز الشفافية في تسيير المال العام	ثالثا
139	الأداء المؤسسي والنمو الاقتصادي في الجزائر	المبحث الثاني
139	تقييم اداء مؤسسات الحكم في الجزائر	المطلب الأول
141	تأثير الفساد المؤسسي على النشاط التنموي	المطلب الثاني
141	الفساد في فترة التسعينات (1990 - 1999)	أولا
143	الفساد في الفترة (2000-2020)	ثانيا
145	العراقيل المؤسسية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	المطلب الثالث
147	دور الاقتصاد المؤسسي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	المطلب الرابع
147	نبذة تاريخية عن نمو الاقتصاد الجزائري منذ 1990	أولا
147	تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر	ثانيا
149	الإصلاحات المؤسسية و الاقتصادية في الجزائر	المبحث الثالث
149	الإصلاحات المؤسسية	المطلب الاول
149	المجال الاقتصادي	أولا

152	المجال الاجتماعي	ثانيا
152	المجال المالي	ثالثا
152	المجال السياسي	رابعا
153	المجال الاداري	خامسا
155	مراحل الإصلاح المؤسسي في الجزائر	المطلب الثاني
155	التطور المؤسسي في القطاع العام في ظل التخطيط	أولا
155	مرحلة الإصلاحات الهيكلية والعراقل المؤسسية	ثانيا
158	الاقتصاد الجزائري بعد 1998 والاصلاحات المؤسسية باعتماد قاعدة الحكم الراشد	ثالثا
159	جهود الجزائر في سبيل إرساء مبادئ الحكم الراشد	المبحث الرابع
159	مكافحة الفساد	المطلب الأول
159	تعريف الفساد في الجزائر	أولا
160	التنظيمات القانونية والدستورية المرتبطة بمكافحة الفساد	ثانيا
162	إنضمام الجزائر والتوقيع على الاتفاقيات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد	ثالثا
163	الأجهزة الرقابية المرتبطة بمكافحة الفساد	رابعا
167	إرساء مبدأ الشفافية	المطلب الثاني
167	تكريس الديمقراطية	المطلب الثالث
168	إقامة دولة القانون	المطلب الرابع
168	تطوير القطاع الخاص	المطلب الخامس
170	إصلاح قطاع العدالة	المطلب السادس
170	تفعيل المجتمع المدني	المطلب السابع
170	حرية الإعلام والصحافة	المطلب الثامن
171	علاقة عناصر الحكم الراشد بالنمو في الجزائر	المبحث الخامس
171	الديمقراطية و النمو	المطلب الأول
172	المساءلة و النمو	المطلب الثاني
172	عدم الاستقرار السياسي والنمو	المطلب الثالث
173	النظام السياسي والنمو	المطلب الرابع
175		خاتمة الفصل

	دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسسية على النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة ما بين (1990-2020)	الفصل الرابع
176		تمهيد
177	أساسيات النمذجة وفق منهجية التكامل المشترك	المبحث الأول
177	السلسلة الزمنية و اختبارات الاستقرارية	المطلب الاول
177	السلاسل الزمنية	أولا
178	اختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة)	ثانيا
178	منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)	المطلب الثاني
180	دراسة قياسية لأثر التحليل المؤسسي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	المبحث الثاني
194	دراسة قياسية لأثر التحليل المؤسسي على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	المبحث الثالث
206	دراسة قياسية لأثر العوامل المؤسسية و الإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)	المبحث الرابع
219		خاتمة الفصل
220		خاتمة عامة
224		قائمة المراجع
238		الملاحق
257		قائمة الجداول و الأشكال
260		فهرس المحتويات

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى معالجة الواقع المؤسساتي في الجزائر و مدى تأثير العوامل المؤسساتية على النفقات العمومية والنمو الاقتصادي ، وكذا قياس العلاقة بين مؤشرات الحوكمة ، النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

و بعد التحليل النظري للمؤسساتي للنفقات العامة و النمو الاقتصادي و الدراسة القياسية للعلاقة بين متغيرات الدراسة توصلنا إلى وجود تأثير سلبي قوي ومعنوي للفساد على النفقات العمومية و النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض إنتاجية النفقة العامة و بالتالي انخفاض معدلات النمو في المدى الطويل. في حين أن متغيري الديمقراطية وسيادة القانون لهما أثر إيجابي على المدى القصير.

و أوصت الدراسة في الأخير بضرورة اصلاح القاعدة المؤسساتية التي تحكم سياسة الانفاق العام في الجزائر عن طريق مراجعة القوانين والتشريعات وتسهيل الاجراءات والقضاء على البيروقراطية و الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المؤسساتي الجديد، المؤشرات المؤسساتية، الفساد، النفقات العامة، النمو الاقتصادي.

Résumé:

Cette recherche vise à aborder la réalité institutionnelle en Algérie et l'impact des facteurs institutionnels sur les dépenses publiques et la croissance économique, ainsi qu'à mesurer la relation entre les indicateurs de gouvernance, les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie au cours de la période (1990-2020).

Après l'analyse théorique et institutionnelle des dépenses publiques et de la croissance économique et l'étude standard de la relation entre les variables de l'étude, nous avons conclu qu'il existe un impact négatif fort et moral de la corruption sur les dépenses publiques et la croissance économique, cette dernière conduit à une baisse de la productivité des dépenses publiques et donc des taux de croissance plus faibles à long terme. Alors que les variables de la démocratie et de l'État de droit ont un impact positif à court terme.

Enfin, l'étude a recommandé la nécessité de réformer la base institutionnelle qui régit la politique des dépenses publiques en Algérie en révisant les lois et la législation, en facilitant les procédures, en éliminant la bureaucratie, l'ouverture et l'intégration dans l'économie mondiale.

Mots clés : la nouvelle économie institutionnelle, indicateurs institutionnels, corruption, dépenses publiques, croissance économique.

Abstract:

This research aims to address the institutional reality in Algeria and the impact of institutional factors on public expenditures and economic growth, as well as measuring the relationship between governance indicators, public expenditures and economic growth in Algeria during the period (1990-2020).

After the theoretical and institutional analysis of public expenditures and economic growth and the standard study of the relationship between the variables of the study, we concluded that there is a strong and moral negative impact of corruption on public expenditures and economic growth, the latter leads to a decrease in the productivity of public expenditures and thus lower growth rates in the long run. While the variables of democracy and the rule of law have a positive impact in the short term.

Finally, the study recommended the need to reform the institutional base that governs public spending policy in Algeria by reviewing laws and legislation, facilitating procedures, eliminating bureaucracy, openness, and integration into the global economy.

Keywords: the new institutional economy, institutional indicators, corruption, public expenditures, economic growth.